



تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021

بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021

بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



©2022 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي للمؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة ومواقفها الرسمية، أو آراء أي من وكالاتها أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، أو أي من المنظمات المشاركة في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، أو أي من المنظمات المشار إليها في هذا التقرير.

وليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات المذكورة، بما في ذلك بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

والإحصاءات والبيانات الواردة في هذا التقرير مؤقتة وغير خاضعة بالضرورة لإقرار رسمي.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

21-00914

شكر وتقدير

تتوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل المشترك بين الوكالات وإلى العديد من الأفراد والمنظمات على ما قدّموه من دعم ومشورة وعلى تفانيهم في العمل.

وقد أعد هذا التقرير بفضل رؤية وقيادة سارة سلمان (الإسكوا) وكريستينا ميجو (المنظمة الدولية للهجرة) ودندان برين وأنا بيلين أنفيتا أرخونا (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وساهم في صياغة التقرير موظفو الإسكوا، وتحديداً فاليريا بانكوفافا، ودينا تير، ولارا الخوري، وباسمين حكيم، ودون بلالوك. أما مراجعة التقرير فتكفل بها موظفو الإسكوا، بمن فيهم مهربناز العوضي وندى دروزه وسليم عراجي وميلاد بورنيك ورنا حريز؛ وموظفون من المنظمة الدولية للهجرة: هند كيناني، ولورينزا روسي، وجوريس جوردان، ورافاييلي بيرتيني.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأعضاء التالية أسماؤهم في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، على مساهماتهم ومراجعاتهم لمسودات التقرير المختلفة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، وبرنامج الأغذية العالمي.

ونخص بالشكر الزملاء ونقاط الاتصال من وكالات الأمم المتحدة المذكورة على تخصيص وقتهم وخبراتهم لوضع هذا التقرير ومراجعته. ونود أيضاً أن نشكر موظفي المنظمة الدولية للهجرة في المكاتب القطرية الذين قدموا المدخلات والمواد والبيانات لإعداد أجزاء التقرير المختلفة.

ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لأمانى الجاك، الأستاذة المشاركة في قسم المرأة والدراسات الجنسانية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن، التي دعمت إعداد هذا التقرير. وتتوجه بالشكر الخاص إلى المراجعين الخارجيين من النظراء على ملاحظاتهم ومساهماتهم القيّمة، ونخص بالذكر أليساندرا فنتوريني، أستاذة الاقتصاد السياسي في جامعة تورينو في إيطاليا؛ وبول طبر، أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة اللبنانية الأميركية في لبنان؛ وداليا عبد الهادي، أستاذة مشاركة في جامعة لوند في السويد؛ وإبراهيم عوض، أستاذ السياسات العامة في الجامعة الأميركية بالقاهرة؛ وناصر ياسين، أستاذ السياسات والتخطيط في الجامعة الأميركية في بيروت.

وقد تولى تحرير هذا التقرير وترجمته وتصميمه قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا.

اللاجئين المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (8.9 مليون شخص من أصل 20.7 مليون شخص في العالم).

ويخفي هذا الانتشار الكبير للهجرة والنزوح القسري من المنطقة العربية وداخلها فروقات هامة بين البلدان ومجموعات البلدان، وتبايناً هائلاً في التجارب الفردية للمهاجرين واللاجئين. ومنذ الطبعة الأولى للتقرير في عام 2015، ساهم تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي يصدر كل سنتين في تعزيز دقة المناقشات بشأن المهاجرين واللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين قسراً في المنطقة من خلال تقديم تحليل مفصّل لمختلف ملامح المهاجرين واللاجئين وتحركاتهم، ووضعها في سياق السياسات والأنظمة التي تعتمدها البلدان العربية لإدارة الهجرة والنزوح القسري.

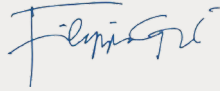
تأتي طبعة عام 2021 من التقرير ثمرةً لجهود مشتركة قادتها الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من 11 وكالة من وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى التحليل الدوري للهجرة والنزوح القسري من حيث الأنماط والاتجاهات والحوكمة، يركز التقرير على تداعيات أزمة كوفيد-19، بما في ذلك آثارها على التحويلات المالية، والسياسات والتدابير المحددة التي اعتمدها الحكومات العربية للتعدي للجانحة، وتجارب المهاجرين واللاجئين واستراتيجياتهم في التكيف معها. ويتضمن التقرير أيضاً قسماً موسّعاً من التوصيات في مجال السياسات، يستند إلى الدروس المستفادة من الجائحة، ويوفّر التوجيهات لواقعي السياسات والممارسين من أجل اعتماد

طوال العامين الماضيين، هيمنت أزمة كوفيد-19 على المناقشات بين صانعي القرار والخبراء وواقعي السياسات ووسائل الإعلام والناس، وتركت أثراً كبيراً على الجميع في مختلف أنحاء العالم. وكان المهاجرون واللاجئون وغيرهم من النازحين قسراً أكثر من تأثر بالأزمة إذ أصيبوا في سبل عيشهم وتنقلهم وصحتهم. وقد أدت الجائحة أيضاً إلى تفاقم التحديات الهيكلية والتاريخية العميقة التي تواجهها مجتمعات المهاجرين واللاجئين. وبعد عامين من تفشي جائحة كوفيد-19، تبرز أدلة متزايدة على أن الأثر غير المتناسب للجائحة على المهاجرين واللاجئين يعود إلى قابلية تضررهم وإلى الحواجز الهيكلية القائمة.

وتنطبق هذه الاستنتاجات على المنطقة العربية التي لا تزال تحتل مكانة بارزة في سياق الهجرة الدولية والنزوح القسري. ففي عام 2020، استضافت البلدان العربية حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ، يمثلون نحو 15 في المائة من المهاجرين الدوليين واللاجئين في العالم. ومع أن العمال المهاجرين يمثلون المجموعة الكبرى، فقد قصد نحو 9.3 مليون لاجئ المنطقة التماساً للحماية، منهم 3.6 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و5.7 مليون فلسطيني من المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الوقت عينه، لا تزال حركة الهجرة والنزوح القسري من البلدان العربية في تزايد مستمر، فقد بلغت 32.8 مليون شخص في عام 2020 حسب التقديرات، بقي أكثر من 40 في المائة منهم داخل المنطقة. ويمثل اللاجئون من حيث عددهم مجموعة بارزة حيث بلغت نسبة اللاجئين القادمين من بلدان عربية 43 في المائة من مجموع

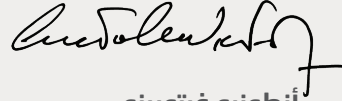
البناء على نحو أفضل في أعقاب الجائحة، من خلال إشراك المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية في هذا المسعى المشترك.

سياسات وتدابير تحمي المهاجرين واللاجئين، وتميّز منعتهم إزاء الشدائد القائمة والمحتملة، وتمكّنهم من تقديم الدعم الفعال لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات المضيفة. وبذلك، يهدف هذا التقرير إلى الإسهام في إعادة



فيليبو غراندي

المفوض السامي
مفوضية الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين



أنطونيو فيتورينو

المدير العام
المنظمة الدولية للهجرة



رولا دشتي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا

توطئة

واللاجئين، وتقَدِّم مجموعة من التوصيات لواضعي السياسات والممارسين.

وكما هو الحال في الطبقات السابقة، تأتي طبعة عام 2021 من التقرير ثمرةً لجهودٍ جماعية. فقد أُعدَّت بقيادة الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالتعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية. وكانت مساهمة الأكاديميين كبيرةً أيضاً في التقرير منذ انطلاقاته، فقدّموا أفكاراً قيّمة من خلال مراجعته.

يستند تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2021 إلى ثلاث طبقات سابقة من التقرير نفسه، نُشرَت كل سنتين في الأعوام 2015 و2017 و2019. والهدف من التقرير، منذ طبعته الأولى، تقديم آخر المستجدات عن اتجاهات وأنماط ودوافع الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية، واستعراض جميع التطورات على مستوى السياسات ذات الصلة في البلدان العربية. وقد سلّطت كل طبعة من التقرير الضوء على قضية محددة ترتبط بالهجرة والنزوح القسري، وكانت كل قضية إما متصلة بالمنطقة أو يجري تحليلها في الوقت المناسب. وتركز طبعة التقرير لعام 2021 على تداعيات أزمة كوفيد-19 على المهاجرين

المحتويات

شكر وتقدير	ص iii
تمهيد	ص ٧
توطئة	ص vii
مقدمة	ص 1
لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية	ص 3
أبرز المعلومات: لمحة عامة عن أبرز اتجاهات وأنماط الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية	ص 6
دوافع الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية والعوامل المؤثرة عليهما	ص 9
الهجرة والنزوح القسري في البلدان العربية	ص 11
الهجرة والنزوح القسري من البلدان العربية	ص 23
الهجرة والنزوح القسري حسب مجموعات البلدان	ص 30
تدفقات التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها، وكلفة هذه التحويلات	ص 52
ملخص النتائج الرئيسية	ص 59
التطورات في سياسات حوكمة الهجرة واللجوء وانعدام الجنسية في المنطقة العربية	ص 61
المعلومات الرئيسية	ص 64
السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية، والنزوح القسري، وانعدام الجنسية	ص 65
التعاون الدولي بشأن الهجرة وحماية اللاجئين	ص 86
الخاتمة	ص 91
بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية: تداعيات كوفيد-19	ص 95
المعلومات الرئيسية	ص 98
المنهجية	ص 99
العوائق الهيكلية التي تؤثر على المهاجرين واللاجئين	ص 99
تقييم أوجه قابلية التضرر لدى المهاجرين واللاجئين خلال الجائحة	ص 102
التوصيات في مجال السياسات من أجل مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية	ص 109
المرفقات	
المرفق 1. مسرد المصطلحات	ص 117
المرفق 2. بيانات البلدان	ص 120
المرفق 3. بيانات عن السكان المهاجرين واللاجئين	ص 144
المرفق 4. التحويلات المالية	ص 148
المرفق 5. وضع البلدان العربية في التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية	ص 150
المرفق 6. توظيف العاملين الصينيين في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي	ص 154
المرفق 7. مذكرة منهجية خاصة بالفصل الثالث	ص 154
المراجع	ص 168

قائمة الجداول

الجدول 1. التازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية، 2014-2020	ص 17
الجدول 2. التزوج الداخلي في البلدان العربية، 2020	ص 18
الجدول 3. اللاجئين من البلدان العربية، المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015-2020	ص 26
الجدول 4. الناتج المحلي الإجمالي، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية الواردة حسب البلدان، 2019	ص 54
الجدول 5. التطورات على مستوى السياسات حسب البلدان والمجالات المواضيعية في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر	ص 92

قائمة الأشكال

الشكل 1. عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020	ص 11
الشكل 2. توزيع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 2020	ص 11
الشكل 3. عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، حسب مجموعات البلدان، 1990-2020	ص 12
الشكل 4. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها، حسب مجموعات البلدان، 2020	ص 12
الشكل 5. نسبة المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها، حسب مجموعات البلدان، 2020	ص 13
الشكل 6. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020	ص 14
الشكل 7. توزيع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020	ص 14
الشكل 8. بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية للمهاجرين واللاجئين، 1990-2020	ص 15
الشكل 9. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2020	ص 15
الشكل 10. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2020	ص 16
الشكل 11. معدلات مشاركة المهاجرين وغير المهاجرين في القوى العاملة، حسب الجنس، 2019	ص 16
الشكل 12. عدد اللاجئين في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 2020	ص 19
الشكل 13. بلدان المقصد الخمسة الأولى للاجئين في المنطقة العربية، 2020	ص 20
الشكل 14. بلدان/أقاليم المنشأ الخمسة الأولى للاجئين في المنطقة العربية، 2020	ص 20
الشكل 15. عدد اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي تعمل فيها الأونروا، 2020	ص 20
الشكل 16. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية، وعدد ونسبة المهاجرين واللاجئين داخل المنطقة، 1990-2020	ص 23
الشكل 17. توزيع المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 2020	ص 23
الشكل 18. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 1990-2020	ص 24
الشكل 19. أول خمسة بلدان منشأ عربية للمهاجرين واللاجئين، 1990-2020	ص 24
الشكل 20. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، 2020	ص 25
الشكل 21. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من البلدان العربية، 2020	ص 25
الشكل 22. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للاجئين من البلدان العربية، 2020	ص 27
الشكل 23. مناطق المقصد للاجئين من البلدان العربية، 2020	ص 27
الشكل 24. بلدان المقصد الخمسة الأولى للاجئين من البلدان العربية، 2020	ص 28
الشكل 25. عدد طلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، حسب مجموعات البلدان، 2014-2018	ص 28
الشكل 26. بلدان المنشأ العربية الخمسة الأولى لطلاب التعليم العالي في الخارج، 2018	ص 29
الشكل 27. مناطق المقصد لطلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، 2018	ص 29
الشكل 28. بلدان المقصد الخمسة الأولى لطلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، 2018	ص 29
الشكل 29. عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020	ص 30
الشكل 30. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها، 2020	ص 31

ص 31	الشكل 31. نسبة المهاجرين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها، 2020	ص 31
ص 31	الشكل 32. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020	ص 32
ص 32	الشكل 33. توزيع المهاجرين واللّاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020	ص 32
ص 32	الشكل 34. مناطق منشأ المهاجرين واللّاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020	ص 33
ص 33	الشكل 35. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020	ص 34
ص 34	الشكل 36. عدد المهاجرين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020	ص 35
ص 35	الشكل 37. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020	ص 35
ص 35	الشكل 38. مناطق المقصد للمهاجرين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020	ص 35
ص 35	الشكل 39. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020	ص 36
ص 36	الشكل 40. عدد المهاجرين واللّاجئين في بلدان المغرب العربي، 1990-2020	ص 37
ص 37	الشكل 41. عدد المهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها، 2020	ص 37
ص 37	الشكل 42. نسبة المهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها، 2020	ص 37
ص 37	الشكل 43. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين في بلدان المغرب العربي، 1990-2020	ص 38
ص 38	الشكل 44. توزيع المهاجرين واللّاجئين في بلدان المغرب العربي، حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020	ص 39
ص 39	الشكل 45. مناطق منشأ المهاجرين واللّاجئين في بلدان المغرب العربي، 2020	ص 39
ص 39	الشكل 46. بلدان أو أقاليم المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين في بلدان المغرب العربي، 2020	ص 39
ص 39	الشكل 47. عدد المهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 1990-2020	ص 40
ص 40	الشكل 48. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 1990-2020	ص 40
ص 40	الشكل 49. مناطق المقصد للمهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 2020	ص 41
ص 41	الشكل 50. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 2020	ص 41
ص 41	الشكل 51. عدد المهاجرين واللّاجئين في بلدان المشرق العربي، 1990-2020	ص 42
ص 42	الشكل 52. عدد المهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي وإليها، 2020	ص 42
ص 42	الشكل 53. نسبة المهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي وإليها، 2020	ص 43
ص 43	الشكل 54. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع المهاجرين واللّاجئين في بلدان المشرق العربي، 1990-2020	ص 43
ص 43	الشكل 55. توزيع المهاجرين واللّاجئين في بلدان المشرق العربي، حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020	ص 44
ص 44	الشكل 56. مناطق المنشأ للمهاجرين واللّاجئين في بلدان المشرق العربي، 2020	ص 44
ص 44	الشكل 57. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين في المشرق العربي، 2020	ص 45
ص 45	الشكل 58. عدد المهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي، 1990-2020	ص 46
ص 46	الشكل 59. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي، 1990-2020	ص 46
ص 46	الشكل 60. مناطق المقصد للمهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي، 2020	ص 47
ص 47	الشكل 61. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي، 2020	ص 48
ص 48	الشكل 62. عدد المهاجرين واللّاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020	ص 48
ص 48	الشكل 63. عدد المهاجرين واللّاجئين من أقل البلدان العربية نمواً وإليها، 2020	ص 49
ص 49	الشكل 64. نسبة المهاجرين واللّاجئين من أقل البلدان العربية نمواً وإليها، 2020	ص 49
ص 49	الشكل 65. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020	

الشكل 66. توزيع المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020	49 ص
الشكل 67. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 2020	50 ص
الشكل 68. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 2020	50 ص
الشكل 69. عدد المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020-1990	51 ص
الشكل 70. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020-1990	51 ص
الشكل 71. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020	52 ص
الشكل 72. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020	52 ص
الشكل 73. التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية، حسب مجموعات البلدان، 2020-1990	53 ص
الشكل 74. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى المنطقة العربية، 2018	55 ص
الشكل 75. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2018	55 ص
الشكل 76. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى المغرب العربي، 2018	55 ص
الشكل 77. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى المشرق العربي، 2018	56 ص
الشكل 78. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى أقل البلدان العربية نمواً، 2018	56 ص
الشكل 79. التحويلات المالية الخارجة من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 2019-1990	57 ص
الشكل 80. البلدان الخمسة الأولى المتلقية للتحويلات المالية من البلدان العربية، 2018	57 ص

قائمة الأطر

الإطار 1. اتجاهات الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21 ص
الإطار 2. العمال المهاجرون في مجال الرعاية الصحية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي	33 ص
الإطار 3. النزوح القسري في اليمن	47 ص
الإطار 4. تخفيض كلفة التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	58 ص



مقدمة

ويُتبع هذا التقرير نهجاً علمياً يجمع بين التحليل الكمي والنوعي. ويعتمد على مصادر بيانات متعددة، بما في ذلك البيانات الإحصائية من هيئات الأمم المتحدة المتعددة، والمنشورات والمعلومات الحكومية الرسمية، وتقارير الأمم المتحدة، والدراسات المواضيعية وتحليلات الحالات، والموارد الإخبارية، والأدبيات الأكاديمية، والبيانات الأولية المستمدة من المقابلات. وعند الاعتماد على بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يستخدم التقرير تعريف المهاجر الدولي حسبما تعتمده الأمم المتحدة، وهو «أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة. وبلد إقامة الشخص المعتادة هو البلد الذي يعيش فيه. (...) أي البلد الذي له فيه مسكن يقضي فيه عادةً فترة راحته اليومية»¹. ويُستخدَم هذا التعريف لأغراض إحصائية فحسب. أما اللاجئ، كما تلحظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهو مُعرّف ومحمي بموجب القانون الدولي. فاللاجئون هم أشخاص متواجدون خارج بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو غيرها من الظروف التي تخلّ بشكل خطير بالنظام العام، ويحتاجون نتيجة لذلك إلى حماية دولية. في المقابل، لا يُعرّف القانون الدولي مصطلح «مهاجر»، فيختلف استخدامه أحياناً باختلاف أصحاب المصلحة. وفي هذا التقرير، يشير مصطلح «الهجرة الدولية» إلى تحركات أشخاص يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم المعتادة، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر. وفي هذه الحالة، يعبرون الحدود الدولية. ويختلف ذلك عن النزوح القسري. فُستخدَم كلمة «مهاجر» عموماً للإشارة إلى الأشخاص الذين ينتقلون باختيارهم بدلاً من الهروب من النزاع أو الاضطهاد، فيعبرون عادةً الحدود الدولية. ويمكن أن تشمل أسباب الهجرة العثور على عمل أو متابعة التعليم أو لم الشمل مع الأسرة أو غير ذلك من الأسباب. وقد ينتقل الناس أيضاً لتخفيف المصاعب الكبيرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو المجاعة أو الفقر المدقع. وعادةً، لا يُعتبر الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم لهذه الأسباب من اللاجئين بموجب القانون الدولي².

يقدم **الفصل الأول** لمحة عامة عن أحدث الاتجاهات والأرقام المتعلقة بالهجرة والنزوح القسري على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، بما يتماشى مع الهدف الأول للاتفاق

كشفت تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020 عن شدة تضرر المهاجرين واللاجئين من الأزمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة، وأكد على الدور الأساسي الذي يظلمون به في المجتمع ككل وفي المجتمعات المحلية في بلدانهم الأصلية وفي بلدان المقصد. فقد برز المهاجرون واللاجئون في الصفوف الأمامية خلال الاستجابة للجائحة من خلال توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتنظيف والعمل المنزلي والزراعة وإنتاج الأغذية. كذلك، فإنّ المخاوف بشأن احتمال حدوث انخفاض كبير في التحويلات المالية أثناء الجائحة أعادت التأكيد على أهمية هذه التحويلات باعتبارها شريان حياة للعائلات في العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

ونظراً إلى أعداد المهاجرين الكبيرة وتعقيد الهجرة في المنطقة العربية، وإلى حركات النزوح القسري التي كثيراً ما يطول أمدها، تبرز أهمية اعتماد سياسات وتدابير وأطر للاستجابة، تحدّ من قابلية تضرر المهاجرين واللاجئين، وتهيئ بيئة من شأنها التخفيف من التحديات المتأصلة للهجرة وتسخير فوائدها. وقد رسّخت الجائحة حقيقة أن البلدان تحتاج إلى تسريع جهودها بهدف حماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين واللاجئين، وتمكينهم من المساهمة في التنمية، مسترشدة بخرائط الطريق التي تتضمنها الأطر العالمية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

وفي ضوء ذلك، يستند هذا التقرير إلى الطبقات السابقة من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية، ويركز من الناحية المواضيعية على محنة المهاجرين واللاجئين خلال أزمة كوفيد-19. ويحلل التقرير كيف تؤدي الحواجز الهيكلية والتحديات التاريخية القائمة إلى زيادة قابلية تضرر المهاجرين واللاجئين، ويقدم توصيات قابلة للتنفيذ لوضع السياسات والممارسين بشأن حماية المهاجرين واللاجئين وتمكينهم وتعزيز منعتهم إزاء الشدائد.

والتأشيرات، وتصاريح الإقامة، والتجنيس؛ وحوكمة المفترين والشتات؛ وغيرها من التدابير والتطورات. ويعرض هذا الفصل أيضاً المستجدات في التعاون على المستوى العالمي والأقليمي والإقليمي ودون الإقليمي والثاني بشأن قضايا الهجرة والنزوح القسري، الذي كانت البلدان العربية طرفاً فيه.

أما **الفصل الثالث** فيتناول بعض التحديات الهيكلية التي واجهها العمال المهاجرون قبل جائحة كوفيد-19 وأثناءها في مجالات متنوعة، مثل الصحة والتعليم والعمل والتنقل والاتصال، ويناقش تأثير الجائحة غير المتناسب على العمال المهاجرين ومجتمعات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويختتم الفصل بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات والمستعدة من تجارب البلدان، وهي توصيات تشكل أساساً للعمل الجماعي من أجل بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة.

العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يدعو إلى جمع وتحليل بيانات دقيقة ومصنفة عن الهجرة باعتبارها أساساً لوضع سياسات قائمة على الأدلة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً معلومات عن التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية والخارجة منها وعن كلفة إرسالها، ولمحة عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الهجرة والنزوح القسري في المنطقة.

ويعرض **الفصل الثاني** التطورات الأخيرة في السياسات والجهود الدولية المعنية بحوكمة الهجرة والنزوح القسري، التي شاركت فيها البلدان العربية بين نيسان/أبريل 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020. وتشمل أبرز المجالات الخاضعة للتحليل على مستوى السياسات قضايا هجرة اليد العاملة؛ والهجرة غير النظامية؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والنزوح القسري وحماية اللاجئين؛ وإجراءات القبول،

1. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية





1. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية

بيان موجز

من المسلم به على نطاق واسع أن الهجرة الدولية والنزوح القسري هما مجالاً اهتمام رئيسيان، ويمثلان موضوعاً هاماً على مستوى السياسات في البلدان العربية. فلا تزال المنطقة العربية بارزة كمنطقة منشأ وعبور ومقصد للهجرة الدولية والنزوح القسري، تستضيف حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020، يشكلون 15 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين في العالم. وفي هذا الفصل، يُستخدَم تعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصطلح "المهاجر الدولي"، الذي يشمل أي شخص يغيّر بلد إقامته المعتادة (باستثناء الانتقال القصير الأجل لأغراض الترفيه أو العطل أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو الأعمال التجارية أو العلاج الطبي أو الحج الديني)، وذلك لأغراض إحصائية فقط. فلا تعريف قانوني للمهاجر الدولي. ومع أن العمال المهاجرين يمثلون المجموعة الكبرى، فقد قصد نحو 9.3 مليون لاجئ المنطقة التماساً للحماية، منهم 3.6 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و5.7 مليون فلسطيني من المسجلين لدى الأونروا. وفي الوقت نفسه، كانت البلدان العربية منشأً لنحو 32.8 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020 حسب التقديرات. واستمر النزوح الناجم عن النزاع والعنف، وبلغ عدد اللاجئين القادمين من بلدان عربية نحو 8.9 مليون شخص في عام 2020، أي 43 في المائة من المجموع العالمي. ويطرح الحجم الهائل للهجرة والنزوح القسري داخل المنطقة ومنها تحديات كبيرة. ومن أجل تحسين إدارة الهجرة وحماية اللاجئين في البلدان العربية، من المهم تعزيز قاعدة الأدلة في هذين المجالين، وجمع وتحليل بيانات مصنفة وعالية الجودة عن المهاجرين الدوليين، والعمال المهاجرين، واللاجئين، والمهاجرين واللاجئين عديمي الجنسية، وطلاب التعليم العالي الدوليين، وغيرهم من المجموعات ذات الصلة.

معلومات أساسية

تعزيز فهم الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية منذ الطبعة الأولى من التقرير في عام 2015، ويقدم بيانات إقليمية عن عدد الأشخاص المتنقلين، بمن فيهم المهاجرون الدوليون واللاجئون والنازحون داخلياً وعديمي الجنسية، مصنفة حسب الجنس والعمر والخصائص المختلفة الأخرى، بما في ذلك بلدان المنشأ أو الإقامة المعتادة، وبلدان العبور والمقصد، والخصائص الاجتماعية الديمغرافية. مع ذلك، يصعب تكوين صورة واحدة عن الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية، بما أنهما ينطويان على درجة عالية من التنوع عبر البلدان ومع مرور الوقت.

ويقدم الفصل الأول من هذا التقرير لمحة موجزة عن أبرز اتجاهات وأنماط الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية، يليها ملخص عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرار الناس بعبور الحدود، ومجموعة مفصلة ومحدّثة من

يُقدّم توقّرات البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية والنزوح القسري ووضعها في سياقها أساسياً لوضع السياسات القائمة على الأدلة وإلرساء خطاب عام خالٍ من المفاهيم الخاطئة. ويدعو الهدف الأول من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية³ إلى تعزيز قاعدة الأدلة العالمية من خلال جمع بيانات دقيقة ومصنّفة وتحليلها ونشرها. ويشدّد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين⁴ من جهته على أهمية البيانات الموثوقة والمقارنة والصادرة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ التدابير القائمة على الأدلة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة؛ وتقييم ومعالجة تأثير أعداد اللاجئين الكبيرة على البلدان المضيفة في حالات الطوارئ والحالات التي يطول أمدها؛ وتحديد الحلول المناسبة والتخطيط لها⁵.

ويسهم الفصل الأول من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية في تحقيق هذا المسعى، وقد ساعد على

أعداد السكان من (Refugee Data Finder)¹⁰، وبيانات الأونروا¹¹ (لوحة بيانات السكان المسجلين لدى الأونروا 2020)¹².

يحلل هذا التقرير أنماط الهجرة الدولية والنزوح القسري على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويعرّف المنطقة العربية بأنها تضمّ 22 بلداً، هي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ما لم يحدّد خلاف ذلك في التقرير. وتنقسم هذه البلدان إلى أربع مجموعات دون إقليمية:

- **بلدان مجلس التعاون الخليجي:** الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمّان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
- **بلدان المغرب العربي:** تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب.
- **بلدان المشرق العربي:** الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر.
- **أقل البلدان العربية نمواً:** جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

واستكمالاً للصورة الديمغرافية للهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة، ولإعطاء لمحة عن دينامياتها الاقتصادية، يتضمن هذا الفصل أيضاً بيانات عن التحويلات المرسلة من البلدان العربية والواردة إليها، بالاستناد إلى بيانات التحويلات السنوية الصادرة عن البنك الدولي والمحدّثة في أيار/مايو 2021، ومصفوفة التحويلات الثنائية للبنك الدولي لعام 2018. وتشمل مصادر البيانات الأخرى مركز رصد النزوح الداخلي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

البيانات والمقارنات المتصلة بالاتجاهات التاريخية التي تغطي الفترة 1990-2020. ويتضمن هذا الفصل أيضاً معلومات تتعلق بالتحويلات المالية المرسلة من البلدان العربية والواردة إليها. ويحلل، حيثما أمكن، أثر أزمة كوفيد-19 على الهجرة الدولية والنزوح القسري، مع إيلاء اعتبار خاص لهجرة العمال والتحويلات المالية بوصفهما من أكثر المجالات تضرراً.

وقد استمّدت البيانات في الفصل الأول بشكل رئيسي من طبعة عام 2020 من قاعدة البيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين⁶، الصادرة عن شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لمجموعة البيانات هذه، يعرف المهاجرون الدوليون بأنهم أشخاص يعيشون في بلد، وهم إما مواطنون مولودون في الخارج أو مواطنون أجنبيون⁷. وعليه، عند استخدام البيانات المستمّدة من هذه المجموعة، يدرّج اللاجئون في إجمالي عدد المهاجرين الدوليين، مما يطرح بعض القيود على التحليل⁸. ومن أجل تسهيل الفهم، يشير هذا التقرير دوماً إلى الأشخاص المدرجين في قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفهم "مهاجرين ولاجئين"، وترد إيضاحات وتحليلات حيثما أمكن للتمييز بين المهاجرين الدوليين واللاجئين، وأوضاعهم المختلفة. ومن المهم الإشارة إلى اختلاف الوقائع وأنماط الهجرة في المنطقة، حيث تستضيف مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي في الغالب العمال المهاجرين، بينما يتركز اللاجئون في الغالب في المشرق. لذلك، فإن البيانات المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي تشير بشكل أساسي إلى المهاجرين، نظراً إلى اتجاهات الهجرة إلى هذه البلدان. لمزيد من المعلومات المفصلة ولتوفير بيانات محددة عن اللاجئين، يستخدم هذا التقرير البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁹ (مجموعة البيانات عن

الف. أبرز المعلومات: لمحة عامة عن أبرز اتجاهات وأنماط الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية

في عام 2020، استضافت البلدان

41.4 العربية حوالي

مليون مهاجر دولي ولاجئ

1. الهجرة والنزوح القسري في البلدان العربية

في عام 2020، استضافت البلدان العربية حوالي 41.4 مليون مهاجر دولي ولاجئ، يمثلون نحو 15 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين في العالم. وقد تضاعف عددهم ثلاث مرات تقريباً عن عام 1990 حيث كان يبلغ 14.2 مليون شخص.

كان **ثلث** المهاجرين واللاجئين
في المنطقة العربية من النساء في
عام 2020

توافد حوالي **23** في المائة من
جميع المهاجرين واللاجئين في المنطقة
العربية من الهند في عام 2020

تركز نحو **36** في المائة
من جميع النازحين داخلياً في العالم
بسبب النزاعات في البلدان العربية
في عام 2020، فشكّلوا حوالي
17.1 مليون شخص

في عام 2020 أيضاً، أقام **3.6**
مليون لاجئ مسجل لدى المفوضية في
البلدان العربية

استقبلت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو ثلاثة أرباع إجمالي المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، ومعظمهم من العمال المهاجرين. أما بلدان المشرق العربي فاستقبلت 18 في المائة منهم، يدفعهم النزوح القسري وهجرة اليد العاملة على حد سواء.

سجّلت منطقة الشرق الأوسط¹³ أعلى نسبة من العمال المهاجرين (41 في المائة) من إجمالي القوى العاملة في جميع أنحاء العالم في عام 2019. ولا تزال مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديداً مقصداً رئيسياً للعمال المهاجرين.

كان ثلث المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية من النساء في عام 2020. فقد شكّلت النساء نحو 50 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي والبلدان العربية الأقل نمواً، مقابل 35 في المائة فقط في بلدان المغرب العربي، و28 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

في عام 2020، كان أكثر من ثلثي مجموع المهاجرين واللاجئين المقيمين في البلدان العربية في سن العمل (25-64 عاماً). وبلغت نسبة الأطفال (من الفئة العمرية صفر-14 عاماً)¹⁴ 18 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين، ونسبة الشباب (15-24 عاماً) 11 في المائة، أما كبار السن (65 عاماً وما فوق) فبلغت نسبتهم 3 في المائة فقط.

توافد حوالي 23 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية من الهند في عام 2020. وكانت باكستان وبنغلاديش والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين من بلدان المنشأ البارزة الأخرى.

تركز نحو 36 في المائة من جميع النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاعات في البلدان العربية في عام 2020، فشكّلوا حوالي 17.1 مليون شخص. وشهدت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل نزوح داخلي ناجم عن النزاع في العالم في عام 2020، بلغ 6.6 مليون شخص.

في عام 2020 أيضاً، أقام 3.6 مليون لاجئ مسجل لدى المفوضية في البلدان العربية. بالإضافة إلى ذلك، أمادت الأونروا عن 5.7 مليون لاجئ فلسطيني في المنطقة. واستضاف الأردن ولبنان العدد الأكبر من اللاجئين على الصعيد العالمي كنسبة من عدد سكانهما.

2. الهجرة والنزوح القسري من البلدان العربية

في عام 2020، توافد نحو 32.8 مليون مهاجر دولي ولاجئ من البلدان العربية، ومكث 44 في المائة منهم داخل المنطقة. وقد تضاعف عددهم ثلاث مرات عن عام 1990 حين كان يبلغ 10.8 مليون شخص.

من بين جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، أتى حوالي 61 في المائة من بلدان المشرق العربي في عام 2020.

أتى أكثر من لاجئين من أصل 5 لاجئين في العالم من البلدان العربية في عام 2020. وكانت البلدان العربية بلدان المنشأ لنحو 8.9 مليون لاجئ مسجلين لدى المفوضية في عام 2020، ثلاثة أرباعهم من الجمهورية العربية السورية.

في عام 2020، مكث ثلاثة أرباع جميع اللاجئين من البلدان العربية في البلدان المجاورة. وكانت تركيا أول بلد مقصد لهؤلاء، فاستضافت أكثر من 3.6 مليون لاجئ، أو 41 في المائة.

3. التحويلات المالية

تلقت المنطقة العربية تحويلات مالية بقيمة 57.9 مليار دولار في عام 2020، أي نسبة 8 في المائة من تدفقات التحويلات المالية الواردة عالمياً. وتجاوزت تدفقات التحويلات الواردة المبلغ الذي تلقته المنطقة العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1.7 مرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية بمقدار 1.8 مرة في عام 2019.

كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً لنسبة 23 في المائة تقريباً من جميع التحويلات العالمية في عام 2019. فقد بلغ مجموع التحويلات المُرسلة من المنطقة العربية 119 مليار دولار، 95 في المائة منها من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

32.8

توافد نحو

مليون مهاجر دولي ولاجئ من
البلدان العربية

تلقت المنطقة العربية تحويلات مالية

57.9

بقيمة مليار دولار

في عام 2020



في عام 2020، بلغت كلفة إرسال التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في المائة وفقاً للبنك الدولي **6.58**

في عام 2020، بلغت كلفة إرسال التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6.58 في المائة وفقاً للبنك الدولي، وهي نسبة قريبة من المتوسط العالمي البالغ 6.51 في المائة، ولكنها بعيدة كل البعد عن الهدف البالغ 3 في المائة بحلول عام 2030، الذي حدّده المقصد 10-ج من أهداف التنمية المستدامة.

باء. دوافع الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية والعوامل المؤثرة عليهما

عن العودة إلى بلدانهم الأصلية حتى بعد زوال الدافع الرئيسي للانتقال. يرد في ما يلي تلخيص لأبرز هذه العوامل وخصائصها. غير أن هذه اللوحة العامة ليست شاملة، ولا يمكن تبيّن الحالة المعقدة لكل مهاجر ولاجئ من النساء والرجال والأطفال، إلا من خلال أخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار بصورة متزامنة.

تؤثر مجموعة من العوامل المعقدة والمتراطة في قرار الأفراد بمغادرة بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم الاعتيادية، مما يقبّ توزيع الأشخاص المتنقلين ضمن فئات متميزة. غير أن عدداً من العوامل يبرز كدوافع رئيسية للتنقل، في حين تسهّل عوامل أخرى مثل هذه التحركات أو تطيل الهجرة والنزوح القسري، أو تُثني الناس

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

الأسباب

الفقر، والتمييز وعدم المساواة، والصعوبات في الوصول إلى فرص العمل، والبطالة، وتدني الأجور، وعدم الوصول إلى التعليم الجيد، وتدني عائدات التعليم، والتنمية الحضرية غير الشاملة، وعدم استقرار المواصلات، وسوء الظروف المعيشية.

الأشخاص

الشباب؛ والسكان في سن العمل، لا سيما الرجال، مع أن أعداد النساء كبيرة أيضاً، لا سيما في قطاع الرعاية والعمل المنزلي.

بلدان المنشأ

البلدان الأقل نمواً (خاصة البلدان المتوسطة الدخل)، والبلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة.

بلدان المقصد

الاقتصادات المرتفعة الدخل، والبلدان التي تتمتع بمستويات معيشة أفضل، والبلدان التي يرتفع فيها الطلب على اليد العاملة الأجنبية، والبلدان التي لديها اتفاقات ثنائية مع بلدان المنشأ، والبلدان التي تستضيف عدداً كبيراً من الأشخاص من بلدان المنشأ (المغتربون أو عدداً كبيراً من العمال المهاجرين).



العنف والاضطهاد

الأسباب

الحرب؛ والنزاعات؛ والعنف؛ والاحتلال الأجنبي؛ وعدم الاستقرار السياسي؛ والاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية؛ والعضوية في مجموعة اجتماعية أو حركة سياسية معينة؛ وتهديد الأرواح؛ وتدمير البنية التحتية والمساكن؛ وتعطيل الخدمات الأساسية وسبل العيش؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ والمرض.

الأشخاص

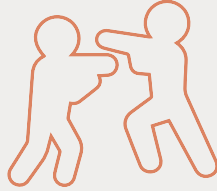
جميع الفئات السكانية.

بلدان المنشأ

البلدان التي لا يمكن فيها ضمان أمن وحماية الأفراد المعرضين لخطر العنف والاضطهاد، بما في ذلك البلدان التي تشهد حرباً أو احتلالاً أجنبياً أو عدم استقرار سياسي أو اضطرابات مدنية.

بلدان المقصد

البلدان المجاورة، والبلدان التي تتمتع بمستوى أعلى من السلامة والحماية، والبلدان التي بينها روابط تاريخية أو أوجه تشابه لغوية وعرقية.



العوامل البيئية

الأسباب

الضغط البيئي، ونُدرة الموارد، والكوارث الطبيعية، وتغيّر المناخ، والأحداث المناخية (الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات المفاجئة، والتصحر)، والإجهاد المائي، وتلوّث المياه، وتدهور الأراضي، وانخفاض الإنتاج الزراعي وسبل العيش.

الأشخاص

سكان الريف في الغالبية، الذين يعتمدون كثيراً على الموارد الطبيعية والزراعة.

بلدان المنشأ

البلدان التي تعاني من ضغوط بيئية.

بلدان المقصد

البلدان المجاورة أو البلدان في المنطقة نفسها في الغالبية.



عوامل التسهيل والتوسط

- شبكات الشتات والهجرة، والروابط التاريخية، وروابط اللغة والتعليم، والقرب الجغرافي.
- قنوات التواصل الجديدة، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتدقق المعلومات المحسّن.
- طلب أصحاب العمل، والوسطاء (وكالات التوظيف والاستخدام).
- حوكمة الهجرة وسياساتها في بلدان المقصد، واتفاقات التجارة وهجرة اليد العاملة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وسهولة السفر، وسهولة الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بجمع شمل العائلات والقبول والإقامة والعمل.

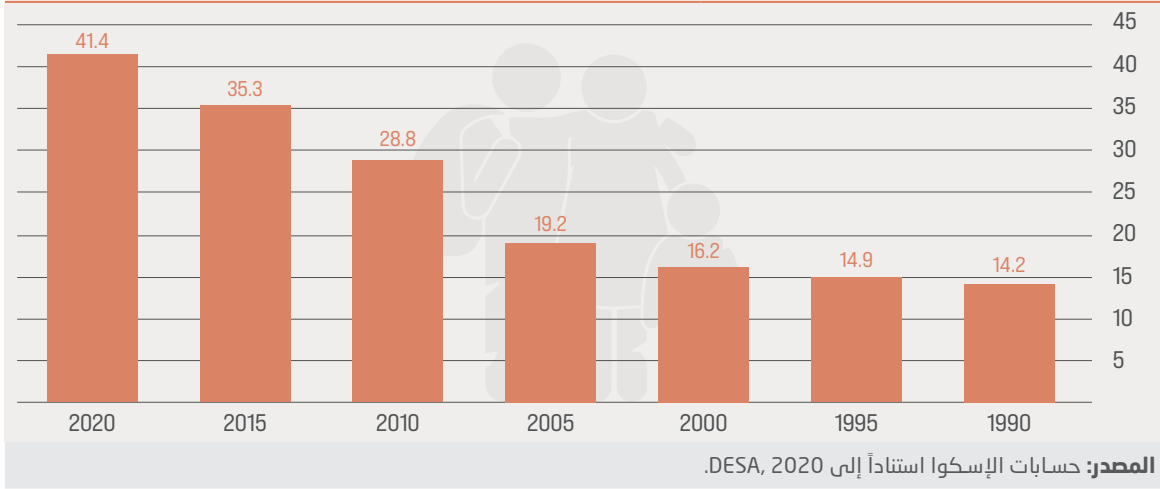


جيم. الهجرة والنزوح القسري في البلدان العربية

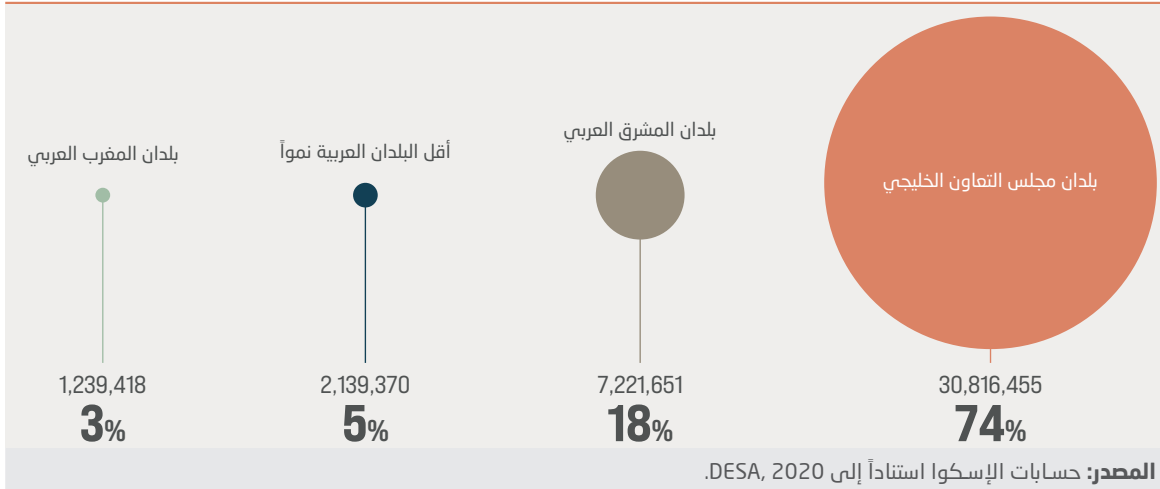
ويختلف توزيع المهاجرين واللّاجئين في المنطقة العربية اختلافاً كبيراً بين مجموعات البلدان، مع أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تتلقى العدد الأكبر منهم في المنطقة. ففي عام 2020، استضافت بلدان مجلس التعاون الخليجي 74 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين واللّاجئين¹⁵ معظمهم من العمال المهاجرين، أو 30.8 مليون شخص، في حين عاش 18 في المائة في المشرق، و5 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، و3 في المائة في المغرب العربي (الشكل 2).

الهجرة والنزوح القسري هما من السمات البارزة في المنطقة العربية التي استضافت 41.4 مليون مهاجر دولي ولّاجئ في عام 2020، أي 15 في المائة من المهاجرين واللّاجئين في العالم (الشكل 1). وقد شهد عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين في المنطقة نمواً كبيراً. ففي عام 1990، استضافت المنطقة العربية 14.2 مليون مهاجر دولي ولّاجئ، أي نحو 9 في المائة من عددهم الإجمالي في العالم.

الشكل 1. عدد المهاجرين واللّاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020 (بالملايين)



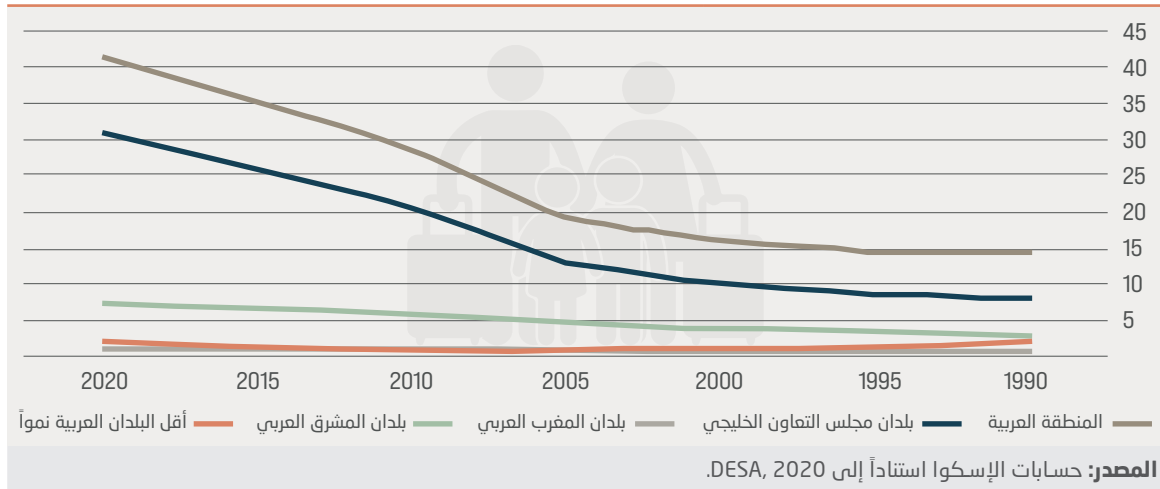
الشكل 2. توزيع المهاجرين واللّاجئين في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 2020



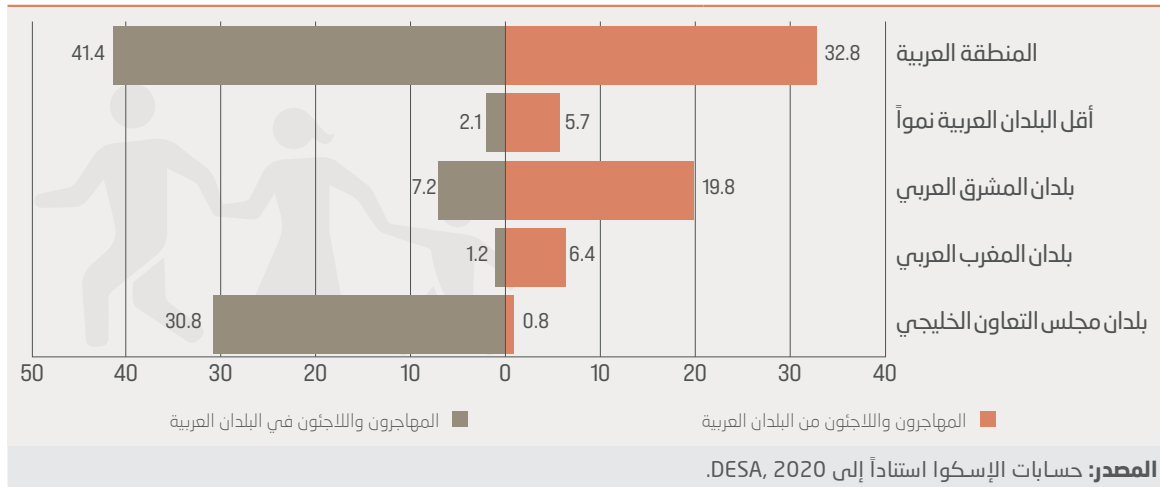
ومنذ عام 1990، يتجاوز عدد اللاجئين والمهاجرين الدوليين المقيمين في البلدان العربية عدد المواطنين العرب المقيمين في الخارج (الشكل 4). لكن اتجاهات الهجرة تختلف كثيراً بين مجموعات البلدان. ففي حين أن عدد المهاجرين الدوليين في بلدان مجلس التعاون الخليجي يفوق 37 مرة عدد المواطنين الخليجين المقيمين في الخارج، تُظهر مجموعات البلدان الأخرى اتجاهاً معاكساً. ففي بلدان المغرب العربي، يفوق عدد المواطنين المقيمين في الخارج خمس مرات عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين المقيمين في هذه المجموعة من البلدان، في حين أن هذا العدد يبلغ نحو ثلاثة أضعاف في كل من أقل البلدان العربية نمواً وبلدان المشرق العربي.

وقد شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادةً هائلةً في عدد المهاجرين مقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى، من 8.2 مليون في عام 1990 إلى 30.8 مليون في عام 2020. كذلك، سجّلت بلدان المشرق العربي زيادةً كبيرةً في عدد المهاجرين واللاجئين، من 2.9 مليون في عام 1990 إلى 7.2 مليون في عام 2020. وعلى خلاف مجموعات البلدان المذكورة أعلاه، سجّلت أقل البلدان العربية نمواً انخفاضاً في عدد المهاجرين واللاجئين من 2.2 مليون في عام 1990 إلى 2.1 مليون في عام 2020، في حين لم يرتفع هذا العدد إلا قليلاً في بلدان المغرب العربي من 0.8 مليون في عام 1990 إلى 1.2 مليون في عام 2020 (الشكل 3).

الشكل 3. عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، حسب مجموعات البلدان، 1990-2020 (بالملايين)



الشكل 4. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها، حسب مجموعات البلدان، 2020 (بالملايين)



الاتجاهات إلى أن عدد الرجال الذين يهاجرون للعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب العربي هو أعلى نسبياً، خلافاً لديناميات الزواج التي كثيراً ما تكون ناجمة عن النزاع في أقل البلدان العربية نمواً وفي بلدان المشرق العربي، حيث يكون توزيع المهاجرين بين الجنسين أكثر تكافؤاً عموماً. على سبيل المثال، بلغت نسبة النساء من السكان المهاجرين واللاجئين 49 في المائة في الأردن و51 في المائة في لبنان، وهما بلدان يستضيفان أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين قسراً من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تُعتبر بلدان مقصد هامة للعمال المهاجرين الذكور، فيظهر اختلال التوازن بين الجنسين بوضوح أكبر لدى السكان المهاجرين واللاجئين، فيتراوح عدد النساء بين أدنى نسبة وهي 16 في المائة في عُمان وأعلى نسبة وهي 34 في المائة في الكويت.

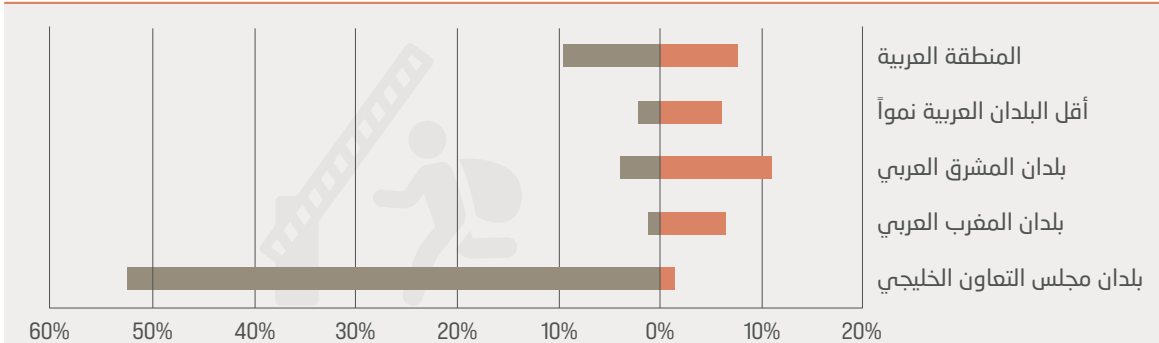
ويتجلى تنوع اتجاهات الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية أيضاً من خلال تحليل الفئات العمرية المتنوعة للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المنطقة. فقد شكّل الرجال الذين هم في سن العمل (25-64 عاماً) نسبة 49.3 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين في المنطقة في عام 2020، وشكّلت النساء في سن العمل 19.3 في المائة (الشكل 7). وبلغت نسبة الأطفال (من صفر إلى 14 عاماً) 17.7 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين، ونسبة الشباب (15-24 عاماً) 11.2 في المائة، ونسبة الأشخاص في سن العمل 68.6 في المائة، ونسبة كبار السن (65 عاماً وما فوق) 2.5 في المائة. وكان التوزيع بين الجنسين أكثر تكافؤاً في الفئات العمرية للأطفال والشباب وكبار السن، مع أن عدد الذكور هو أعلى بقليل.

وتتفاوت أيضاً نسبة المهاجرين الدوليين واللاجئين المقيمين في البلدان العربية إلى مجموع المواطنين تفاوتاً كبيراً بين مجموعات البلدان (الشكل 5)، فتتراوح بين أعلى نسبة وهي 53 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأدنى نسبة وهي 1 في المائة في بلدان المغرب العربي. وقد زادت نسبة المهاجرين واللاجئين كجزء من مجموع السكان في المنطقة العربية باطراد على مدى العقود الثلاثة الماضية، من أكثر من 6 في المائة في عام 1990 إلى أكثر من 9 في المائة في عام 2020، نتيجة الزيادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2020، كان عدد المواطنين المقيمين خارج بلدانهم مقارنةً بمجموع سكانها هو الأعلى في بلدان المشرق العربي (11 في المائة) والأدنى في بلدان مجلس التعاون الخليجي (1 في المائة).

وفي عام 2020، شكّلت النساء 33 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، وظلت هذه النسبة مستقرة منذ عام 2010، بعد أن كانت قد انخفضت ببطء عن 39 في المائة في عام 1990 (الشكل 6). ومع أن نسبة المهاجرات واللاجئات قد انخفضت قليلاً، ارتفع عددهن من 5.6 مليون امرأة في عام 1990 إلى 13.6 مليون في عام 2020، مع توافد نحو مليوني مهاجرة ولاجئة إضافية إلى المنطقة منذ عام 2015.

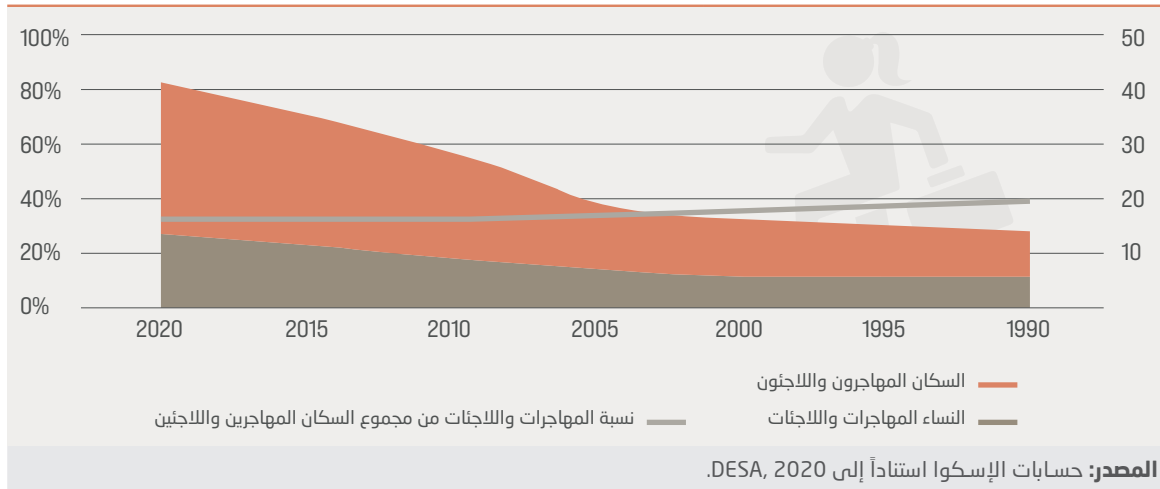
وفي عام 2020، شكّلت النساء نحو 50 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي (49.5 في المائة) وأقل البلدان العربية نمواً (48 في المائة)، مقابل 35 في المائة في بلدان المغرب العربي و28 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعود هذا التباين في

الشكل 5. نسبة المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها، حسب مجموعات البلدان، 2020

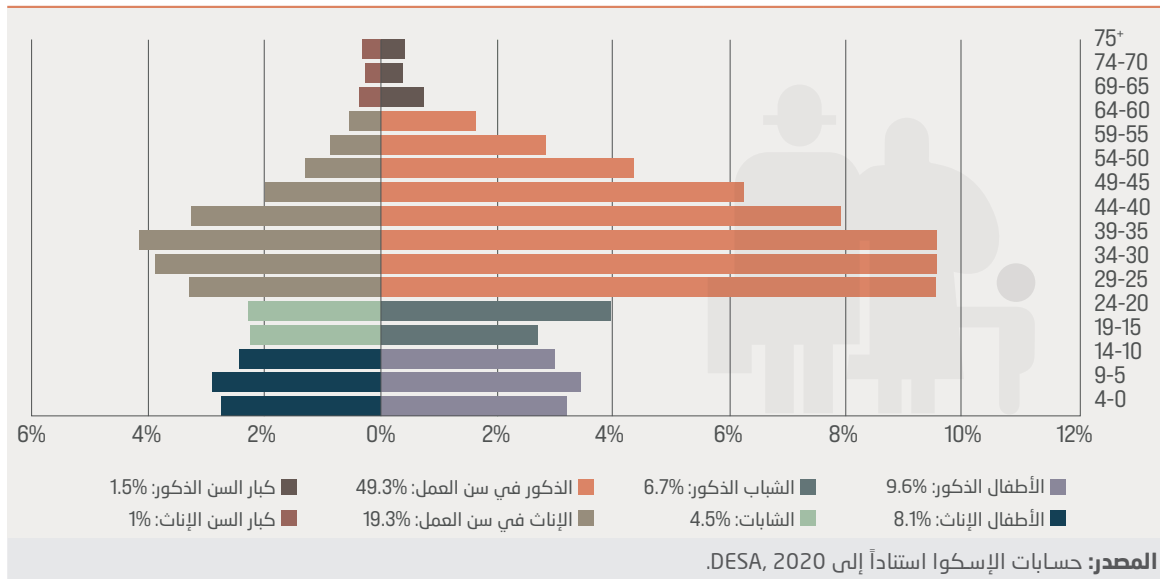


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA، 2020.

الشكل 6. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020 (بالملايين)



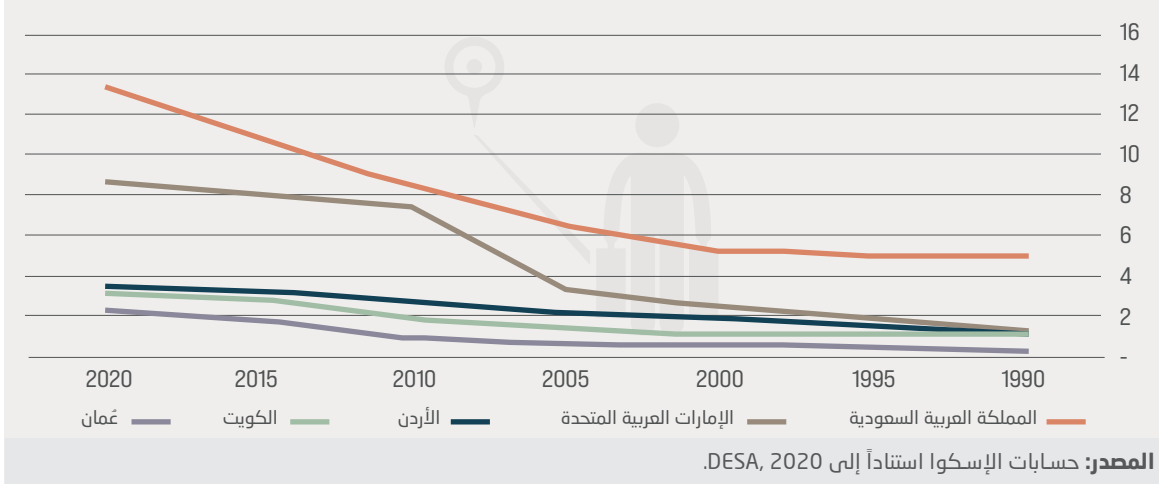
الشكل 7. توزيع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020



وكان الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان وليبيا أيضاً من بين بلدان المقصد الأولى في المنطقة للمهاجرين الدوليين واللاجئين الذين نزحوا بسبب النزاع الدائر. ووفقاً لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أقام 3.5 مليون مهاجر ولاجئ في الأردن في عام 2020، و 1.7 مليون في لبنان، و 1.4 مليون في السودان، وحوالي 0.9 مليون في الجمهورية العربية السورية، و 0.8 مليون في ليبيا.

وحلت بلدان مجلس التعاون الخليجي في طليعة بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية للمهاجرين في عام 2020 (الشكل 8). ومن بين هذه البلدان الخمسة، استقبلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين (13.5 مليون)، تليها الإمارات العربية المتحدة (8.7 مليون). أما الكويت التي استقبلت 3.1 مليون مهاجر وعمان التي استقبلت 2.4 مليون منهم فانضمتا أيضاً إلى لائحة بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة. وتتميز بلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً بارتفاع الطلب على العمال المهاجرين.

الشكل 8. بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية للمهاجرين واللاجئين، 1990-2020 (بالملايين)

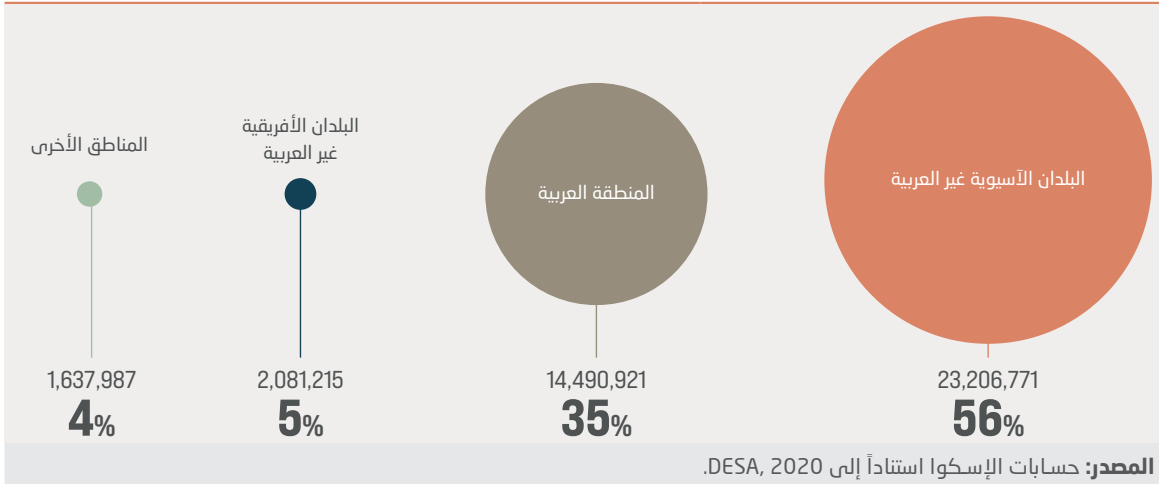


المقيمين في المنطقة العربية والقادمين من بلدان أفريقية غير عربية (47 في المائة).

وتصدّرت الهند قائمة بلدان المنشأ للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية في عام 2020، بنسبة 23 في المائة من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، ومعظمهم من العمال المهاجرين (الشكل 10). وقد بدأ عدد المهاجرين القادمين من الهند بالارتفاع في عام 2005، وزاد بنسبة 157 في المائة بين عامي 2005 و2020. كذلك، بدأ عدد المهاجرين واللاجئين البنغلاديشيين والباكستانيين في المنطقة يرتفع في عام 2005، وإن بوتيرة أبطأ، فبلغ 3.5 مليون شخص من بنغلاديش و3.4 مليون شخص من باكستان في عام 2020.

وفي عام 2020، كان نحو 35 في المائة من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، أو ما يمثل نحو 14.5 مليون شخص، من داخل المنطقة. وتوافق أكثر من نصف المهاجرين واللاجئين (56 في المائة أو 23.2 مليون شخص) في المنطقة العربية من بلدان آسيوية غير عربية، وكان معظمهم من العمال المهاجرين، و5 في المائة من بلدان أفريقية غير عربية (الشكل 9). ويبرز تفاوت كبير في عدد الرجال والنساء لدى المهاجرين واللاجئين القادمين من مناطق مختلفة، ففي عام 2020، اقتضرت نسبة النساء على نحو ربع المهاجرين واللاجئين المقيمين في المنطقة العربية والقادمين من بلدان آسيوية غير عربية (26 في المائة)، مقارنةً بنسبة 41 في المائة من المهاجرين واللاجئين داخل المنطقة. كذلك، بلغت نسبة النساء حوالي نصف المهاجرين واللاجئين

الشكل 9. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2020

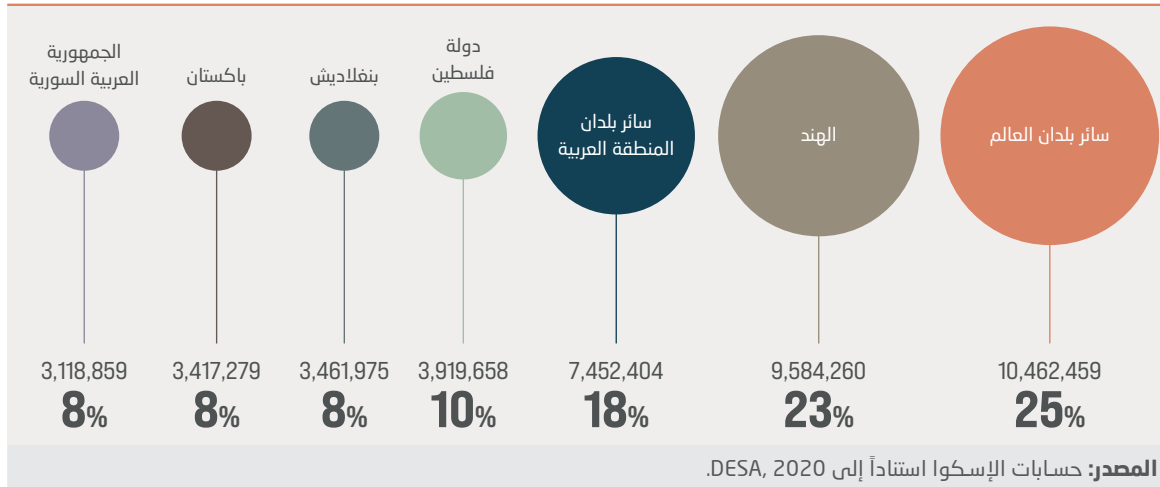


1. العمال المهاجرون في المنطقة العربية

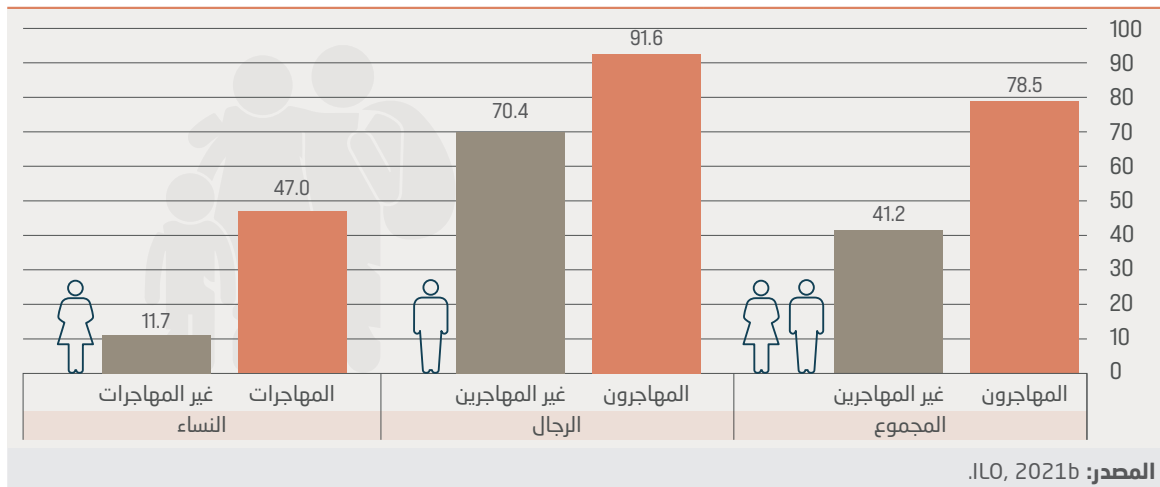
لا تزال المنطقة العربية مركزاً هاماً لهجرة اليد العاملة. فقد بلغ عدد العمال المهاجرين في 12 بلداً عربياً¹⁶ 24.1 مليون شخص في عام 2019، أي 14 في المائة من العمال المهاجرين في العالم. وتضمّ المنطقة أيضاً أعلى نسبة عمال مهاجرين من مجموع القوى العاملة في العالم، تبلغ 41 في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 5 في المائة في البلدان الإثني عشر. وهذا يعني أن عاملين من كل خمسة عمال هما من المهاجرين، لا سيما نتيجة ارتفاع معدلات مشاركة المهاجرين في القوى العاملة مقارنةً بمشاركة المواطنين فيها، خصوصاً النساء منهم (الشكل 11).

وفي عام 2020، شكّلت النساء أقل من ربع المهاجرين واللاجئين المقيمين في المنطقة العربية والقادمين من الهند أو باكستان (24 في المائة). وتنخفض هذه النسبة أكثر لتبلغ 17 في المائة في حالة بنغلاديش التي تُعدّ أيضاً مصدرراً هاماً لهجرة اليد العاملة إلى البلدان العربية. وفي المقابل، يبدو التكافؤ أكبر في عدد الرجال والنساء لدى المهاجرين واللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين اللتين تشهدان نزوحاً قسرياً ناجماً عن النزاع. فقد بلغت نسبة النساء من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية القادمين من دولة فلسطين نحو 48 في المائة في عام 2020، و47 في المائة للجمهورية العربية السورية.

الشكل 10. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2020



الشكل 11. معدلات مشاركة المهاجرين وغير المهاجرين في القوى العاملة، حسب الجنس، 2019 (بالنسبة المئوية)



العربية 17.1 مليون شخص تقريباً في عام 2020 (الجدول 1)، أي نسبة 36 في المائة من المجموع العالمي. وكانت الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، واليمن من بين البلدان العشرة الأولى في العالم التي تضم أعلى عدد من النازحين داخلياً نتيجة النزاع. وفي عام 2020، نزح ما مجموعه 4.2 مليون شخص ضمن حالات النزوح الداخلي الجديدة في المنطقة، منهم 2.4 مليون شخص نزحوا بسبب النزاع و1.8 مليون شخص بسبب الكوارث الطبيعية، وكان أكثر من نصفهم في الصومال بسبب الفيضانات (الجدول 2).

وقد ضمت بلدان المشرق العربي 46 في المائة، أي ما يوازي 7.9 مليون شخص، من مجموع النازحين داخلياً بسبب النزاع في المنطقة العربية في عام 2020، ومعظمهم في الجمهورية العربية السورية وفي العراق. وشهدت الجمهورية العربية السورية في عام 2020 أعلى معدل نزوح داخلي ناجم عن النزاع في العالم، ناهز 6.6 مليون شخص. وقد سجّلت الجمهورية العربية السورية أيضاً أعلى نسبة من النازحين داخلياً إلى مجموع السكان في المنطقة العربية، بلغت 38 في المائة. وبلغ عدد النازحين داخلياً في العراق في عام 2020 ما يزيد عن 1.2 مليون شخص، وهو عددٌ أخذ في الانخفاض.

وشهدت مجموعة أقل البلدان العربية نمواً 52 في المائة من حالات النزوح الداخلي الناجمة عن النزاع في المنطقة

وفي هذه البلدان الاثني عشر، تبلغ نسبة الرجال نحو 83 في المائة من جميع العمال المهاجرين. أما نسبة النساء، فلا تبلغ سوى 17 في المائة من العمال المهاجرين في المنطقة، مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 41 في المائة. ويمكن أن تعزى النسبة المنخفضة نسبياً من العمالات المهاجرات مقارنةً بمناطق أخرى في العالم إلى محدودية فرص العمل المتاحة للعمالات المهاجرات في المنطقة العربية خارج اقتصاد الرعاية، بما في ذلك العمل المنزلي¹⁷.

وكان لجائحة كوفيد-19 عواقب استثنائية على الاقتصاد العالمي وأسواق العمل والتنقل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على حجم هجرة اليد العاملة الدولية وخصائصها. ولا يزال من الصعب تقييم الأثر الكامل لأزمة كوفيد-19 على حجم هجرة اليد العاملة في العالم وفي البلدان العربية، نظراً إلى توفر التقديرات من عام 2019 فقط، أي قبل انتشار الوباء. مع ذلك، لوحظت منذ بداية الجائحة بعض الزيادات في عودة المهاجرين، مما قد يترك أثراً دائماً تبعاً لتطور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم وفي المنطقة.

2. النزوح الداخلي

وفقاً للبيانات الواردة من مركز رصد النزوح الداخلي، بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخلياً بسبب النزاع في المنطقة

الجدول 1. النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية، 2014-2020

البلد	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصر	4,100	9,100	9,100	36,000	3,200	3,200	3,200
العراق	3,276,000	3,290,000	3,035,000	2,648,000	1,962,000	1,555,000	1,224,000
لبنان	20,000	12,000	12,000	11,000	11,000	7,000	7,000
ليبيا	400,000	500,000	304,000	197,000	221,000	451,000	278,000
الصومال	1,107,000	1,223,000	1,107,000	825,000	2,648,000	2,648,000	2,968,000
دولة فلسطين	275,000	221,000	193,000	231,000	238,000	243,000	131,000
السودان	3,100,000	3,182,000	3,300,000	2,072,000	2,072,000	2,134,000	2,276,000
الجمهورية العربية السورية	7,600,000	6,600,000	6,326,000	6,784,000	6,119,000	6,495,000	6,568,000
اليمن	334,000	2,509,000	1,974,000	2,014,000	2,324,000	3,635,000	3,635,000
مجموع المنطقة العربية	16,116,100	17,546,100	16,262,600	14,818,000	15,598,200	17,171,204	17,090,200

المصدر: Internal Displacement Monitoring Centre, 2020.

ملاحظة: لا تشمل البيانات حالات النزوح الناجمة عن الكوارث. ولم يدرج في الجدول 1 سوى البلدان التي يزيد فيها عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع عن 3,000 في سنة معينة. أما المجموع فيضم جميع البلدان العربية.

أسباب منها انعدام الأمن والاستقرار على نطاق واسع. كذلك، سجّل السودان والصومال أعداداً كبيرة من حالات النزوح الداخلي الناجمة عن النزاع في عام 2020، مع ما يناهز 2.3 مليون شخص في السودان و3 ملايين شخص في الصومال.

وقد شهدت مجموعة أقل البلدان العربية نمواً جميع حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث تقريباً في المنطقة العربية في عام 2020، ولا سيما الصومال حيث بلغ عدد النازحين داخلياً مليون شخص، والسودان التي ضمت 454,000 حالة نزوح داخلي جديدة ناجمة عن الكوارث في عام 2020.

العربية في عام 2020، أو نزوح 8.9 مليون شخص، في الصومال والسودان واليمن. فقد شهد اليمن زيادة حادة في عدد النازحين داخلياً الذي ارتفع 11 مرة نتيجة النزاع والعنف بين عامي 2014 و2020، وبلغ 3.6 مليون شخص في عام 2020¹⁸.

وانخفض عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع انخفاضاً كبيراً بين عامي 2015 و2017، لكنه عاد وارتفع كثيراً بين عامي 2017 و2019، ثم ظل مستقراً منذ عام 2019. غير أنه ينبغي النظر إلى هذه الأرقام بحذر، نظراً إلى القيود الشديدة التي تحول دون الوصول إلى مخيمات النازحين داخلياً والمناطق الأخرى المخصصة لهم، وذلك لعدة

الجدول 2. النزوح الداخلي في البلدان العربية، 2020

البلد	حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع في عام 2020	حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث في عام 2020	عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع في عام 2020	النازحون داخلياً بسبب النزاع كنسبة مئوية من مجموع السكان
الجزائر	-	9,600	-	-
البحرين	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	-	-
جيبوتي	-	11	-	-
مصر	1,000	8,400	3,200	0.0%
العراق	67,000	1,200	1,224,000	3.0%
الأردن	-	140	-	-
الكويت	-	-	-	-
لبنان	-	-	7,000	0.1%
ليبيا	39,000	-	278,000	4.0%
موريتانيا	-	1,600	-	-
المغرب	-	340	-	-
عمان	-	120	-	-
قطر	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	610	-	-
الصومال	293,000	1,037,000	2,968,000	18.7%
دولة فلسطين	1,000	110	131,000	2.6%
السودان	79,000	454,000	2,276,000	5.2%
الجمهورية العربية السورية	1,822,000	25,000	6,568,000	37.5%
تونس	-	10,000	-	-
الإمارات العربية المتحدة	-	610	-	-
اليمن	143,000	223,000	3,635,000	12.2%
مجموع المنطقة العربية	2,445,000	1,771,741	17,090,200	3.9%

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA، 2019؛ Internal Displacement Monitoring Centre، 2020.

3. النزوح القسري

وكما أفادت المفوضية، استضاف السودان أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة في عام 2020 (أكثر من مليون لاجئ)، يليه لبنان (870,000) والأردن (703,000) (الشكل 13). ولا يزال الأردن ولبنان يسجّلان أعلى معدلات اللاجئين بالنسبة إلى المواطنين في العالم. أما العراق ومصر، فقد استضاف كل منهما حوالي 270,000 لاجئ في عام 2020.

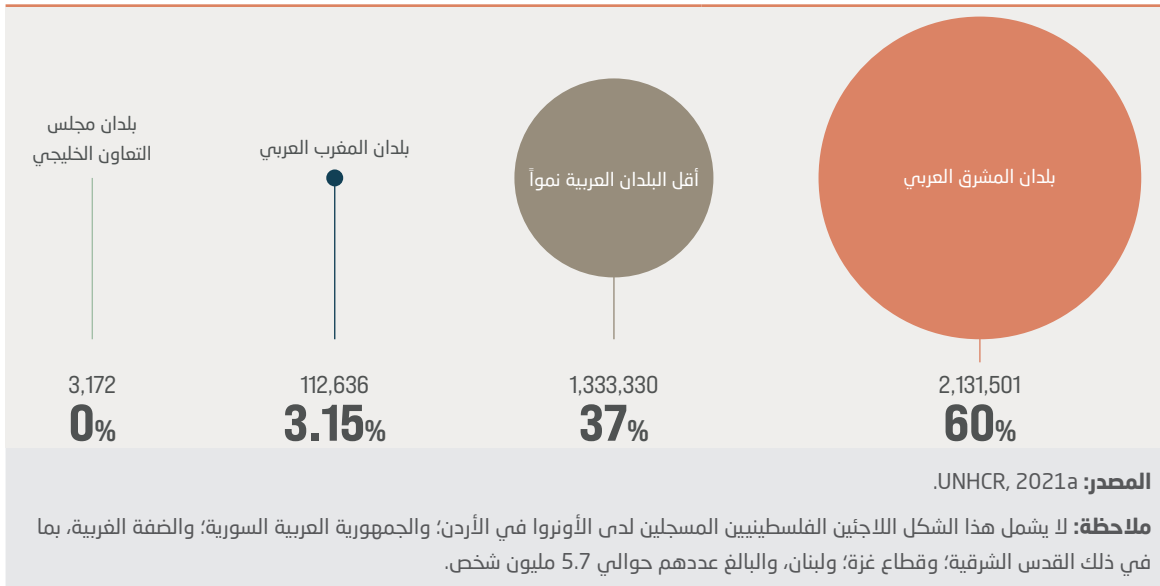
وفي ما يتعلق ببلدان المنشأ للاجئين المسجلين لدى المفوضية في المنطقة العربية في عام 2020، قَدِم حوالي الثلث من داخل المنطقة، في حين جاء الثلث المتبقي من بلدان أفريقية غير عربية. وقد جاء معظم اللاجئين في المنطقة العربية من الجمهورية العربية السورية، فبلغ عددهم ما يزيد قليلاً عن مليوني لاجئ أو 56 في المائة من جميع اللاجئين في المنطقة (الشكل 14). وكان أكثر من خُمسهم من جنوب السودان، في حين أن أقل من 0.2 مليون شخص جاؤوا من الصومال وحوالي 0.1 مليون شخص من إريتريا ومن إقليم الصحراء الغربية²⁰.

بالإضافة إلى اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية، أفادت الأونروا عن وجود 5.7 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين ضمن ولايتها بحلول نهاية عام 2020، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في الأردن؛ والجمهورية العربية السورية؛ والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وقطاع غزة؛ ولبنان (الشكل 15).

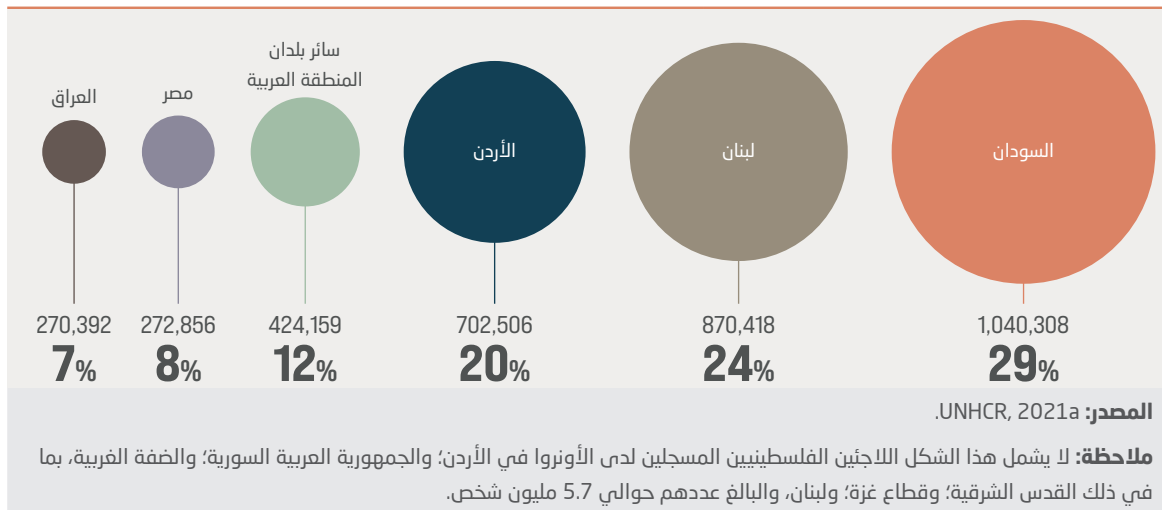
وفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020¹⁹، بلغ مجموع السكان الذين تُعنى بهم المفوضية في المنطقة العربية، بمن فيهم اللاجئون والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة باللجوء، وطالبو اللجوء، واللاجئون العائدون، والنازحون داخلياً، والنازحون العائدون، والأشخاص عديمو الجنسية وغيرهم، 21.9 مليون شخص. ومن بين هؤلاء، كان 17.7 مليون شخص من النازحين داخلياً الذين تحميهم أو تساعد المفوضية، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة بالنزوح الداخلي؛ و3.6 مليون من اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية؛ وأكثر من 370,000 من الأشخاص عديمي الجنسية، لكن هذا يشمل أساساً الأشخاص عديمي الجنسية في الموقع، الذين لم ينزحوا قسراً.

وفي المجموع، ضمت بلدان المشرق العربي 60 في المائة من جميع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية في المنطقة العربية، أي أكثر من 2.1 مليون شخص. وكان 37 في المائة منهم، أي 1.3 مليون شخص، يعيشون في أقل البلدان العربية نمواً. وقد مكثت الغالبية العظمى من اللاجئين المتبقين في المنطقة (113,000 شخص تقريباً) في بلدان المغرب العربي، في حين كان عدد اللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضئيلاً مقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى (الشكل 12).

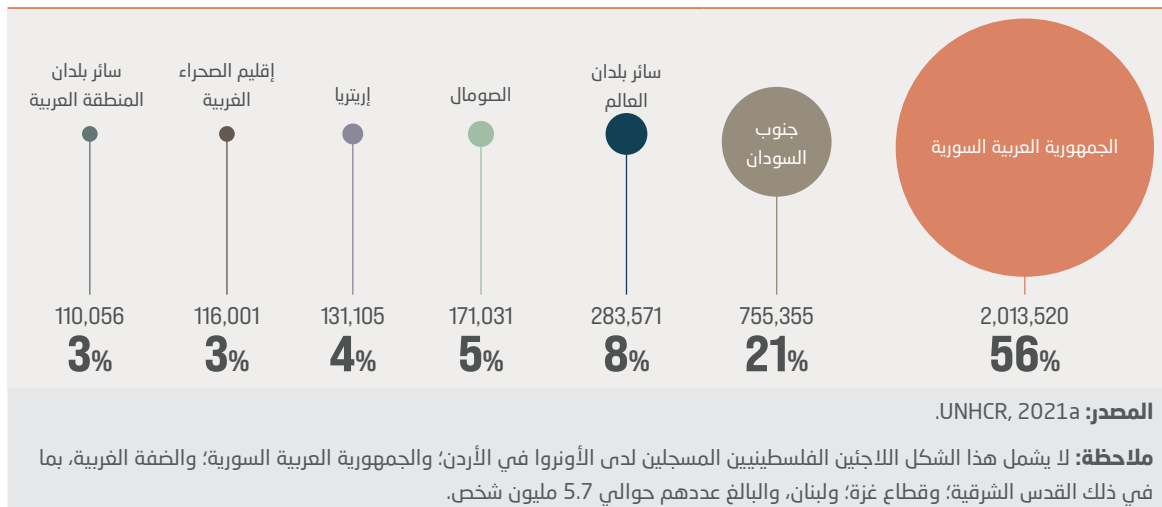
الشكل 12. عدد اللاجئين في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 2020



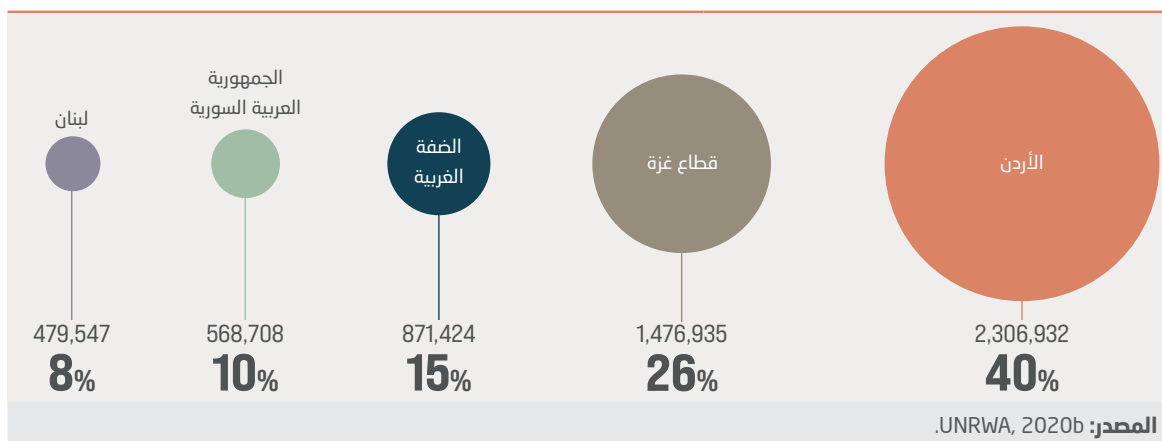
الشكل 13. بلدان المقصد الخمسة الأولى للاجئين في المنطقة العربية، 2020



الشكل 14. بلدان/أقاليم المنشأ الخمسة الأولى للاجئين في المنطقة العربية، 2020



الشكل 15. عدد اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي تعمل فيها الأونروا، 2020

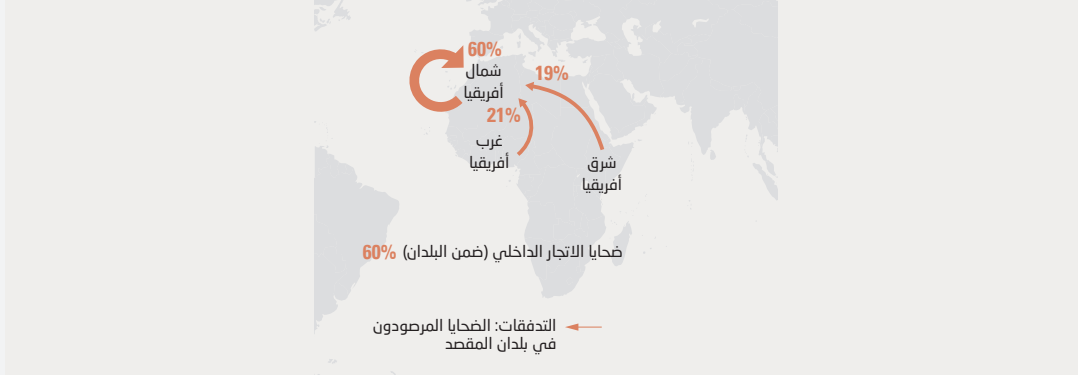


الإطار 1. اتجاهات الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاتجار بالأشخاص هو شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، حيث تكون معظم البلدان في الوقت نفسه بلدان منشأ وعبور ومقصد. وتبين أنماط واتجاهات الاتجار بالأشخاص كثيراً بين بلدان شمال أفريقيا، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلدان الشرق الأوسط الأخرى، وهذا ما يستحق التركيز على كل مجموعة من هذه المجموعات من البلدان.

فقد اكتشفت بلدان شمال أفريقيا بشكل أساسي ضحايا محليين، إلى جانب ضحايا من غرب وشرق أفريقيا. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ما يصل إلى 60 في المائة من ضحايا الاتجار الذين رُصدوا في بلدان شمال أفريقيا في عام 2018 قَدِموا من البلد نفسه الذي وُجدوا فيه. وفي ما يتعلق بالاتجار بالأشخاص القادمين من شمال أفريقيا، كانت أوروبا الغربية والجنوبية أهم مناطق المقصد، بما أن 6 في المائة من الضحايا الذين رُصدوا في أوروبا الغربية والجنوبية قَدِموا من بلدان شمال أفريقيا. وكان نحو 69 في المائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص المرصودين من البالغين، وكانت النسب متساوية تقريباً بين النساء والرجال. ورصدت بلدان شمال أفريقيا عدداً أكبر بكثير من الأطفال المتَّجر بهم مقارنة ببقية بلدان المنطقة.

مناطق المنشأ لضحايا الاتجار المرصودين في شمال أفريقيا، 2018 (أو أحدث البيانات)



المصدر: البيانات الوطنية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ملاحظة: لا تنطوي تعيينات الحدود والتسميات والتوصيفات المستخدمة في هذه الخريطة على أي اعتراف أو قبول من جانب الأمم المتحدة.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد رصدت أعداداً كبيرة من الضحايا الآسيويين، وضحايا من بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا. وكان معظم الضحايا الذين رُصدوا من الرجال.

مناطق المنشأ لضحايا الاتجار المرصودين في منطقة الشرق الأوسط، 2018 (أو أحدث البيانات)

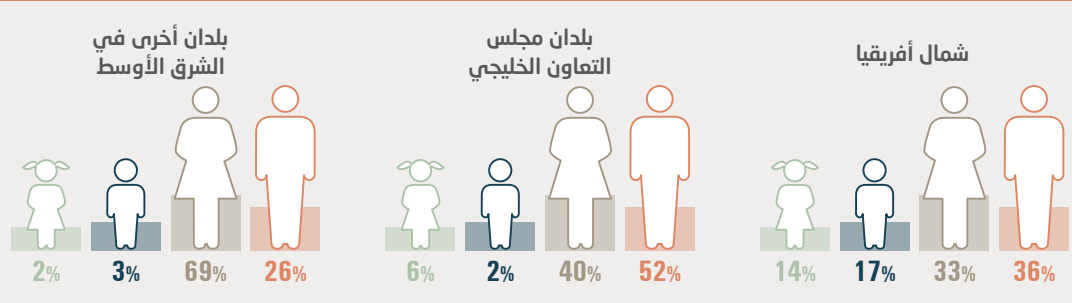


المصدر: البيانات الوطنية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ملاحظة: لا تنطوي تعيينات الحدود والتسميات والتوصيفات المستخدمة في هذه الخريطة على أي اعتراف أو قبول من جانب الأمم المتحدة.

وتُظهر البيانات المتعلقة برصد الأشخاص المتّجر بهم وإعادتهم إلى وطنهم أن بلداناً أخرى في الشرق الأوسط هي مقصد للضحايا القادمين من مجموعة واسعة من بلدان المنشأ. فقد رصدت البلدان وجود نسب كبيرة من ضحايا الاتجار من شرق أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، بالإضافة إلى ضحايا الاتجار داخل المنطقة. وشكّلت النساء غالبية الضحايا المرصودين.

نسب ضحايا الاتجار المرصودين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط*، حسب الفئة العمرية والجنس، 2018 (أو أحدث البيانات)

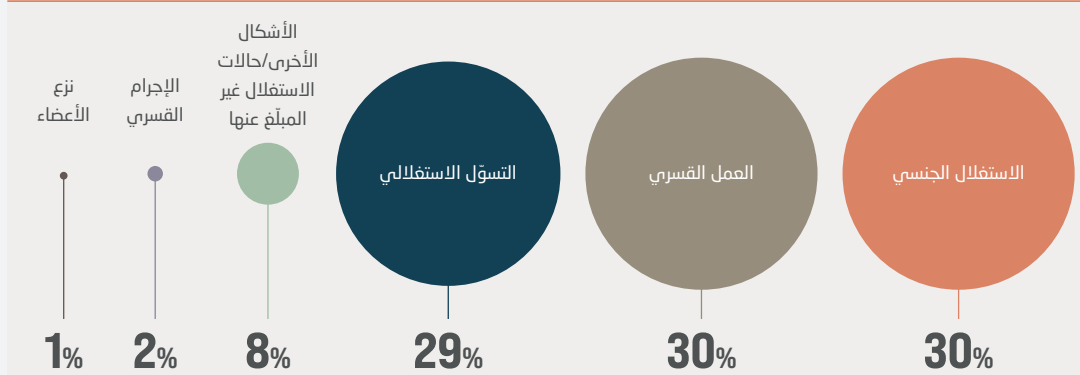


المصدر: البيانات الوطنية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

* استناداً إلى بيانات عن الجنس والعمر بشأن 1,690 ضحية من الضحايا المرصودين في 13 بلداً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي عام 2018، جرى الاتجار بالضحايا المرصودين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأسباب مختلفة وبنسب متفاوتة: الاستغلال الجنسي (30 في المائة)، والعمل القسري (30 في المائة)، والتسوّل الاستغلالي (29 في المائة)، والإجرام القسري (2 في المائة)، ونزع الأعضاء (1 في المائة)، وغير ذلك من أشكال الاستغلال غير المبلغ عنه (8 في المائة). وشكّلت النساء معظم الضحايا المتّجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي، وثلثي الضحايا المتّجر بهم لأغراض العمل القسري. وفي المقابل، كان معظم الضحايا المتّجر بهم بغرض نزع الأعضاء من الرجال. ومن بين أشكال الاتجار، يُبلّغ عن الاتجار لأغراض التسوّل الاستغلالي بنسبة أقل في العالم، لكن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُبلغ عن أعداد كبيرة من هذا الشكل من الاتجار مقارنةً بمناطق أخرى. وجرى توثيق تجنيد الأطفال لأغراض الاستغلال في الاتجار بالمخدرات على طول مسارات الهجرة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

نسب ضحايا الاتجار المرصودين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط*، حسب أشكال الاستغلال، 2018 (أو أحدث البيانات)



المصدر: البيانات الوطنية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

* استناداً إلى بيانات عن أشكال الاستغلال التي تعرّض لها 1,121 ضحية من الضحايا المرصودين في 12 بلداً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

المصدر: UNODC, Global Report On Trafficking In Persons, 2020, pp. 170-172.
www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tip/2021/GLOTiP_2020_Chapter6.pdf

ملاحظة: في هذا الإطار، يُقصد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة التي تضم البلدان العربية في شمال أفريقيا (تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)، وبلدان الشرق الأوسط الأخرى (الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان).

دال. الهجرة والنزوح القسري من البلدان العربية

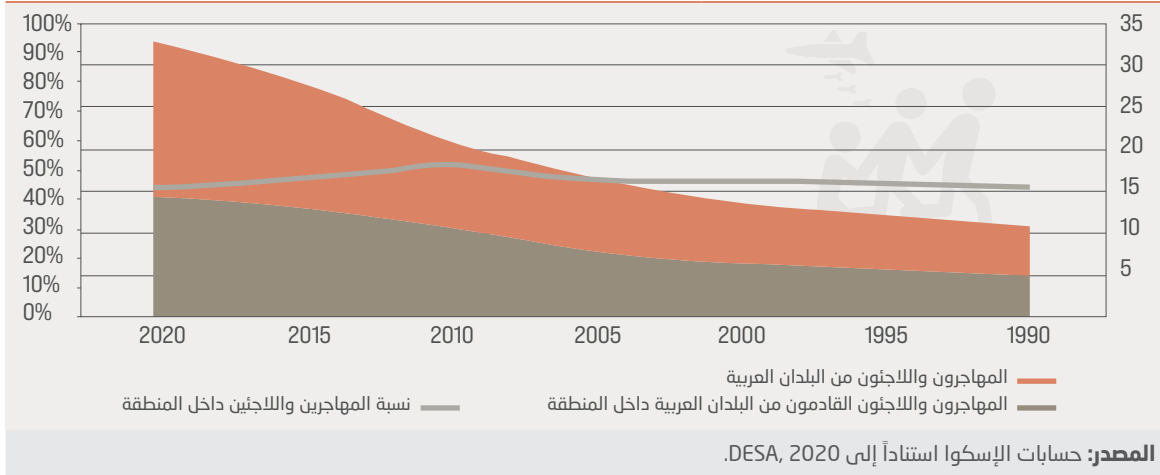
نسبة المهاجرين واللاجئين داخل المنطقة العربية تبلغ حوالي 45 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية (الشكل 16).

ومن بين المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية في عام 2020، أتى حوالي 61 في المائة (أكثر من 19.8 مليون شخص) من بلدان المشرق العربي، و19 في المائة (حوالي 6.4 مليون) من بلدان المغرب العربي، و17 في المائة (أكثر بقليل من 5.7 مليون) من أقل البلدان العربية نمواً، و3 في المائة (0.8 مليون) من بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 17).

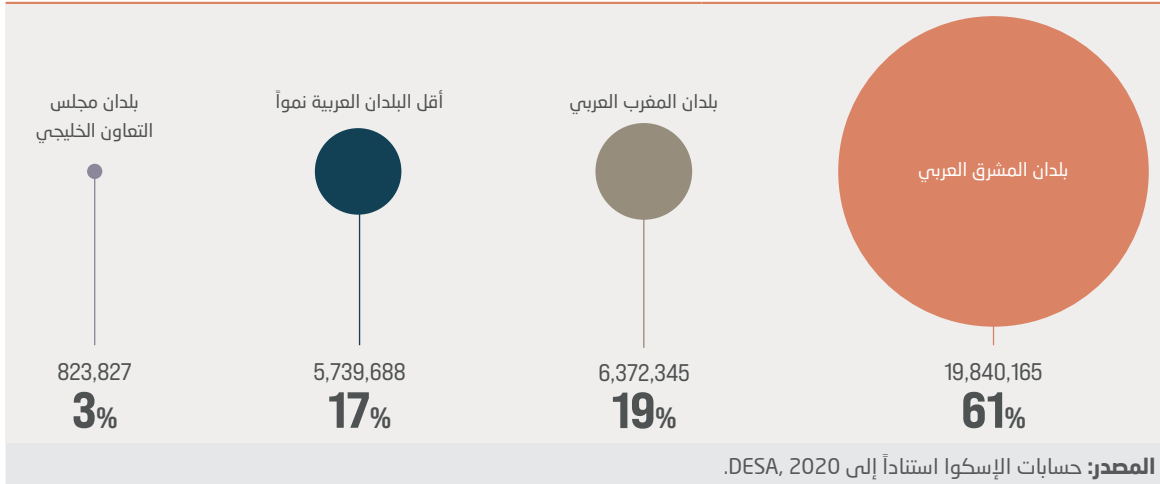
1. الاتجاهات العامة للهجرة والنزوح القسري

ارتفع عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية من حوالي 10.8 مليون شخص في عام 1990 إلى 32.8 مليون شخص في عام 2020، أي بنسبة 203 في المائة في فترة 30 عاماً. وقد زاد هذا العدد بمقدار 4.6 مليون، أو 16 في المائة منذ عام 2015، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في فترة السنوات الخمس السابقة. ومن بين جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، مكث 44 في المائة (14.5 مليون) في المنطقة، وهي نسبة ظلت ثابتة إلى حد كبير منذ عام 1990 عندما كانت

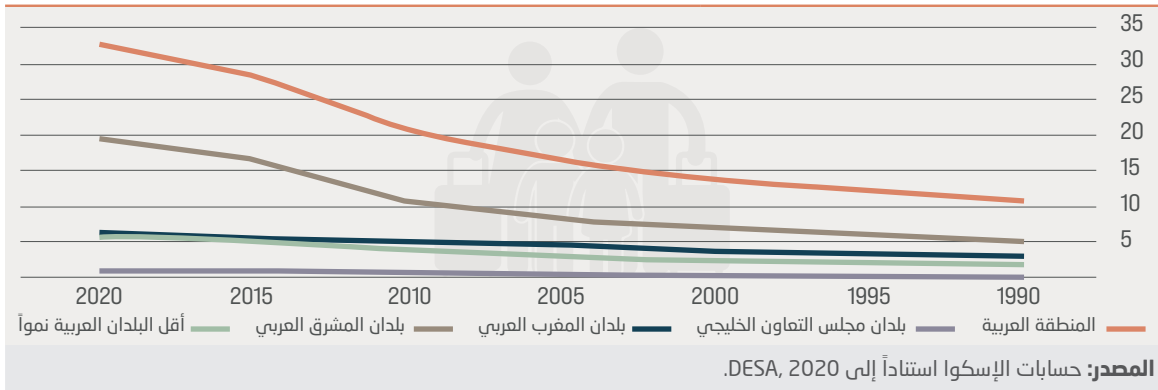
الشكل 16. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية، وعدد ونسبة المهاجرين واللاجئين داخل المنطقة، 1990-2020 (بالملايين)



الشكل 17. توزيع المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 2020



الشكل 18. عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 1990-2020 (بالملايين)

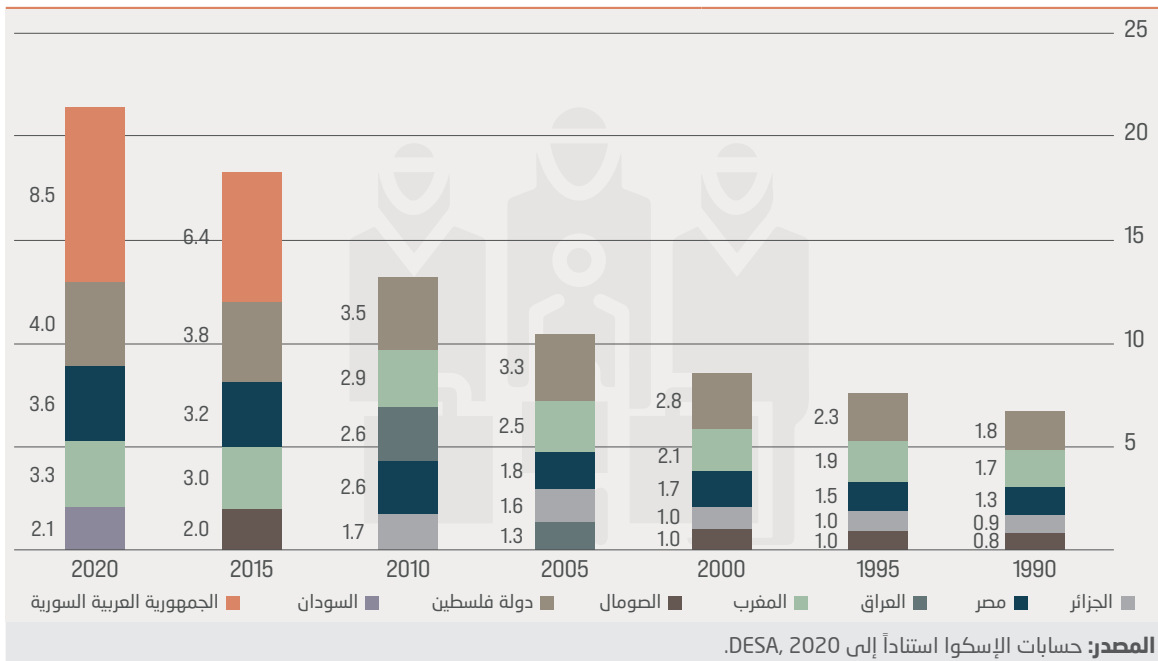


العربية السورية أول بلد منشأ عربي للمهاجرين واللاجئين منذ عام 2015، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأعداد الهائلة للاجئين الفارين من البلاد منذ اندلعت فيها الحرب الأهلية في عام 2011. وتبعها في عام 2020 دولة فلسطين التي تشهد نزوحاً كبيراً ومطوّلاً. كذلك، كانت مصر والمغرب من بلدان المنشأ البارزة، لا سيما بالنسبة إلى العمال المهاجرين. وختمت السودان قائمة أول خمسة بلدان منشأ عربية للمهاجرين واللاجئين في عام 2020 (الشكل 19). وتقدّم هذه البيانات أدلة على أن أبرز أنماط الهجرة من المنطقة العربية هي الهجرة الناجمة عن النزاع وهجرة اليد العاملة.

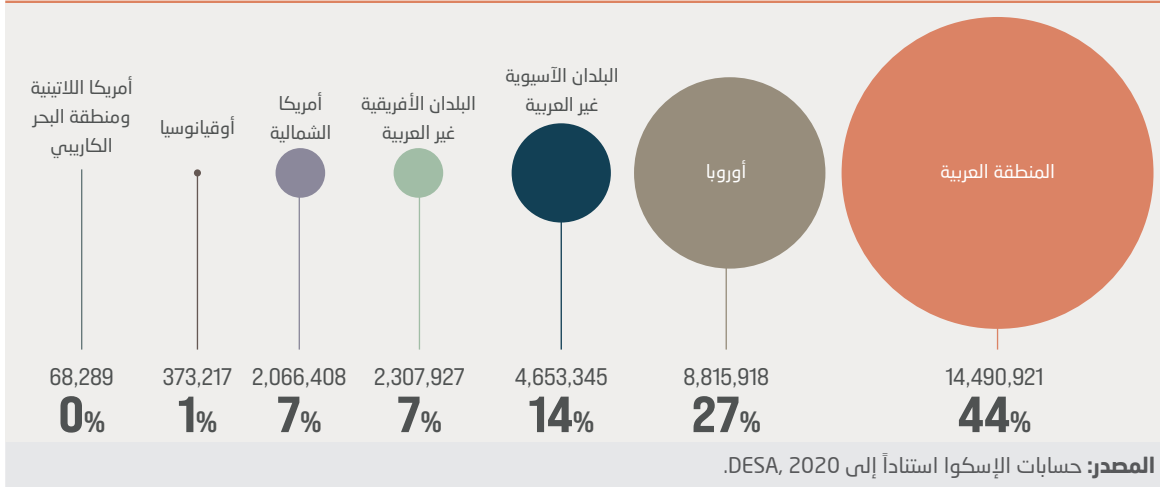
وقد ظل هذا التوزيع للمهاجرين واللاجئين في مجموعات البلدان في المنطقة مستقراً في معظمه منذ عام 1990، باستثناء نمو طفيف في عدد المهاجرين واللاجئين القادمين من بلدان المشرق العربي، وانخفاض في نسبة القادمين من بلدان المغرب العربي (الشكل 18).

وبين عامي 1990 و2000، كانت أول خمسة بلدان منشأ عربية للمهاجرين واللاجئين، بالترتيب التنازلي، دولة فلسطين والمغرب ومصر والجزائر والصومال. وفي عامي 2005 و2010، حلّ العراق محل الصومال في قائمة أول خمسة بلدان منشأ عربية، في حين أصبحت الجمهورية

الشكل 19. أول خمسة بلدان منشأ عربية للمهاجرين واللاجئين، 1990-2020 (بالملايين)



الشكل 20. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، 2020

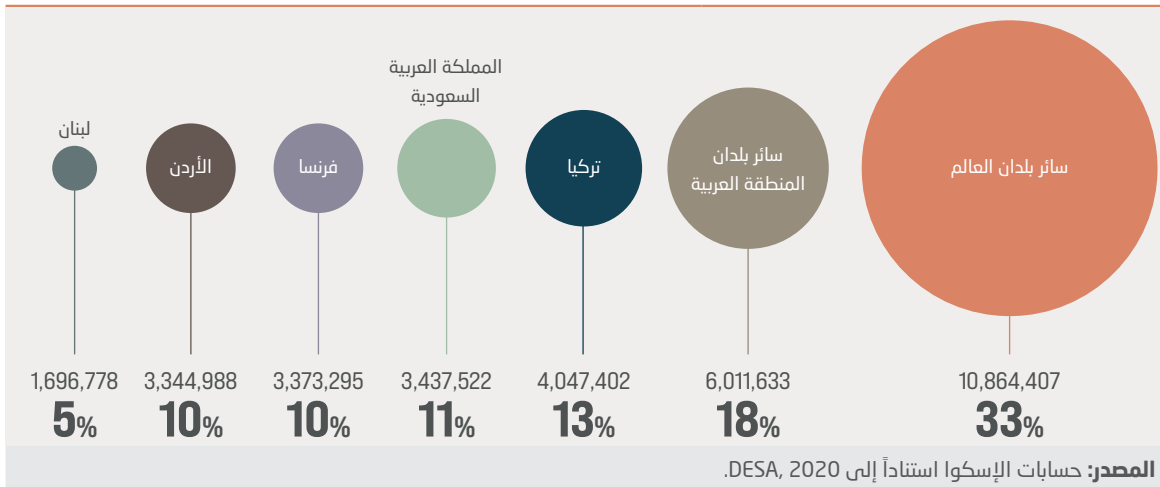


وكانت تركيا أول بلد مقصد للمهاجرين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية، وقد بلغ عددهم أكثر من 4 ملايين شخص في عام 2020، أو 13 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين العرب (الشكل 21). وكانت المملكة العربية السعودية مقصداً لأكثر من 3.4 مليون مهاجر ولاجئ، في حين توجه إلى الأردن 3.3 مليون شخص وإلى فرنسا 3.4 مليون آخرون، وإلى لبنان 1.7 مليون. واستقبلت سائر البلدان العربية مجتمعة 18 في المائة من المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، الذين أقاموا بمعظمهم في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية (ومعظم اللاجئين في الجمهورية العربية السورية هم من العراق ودولة فلسطين). أما المهاجرون واللاجئون المتبقون القادمون من المنطقة العربية والبالغ عددهم 10.9 مليون شخص (33 في المائة) فقد سافروا إلى بلدان أخرى في العالم، لا سيما إسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2020، بلغت نسبة المهاجرات واللاجئات 44 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية، وهي نسبة ظلت مستقرة نسبياً منذ عام 1990. وفي عام 2020 أيضاً، تجاوز عدد المهاجرات واللاجئات القادمات من البلدان العربية 14.3 مليون بقليل، أي أكثر بنسبة 16 في المائة مقارنةً بعام 2015. والتفاوت في نسبة المهاجرات واللاجئات ضئيل نسبياً بين مختلف مجموعات البلدان، ويبلغ 4 نقاط مئوية.

ووفقاً لبيانات عام 2020، مكث 44 في المائة من المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية داخل المنطقة العربية، في حين بقي أكثر بقليل من ربعهم في أوروبا، وحوالي 14 في المائة في بلدان آسيوية غير عربية، و 7 في المائة في بلدان أفريقية غير عربية، و 7 في المائة في أمريكا الشمالية²¹ (الشكل 20).

الشكل 21. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من البلدان العربية، 2020



النزوح القسري

عام 2020، معظمهم من العراق (241,000) والجمهورية العربية السورية (107,000).

وقدّمت الغالبية العظمى من اللاجئين (81 في المائة) من بلدان المشرق العربي، في حين قدّمت نسبة 19 في المائة من أقل البلدان العربية نمواً. وبلغ عدد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية 6.7 مليون، أو 75 في المائة من عدد اللاجئين القادمين من البلدان العربية (الشكل 22)، و32 في المائة من عدد اللاجئين في العالم. وكانت الصومال ثاني أكبر بلد منشأ للاجئين في المنطقة، حيث بلغ عدد اللاجئين الصوماليين 815,000، يليها السودان مع 788,000 لاجئ، والعراق مع 333,000 لاجئ. فضلاً عن ذلك، بلغ عدد اللاجئين من دولة فلسطين والمسجلين لدى المفوضية في عام 2020 حوالي 100,000 لاجئ، وأفادت الأونروا عن 5.7 مليون لاجئ فلسطيني مشمولين بولايتها في العام نفسه.

وفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020، بلغ مجموع السكان الذين تُعنى بهم المفوضية والقادمين من البلدان العربية 27.2 مليون شخص تقريباً، يمثلون 30 في المائة من السكان الذين تُعنى بهم المفوضية في العالم. ومن بين السكان الذين تُعنى بهم المفوضية والقادمين من البلدان العربية، بلغ عدد اللاجئين نحو 8.9 مليون شخص (الجدول 3)، أو 43 في المائة من اللاجئين في العالم البالغ عددهم حوالي 20.7 مليون شخص. وارتفع عدد اللاجئين من البلدان العربية بين عامي 2015 و2020 بنسبة 25 في المائة، مما رفع عدد اللاجئين القادمين من المنطقة بنحو 1.8 مليون لاجئ، ونتجت هذه الزيادة في معظمها عن النزوح القسري من الجمهورية العربية السورية. كذلك، تجاوز عدد طالبي اللجوء القادمين من المنطقة 574,000 شخص في

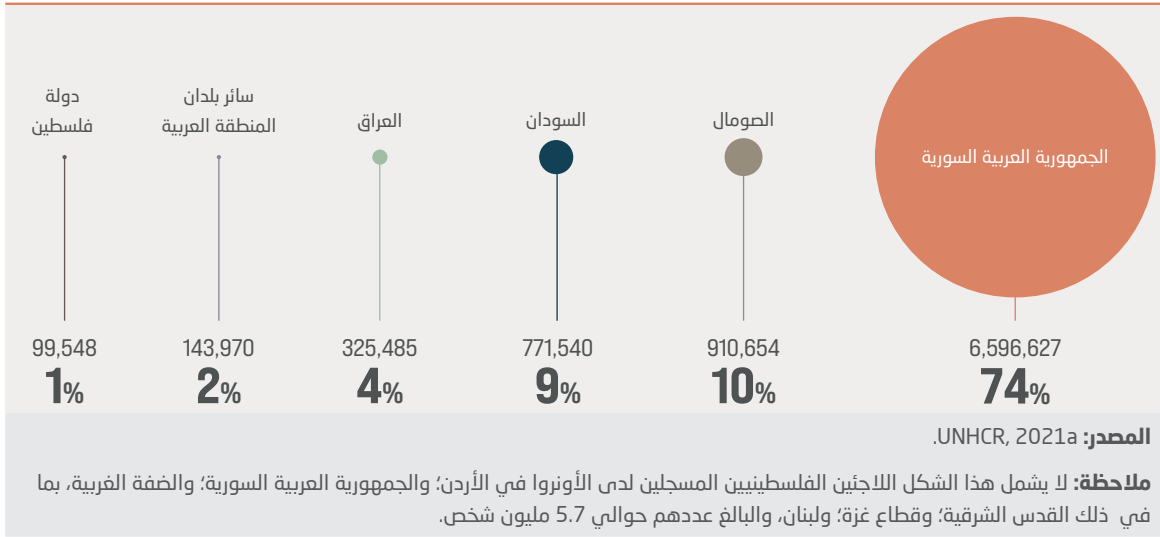
الجدول 3. اللاجئين من البلدان العربية، المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015-2020

بلد المنشأ	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	3,470	3,705	4,021	4,186	4,519	4,693
البحرين	422	461	497	540	557	554
جزر القمر	550	572	600	624	658	793
جيبوتي	1,059	1,437	1,761	2,124	2,351	2,444
مصر	17,929	19,792	22,106	24,850	27,416	26,604
العراق	264,086	316,056	362,536	372,332	336,274	333,418
الأردن	1,836	1,919	2,119	2,426	2,313	2,489
الكويت	1,076	1,013	1,097	1,251	1,300	1,442
لبنان	4,353	4,719	5,302	5,621	5,647	5,495
ليبيا	6,077	8,831	11,205	13,868	16,033	17,595
موريتانيا	34,656	36,263	36,525	37,050	37,423	37,941
المغرب	1,760	2,240	3,089	3,873	4,642	4,489
عمان	36	35	39	42	42	52
قطر	21	25	31	30	36	38
المملكة العربية السعودية	686	937	1,219	1,492	1,721	2,030
الصومال	1,123,144	1,012,320	986,386	949,637	901,596	814,551
دولة فلسطين	98,013	97,794	99,630	100,728	96,253	100,317
السودان	627,080	650,391	694,556	724,787	734,780	787,755
الجمهورية العربية السورية	4,873,236	5,524,511	6,310,498	6,654,374	6,615,249	6,689,582
تونس	1,554	1,687	1,826	1,985	2,068	1,653
الإمارات العربية المتحدة	91	103	137	169	155	191
اليمن	15,901	18,427	23,555	31,145	36,522	33,369
مجموع المنطقة العربية	7,077,036	7,703,238	8,568,735	8,933,134	8,827,555	8,867,495

المصدر: UNHCR, 2021a.

ملاحظة: لا يشمل هذا الشكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن؛ والجمهورية العربية السورية؛ والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وقطاع غزة؛ ولبنان، والبالغ عددهم حوالي 5.7 مليون شخص.

الشكل 22. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للاجئين من البلدان العربية، 2020

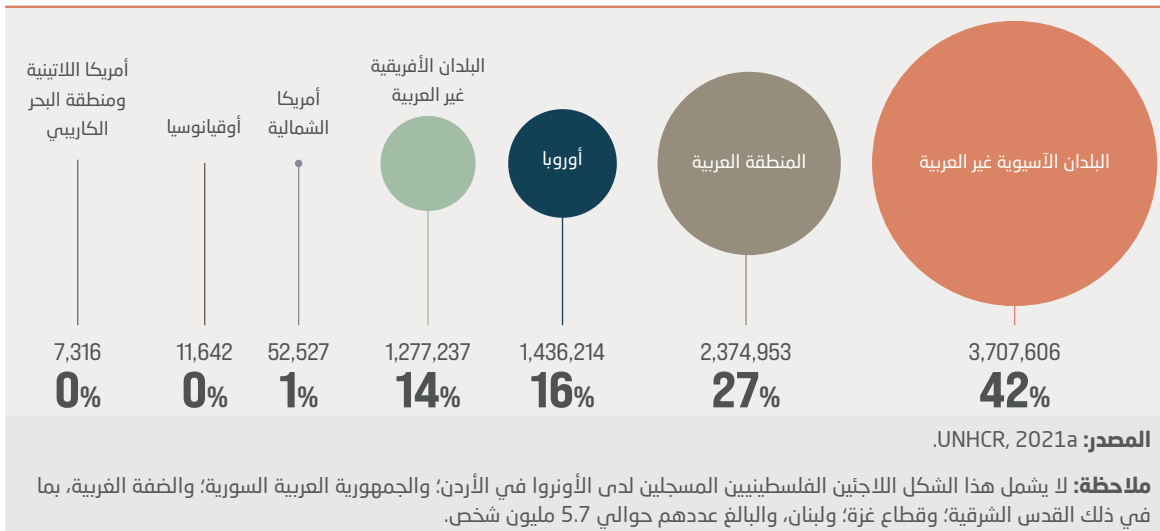


البلدان العربية في بلد مجاور لبلدهم الأصلي (بشارك معه حدوداً برية).

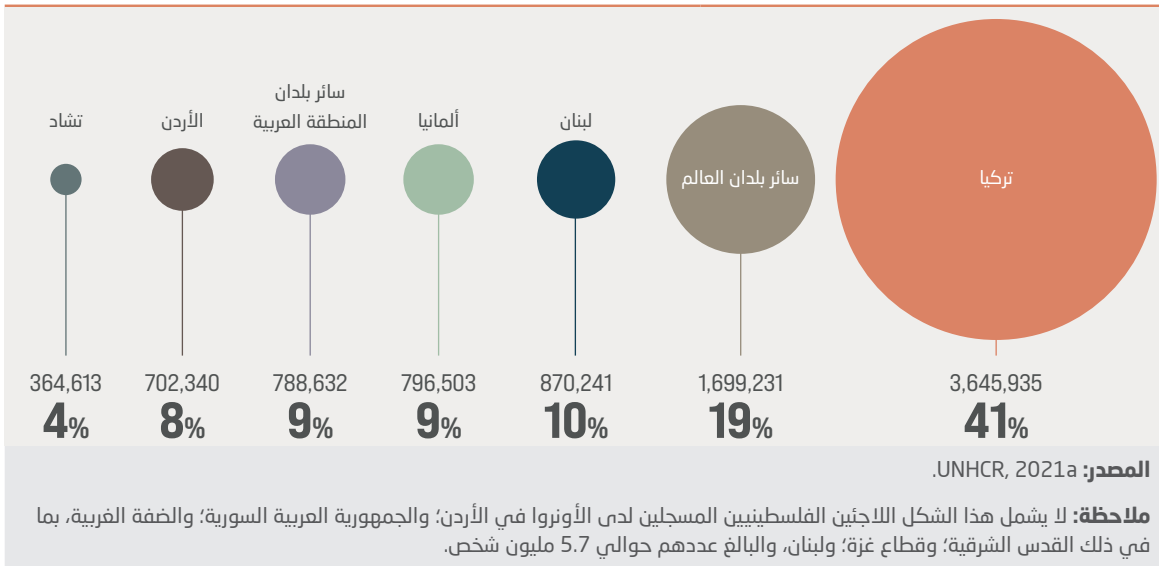
وفي عام 2020، كانت تركيا أول بلد مقصد للاجئين القادمين من المنطقة العربية، فاستضافت أكثر من 3.6 مليون شخص (الشكل 24). أما لبنان فكان ثاني بلد مقصد للاجئين العرب، واستقبل 870,000 لاجئ، في حين احتلت ألمانيا المركز الثالث مع 797,000 لاجئ، مع العلم أنها الدولة الأوروبية الوحيدة التي دخلت قائمة بلدان المقصد الخمسة الأولى.

وفي ما يتعلق بمجموع اللاجئين القادمين من البلدان العربية والبالغ عددهم 8.9 مليون لاجئ وفقاً لما أفادت به المفوضية في عام 2020، مكث حوالي 27 في المائة منهم في المنطقة، في حين انتقل 42 في المائة منهم إلى بلدان آسيوية غير عربية (الشكل 23). وكانت أوروبا ثالث أكبر منطقة من بين مناطق المقصد، واستقبلت نسبة 16 في المائة من اللاجئين القادمين من المنطقة العربية، في حين استقبلت البلدان الأفريقية غير العربية 14 في المائة، وأقام نحو 73 في المائة من جميع اللاجئين القادمين من

الشكل 23. مناطق المقصد للاجئين من البلدان العربية، 2020



الشكل 24. بلدان المقصد الخمسة الأولى للاجئين من البلدان العربية، 2020



عام 2018 (أكثر من 182,000 طالب)، في حين تنقل داخل المنطقة العربية ما يناهز 102,000 طالب في مرحلة التعليم العالي وقادمين من البلدان العربية. وبرزت أمريكا الشمالية أيضاً كمقصد مقصد لحوالي 95,000 طالب في التعليم العالي (الشكل 27).

وفي عام 2018، كانت بلدان المقصد الرئيسية للطلاب العرب في مرحلة التعليم العالي، الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من 81,000 طالب)، وفرنسا (نحو 76,000 طالب)، والمملكة العربية السعودية (41,000 طالب) (الشكل 28). وبرزت الأردن وتركيا أيضاً من بين بلدان المقصد لطلاب التعليم العالي القادمين من البلدان العربية.

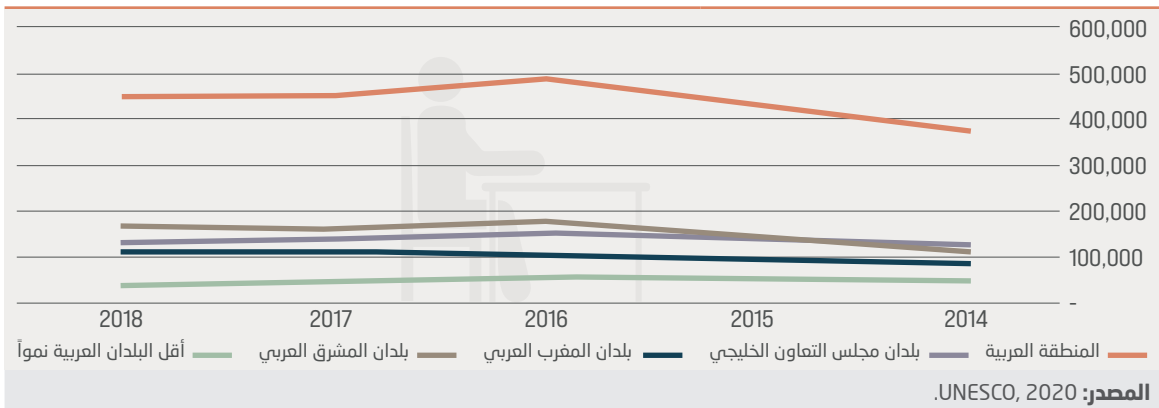
2. تنقل الطلاب

يقَدّ التعليم دافعاً هاماً لهجرة الشباب. وفي عام 2018، أفادت اليونسكو بأن عدد طلاب التعليم العالي القادمين من البلدان العربية والذين يتابعون دراستهم في الخارج ناهز 449,000 طالب (الشكل 25).

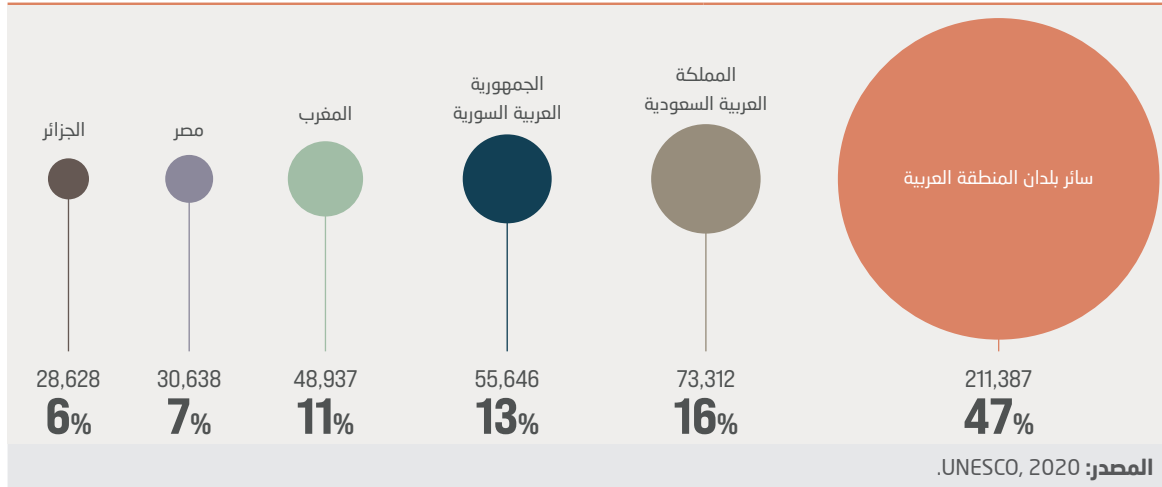
وكانت بلدان المنشأ العربية الأولى للطلاب الدوليين في عام 2018 المملكة العربية السعودية (أكثر من 73,000 طالب)، والجمهورية العربية السورية (نحو 56,000 طالب)، والمغرب (ما يناهز 49,000 طالب) (الشكل 26).

أما في ما يتعلق بمناطق المقصد، فكانت أوروبا المقصد الأول لطلاب التعليم العالي القادمين من البلدان العربية في

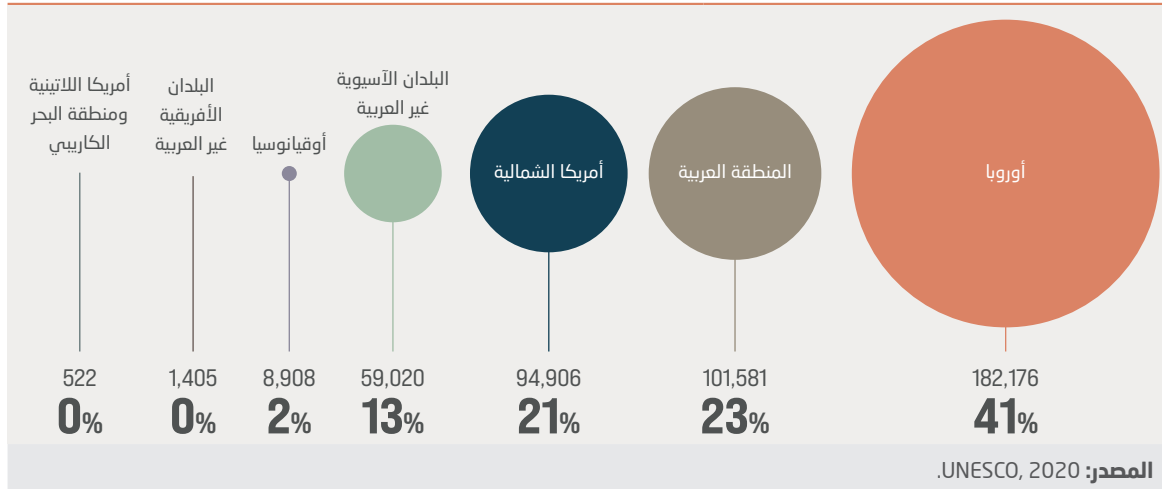
الشكل 25. عدد طلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، حسب مجموعات البلدان، 2014-2018



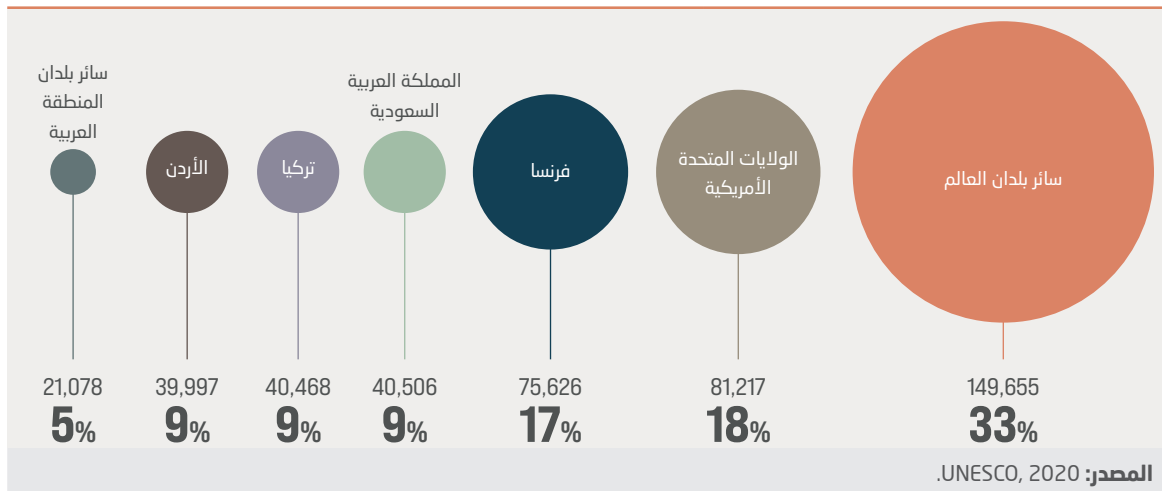
الشكل 26. بلدان المنشأ العربية الخمسة الأولى لطلاب التعليم العالي في الخارج، 2018



الشكل 27. مناطق المقصد لطلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، 2018



الشكل 28. بلدان المقصد الخمسة الأولى لطلاب التعليم العالي من البلدان العربية في الخارج، 2018



هاء. الهجرة والنزوح القسري حسب مجموعات البلدان

الإمارات العربية المتحدة أيضاً في المرتبة السادسة في العالم من حيث أكبر عدد من المهاجرين.

وتضم مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي عدداً كبيراً من المهاجرين، سواء من حيث الأعداد الصافية أو كنسبة مئوية من مجموع السكان (الشكلان 30 و31)، بسبب العدد الكبير للعمال المهاجرين. وفي عام 2020، بلغ متوسط نسبة المهاجرين من مجموع السكان 53 في المائة، وتراوح بين أدنى نسبة قدرها 39 في المائة في المملكة العربية السعودية، وأعلى نسبة قدرها 88 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى وقطر في المرتبة الثانية والكويت في المرتبة الثالثة في العالم، من حيث أعلى نسبة من المهاجرين إلى مجموع السكان. كذلك، فإن عدد المهاجرين الذين يتوجهون إلى جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أكبر بكثير من عدد القادمين من هذه البلدان، وذلك بسبب العدد الأصغر نسبياً لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي وتدني معدلات الهجرة منها.

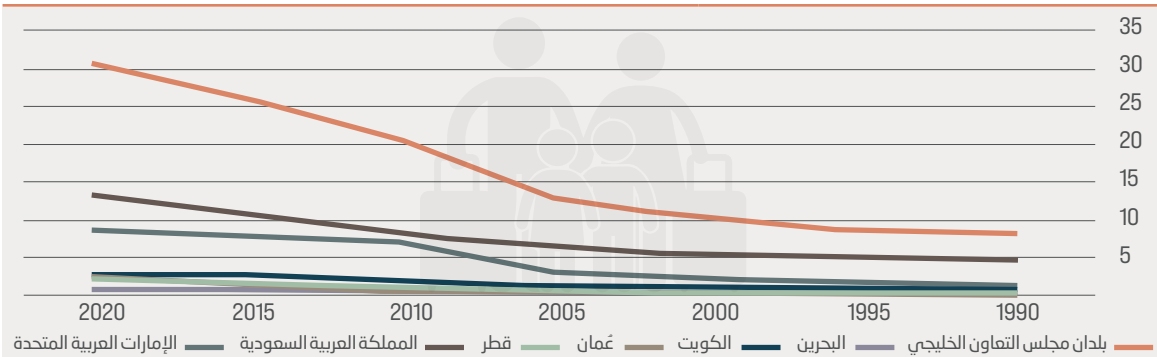
وبلغ عدد المهاجرات واللاجئات في بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 8.6 مليون امرأة في عام 2020، أي نسبة 28 في المائة من جميع المهاجرين في المنطقة (الشكل 32). وقد ارتفع عددهنّ بنسبة 20 في المائة (1.4 مليون) منذ عام 2015، لكن نسبتهنّ ظلت مستقرة. وفي عام 2020، بلغ عدد المهاجرات في المملكة العربية السعودية أكثر من 4.2 مليون امرأة، و2.3 مليون امرأة في الإمارات العربية المتحدة، و1.5 مليون امرأة في الكويت.

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

(أ) الهجرة والنزوح القسري إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي

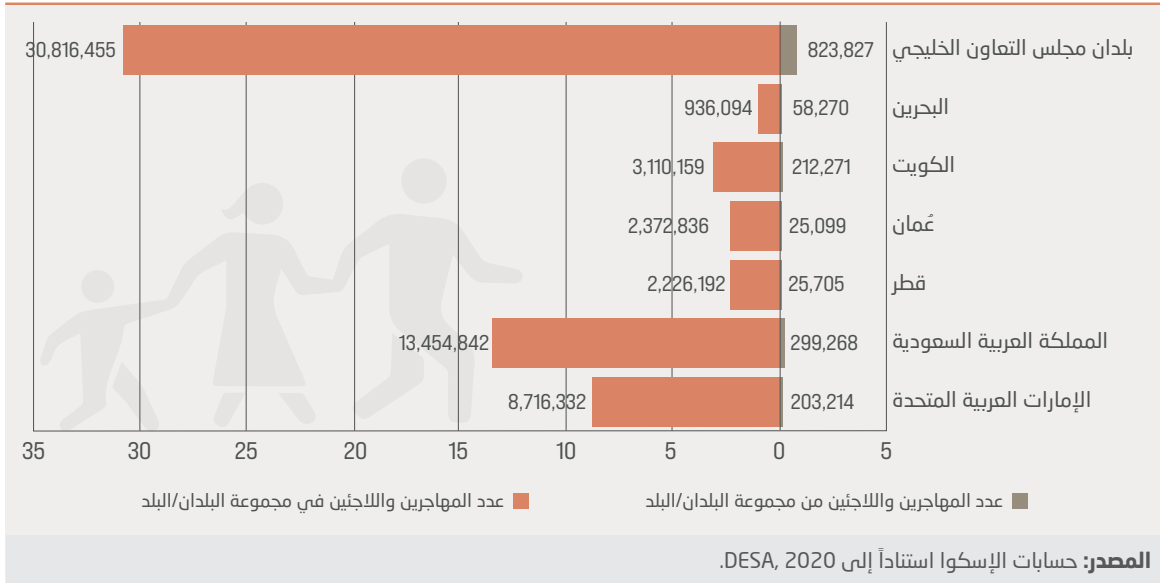
كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مقصداً لنسبة 74 في المائة من مجموع المهاجرين في المنطقة العربية، أي 30.8 مليون شخص في عام 2020. ولا تزال هجرة اليد العاملة تمثل الاتجاه الرئيسي للهجرة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد شهدت هذه المجموعة من البلدان نمواً هاماً في عدد السكان المهاجرين منذ عام 1990، حين كان يبلغ 8.2 مليون شخص (الشكل 29). وقرابة عام 2005، بدأ هذا العدد ينمو بكثافة. ومنذ عام 2015، ارتفع عدد المهاجرين في هذه المجموعة من البلدان بنسبة 19 في المائة، بزيادة قدرها 4.9 مليون مهاجر في عام 2020 مقارنةً بما كان عليه هذا العدد في عام 2015. واستقبلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغ حوالي 13.5 مليون شخص في عام 2020، بزيادة قدرها حوالي 2.7 مليون شخص أو 25 في المائة مقارنةً بعام 2015. فضلاً عن ذلك، ضمت المملكة العربية السعودية ثالث أكبر عدد من المهاجرين في العالم، ولم تسبقها سوى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية في قائمة بلدان المقصد في المنطقة العربية وفي هذه المجموعة من البلدان، إذ بلغ عدد المهاجرين واللاجئين فيها 8.7 مليون شخص، مما يمثل زيادةً بأكثر من 721,000 شخص أو 9 في المائة مقارنةً بعام 2015. وجاءت

الشكل 29. عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020 (بالملايين)

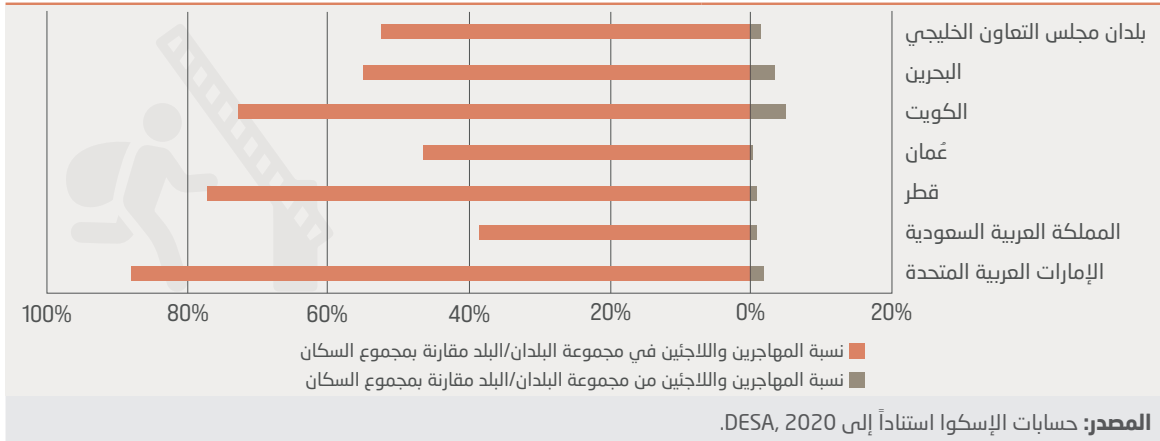


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA، 2020.

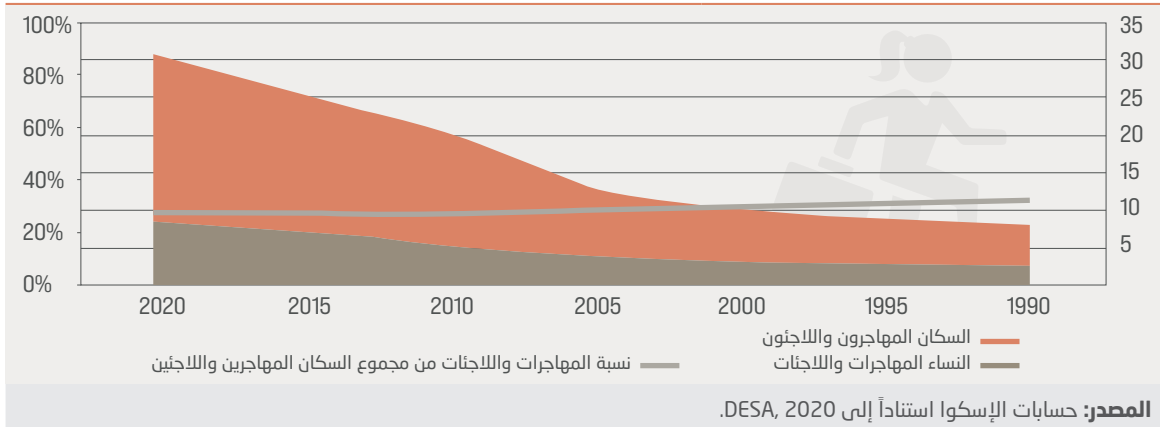
الشكل 30. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها، 2020 (بالملايين)



الشكل 31. نسبة المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها، 2020



الشكل 32. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020-1990 (بالملايين)

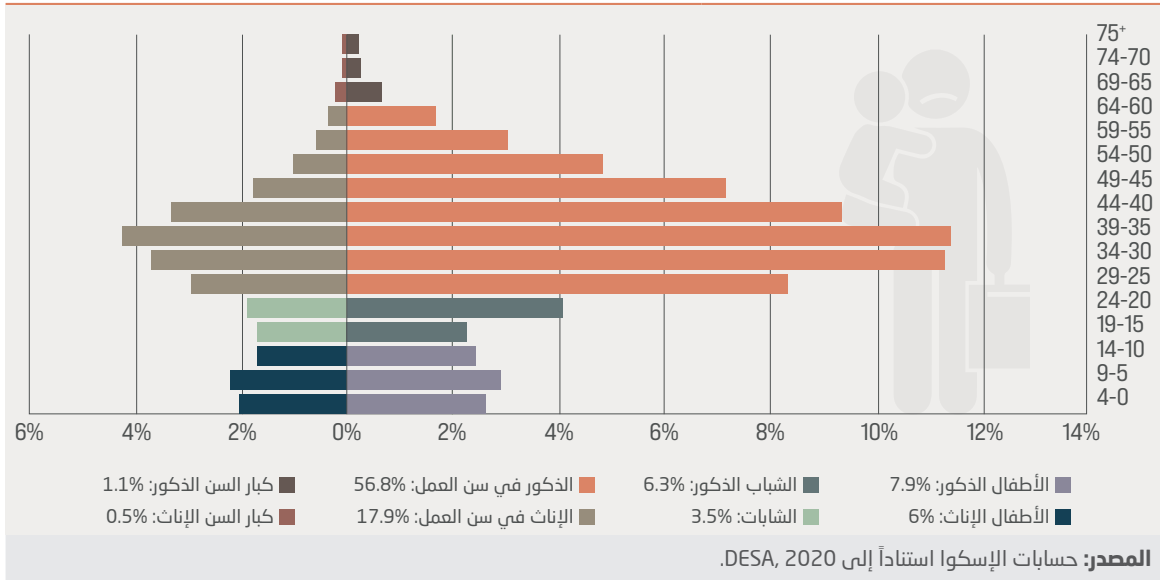


والشباب 9.8 في المائة، وكبار السن 1.6 في المائة (الشكل 33).

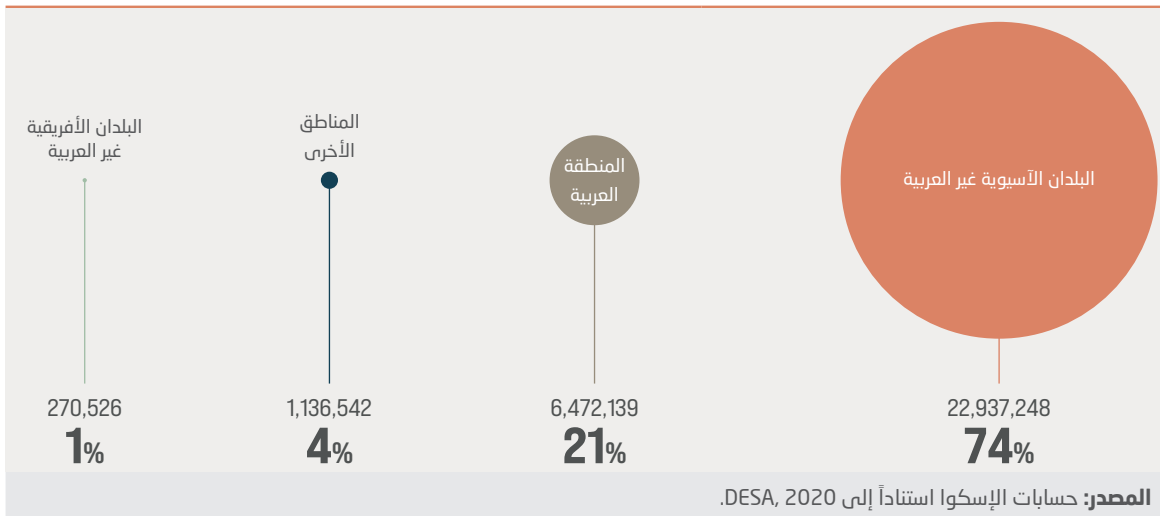
وكانت البلدان الآسيوية غير العربية منشأً لحوالي ثلاثة أرباع المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2020، في حين جاء نحو 21 في المائة (حوالي 6.5 مليون شخص) من البلدان العربية (الشكل 34).

أما في ما يتعلق بتوزيع المهاجرين في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب العمر، فقد شكّل الذكور في سن العمل في عام 2020 نسبة 56.8 في المائة من مجموع المهاجرين، في حين بلغت نسبة الإناث في سن العمل 17.9 في المائة. وبالإجمال، بلغت نسبة المهاجرين في سن العمل 74.7 في المائة من مجموع المهاجرين، وهي أعلى نسبة من بين جميع مجموعات البلدان، في حين بلغت نسبة الأطفال 13.9 في المائة،

الشكل 33. توزيع المهاجرين واللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب العمر والفتة العمرية والجنس، 2020



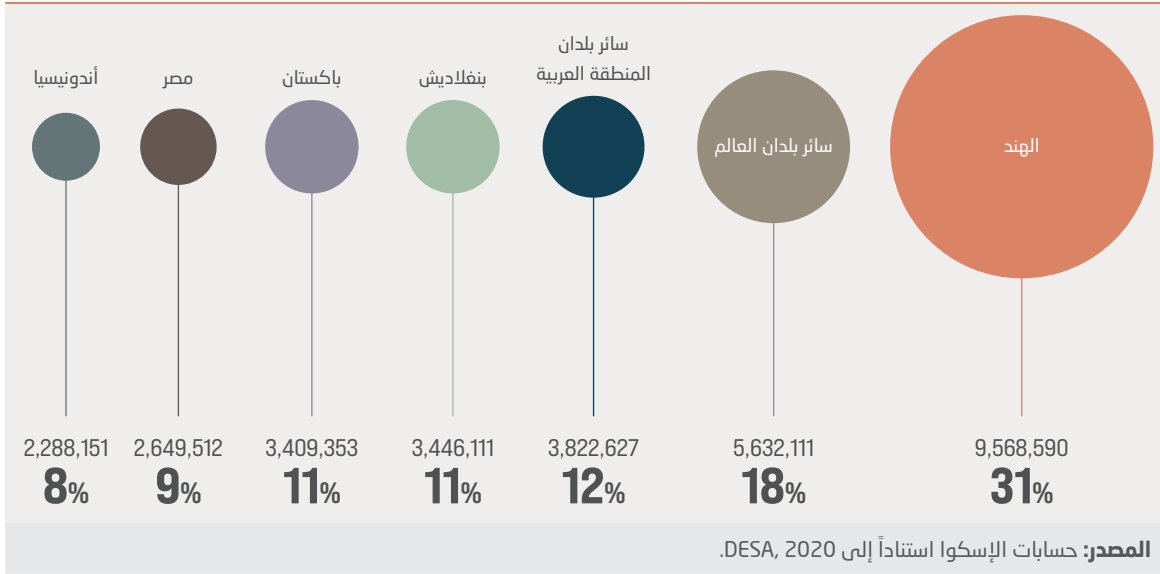
الشكل 34. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020



مهاجر، في حين كانت مصر بلد المنشأ العربي الرئيسي إذ بلغ عدد المهاجرين القادمين منها والذين يعيشون في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي 2.6 مليون شخص. ولم يتغير هذا التوزيع النسبي للمهاجرين في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي بين بلدان المنشأ الأولى منذ عام 2015.

كانت الهند بلد المنشأ الرئيسي للمهاجرين في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، فبلغ عدد المهاجرين الهنود 9.6 مليون شخص في عام 2020، أي ما يعادل 31 في المائة من جميع المهاجرين والللاجئين في هذه المجموعة من البلدان (الشكل 35). وكان كل من باكستان وبنغلاديش بلد المنشأ لحوالي 3.4 مليون

الشكل 35. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين والللاجئين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020



الإطار 2. العمال المهاجرون في مجال الرعاية الصحية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به العمال المهاجرون في المجتمعات، لا سيما في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على العمال المهاجرين لتوفير خدمات الرعاية الصحية. وقد برزت بلدان مجلس التعاون الخليجي بين هذه البلدان، حيث أن نسبة عالية جداً من العاملين الصحيين فيها هم من المهاجرين. ففي البحرين، كان حوالي 16 في المائة من الأطباء و50 في المائة من الممرضين والممرضات من المهاجرين حتى عام 2019^أ. وفي الكويت، كان 67 في المائة من الأطباء و48 في المائة من أطباء الأسنان و96 في المائة من الممرضين والممرضات من المهاجرين حتى عام 2017^ب. أما في المملكة العربية السعودية، فكان حوالي 54 في المائة من الأطباء وأطباء الأسنان، وحوالي 38 في المائة من الممرضين والممرضات من المهاجرين حتى عام 2020^ج. واعترافاً بأهمية العمال المهاجرين في نظم الرعاية الصحية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، يحدّد المرفق 6 من هذا التقرير متطلبات توظيف المهنيين الصحيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن ذلك، يجري استخدام الكثير من العاملات المهاجرات بموجب عقود للعمل المنزلي، لكنهن يقدمن الرعاية الطبية.

^أ www.moh.gov.bh/Content/Files/Publications/statistics/HS2019/hs2019_a.htm

^ب www.csb.gov.kw/Pages/Statistics_en?ID=59&ParentCatID=+70

^ج www.moh.gov.sa/Ministry/Statistics/book/Pages/default.aspx

واعتباراً من عام 2020، بلغ عدد المهاجرات واللاجئات من بلدانهنّ الأصلية التابعة لمجلس التعاون الخليجي نحو 371,000 امرأة، أي نسبة 45 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان (الشكل 37). وبين عامي 2015 و2020، ارتفع عدد المهاجرات واللاجئات من جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، بنسبة تتراوح بين 8 في المائة في قطر و28 في المائة في البحرين. وتراوحت نسبتهنّ من مجموع المهاجرين واللاجئين القادمين من بلدان مجلس التعاون الخليجي بين أعلى نسبة قدرها 59 في المائة في البحرين، وأدنى نسبة قدرها 39 في المائة في الكويت.

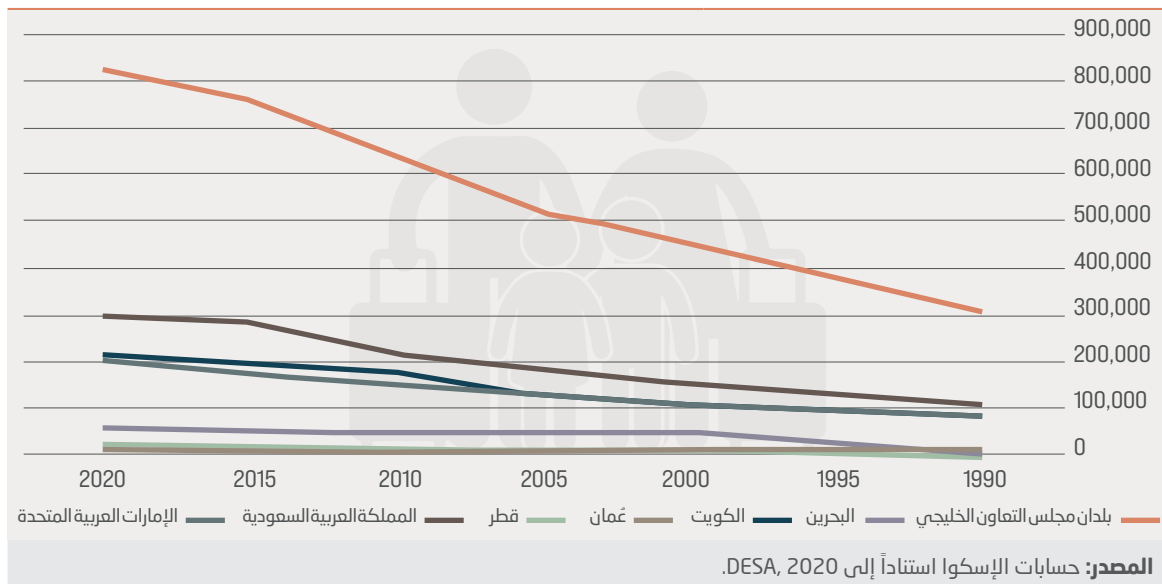
وفي عام 2020، مكث نحو 41 في المائة من المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي داخل المنطقة العربية (الشكل 38). وفي أمريكا الشمالية، كانت كندا والولايات المتحدة الأمريكية مقصداً لنسبة 24 في المائة من المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان. وكانت أوروبا ثالث أكبر منطقة من مناطق المقصد، فاستقبلت أكثر من 15 في المائة من المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي. واستقبلت البلدان الآسيوية غير العربية بدورها نسبة 14 في المائة، لا سيما الهند التي كانت خامس بلد مقصد للمهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان (الشكل 39).

وكان النزوح القسري إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي ضئيلاً، سواء بالمقارنة مع عدد العمال المهاجرين في هذه المجموعة من البلدان، أو مع اتجاهات النزوح القسري في مجموعات بلدان أخرى. ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020، منحت بلدان مجلس التعاون الخليجي صفة اللجوء لحوالي 3,200 شخص. واستضافت هذه المجموعة من البلدان أيضاً حوالي 18,000 طالب لجوء. وقد أفادت المفوضية أيضاً بأن عدد عديمي الجنسية بلغ أكثر من 163,000 شخص في هذه المجموعة من البلدان²².

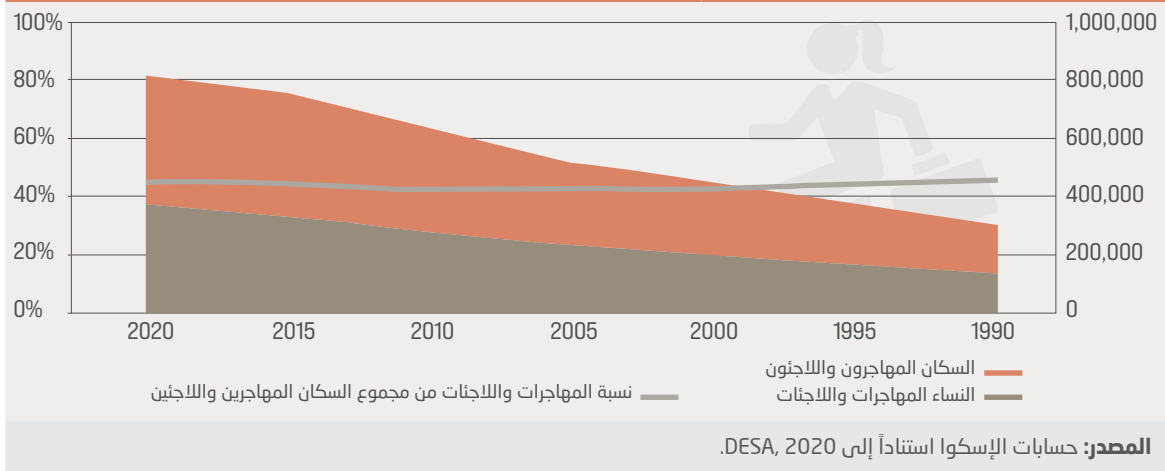
(ب) الهجرة والنزوح القسري من بلدان مجلس التعاون الخليجي

في عام 2020، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين القادمين من بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو 824,000 شخص، بزيادة قدرها 64,000 شخص تقريباً (8 في المائة) عن عام 2015 (الشكل 36). وقد تضاعف عدد المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان ثلاث مرات تقريباً منذ عام 1990، واستمر في التزايد تدريجياً منذ ذلك الحين، وإن بوتيرة أبطأ منذ عام 2015. وشكّل المهاجرون واللاجئون القادمون من بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 1 في المائة من مجموع السكان في هذه المجموعة من البلدان في عام 2020، ولم تتغير هذه النسبة عملياً منذ عام 1990.

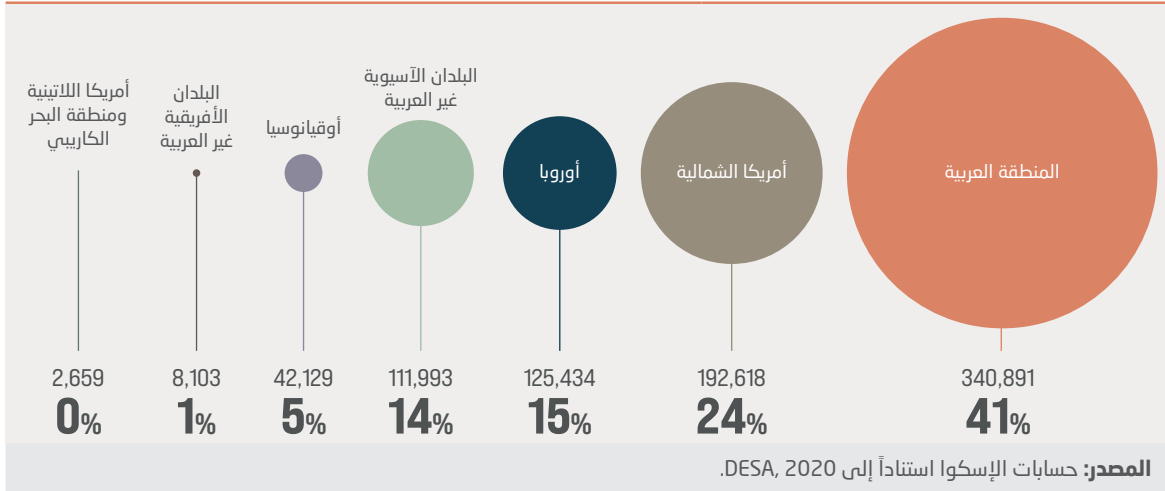
الشكل 36. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020



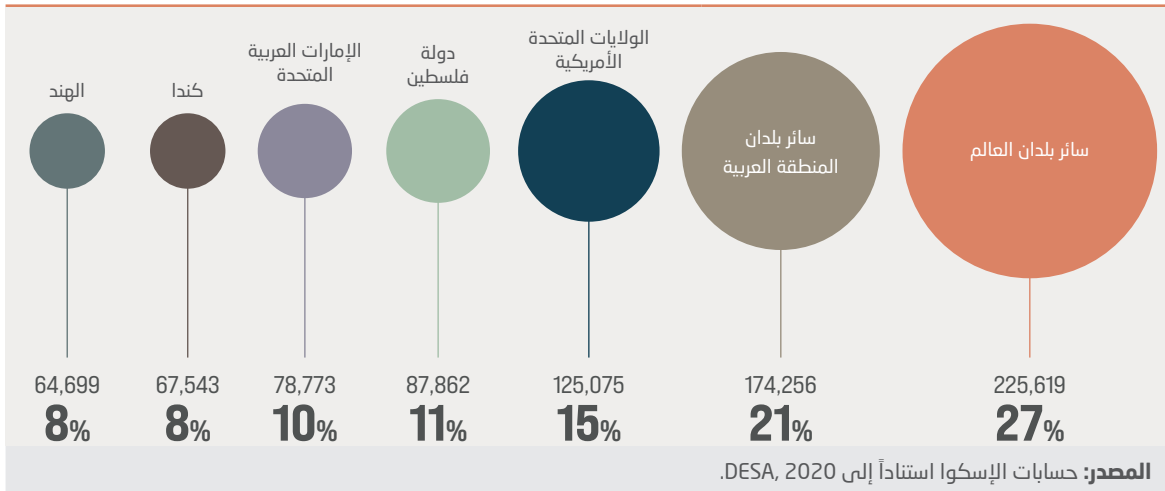
الشكل 37. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020-1990



الشكل 38. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020



الشكل 39. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020



هذه المجموعة من البلدان، وتونس مقصداً نحو 5 في المائة منهم في عام 2020.

وتتميز مجموعة بلدان المغرب العربي عموماً بأن عدد الأشخاص الذين يغادرون بلدانها يفوق عدد الذين يتوافدون إليها (الشكل 41). وقد سجّل متوسط نسبة المهاجرين واللاجئين من سكان هذه المجموعة من البلدان انخفاضاً مستمراً، فهو يبلغ حالياً نحو 1 في المائة، في حين أن نسبة المواطنين المقيمين في الخارج مقارنةً بمجموع سكان بلدان المغرب العربي تزيد قليلاً عن 6 في المائة (الشكل 42). وفي تونس والجزائر والمغرب، فإن عدد المواطنين في الخارج يفوق بكثير عدد المهاجرين واللاجئين المقيمين فيها، سواء من حيث الأرقام المطلقة أو بالمقارنة مع مجموع السكان، في حين أن ليبيا، التي تُعدّ مقصداً للمهاجرين وبلد عبور لهم، تشدّ عن القاعدة وتُظهر نمطاً معاكساً، فقد بلغت نسبة المهاجرين واللاجئين فيها 12 في المائة من مجموع سكانها في عام 2020.

وظلّت نسبة المهاجرات واللاجئات في بلدان المغرب العربي مستقرة وشكّلت حوالي 35 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين منذ عام 2005، بعد أن سجّلت انخفاضاً كبيراً جداً مقارنةً بعام 1990 حين كانت تبلغ 46 في المائة (الشكل 43). وفي عام 2020، بلغ عدد المهاجرات واللاجئات 429,000 امرأة في بلدان المغرب العربي، بزيادة قدرها 5 في المائة عن عام 2015.

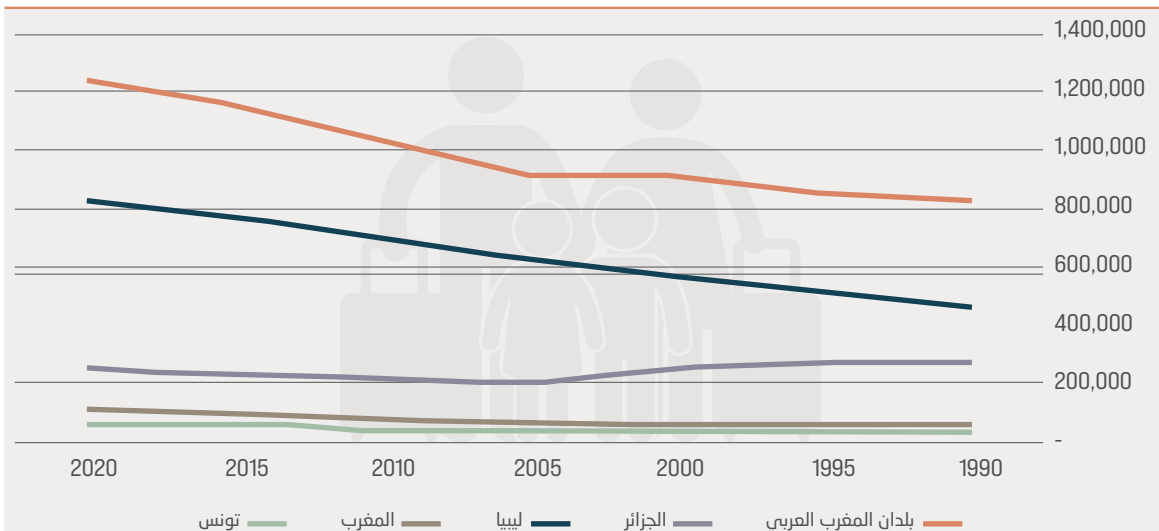
ووفقاً لبيانات المفوضية لعام 2020، كانت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي منشأً لحوالي 4,300 لاجئ، معظمهم من المملكة العربية السعودية التي توافد منها نحو 2,000 شخص، ومن الكويت التي توافد منها 1,400 شخص. وكان مقصدهم الأكثر شيوعاً كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وسجّلت المفوضية أيضاً أكثر من 3,000 طالب لجوء من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

2. مجموعة بلدان المغرب العربي

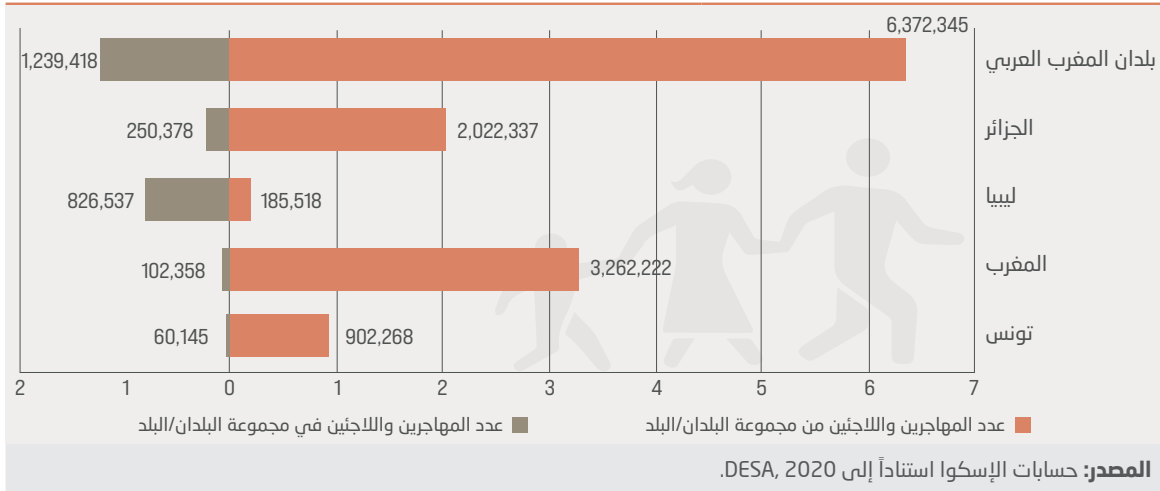
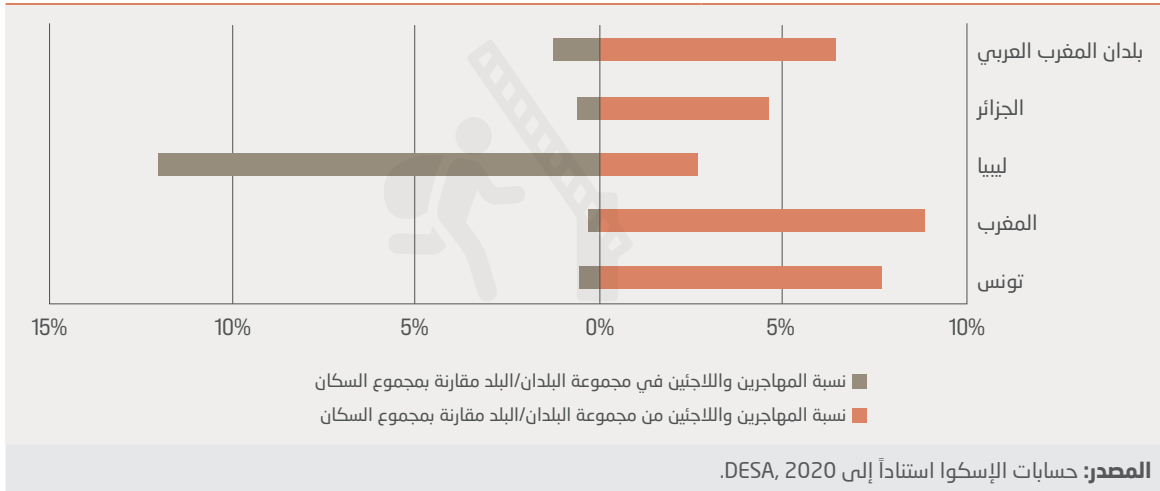
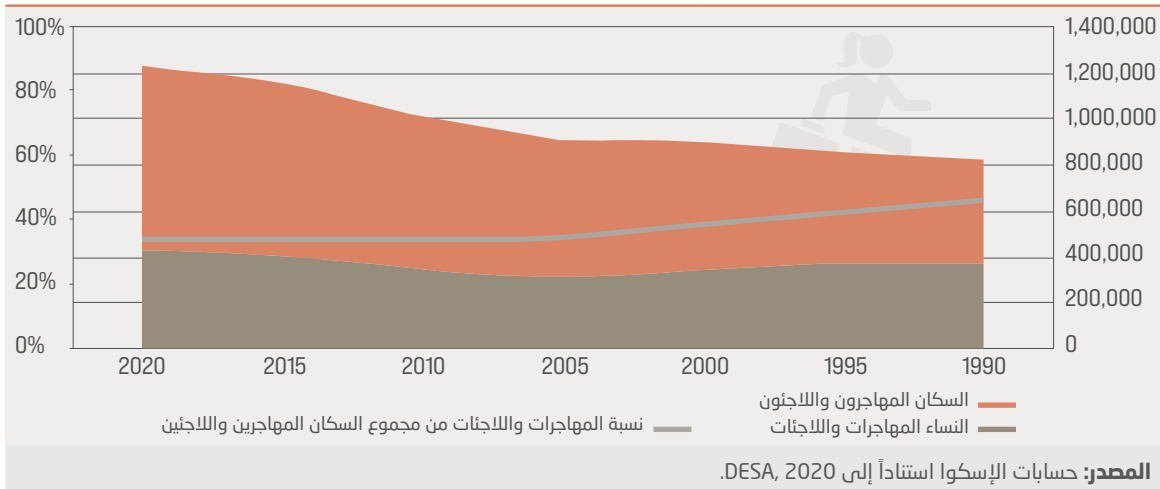
(أ) الهجرة والنزوح القسري إلى بلدان المغرب العربي

بلغ مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في المغرب العربي 1.2 مليون شخص في عام 2020، بزيادة قدرها 7 في المائة منذ عام 2015، أي حوالي 80,000 مهاجر ولاجئ إضافي (الشكل 40). وتضمّ ليبيا أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان: فقد استضافت 67 في المائة (827,000) من المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي في عام 2020، تليها الجزائر بنسبة 20 في المائة (250,000). وفي حين شهدت ليبيا زيادة مطردة في عدد المهاجرين واللاجئين فيها منذ عام 1990، سجّلت الجزائر انخفاضاً في عدد المهاجرين واللاجئين بين عامي 1990 و2005، ثم بدأ هذا العدد يتزايد ببطء، وكانت المغرب مقصداً لنسبة 8 في المائة من المهاجرين واللاجئين في

الشكل 40. عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي، 1990-2020



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA, 2020.

الشكل 41. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها، 2020 (بالملايين)**الشكل 42. نسبة المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها، 2020****الشكل 43. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي، 1990-2020**

ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ مجموع اللاجئين المقيمين في بلدان المغرب العربي في عام 2020، حوالي 113,000 شخص، معظمهم في الجزائر التي كانت مقصداً لنسبة 87 في المائة (98,000) من اللاجئين في هذه المجموعة من البلدان. وبلغ عدد اللاجئين المسجلين في ليبيا 4,000 شخص، وفي المغرب 8,000، وفي تونس 3,000 تقريباً. ويأتي معظم اللاجئين في هذه المجموعة من البلدان من إقليم الصحراء الغربية، وقيمون في الجزائر، وقد أفادت المفوضية عن أكثر من 51,000 طالب لجوء في بلدان المغرب العربي في عام 2020، من بينهم حوالي 78 في المائة في ليبيا.

(ب) الهجرة والنزوح القسري من بلدان المغرب العربي

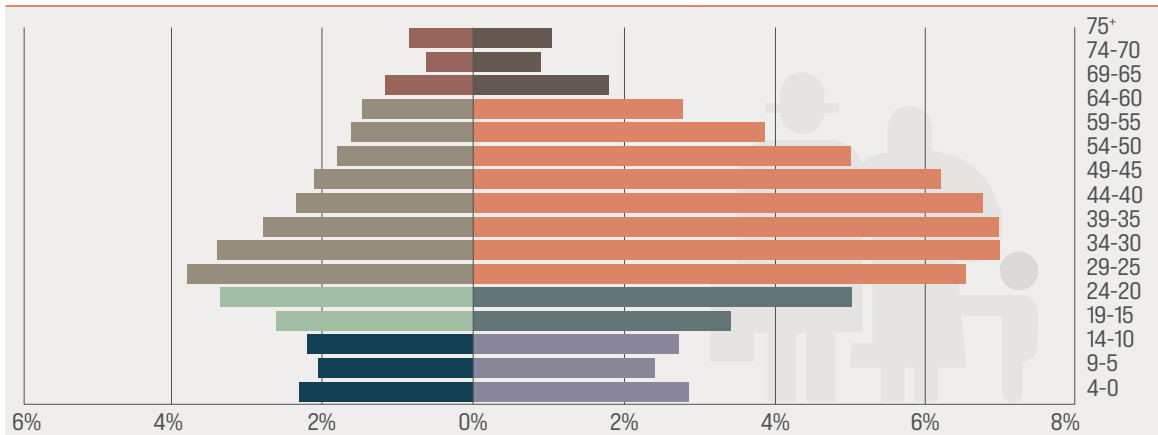
في عام 2020، توافد من بلدان المغرب العربي حوالي 19 في المائة (6.4 مليون شخص) من جميع المهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية. وحلت المغرب في طليعة بلدان المنشأ في هذه المجموعة من البلدان، حيث بلغ عدد مواطنيها المقيمين في الخارج حوالي 3.3 ملايين شخص، معظمهم من العمال المهاجرين، وتلتها الجزائر التي توافد منها مليوناً مهاجر ولجائئ. وبلغ عدد المهاجرين واللاجئين من تونس 902,000 شخص، ومن ليبيا 186,000 شخص (الشكل 47). ومنذ عام 2015، ارتفع عدد المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان بنسبة 11 في المائة. وبلغت نسبة مواطني بلدان المغرب العربي المقيمين في الخارج 6 في المائة من مجموع السكان في هذه البلدان في عام 2020، وتراوح بين أدنى نسبة قدرها 3 في المائة في ليبيا وأعلى نسبة قدرها 9 في المائة في المغرب.

وفي ما يتعلق بتوزيع المهاجرين واللاجئين حسب العمر، شكّل الأطفال في عام 2020 نسبة 14.6 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان، في حين بلغت نسبة الشباب 14.4 في المائة. وسجّل مجموع الأشخاص في سن العمل نسبة 64.6 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين، وشكّلت نسبة الرجال في سن العمل 45.2 في المائة، ونسبة النساء في سن العمل 19.4 في المائة. وبلغت نسبة كبار السن 6.4 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين (الشكل 44).

وتتميز مجموعة بلدان المغرب العربي بأنها تضمّ مهاجرين ولاجئين يتوافدون في معظمهم من بلدان عربية أخرى، ودرجة أقل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مع ذلك، قد تختلف هذه الصورة كثيراً عند أخذ تحركات الهجرة غير النظامية والمختلطة في الاعتبار. كذلك، فإن الهجرة العابرة الكبيرة نحو أوروبا لها تأثير قوي على أنماط الهجرة إلى بلدان المغرب العربي. فقد كان ثلثا المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي قادمين من المنطقة العربية في عام 2020، وعددهم حوالي 821,000 شخص. وكانت البلدان الأفريقية غير العربية منشأً لنسبة 15 في المائة تقريباً (191,000) من المهاجرين واللاجئين، في حين توافد 9 في المائة منهم (116,000) من أوروبا (الشكل 45).

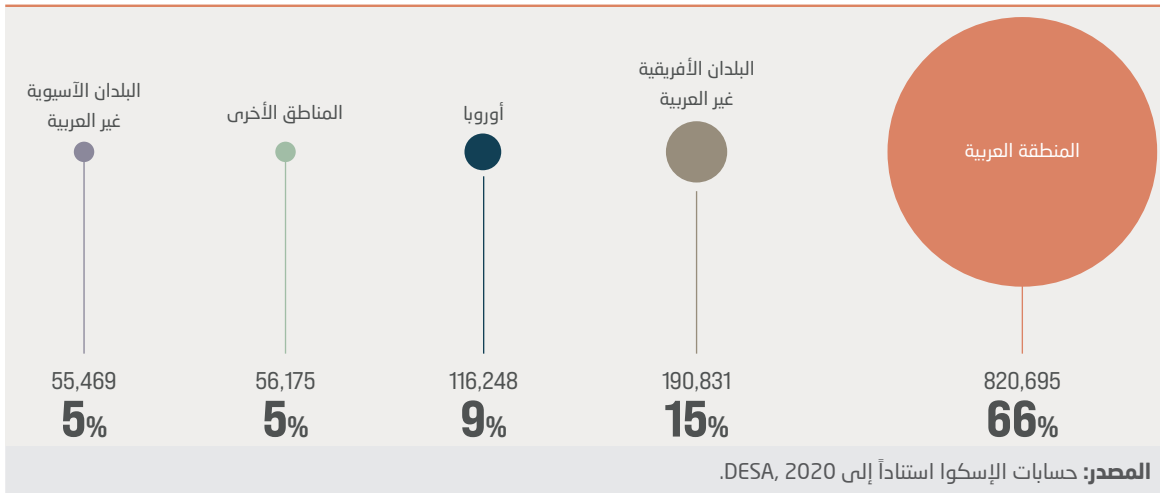
وفي عام 2020، توافد معظم المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي من دولة فلسطين، وبلغ مجموعهم 337,000 شخص (الشكل 46).

الشكل 44. توزيع المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي، حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020

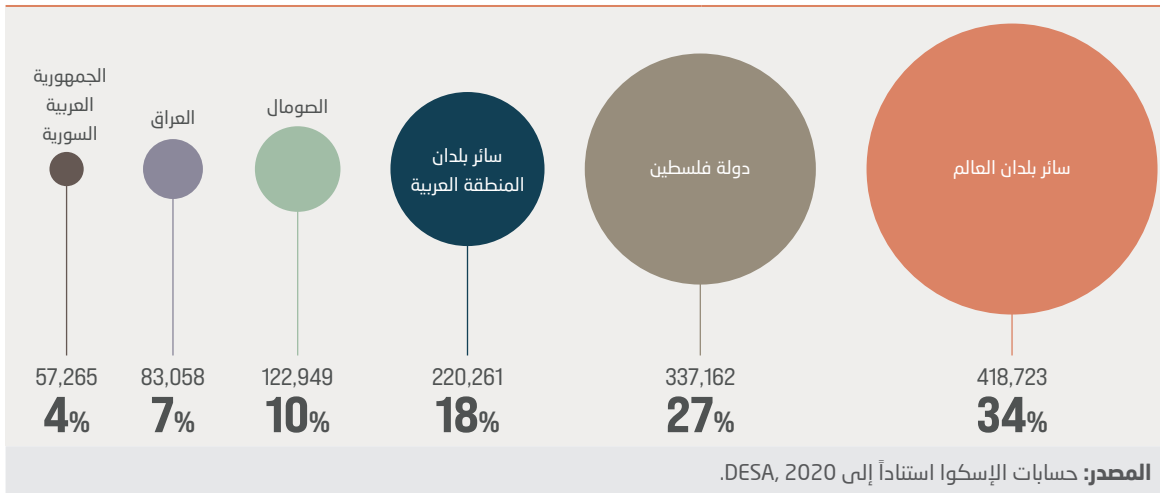


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA, 2020.

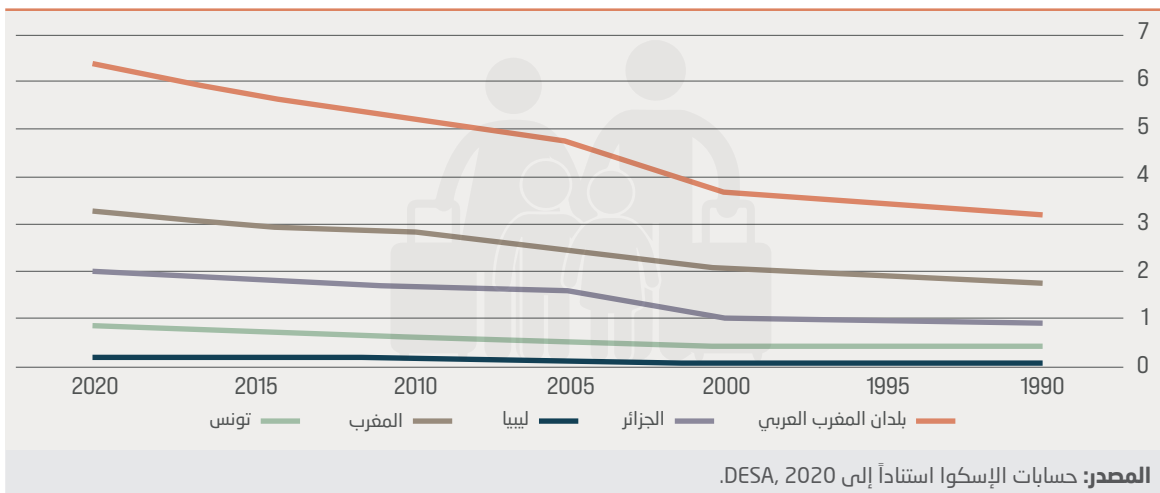
الشكل 45. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي، 2020



الشكل 46. بلدان أو أقاليم المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي، 2020



الشكل 47. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي، 1990-2020 (بالملايين)



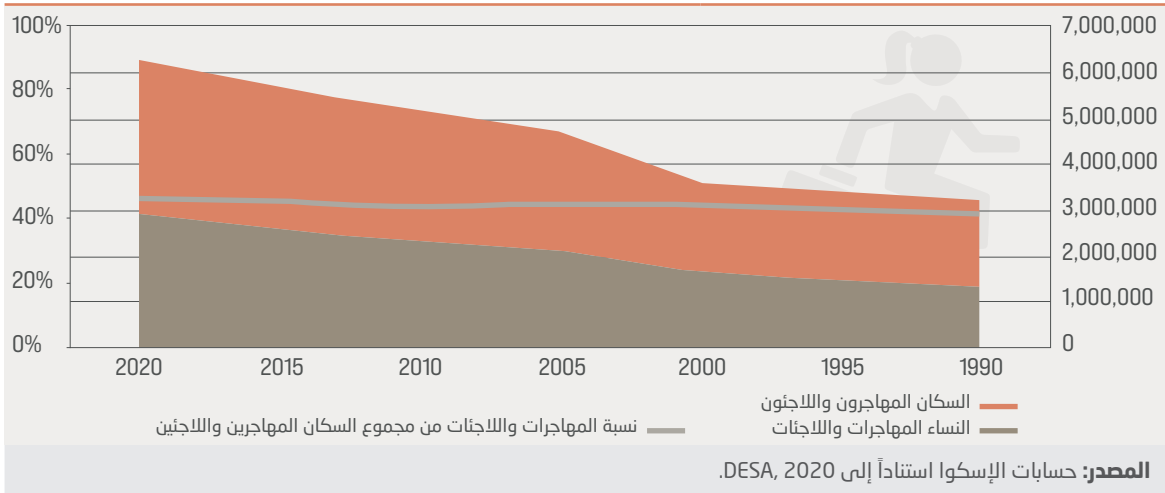
وإسبانيا (852,000)، وإيطاليا (617,000) (الشكلان 49 و50). وكانت فرنسا مقصداً لنسبة 49 في المائة من المهاجرين واللّاجئين من المغرب العربي.

وتوافد من بلدان المغرب العربي أكثر من 28,000 لاجئ حتى عام 2020، من بينهم 62 في المائة من ليبيا (18,000). وارتفع عدد اللّاجئين من مجموعة بلدان المغرب العربي بأكثر من الضعفين بين عامي 2015 و2020، لأسباب أهمها تزايد عدد اللّاجئين القادمين من ليبيا. وقد بلغ عدد طالبي اللجوء من هذه المجموعة من البلدان حوالي 24,000 شخص.

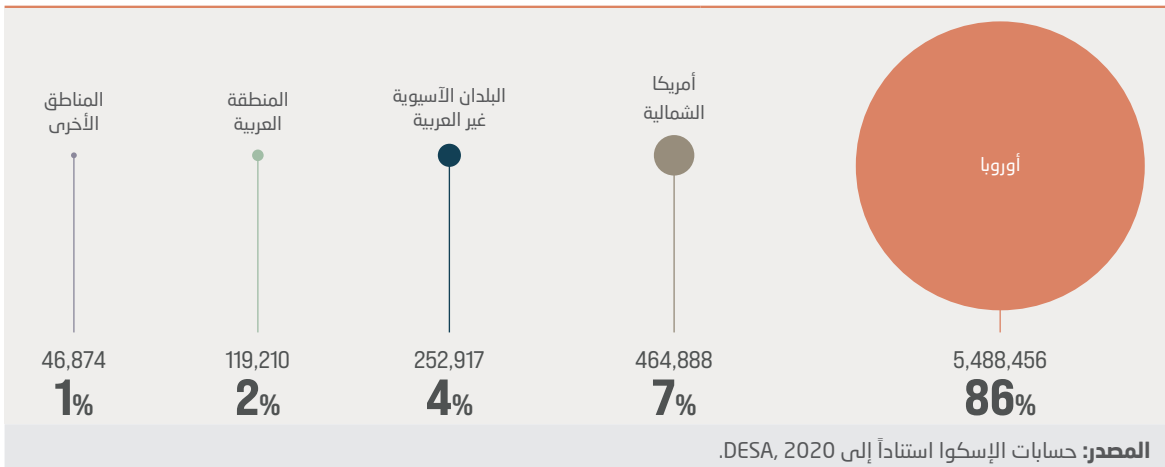
وشكّلت النساء 47 في المائة من السكان المهاجرين واللّاجئين القادمين من بلدان المغرب العربي في عام 2020، أي ما مجموعه نحو 3 ملايين امرأة (الشكل 48). وكانت المغرب بلد المنشأ لأكثر عدد من المهاجرات (1.6 مليون)، تليها الجزائر (937,000)، وتونس (400,000)، وليبيا (84,000).

وفي عام 2020، حلّت أوروبا في طليعة مناطق المقصد، فاستقبلت 86 في المائة من المهاجرين واللّاجئين القادمين من المغرب العربي، معظمهم في فرنسا (3.1 مليون).

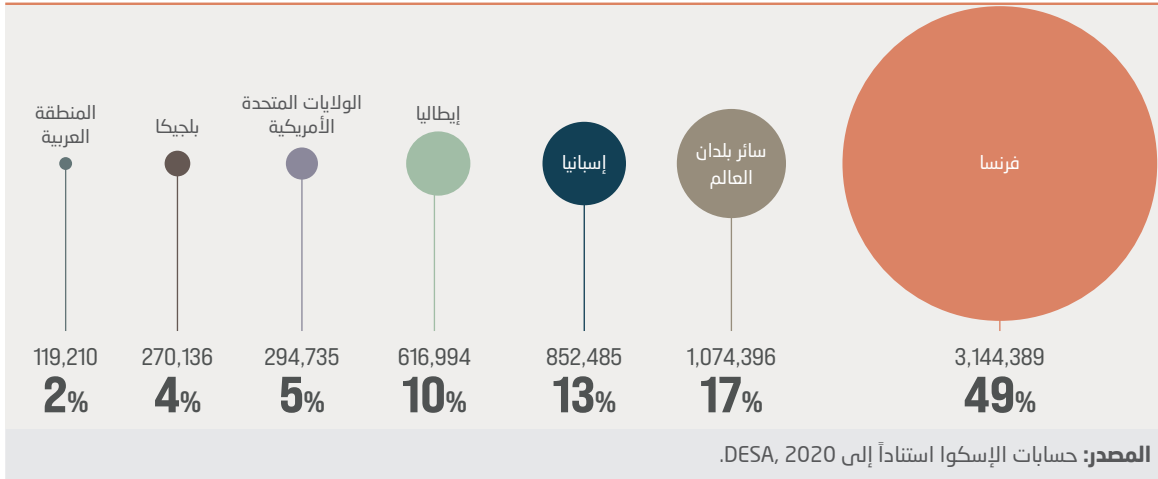
الشكل 48. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 1990-2020



الشكل 49. مناطق المقصد للمهاجرين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي، 2020



الشكل 50. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي، 2020



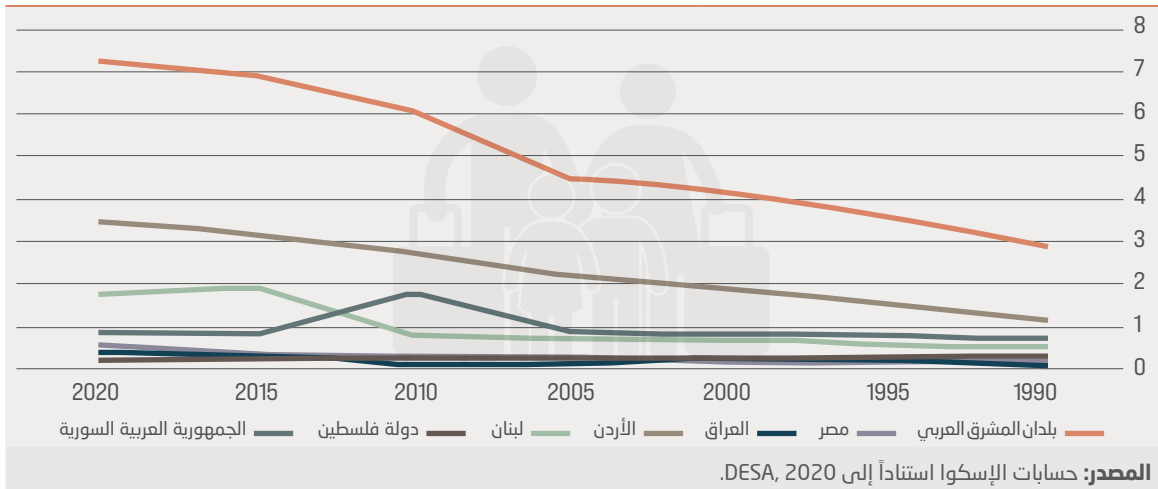
من المهاجرين واللاجئين في مجموعة بلدان المشرق العربي. فقد شهد لبنان ارتفاعاً حاداً في عدد المهاجرين واللاجئين بين عامي 2010 و2015، لأسباب أهمها تدفق اللاجئين السوريين إليه، لكن هذا العدد انخفض بنسبة 11 في المائة تقريباً (203,000) بين عامي 2015 و2020. في المقابل، سجّلت الجمهورية العربية السورية بين عامي 2005 و2010 ارتفاعاً حاداً في عدد المهاجرين واللاجئين الذي بلغ ضعف ما كان عليه بعد أن كان يرتفع ببطء منذ عام 1990، ثم انخفض هذا العدد إلى النصف تقريباً بين عامي 2010 و2015. وشهد عدد المهاجرين واللاجئين في العراق ومصر اتجاهاً تصاعدياً على مدى العقود الثلاثة الماضية، مع ارتفاع عدد المهاجرين واللاجئين بشكل ملحوظ في مصر بين عامي 2015 و2020، وفي العراق بين عامي 2010 و2015. أما الأرقام الخاصة بدولة فلسطين فظلت مستقرة بين عامي 1990 و2020.

3. مجموعة بلدان المشرق العربي

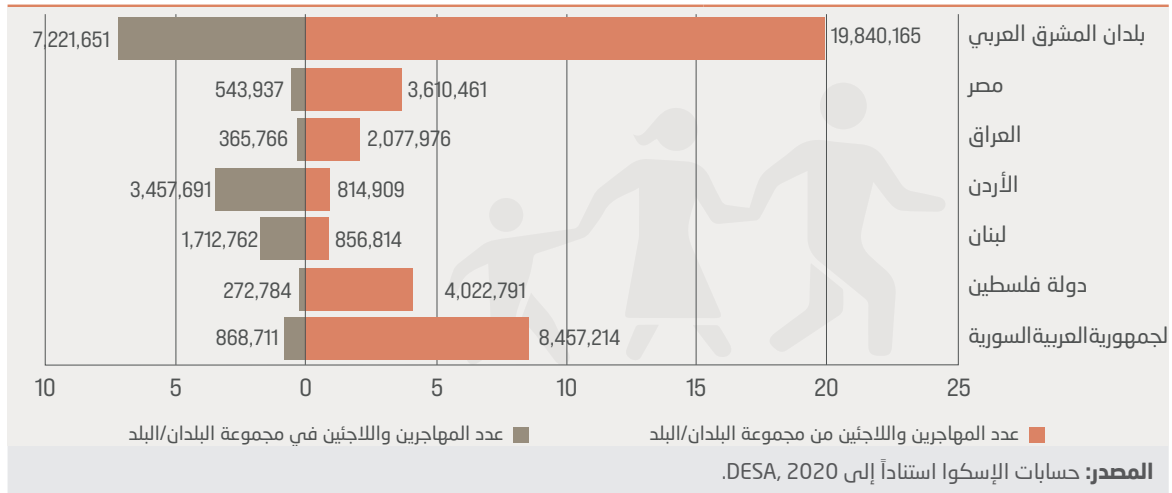
(أ) الهجرة والنزوح القسري إلى بلدان المشرق العربي

استضافت بلدان المشرق العربي حوالي 7.2 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020، أي 18 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية (الشكل 51). واستقر عدد المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان بعد أن شهد نمواً مطرداً منذ عام 1990، وبعد أن ارتفع بوتيرة أسرع بين عامي 2005 و2015. ومنذ عام 1990، استضاف الأردن أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، وقد ارتفع هذا العدد باطراد من 1.1 مليون شخص في عام 1990 إلى ما يناهز 3.5 مليون شخص في عام 2020. وفي عام 2012، أصبح لبنان يضم ثاني أكبر عدد

الشكل 51. عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، 1990-2020 (بالملايين)



الشكل 52. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي وإليها، 2020 (بالملايين)

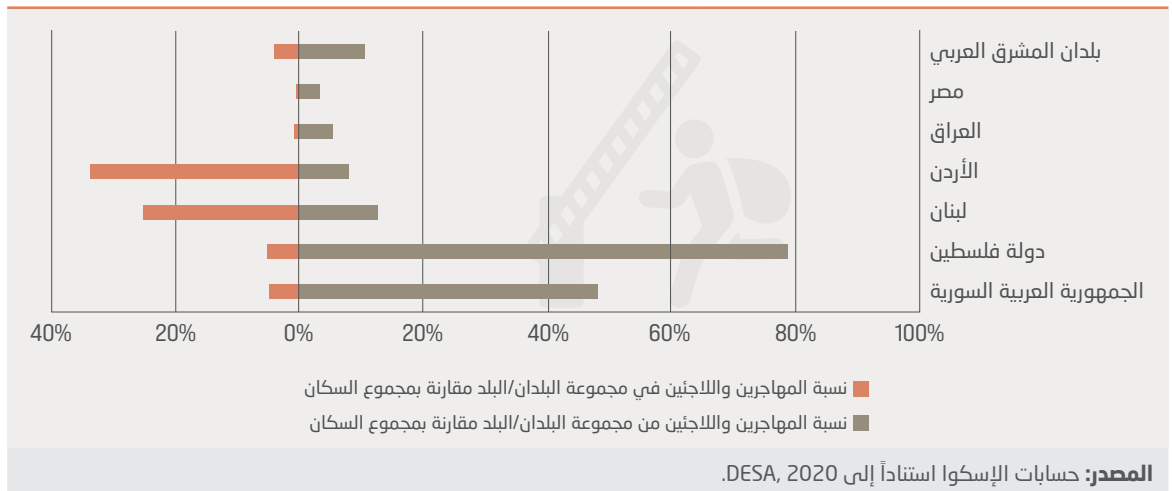


من مجموعة بلدان المشرق العربي، فعدد المهاجرين واللاجئين المقيمين في كل من البلدين يفوق عدد مواطنيهما المقيمين في الخارج²³.

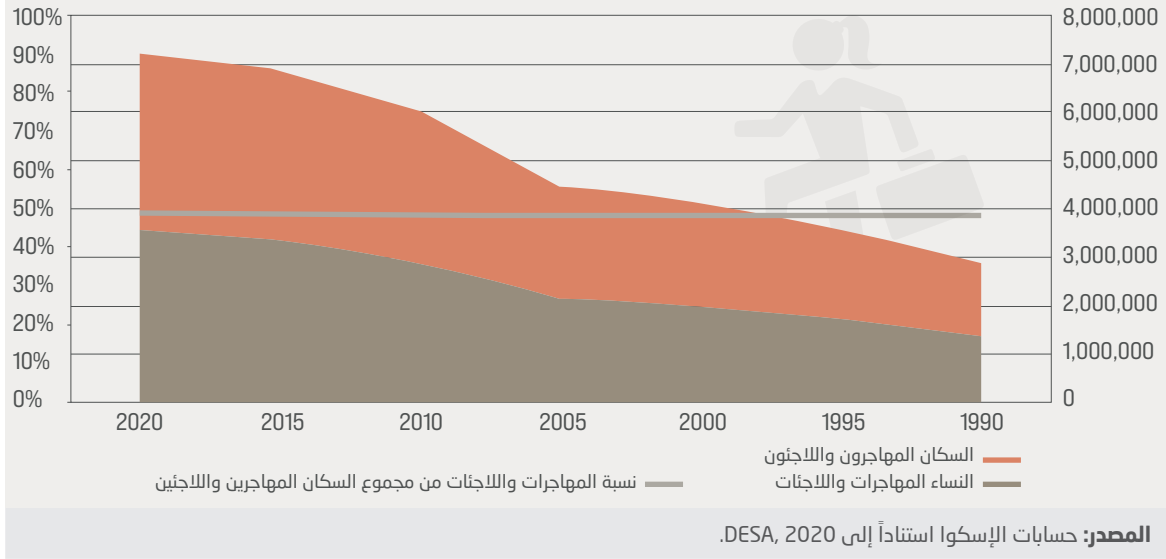
وبين بلدان المشرق العربي، تتفاوت كثيراً نسبة المهاجرين واللاجئين الذين تستضيفهم هذه البلدان إلى مجموع سكانها (الشكل 53). ففي حين ضم الأردن ولبنان نسباً عالية من المهاجرين واللاجئين إلى مجموع السكان في كل من البلدين (34 في المائة في الأردن و25 في المائة في لبنان)، بلغت هذه النسبة حوالي 5 في المائة في الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين²⁴، و1 في المائة في العراق ومصر.

وعند مقارنة عدد المهاجرين واللاجئين المقيمين في بلدان المشرق العربي بعدد مواطني هذه البلدان المقيمين في الخارج (الشكل 52)، يظهر نمط بارز وهو أن عدد المواطنين المقيمين في الخارج، القادمين من بلدان تعرّضت للعنف والتهديدات الأمنية والاضطهاد، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين، يفوق عدد المهاجرين واللاجئين فيها. وفي مصر أيضاً، عدد المواطنين المصريين المقيمين خارج البلاد أكبر بكثير من عدد المهاجرين واللاجئين فيها، بسبب ارتفاع معدلات هجرة اليد العاملة الخارجة من البلاد، وانخفاض معدلات هجرة اليد العاملة وتحركات اللاجئين الوافدة إليها. أما في الأردن ولبنان، وهما بلدا المقصد الرئيسيان للاجئين

الشكل 53. نسبة المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي وإليها، 2020



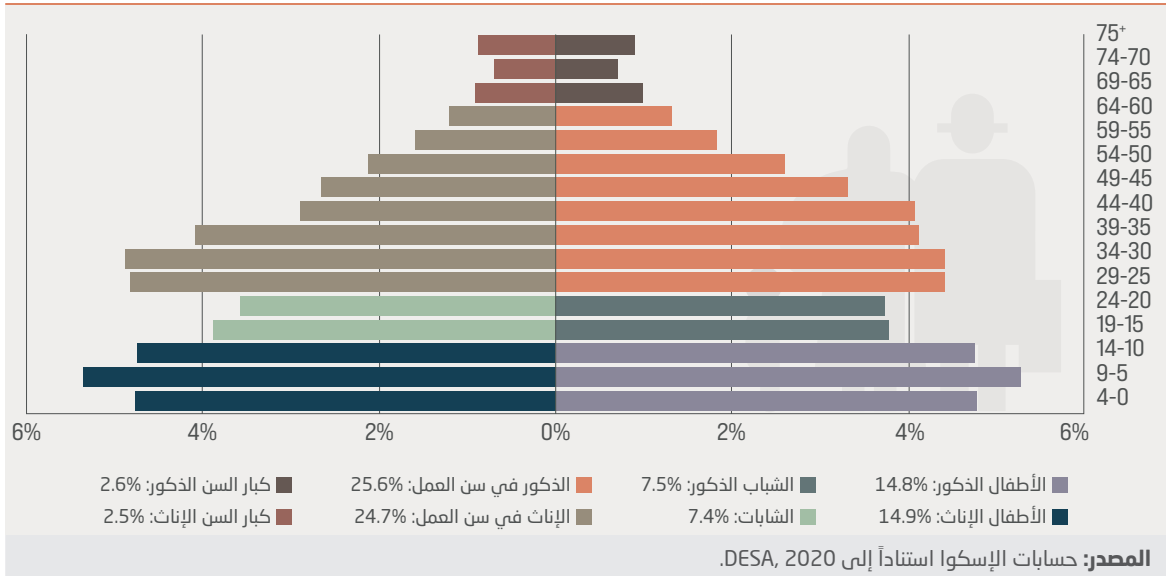
الشكل 54. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، 1990-2020



المشرق العربي منه في مجموعات البلدان الأخرى في عام 2020. فقد بلغت نسبة الأطفال 29.7 في المائة والشباب 14.9 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين، أي ما مجموعه 44.6 في المائة (الشكل 55). أما نسبة الأشخاص في سن العمل فبلغت 50.3 في المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين، في حين بلغت نسبة كبار السن 5.1 في المائة. وكان التوزيع بين الذكور والإناث في جميع الفئات العمرية متكافئاً نسبياً.

وشكّلت النساء حوالي نصف السكان المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي في عام 2020 (الشكل 54)، وهي نسبة ظلت ثابتة منذ عام 1990. وارتفع عدد المهاجرات واللاجئات بنحو 5 في المائة عن عام 2015 ليصل إلى ما يناهز 3.6 مليون امرأة في عام 2020. وفي ما يتعلق بتوزيع المهاجرين واللاجئين حسب العمر، كان عدد الأطفال والشباب المهاجرين واللاجئين أعلى في

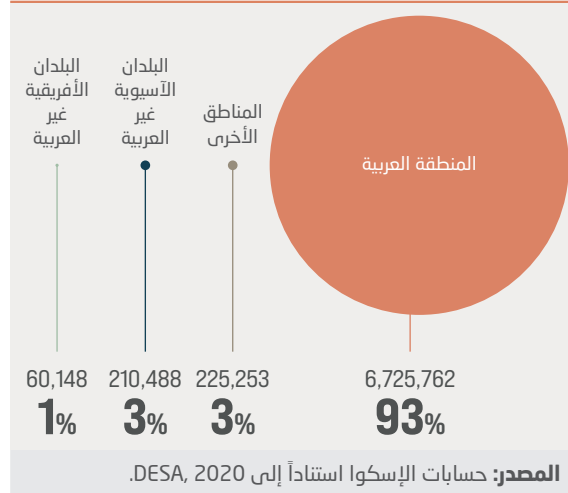
الشكل 55. توزيع المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020



لشؤون اللاجئين في المنطقة العربية، أي أكثر من 2.1 مليون شخص. وكانت مجموعة بلدان المشرق العربي منشأً لمعظم هؤلاء اللاجئين. ومن بين اللاجئين المسجلين لدى المفوضية، أقام حوالي 870,000 لاجئ في لبنان، وحوالي 703,000 في الأردن، في حين استضافت مصر نحو 273,000 لاجئ منهم، واستضاف العراق 270,000، واستقبلت الجمهورية العربية السورية حوالي 15,000. أما توزيع اللاجئين المقيمين في المشرق العربي بين الجنسين فكان متكافئاً، إذ بلغت نسبة الذكور والإناث على السواء 50 في المائة من السكان اللاجئين.

وفي نهاية عام 2020، أفادت الأونروا بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ 5.7 مليون لاجئ في البلدان التي تعمل فيها، وهي الأردن؛ ولبنان؛ والجمهورية العربية السورية؛ والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وقطاع غزة. ووفقاً لبيانات الأونروا، كان أكثر من 2.3 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين في الأردن، و1.5 مليون في غزة، وحوالي 871,000 في الضفة الغربية. وكان حوالي 569,000 لاجئ فلسطيني لا يزالون مسجلين لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية، مع أن الكثيرين فروا إلى البلدان المجاورة وإلى بلدان أبعد بسبب النزاع المستمر في البلد. وتعلم الأونروا حالياً أن حوالي 430,000 لاجئ فلسطيني لا يزالون في الجمهورية العربية السورية، ولا يزال ثلثهم نازحين داخلياً نتيجة الحرب الأهلية السورية. كذلك، كان حوالي 480,000 لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا في لبنان. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الأردن ولبنان يستضيفان أكبر عدد من اللاجئين (المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا) نسبةً إلى عدد سكانهما، وتبلغ هذه النسبة 29 في المائة في الأردن، و20 في المائة في لبنان.

الشكل 56. مناطق المنشأ للمهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، 2020

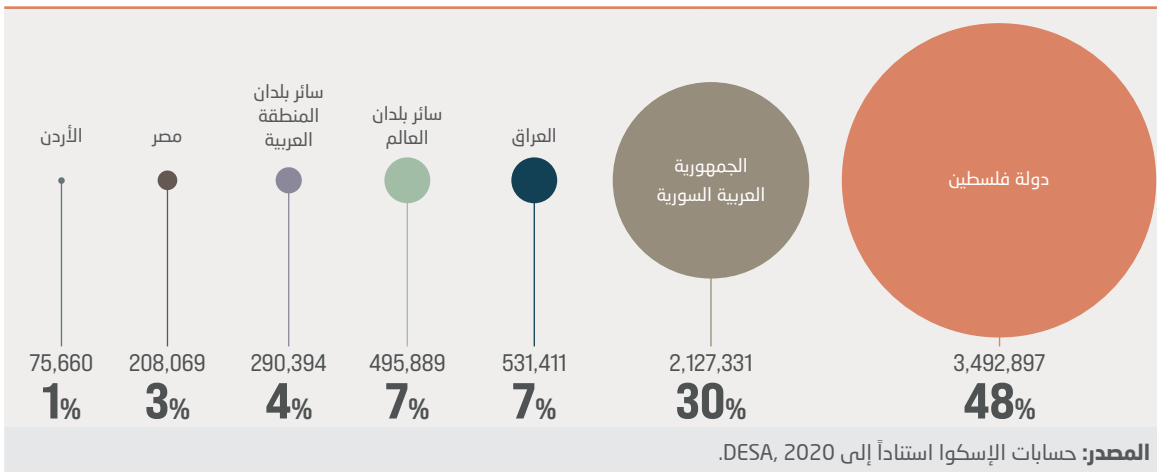


وفي عام 2020، بلغت نسبة المهاجرين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية إلى بلدان المشرق العربي حوالي 93 في المائة، أي 6.7 مليون شخص، وكان من بينهم عدد كبير من اللاجئين (الشكل 56).

وكانت دولة فلسطين بلد المنشأ لحوالي 3.5 مليون مهاجر ولاجئ في مجموعة بلدان المشرق العربي (48 في المائة)، تليها الجمهورية العربية السورية التي توافد منها أكثر بقليل من 2.1 مليون مهاجر ولاجئ (30 في المائة)، والعراق الذي جاء منه حوالي 531,000 شخص (7 في المائة) (الشكل 57).

وحتى عام 2020، كان يقيم في المشرق العربي 60 في المائة من اللاجئين المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة

الشكل 57. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المشرق العربي، 2020



بسبب النزاع المستمر في البلاد الذي أدى إلى تحركات واسعة للاجئين. وقد تباطأت معدلات نمو عدد المهاجرين واللاجئين منذ عام 2015 ولكنها ظلت كبيرة. نتيجة لذلك، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية حوالي 8.5 مليون شخص في عام 2020، أي أكثر بمليونتي شخص (31 في المائة) عن عام 2015. وشهد العراق تقلبات كبيرة في عدد المهاجرين واللاجئين العراقيين بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي فيه. فبين عامي 2005 و2010، سجّل العراق زيادة كبيرة في عدد المهاجرين واللاجئين القادمين منه بلغت 91 في المائة، أي أكثر من 1.2 مليون شخص، ووصل عددهم إلى 2.6 مليون شخص في عام 2010. وانخفض هذا العدد انخفاضاً كبيراً في السنوات اللاحقة ليقترّب من مستويات عام 2005 بسبب عودة المهاجرين واللاجئين العراقيين إلى العراق، لكنه ارتفع من جديد ليصل إلى ما يناهز 2.1 مليون شخص في عام 2020.

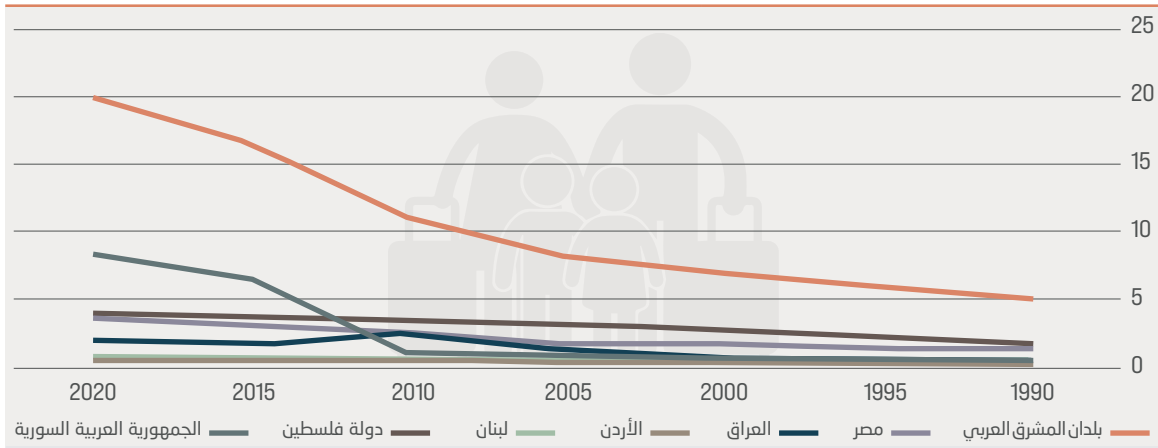
وفي عام 2020، بلغ عدد المهاجرات واللاجئات من بلدان المشرق العربي 8.5 مليون امرأة، أو نسبة 43 في المائة من السكان المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان (الشكل 59). وقد ارتفع عددهنّ بنسبة 20 في المائة منذ عام 2015، وتضاعف أربع مرات تقريباً منذ عام 1990. وسجّلت نسبة أدنى من المهاجرات واللاجئات من بين جميع السكان المهاجرين واللاجئين في كل من الأردن (37 في المائة) ومصر (35 في المائة)، حيث هجرة اليد العاملة هي النمط السائد. في المقابل، سجّلت أعلى هذه النسب في العراق ودولة فلسطين، حيث شكّلت النساء نسبة 50 في المائة من جميع السكان المهاجرين واللاجئين في العراق، و47 في المائة منهم في دولة فلسطين.

(ب) الهجرة والنزوح القسري من بلدان المشرق العربي

ارتفع عدد المهاجرين والنازحين قسراً من بلدان المشرق العربي أربعة أضعاف تقريباً منذ عام 1990، حين كان عدد المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان يبلغ 5.2 مليون شخص، ليصل عددهم إلى 19.8 مليون شخص في عام 2020 (الشكل 58). فقد شهد عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2010 و2015، نتيجة النزاعات في معظم الأحيان، لكن معدل نمو هذا العدد تباطأ إلى حد ما منذ ذلك الحين. وفي عام 2020، بلغت نسبة المهاجرين واللاجئين القادمين من بلدان المشرق العربي أعلى مستوياتها أي 61 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية. وتفاوتت نسبة مواطني بلدان المشرق العربي المقيمين في الخارج مقارنةً بمجموع السكان تفاوتاً كبيراً بين البلدان، فقد بلغت 79 في المائة في دولة فلسطين، و48 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و13 في المائة في لبنان، وأقل من 8 في المائة في سائر بلدان المشرق العربي.

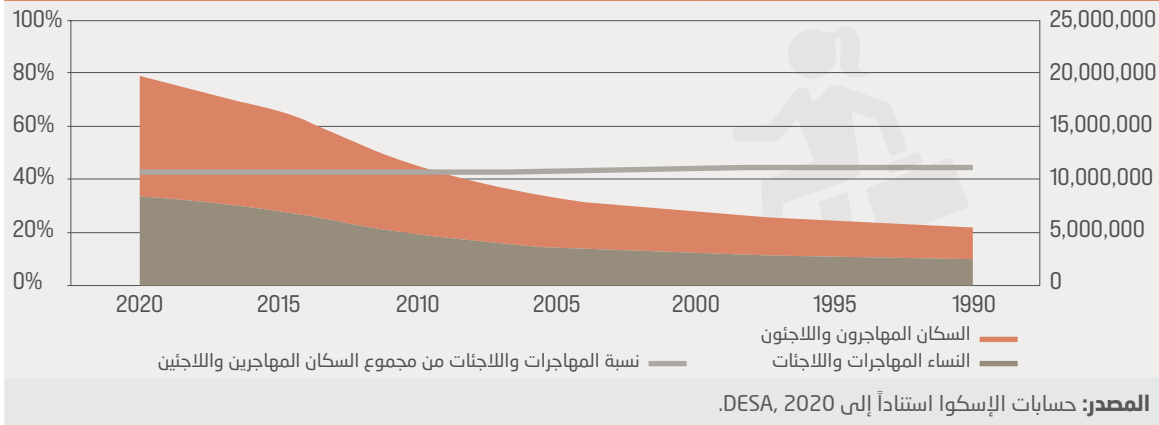
وكان لدولة فلسطين أكبر عدد من السكان المقيمين في الخارج قبل عام 2010، وبعد ذلك تجاوزتها الجمهورية العربية السورية. ووفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ظلّ عدد السكان المهاجرين واللاجئين من دولة فلسطين يرتفع على نحو مطرد من 1.8 مليون شخص في عام 1990 إلى 4 ملايين شخص في عام 2020. في المقابل، كان عدد السكان المهاجرين واللاجئين من الجمهورية العربية السورية يتزايد ببطء حتى عام 2010 (وبلغ أقل من ضعفه في فترة 20 عاماً)، ثم تزايد ستة أضعاف في غضون خمسة أعوام فقط، بين عامي 2010 و2015،

الشكل 58. عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي، 1990-2020 (بالملايين)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA, 2020.

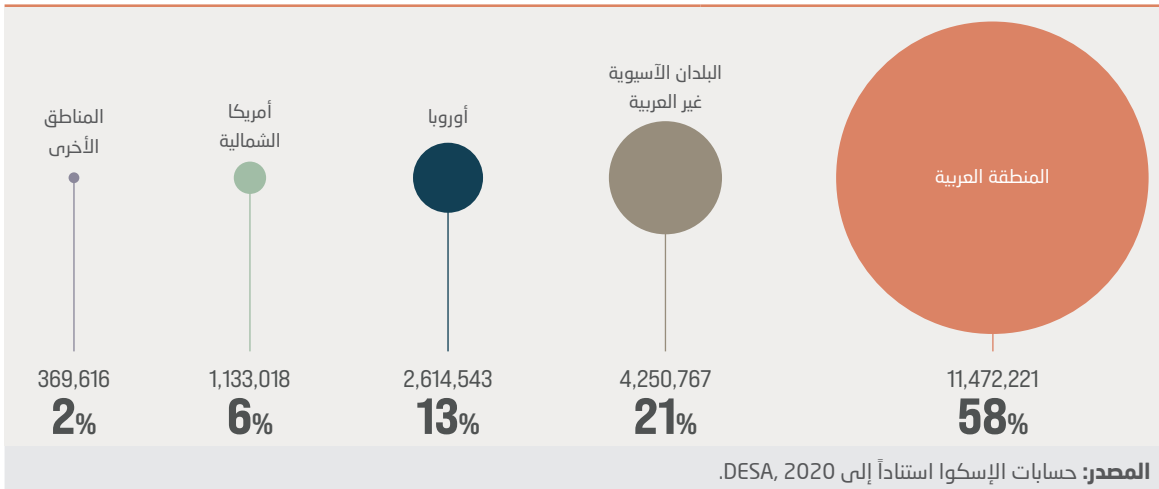
الشكل 59. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي، 1990-2020



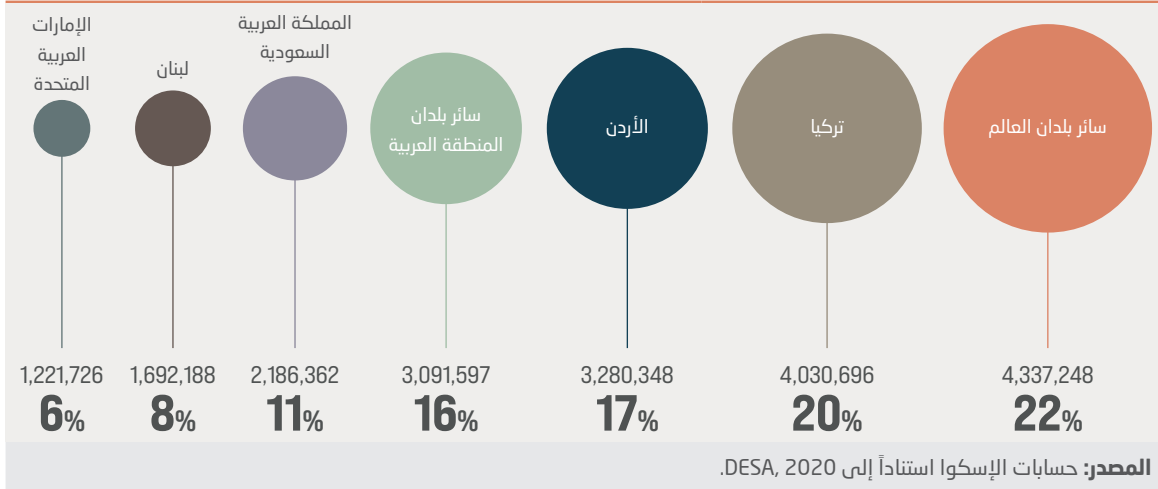
وفي عام 2020، بلغ عدد اللاجئين القادمين من بلدان المشرق العربي حوالي 7.2 مليون شخص، أي 35 في المائة من جميع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، و81 في المائة من جميع اللاجئين القادمين من البلدان العربية. وكان معظمهم من الجمهورية العربية السورية التي كانت بلد المنشأ لحوالي 6.7 مليون لاجئ، نزح معظمهم بسبب النزاع الذي طال أمده. وتوافد أكثر من 333,000 لاجئ من العراق، وحوالي 27,000 من مصر، وأكثر من 5,000 من لبنان، وأكثر من 2,000 من الأردن. كذلك، بلغ عدد اللاجئين من دولة فلسطين والمسجلين لدى المفوضية وفقاً لبيانات عام 2020 حوالي 100,000 لاجئ، وأفادت الأونروا عن 5.7 مليون لاجئ فلسطيني مشمولين بولايتها في العام نفسه. وأفادت المفوضية أيضاً بأن عدد طالبي اللجوء من بلدان المشرق العربي بلغ أكثر من 389,000 شخص في عام 2020، معظمهم من الجمهورية العربية السورية والعراق.

واستقبلت البلدان العربية نسبة 58 في المائة (11.5 مليون شخص) من المهاجرين واللاجئين القادمين من مجموعة بلدان المشرق العربي، معظمهم من الأردن والإمارات العربية المتحدة ولبنان والمملكة العربية السعودية. واستقبلت البلدان الآسيوية غير العربية، لا سيما تركيا، 21 في المائة منهم، واستضافت أوروبا 13 في المائة (الشكلان 60 و61). وكانت تركيا بلد المقصد الرئيسي للمهاجرين واللاجئين القادمين من المشرق العربي في عام 2020، حيث استضافت 4 ملايين شخص، منهم حوالي 3.6 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهذا ارتفاع بنحو 1.2 مليون مهاجر ولاجئ من المشرق العربي مقارنةً بعام 2015 حين بلغ عددهم 2.9 مليون شخص. وكان الأردن بلد المقصد الثاني للمهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان، فاستقبل حوالي 3.3 مليون شخص، فيما توافدت إلى الإمارات العربية المتحدة ولبنان والمملكة العربية السعودية أعداد كبيرة.

الشكل 60. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي، 2020



الشكل 61. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق العربي، 2020



2.1 مليون شخص في عام 2020، وبين عامي 2015 و2020، شهدت أقل البلدان العربية نمواً زيادة في عدد المهاجرين واللاجئين قدرها حوالي 807,000 شخص، أي بنسبة 61 في المائة، وتُعزى معظم هذه التقلبات إلى التطورات في عدد المهاجرين واللاجئين في السودان، وكذلك في الصومال واليمن. فقد ضمت السودان أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين بين أقل البلدان العربية نمواً في عام 2020، حيث استضافت ما يناهز 1.4 مليون مهاجر ولاجئ. أما في اليمن فيتزايد عدد المهاجرين واللاجئين منذ عام 2005، وعلى الرغم من التباطؤ في نمو عددهم بين عامي 2015 و2020، وصل إلى أكثر من 387,000 شخص بحلول عام 2020.

4. أقل البلدان العربية نمواً

(أ) الهجرة والنزوح القسري إلى أقل البلدان العربية نمواً

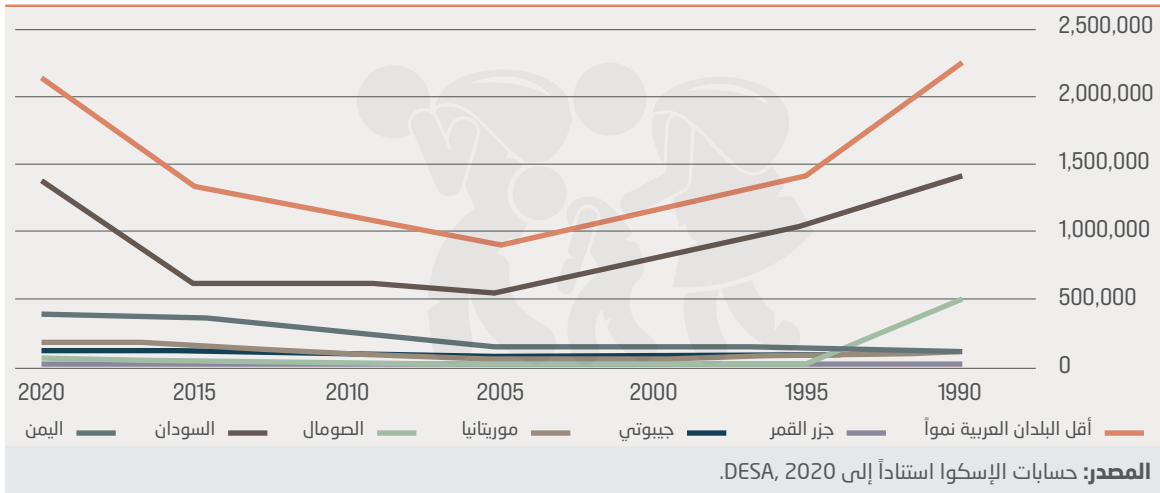
خلفاً لمجموعات البلدان المذكورة أعلاه والتي شهدت ارتفاعاً مستمراً في عدد السكان المهاجرين واللاجئين لديها منذ عام 1990، سجّلت أقل البلدان العربية نمواً انخفاضاً كبيراً في عدد المهاجرين واللاجئين بين عامي 1990 و2005 وبلغت نسبته 60 في المائة، من 2.2 مليون شخص إلى ما يزيد قليلاً عن 0.9 مليون شخص (الشكل 62). وبعد عام 2005، بدأ عدد السكان المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً يرتفع ليصل إلى

الإطار 3. النزوح القسري في اليمن

لا يزال اليمن على مفترق طرق لتحركات السكان. ففي الفترة بين عامي 2016 و2020، عبّر الآلاف من الإثيوبيين والصوماليين اليمن، متجهين إلى بلدان أخرى. وقد فرضت جائحة كوفيد-19 حواجز جديدة أمام التنقل ومخاطر على مستوى الحماية، مما سبّب انخفاضاً كبيراً في عدد الوافدين في العامين الماضيين. وبفعل هذه القيود، تقطعت السبل بالعديد من المهاجرين، ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، كان 77 في المائة من الوافدين في عام 2021 من الرجال و15 في المائة من النساء. ومع تزايد عدد النساء اللواتي يهاجرن على نحو مستقل، وقع العديد منهن ضحايا للاستغلال وسوء المعاملة على يد المهرّبين والمتّجرين بالبشر، وما فتئت بيئة الحماية تتدهور مع تصاعد القتال في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى نزوح 4 ملايين يمني، وتدمير البنية التحتية، وتقويض الاقتصاد، والحد من فرص الدخل، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، ودفع الأسر إلى اعتماد استراتيجيات سلبية للتكيف، ويستضيف اليمن حالياً نحو 141,000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من الصومال (80.5 في المائة) وإثيوبيا (11.5 في المائة)، ومن بينهم 40 في المائة من النساء و19 في المائة من الأطفال. وقد أثر النزاع المستمر والأزمة الإنسانية في اليمن، إلى جانب الجائحة، تأثيراً سلبياً على اللاجئين، مما زاد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها، وأثر سلباً على وصولهم إلى حلول دائمة، بما في ذلك العودة الطوعية إلى الوطن؛ وقصّص المساحة المتاحة للجوء.

المصدر: تجميع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الشكل 62. عدد المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020



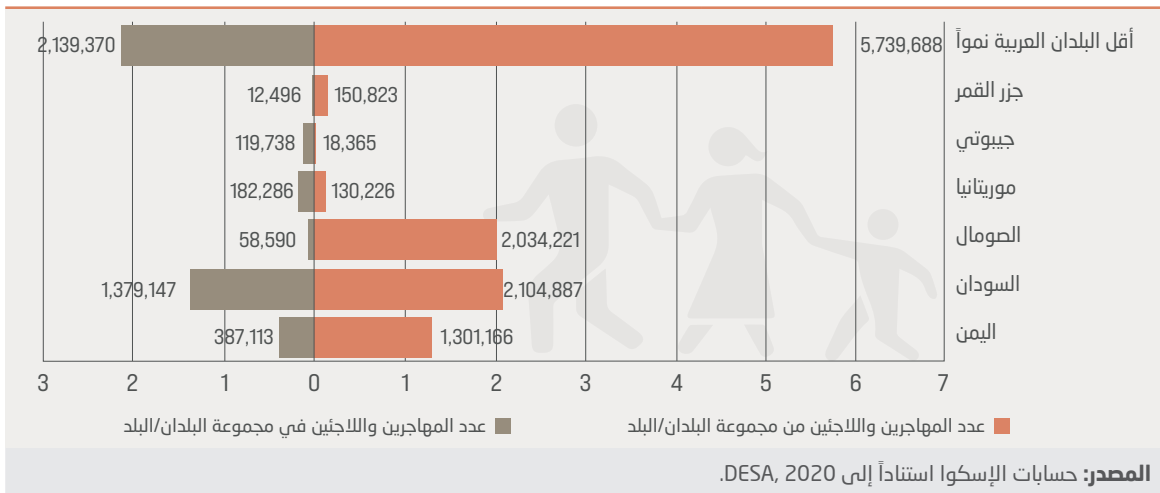
المائة من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين، وهي نسبة ظلت مستقرة منذ عام 1990 (الشكل 65).

ويتوزع المهاجرون واللاجئون بالتساوي بين الجنسين في جميع الفئات العمرية، إلا أن عدد الذكور يتقدم قليلاً على عدد الإناث في الفئات العمرية دون سن 65 عاماً (الشكل 66). ومن مجموع السكان المهاجرين واللاجئين، شكّل الأطفال نسبة 33.3 في المائة، والشباب نسبة 15.7 في المائة، والأشخاص في سن العمل 45.6 في المائة، وكبار السن 5.4 في المائة.

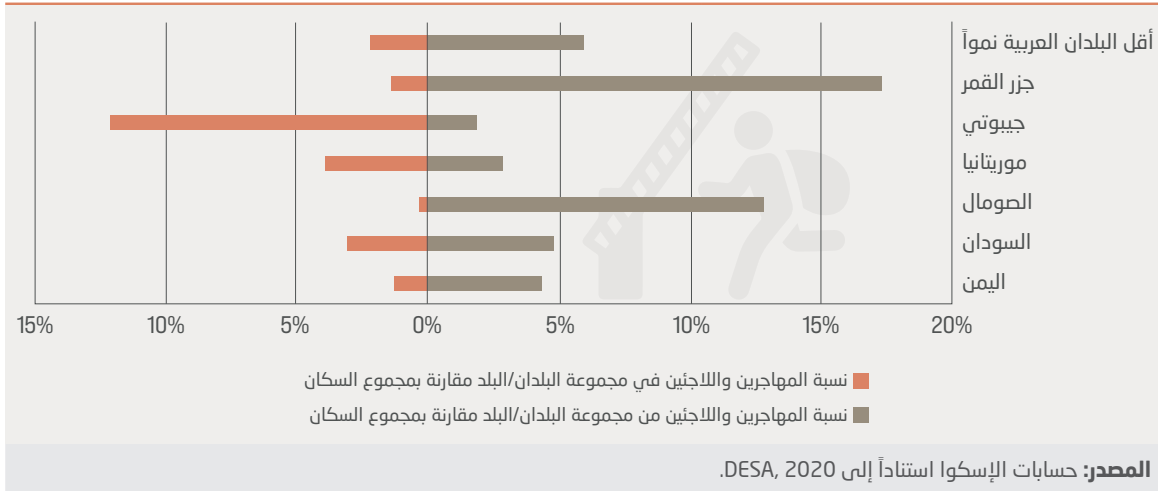
وباستثناء جيبوتي وموريتانيا، كان عدد مواطني أقل البلدان العربية نمواً المقيمين في الخارج أكبر بكثير من عدد المهاجرين واللاجئين داخل أراضيها (الشكل 63). وفي عام 2020، شكّل المهاجرون واللاجئون نسبة 2 في المائة من سكان أقل البلدان العربية نمواً، وهذا انخفاض كبير عن نسبة 5 في المائة في عام 1990 (الشكل 64).

وفي عام 2020، بلغ عدد المهاجرات واللاجئات في أقل البلدان العربية نمواً ما يزيد قليلاً عن مليون امرأة، أي 48 في

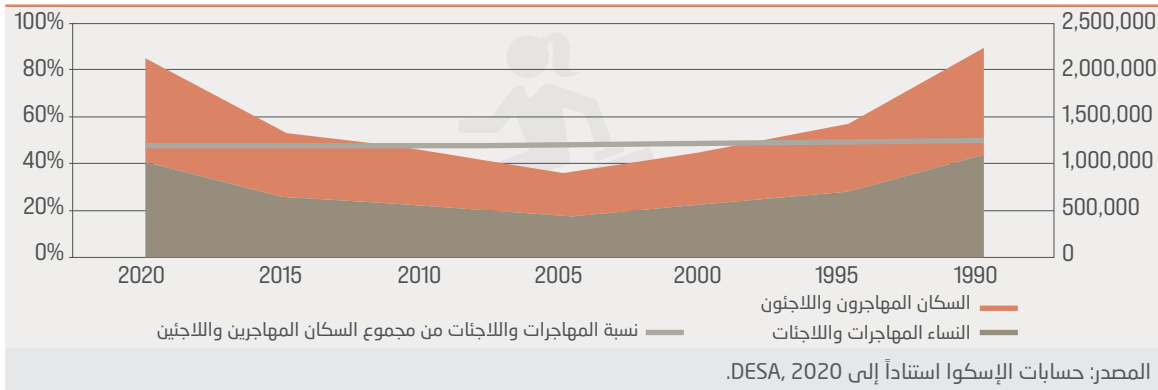
الشكل 63. عدد المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً وإليها، 2020 (بالملايين)



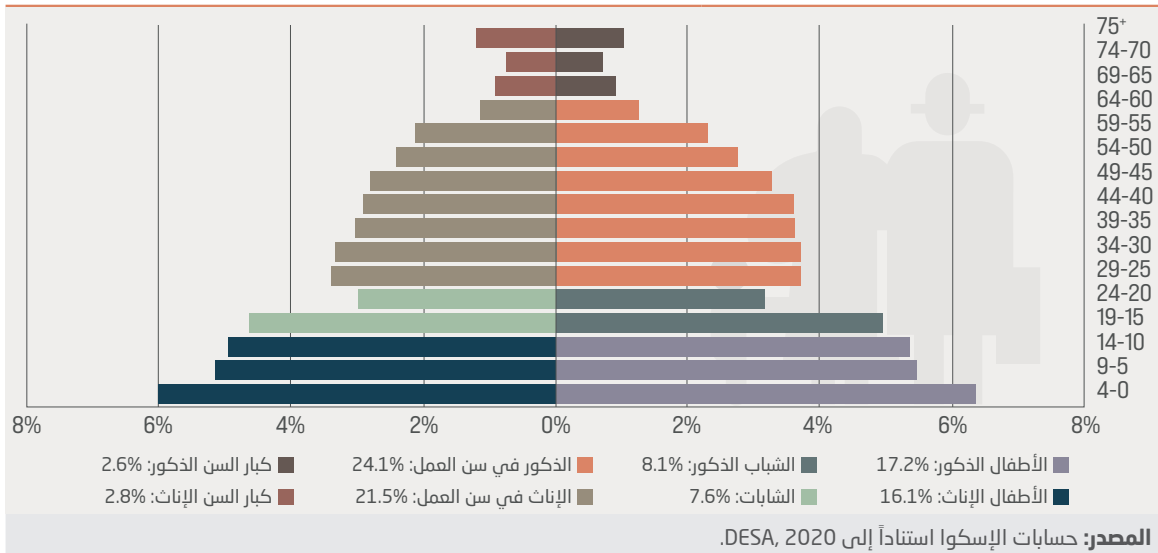
الشكل 64. نسبة المهاجرين واللّاجئين من أقل البلدان العربية نمواً وإليها، 2020



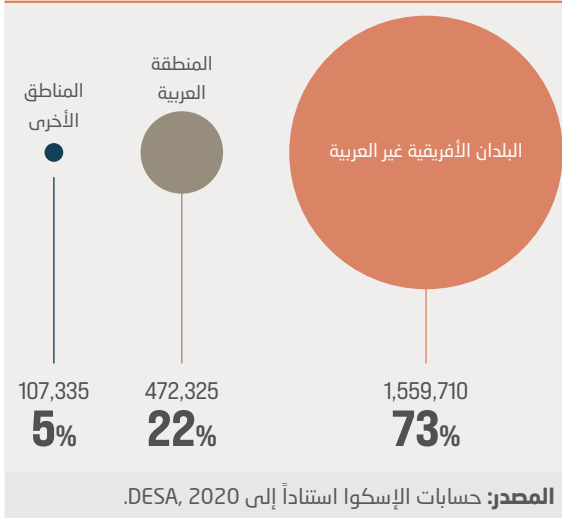
الشكل 65. عدد ونسبة المهاجرات واللّاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللّاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020



الشكل 66. توزيع المهاجرين واللّاجئين في أقل البلدان العربية نمواً حسب العمر والفئة العمرية والجنس، 2020



الشكل 67. مناطق منشأ المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نموًا، 2020



وقد توافد معظم المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً من البلدان الأفريقية غير العربية، ويبلغ عددهم حوالي 1.6 مليون شخص أو 73 في المائة من المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان. أما المنطقة العربية فكانت منطقة المنشأ لنسبة 22 في المائة من المهاجرين واللاجئين المقيمين في أقل البلدان العربية نمواً (الشكل 67).

وفي عام 2020، كان جنوب السودان بلد المنشأ لنحو 41 في المائة (868,000 شخص) من المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، وصار معظمهم لاجئين في السودان المجاور (الشكل 68). وفي عام 2020 أيضاً، ارتفع عدد المهاجرين واللاجئين من جنوب السودان بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام 2015، حين كان يبلغ 257,000 شخص. وكان الصومال بلد المنشأ لأكثر من 376,000 مهاجر ولاجئ يقيمون في سواه من أقل البلدان العربية نمواً.

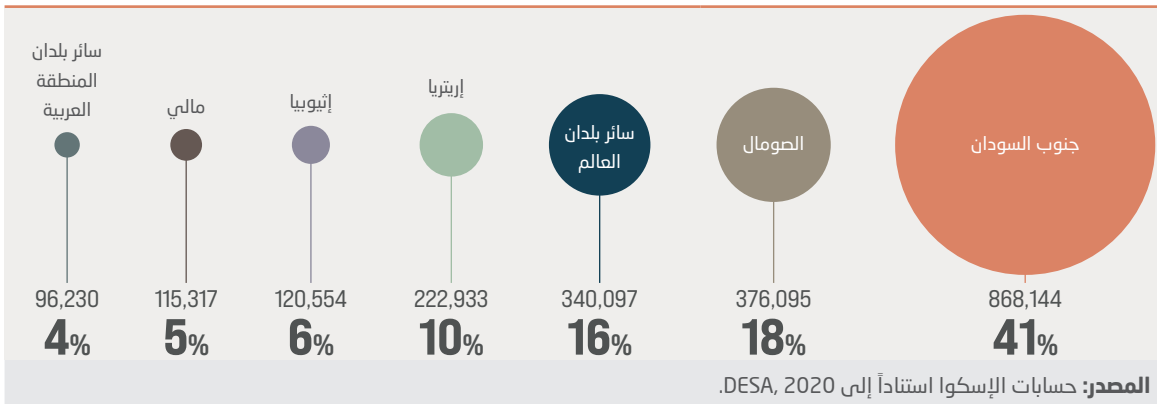
(ب) الهجرة والنزوح القسري من أقل البلدان العربية نمواً

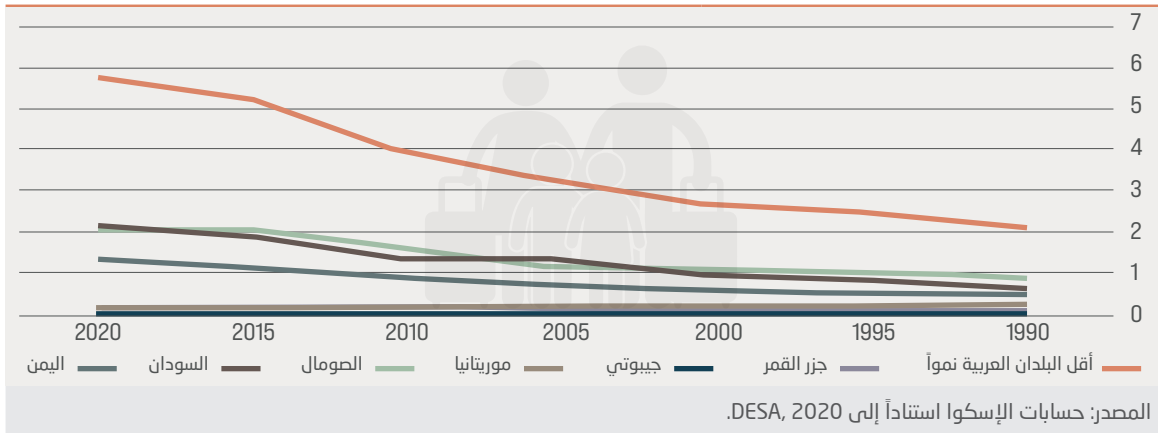
شهدت أعداد المهاجرين والنازحين قسراً من أقل البلدان العربية نمواً زيادة كبيرة من 2.1 مليون شخص في عام 1990 إلى أكثر من 5.7 مليون شخص في عام 2020، أي بنسبة تناهز 17 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية في عام 2020 (الشكل 69). لكن نسبة مواطني أقل البلدان العربية نمواً المقيمين في الخارج تفاوتت بين البلدان، فكانت الأعلى في حالة جزر القمر حيث بلغت 17 في المائة والصومال حيث بلغت 13 في المائة، مقارنةً بمجموع سكانهما.

وحلّ السودان والصومال في طليعة بلدان المنشأ بين أقل البلدان العربية نمواً، فبلغ عدد المواطنين المقيمين في

ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2020، بلغ عدد اللاجئين الذين قصدوا أقل البلدان العربية نمواً 1.3 مليون لاجئ، أقام معظمهم في السودان الذي استقبل أكثر من مليون لاجئ. ومنذ عام 2015، تضاعف تقريباً عدد اللاجئين في أقل البلدان العربية نمواً، وكان معظمهم من المهاجرين قسراً من جنوب السودان إلى السودان. وبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية 167,000 لاجئ في اليمن؛ و94,000 لاجئ في موريتانيا؛ و21,000 لاجئ في جيبوتي؛ و11,000 لاجئ في الصومال. وجاء معظم اللاجئين المقيمين في أقل البلدان العربية نمواً من أحد البلدان الأخرى في هذه المجموعة (لا سيما الصومال) أو من البلدان المجاورة، لا سيما إريتريا وجنوب السودان.

الشكل 68. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في أقل البلدان العربية نموًا، 2020



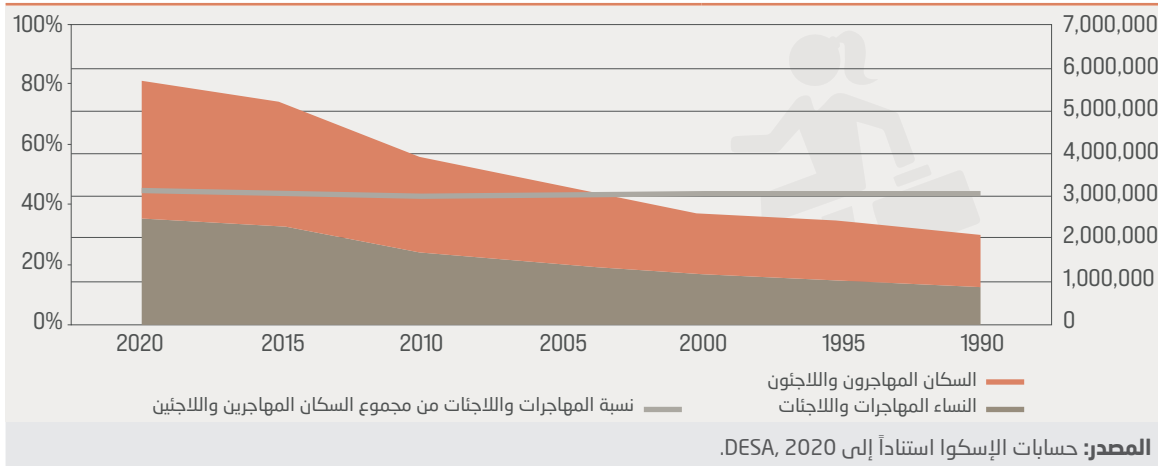
الشكل 69. عدد المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020-1990 (بالملايين)

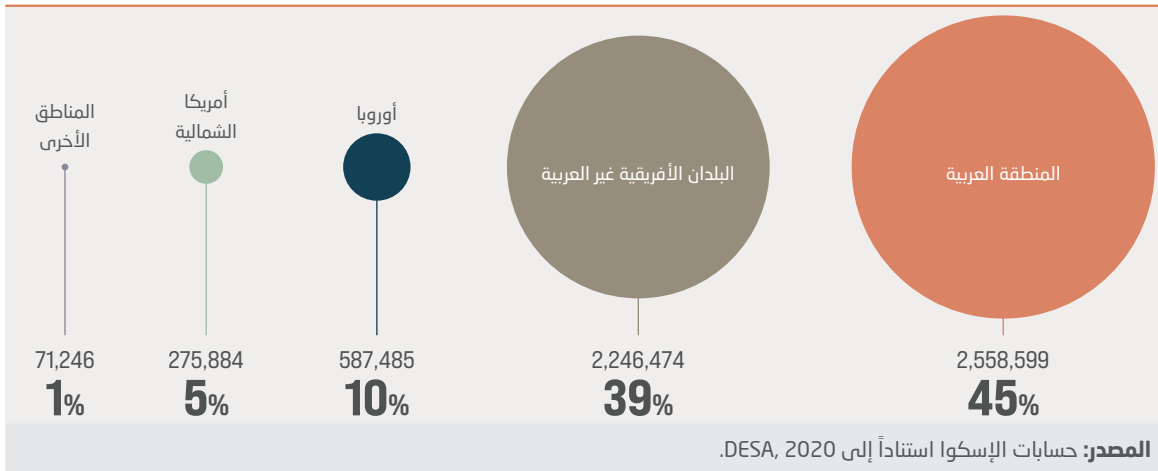
نسبة من المهاجرات واللاجئات بلغت 35 في المائة، في حين سجّلت جزر القمر أعلى نسبة بلغت 52 في المائة.

وفي عام 2020، أقامت نسبة 45 في المائة من المهاجرين واللاجئين القادمين من أقل البلدان العربية نمواً (حوالي 2.6 مليون شخص) في بلدان عربية أخرى (الشكل 71). وحلّت المملكة العربية السعودية في طليعة بلدان المقصد فاستضافت 22 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، أو حوالي 1.3 مليون شخص (الشكل 72). وكانت منطقة أفريقيا غير العربية ثاني أكبر مقصد للمهاجرين واللاجئين القادمين من أقل البلدان العربية نمواً فاستضافت نحو 39 في المائة منهم، وحلّت إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وكينيا بين بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً.

الخارج من السودان 2.1 مليون شخص ومن الصومال مليوني شخص في عام 2020. وكان اليمن بلد المنشأ لأكثر من 1.3 مليون مهاجر ولاجئ بقليل في عام 2020، وازداد عدد المهاجرين واللاجئين اليمنيين بنسبة 19 في المائة بين عامي 2015 و2020. وبلغ عدد المهاجرين من جزر القمر نحو 151,000 شخص، ومن موريتانيا 130,000 شخص. أما جيبوتي فكانت بلد المنشأ لأقل عدد من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، إذ بلغ عدد مواطنيها المقيمين في الخارج ما يزيد قليلاً عن 18,000 شخص.

وشكّلت النساء نسبة 44 في المائة من المهاجرين واللاجئين القادمين من أقل البلدان العربية نمواً في عام 2020، أي 2.5 مليون امرأة وفتاة (الشكل 70). وظلّت هذه النسبة مستقرة منذ عام 1990. وفي عام 2020، سجّل اليمن أدنى

الشكل 70. عدد ونسبة المهاجرات واللاجئات من مجموع السكان المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020-1990

الشكل 71. مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020

اللاجئين حوالي 38,000 شخص من موريتانيا، و33,000 من اليمن، و2,000 من جيبوتي، و793 من جزر القمر. كذلك، أفادت المفوضية بأن عدد طالبي اللجوء من أقل البلدان العربية نمواً بلغ 158,000 شخص في عام 2020.

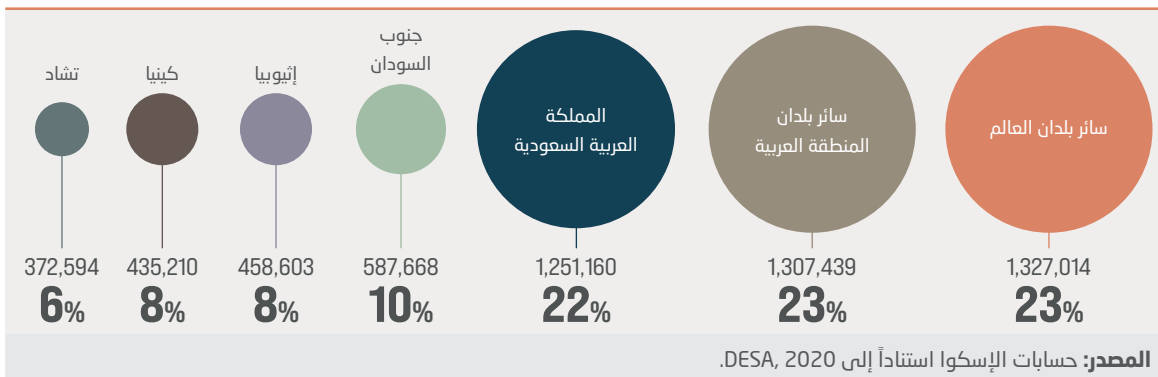
وبلغ عدد اللاجئين القادمين من أقل البلدان العربية نمواً والمسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 1.7 مليون لاجئ في عام 2020، معظمهم من الصومال (815,000) والسودان (788,000). وبلغ عدد

واو. تدفقات التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها، وكلفة هذه التحويلات

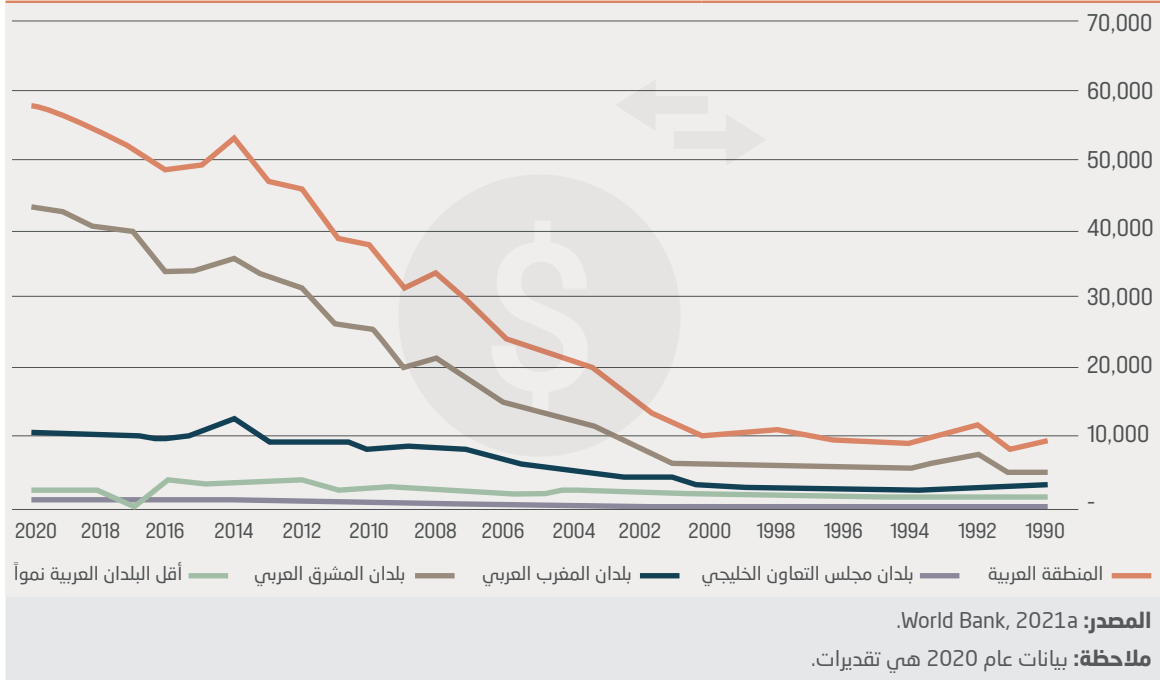
وتوقّر رأس المال لعمليات الشراء والاستثمار؛ وتزيد من تدفق العملات الأجنبية، وغيرها من الفوائد.

وقد تلقت المنطقة العربية، حسب التقديرات، تحويلات مالية بقيمة 57.9 مليار دولار في عام 2020، أي نسبة 8 في المائة من تدفقات التحويلات المالية الواردة عالمياً.

تعدّ المنطقة العربية، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، مصدراً رئيسياً للتحويلات المالية على الصعيد العالمي. وتشكّل التحويلات المالية مصدراً هاماً من مصادر الدخل لعدة بلدان عربية. وتؤمّن التحويلات المالية مساهمة هامة في التنمية في بلدان منشأ المهاجرين، فيمكن أن تسهم في الحد من الفقر؛ وكثيراً ما تُستخدم لتمويل التعليم والصحة والسكن؛

الشكل 72. بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً، 2020

الشكل 73. التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية، حسب مجموعات البلدان، 1990-2020 (بملايين الدولارات)



التحويلات المرشلة إلى المنطقة. وحلت مصر في طليعة البلدان العربية المتلقية وبلغت قيمة التحويلات المرشلة إليها 29.6 مليار دولار في عام 2020. أما مجموعة بلدان المغرب العربي فتلقّت 11.2 مليار دولار، وبلغت التحويلات المرشلة إلى المغرب 7.4 مليار دولار. وتلقّت أقل البلدان العربية نمواً تحويلات بلغت 2.5 مليار دولار، في حين شهدت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى تدفق للتحويلات في عام 2020، إذ تلقت نحو مليار دولار أي أقل من 2 في المائة من جميع التحويلات المالية إلى المنطقة.

وفي عام 2019، بلغ مجموع التحويلات الواردة 31.6 مليار دولار، فتجاوز بمعدل 1.8 مرات المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية التي تلقتها المنطقة (الجدول 4). وبلغت هذه التحويلات أيضاً 32.9 مليار دولار، أي 1.7 أضعاف صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي تلقتها المنطقة. وشكّلت التحويلات الواردة مصدراً هاماً للدخل في بعض البلدان: فقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 14 في المائة في جزر القمر وفي لبنان، و10 في المائة في الأردن، و9 في المائة في مصر. وقد كانت التحويلات أيضاً أعلى 24 مرة من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة فلسطين، وأعلى 21 مرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في جزر القمر، وأعلى خمس مرات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

وبدأت تدفقات التحويلات إلى المنطقة تسجّل ارتفاعاً حاداً من حوالي 11 مليار دولار في عام 2000، ومع أنها انخفضت إلى حد ما في الأعوام 2009 و2015 و2016، شهدت في الغالب زيادة مطردة على مدى العقدين الماضيين (الشكل 73). وقد كان لأزمة كوفيد-19 التي استجدت في عام 2020 أثر سلبي على التحويلات المالية، فانخفضت بنسبة 2 في المائة تقريباً حسب التقديرات على الصعيد العالمي، مقارنةً بأرقام ما قبل الجائحة. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى الصدمة المزدوجة المتمثلة في التباطؤ الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار النفط نتيجة لهذه الجائحة. غير أن هذا التراجع يبدو أقل حجماً مما أشارت إليه التقديرات الأولية. وفي حين يلزم المزيد من الوقت لتقييم الصورة الكاملة لتداعيات أزمة كوفيد-19 على تدفقات التحويلات، أثبتت الاتجاهات مجدداً حتى الآن منعة التحويلات وطبيعتها المعاكسة للدورات الاقتصادية. فقد ارتفعت التحويلات المالية إلى المنطقة العربية بنسبة 2.5 في المائة بين عامي 2019 و2020، متحدياً بذلك التوقعات المتشائمة.

أما بالنسبة إلى كل مجموعة بلدان منفردة، فقد تلقت بلدان المشرق العربي أكبر قدر من التحويلات المالية بلغ 43.2 مليار دولار في عام 2020، أي نسبة 75 في المائة من مجموع

الجدول 4. الناتج المحلي الإجمالي، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية الواردة حسب البلدان، 2019

التحويلات الواردة كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات الواردة كنسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية	التحويلات الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التحويلات الواردة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مليون)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة (ميزان المدفوعات، والأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مليون)	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية والمعمونة الرسمية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مليون)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مليون)	2019
129.2%	1016.3%	1.0%	1,786	1,382	176	171,091	الجزائر
			-	942	-	38,574	البحرين
2146.2%	215.6%	14.5%	169	8	78	1,166	جزر القمر
43.7%	29.2%	2.4%	79	182	272	3,325	جيبوتي
297.2%	1538.6%	8.8%	26,781	9,010	1,741	303,092	مصر
	38.8%	0.4%	859	-3,076	2,212	234,094	العراق
531.7%	156.9%	9.9%	4,389	825	2,797	44,503	الأردن
3.8%		0.0%	26	675	-	134,629	الكويت
333.3%	485.7%	14.3%	7,410	2,223	1,525	51,992	لبنان
			-	-	316	52,091	ليبيا
	15.6%	0.8%	64	-884	412	7,601	موريتانيا
435.2%	918.7%	5.8%	6,963	1,600	758	119,700	المغرب
1.1%		0.1%	39	3,420	-	76,332	عمان
		0.3%	577	-2,813	-	175,838	قطر
7.3%		0.0%	334	4,563	-	792,967	المملكة العربية السعودية
352.8%	84.5%		1,577	447	1,866	-	الصومال
2352.1%	128.0%		2,861	122	2,234	-	دولة فلسطين
	32.1%	1.7%	522	-	1,625	30,513	السودان
				-	10,250	-	الجمهورية العربية السورية
253.0%	208.3%	5.3%	2,050	810	984	38,797	تونس
			-	13,787	-	421,142	الإمارات العربية المتحدة
			-	-371	4,397	22,581	اليمن
171.9%	178.5%	2.1%	56,486	32,853	31,643	2,720,027	مجموع المنطقة العربية

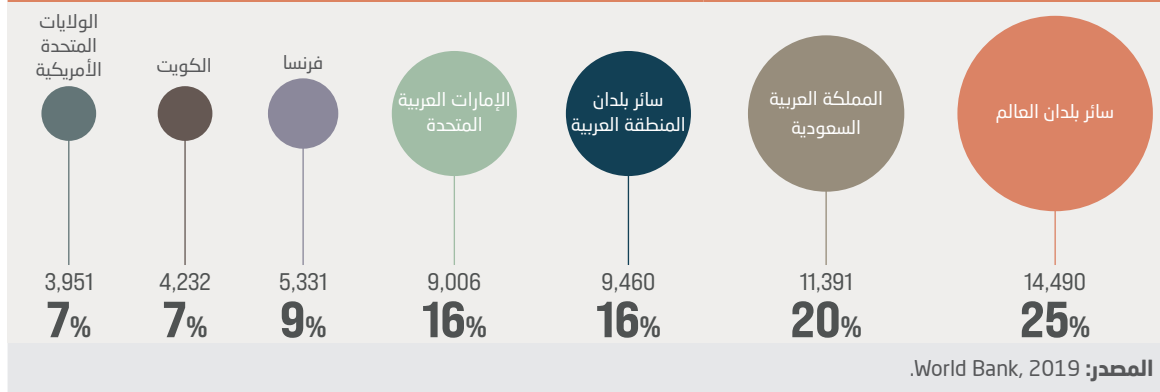
المصدر: World Bank, 2021a, 2021c, 2021d, 2021e.

ملاحظة: بيانات عام 2020 هي تقديرات.

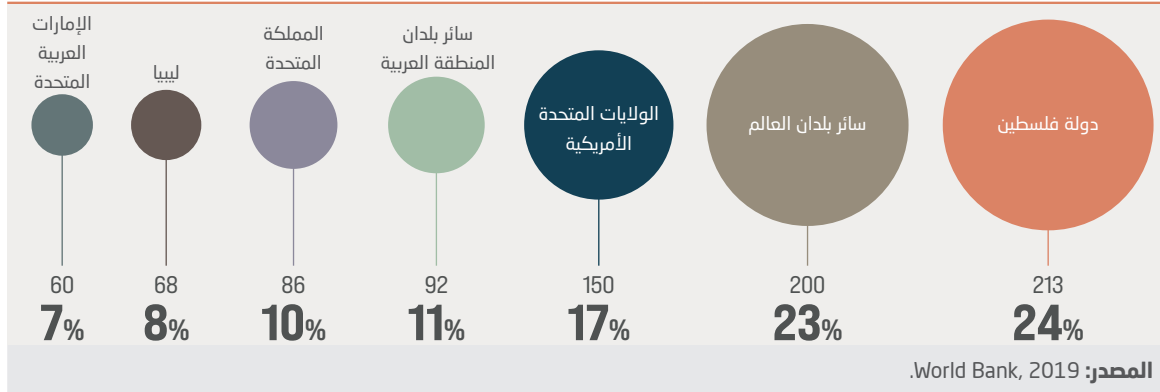
مليار دولار) من أوروبا، لا سيما من فرنسا (5.3 مليار دولار)، وإيطاليا (2.1 مليار دولار)، وإسبانيا (1.9 مليار دولار)، وألمانيا (1.5 مليار دولار). وتلقت المنطقة من أمريكا الشمالية تحويلات إضافية قدرها 5.6 مليار دولار أو 10 في المائة من التحويلات الواردة إلى المنطقة. وتبين الأشكال 75 إلى 78 توزيع التحويلات المرسلة إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان.

وفي عام 2018، بلغت التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية من بلدان عربية أخرى حوالي 30 مليار دولار، أي نسبة 52 في المائة من التحويلات التي تلقتها المنطقة، ومعظمها من المملكة العربية السعودية (11.4 مليار دولار)، والإمارات العربية المتحدة (9 مليارات دولار)، والكويت (4.2 مليار دولار) (الشكل 74). وجاءت نسبة 25 في المائة من التحويلات (أكثر من 14.4

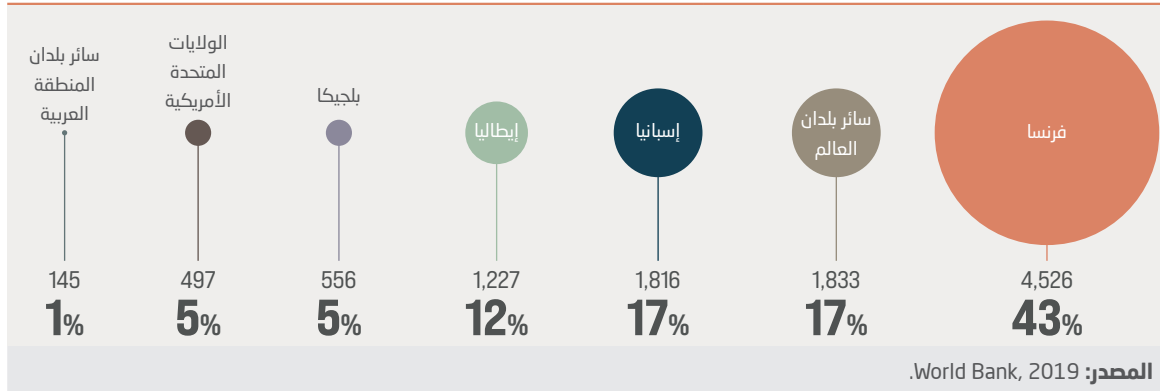
الشكل 74. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى المنطقة العربية، 2018 (بملايين الدولارات)



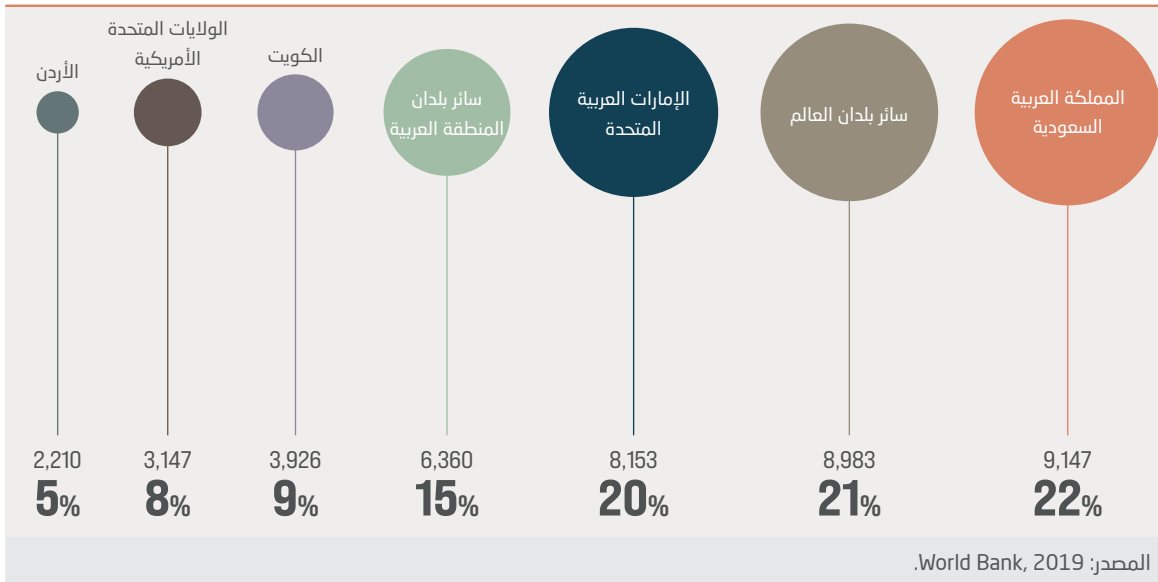
الشكل 75. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2018 (بملايين الدولارات)



الشكل 76. البلدان الخمسة الأولى المرسلة للتحويلات المالية إلى المغرب العربي، 2018 (بملايين الدولارات)



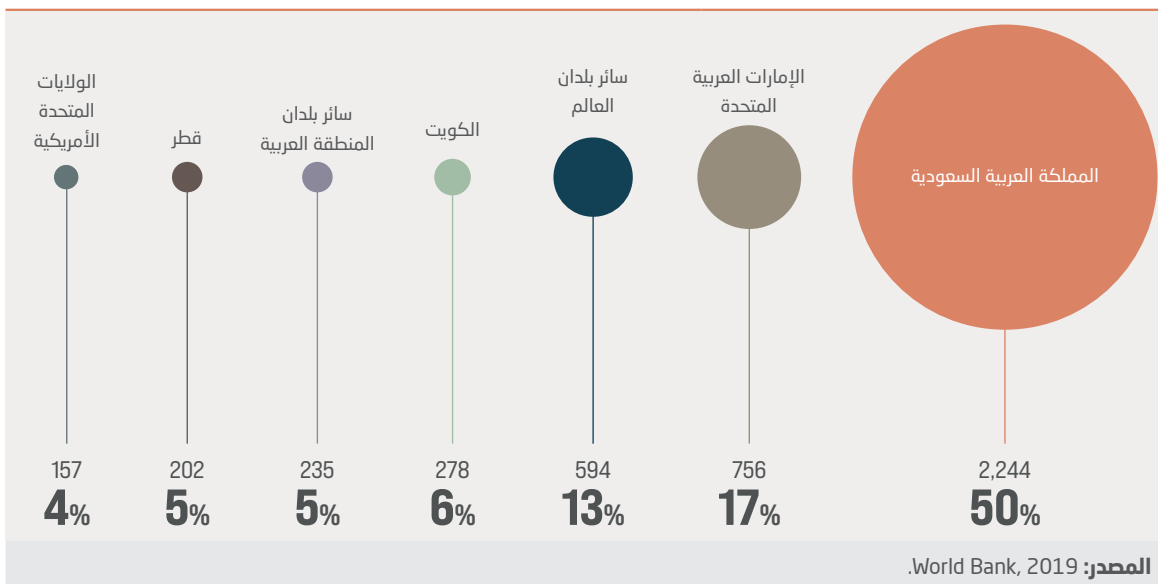
الشكل 77. البلدان الخمسة الأولى المُرسلة للتحويلات المالية إلى المشرق العربي، 2018 (بملايين الدولارات)



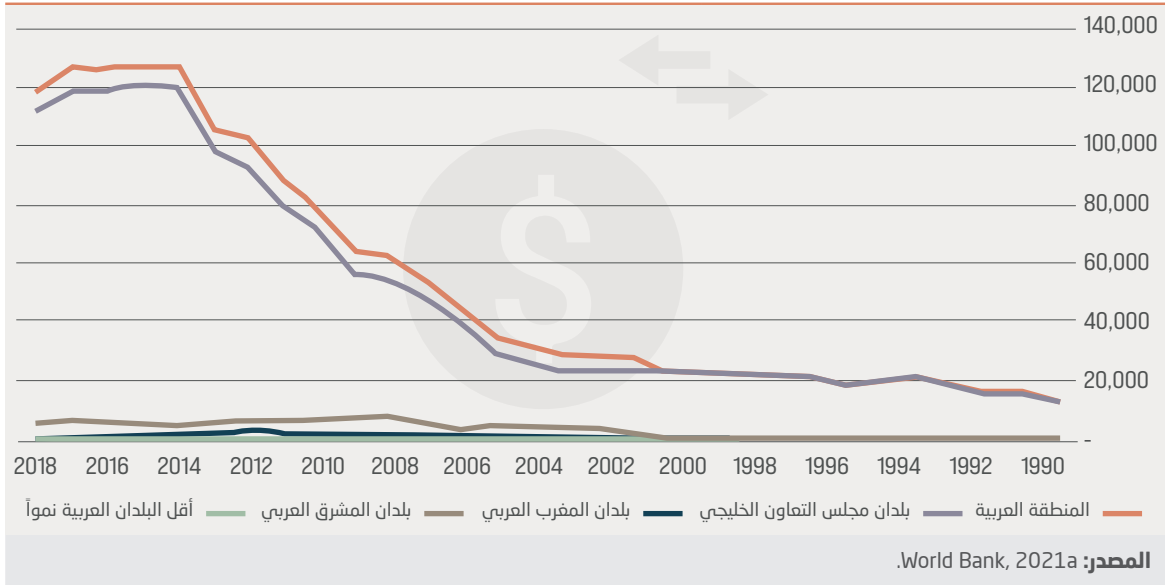
في طبيعة البلدان المرسله للتحويلات المالية وبلغت قيمة تحويلاتها 45 مليار دولار؛ تلتها المملكة العربية السعودية بتحويلات قيمتها 31.2 مليار دولار، وعمان وقطر والكويت التي تراوحت تحويلات كل منها بين 9 مليار و15 مليار دولار تقريباً. وبما أن التحويلات المالية الخارجة من البلدان العربية تفوق بكثير التحويلات الواردة إليها، بلغ مجموع التحويلات السنوية الصافية الخارجة من المنطقة 62.5 مليار دولار في عام 2019.

وفي عام 2019، جاء من المنطقة العربية ما يناهز ربع التحويلات العالمية إلى الخارج (24 في المائة)، وبلغت قيمتها حسب التقديرات 119 مليار دولار (الشكل 79)، ووردت جميعها تقريباً (95 في المائة أو 113 مليار دولار) من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبلغت قيمة التحويلات الخارجة من بلدان المشرق العربي 6.1 مليار دولار، ومن بلدان المغرب العربي 244 مليون دولار، ومن أقل البلدان العربية نمواً 154 مليون دولار، وحلت الإمارات العربية المتحدة

الشكل 78. البلدان الخمسة الأولى المُرسلة للتحويلات المالية إلى أقل البلدان العربية نمواً، 2018 (بملايين الدولارات)



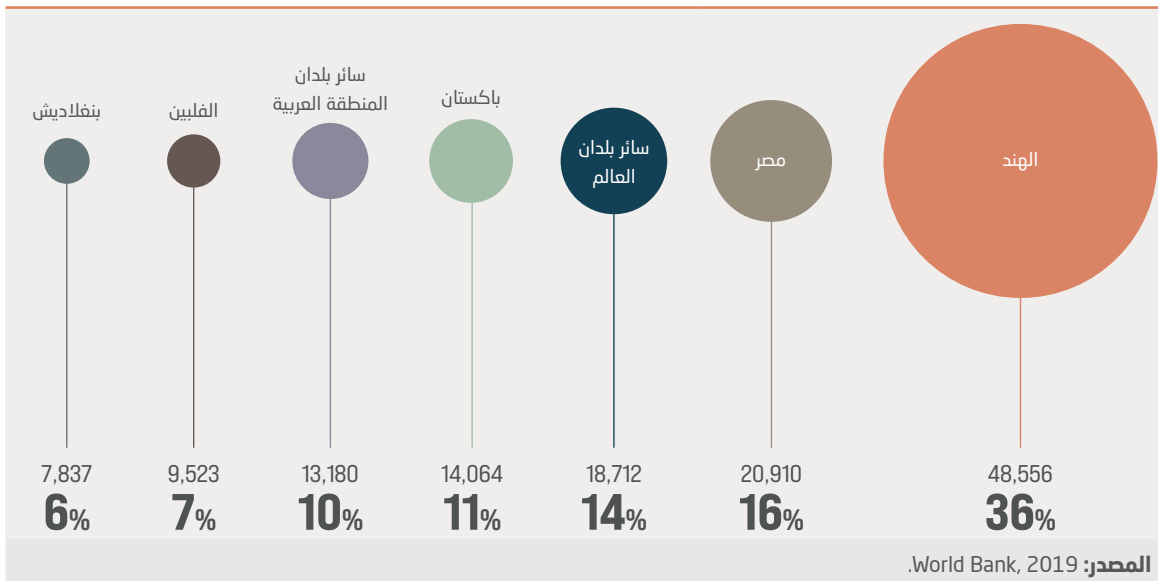
الشكل 79. التحويلات المالية الخارجة من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 1990-2019 (بملايين الدولارات)



وتلقت الهند من المنطقة العربية أكبر قدر من التحويلات المالية التي بلغت حسب التقديرات نحو 48.6 مليار دولار في عام 2018، تلتها مصر التي تلقت 20.9 مليار دولار، في حين تلقت باكستان 14.1 مليار دولار، والفلبين 9.5 مليار دولار، وبنغلاديش 7.8 مليار دولار (الشكل 80).

وفي عام 2018، تلقت البلدان الآسيوية غير العربية 72 في المائة، أو 95.6 مليار دولار، من جميع التحويلات المرسلة من البلدان العربية. وبلغت حصة البلدان العربية من التحويلات الواردة من المنطقة 26 في المائة، وكانت التحويلات التي تلقتها مصر من البلدان العربية أعلى مما تلقتها جميع البلدان الأخرى مجتمعة في المنطقة. وتلقت كل من أوروبا والبلدان الأفريقية غير العربية حوالي 1 في المائة من جميع التحويلات المرسلة من البلدان العربية.

الشكل 80. البلدان الخمسة الأولى المتلقية للتحويلات المالية من البلدان العربية، 2018 (بملايين الدولارات)

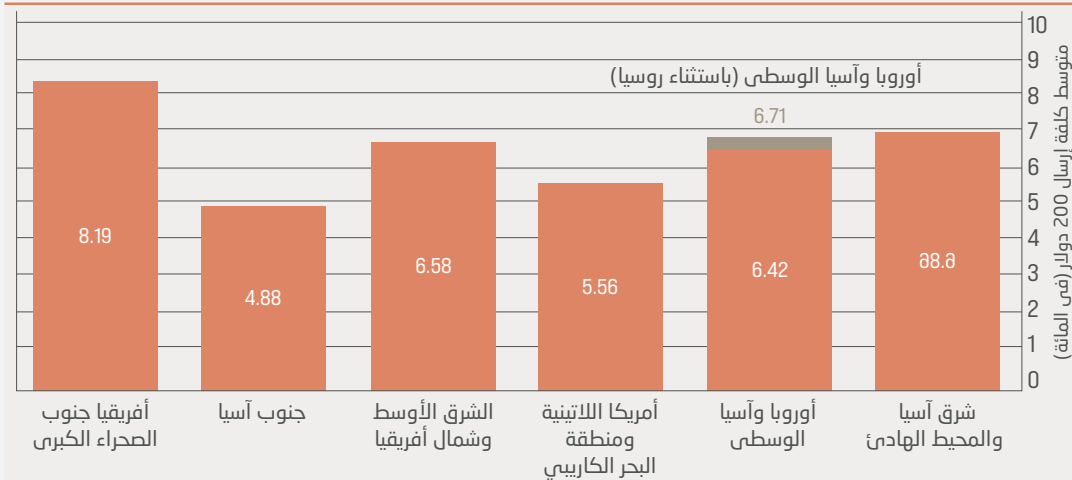


الإطار 4. تخفيض كلفة التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في نهاية عام 2020، بلغت كلفة إرسال التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6.58 في المائة، وهي كلفة أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 6.51 في المائة، ولكنها لا تزال بعيدة عما حدده المقصد 10-ج من أهداف التنمية المستدامة، أي خفض تكاليف تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكاليفها على 5 في المائة بحلول عام 2030.

وتؤثر هذه الكلفة إلى حد كبير على الأسر المتلقية للتحويلات في المنطقة، لأن كل نقطة مئوية من تكاليف المعاملات تحرم هذه الأسر من حوالي 548 مليون دولار سنوياً. وتمثل التحويلات في المتوسط نسبة 60 في المائة من دخل الأسر المتلقية (في المناطق الحضرية والريفية على السواء)، وأكثر من ضعف دخلها المتاح.

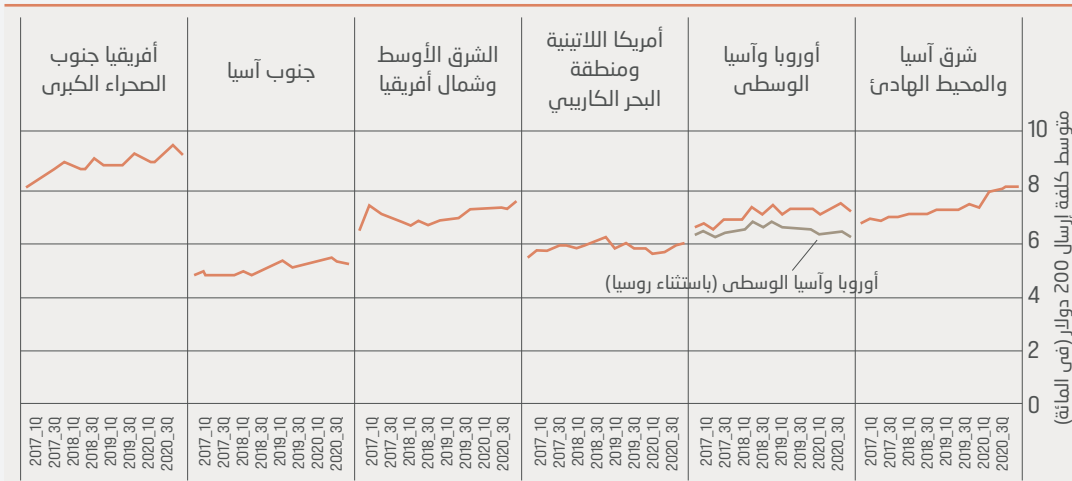
متوسط تكاليف خدمات التحويلات حسب المنطقة



المصدر: World Bank, 2020.

وفي عام 2020، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعاً أولياً في كلفة تلقي التحويلات، لكنها شهدت بعد ذلك أكبر انخفاض في الربع الأخير من عام 2020 مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، أي من 7.51 إلى 6.58 في المائة.

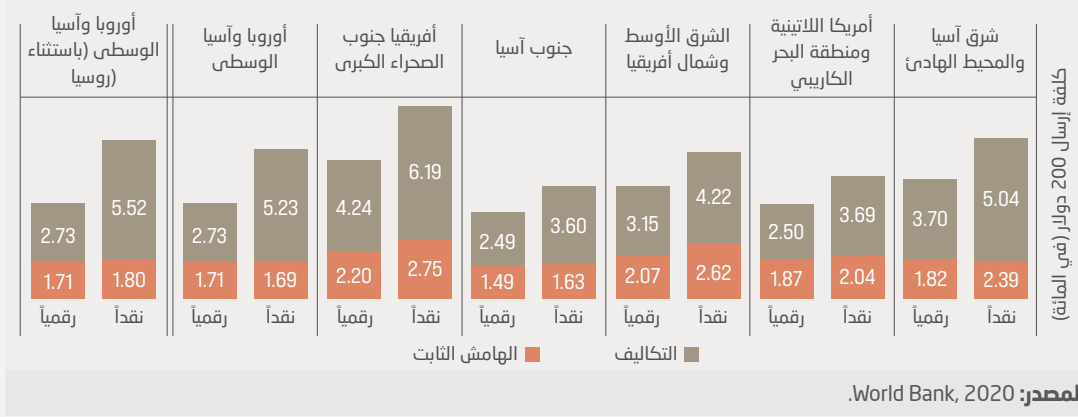
متوسط تكاليف خدمات التحويلات مع مرور الوقت حسب المنطقة



المصدر: World Bank, 2020.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما في جميع أنحاء العالم، تزيد تكاليف خدمات التحويلات غير الرقمية (6.84 في المائة) عن تكاليف الخدمات الرقمية (5.22 في المائة).

متوسط تكاليف خدمات التحويلات حسب المنطقة: التحويلات النقدية مقابل التحويلات الرقمية



وتشمل العوامل التي تزيد من تكاليف التحويلات المالية في بعض القنوات عدم اتساق أشكال البيانات (المجزأة والمقتطعة) للمدفوعات عبر الحدود (المتصلة بالعمليات المصرفية خصوصاً)، والمعالجة المعقدة لعمليات التحقق من الامتثال لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وساعات العمل المحدودة، ومنصات التكنولوجيا القديمة، وسلاسل المعاملات الطويلة، وارتفاع تكاليف التمويل، وضعف المنافسة.

المصدر: IFAD, 2017.

ملاحظة: في هذا الإطار، يُقصد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، واليمن.

أ. World Bank, 2020

ب. IFAD, 2017

ج. World Bank, 2020

د. المرجع نفسه.

زاي. ملخص النتائج الرئيسية

في العالم، وبلغت نسبة النساء نحو 33 في المائة من المهاجرين واللاجئين في المنطقة، وتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين مجموعات البلدان بسبب اختلاف أنماط الهجرة والنزوح القسري بين هذه المجموعات. ففي بلدان المشرق العربي وفي أقل البلدان العربية نمواً، بلغت نسبة النساء حوالي نصف المهاجرين واللاجئين مقارنةً بنسبة 35 في المائة في بلدان المغرب العربي، و28 في المائة فقط في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولا تزال مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديداً مركزاً لهجرة اليد العاملة، فقد استضافت 74 في المائة

لا يزال النزوح القسري والهجرة في المنطقة العربية ينطويان على درجة عالية من التعقيد. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل أثر جائحة كوفيد-19، والأزمة الاقتصادية التي شهدتها بلدان المنطقة، وفي حين ينبغي الانتظار لتبيّن مدى تأثير أزمة كوفيد-19 على الهجرة والنزوح القسري، لا تزال المنطقة العربية محطة رئيسية لتحركات المهاجرين واللاجئين.

ففي عام 2020، بلغ عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين المقيمين في البلدان العربية نحو 41.4 مليون شخص حسب التقديرات، أي 15 في المائة من جميع المهاجرين واللاجئين

هذه المجموعة من البلدان، ومعظمهم لاجئون من جنوب السودان المجاور، وثقَد السودان والصومال، واليمن بنسبة أقل، بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين واللاجئين. كذلك، يبرز نمط الهجرة العابرة في هذه المجموعة من البلدان.

ولا يزال النزوح القسري بسبب العنف والاضطهاد اتجاهاً سائداً في المنطقة العربية. ففي عام 2020، كانت البلدان العربية بلدان المنشأ لحوالي 43 في المائة من اللاجئين المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العالم، أي ما يناهز 8.9 مليون شخص. وقد توافد جميعهم تقريباً من بلدان المشرق العربي (الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين) أو من أقل البلدان العربية نمواً (السودان والصومال). وأقام نحو 73 في المائة من جميع اللاجئين القادمين من البلدان العربية في بلدان تتشارك حدوداً برية مع بلدانهم الأصلية. كذلك، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا 5.7 مليون شخص. وضمت المنطقة العربية 17.1 مليون نازح داخلي بسبب النزاع، أي 36 في المائة من جميع النازحين داخلياً بسبب النزاع في العالم.

ولا تزال المنطقة العربية مركزاً للتحويلات المالية، مع أن جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط أمابهاها بصدمة مزدوجة كان لها عواقب ملحوظة على التحويلات المالية الخارجة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن التداعيات العالمية الكبيرة.

لقد ركز الفصل الأول من هذا التقرير على الاتجاهات والأنماط والدوافع الرئيسية للهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية. ويقدم الفصل التالي لمحة عامة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها البلدان العربية في السياسات المتعلقة بحوكمة الهجرة على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والعالمية.

من مجموع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، أو 30.8 مليون شخص، في عام 2020، واستقطبت في الغالب عمالاً مهاجرين يمثلون نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة. غير أن تفشّي الجائحة الذي اقترن بانهيار أسعار النفط تسبّب باضطراب غير مسبوق في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، وزاد من خطر وقوع العمال المهاجرين في وضع غير نظامي بسبب فقدانهم لوظائفهم، فضلاً عن خطر احتجاز المهاجرين وإلزامهم بالعودة القسرية إلى بلدانهم.

أما الهجرة والنزوح القسري إلى بلدان المغرب العربي فهما أقل بروزاً، لأن هذه المجموعة من البلدان ليست مقصداً لعدد كبير من العمال المهاجرين أو اللاجئين. إلا أن هذه المجموعة من البلدان تشهد موجة هامة من الهجرة العابرة التي يصعب توثيقها من حيث أعداد المهاجرين نظراً إلى طبيعتها غير النظامية في أغلب الأحيان. وتتبع حركة الهجرة من بلدان المغرب العربي أنماطاً تاريخية وتتجه في معظمها نحو أوروبا.

وأما في بلدان المشرق العربي فمعظم التحركات السكانية ناجمة عن النزوح القسري، مع أن الأردن ولبنان يضمّان أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، وتقصد هما أيضاً أعداد كبيرة من اللاجئين، ويسجّلان أكبر عدد من اللاجئين كنسبة مئوية من مجموع السكان في جميع أنحاء العالم. وتتوافد إلى هذه المجموعة من البلدان أيضاً أغلبية كبيرة (81 في المائة) من اللاجئين القادمين من بلدان عربية أخرى، معظمهم من الجمهورية العربية السورية.

وتتميز أقل البلدان العربية نمواً بأنماط معقدة من الهجرة والنزوح القسري، وتقلبات كبيرة مع مرور الزمن. ويستضيف السودان معظم المهاجرين واللاجئين في

2. التطورات في سياسات حوكمة الهجرة واللجوء وانعدام الجنسية في المنطقة العربية





2. التطورات في سياسات حوكمة الهجرة واللجوء وانعدام الجنسية في المنطقة العربية

بيان موجز

أولى صانعو السياسات وصانعو القرار في المنطقة العربية اهتماماً كبيراً لقضايا الهجرة والنزوح القسري، مما أدى إلى مجموعة من التطورات في سياسات حوكمة الهجرة واللجوء وانعدام الجنسية. وتشمل أبرز مجالات السياسات التي تناولها التقرير قضايا هجرة اليد العاملة؛ والهجرة غير النظامية؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والنزوح القسري وحماية اللاجئين؛ وإجراءات القبول، والتأشيرات، وتصاريح الإقامة، والتجنيس؛ وإدارة شؤون المقترين والشتات. وفي عام 2020 تحديداً، اتخذت تدابير خاصة استجابةً لجائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية ضربت المجتمعات العربية، وطالت السكان المهاجرين واللاجئين. وقد حظيت هجرة اليد العاملة، لا سيما في سياق أزمة كوفيد-19، بالاهتمام الأكبر، وبرزت أيضاً المجالات المعنية بإجراءات القبول، والتأشيرات، وتصاريح الإقامة، والتجنيس والنزوح القسري وحماية اللاجئين ضمن الأولويات في جدول أعمال السياسات المتعلقة بالهجرة. وقد شاركت البلدان العربية مشاركة نشطة في الجهود الدولية والشائية لتحسين إدارة الهجرة وحماية اللاجئين، وكثفت التنسيق في سياق الجائحة.

الخلفية

الجائحة على الأزمات المتعددة المستويات التي تطال المهاجرين واللاجئين²⁵. وبرزت تداعياتها على العمال المهاجرين تحديداً، وعليه، فهي تستحق المزيد من البحث والتحليل خارج نطاق هذا الفصل.

ويستجيب هذا الفصل، من خلال تقديم خلاصة عن التطورات التي حصلت على مستوى السياسات في المنطقة، للهدف الأول من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وبرنامج عمل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (الفقرات 45-47)، اللذين يركزان على جمع البيانات واستخدامها لتوفير الدعم لوضع سياسات قائمة على الأدلة. وهو يستجيب أيضاً للمقصد 10.7 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومسؤول، من خلال إجراءات تشمل تنفيذ سياسات الهجرة القائمة على التخطيط وحسن الإدارة.

وتشمل المجالات المواضيعية للتطورات التي حصلت على مستوى السياسات والتي تناولها هذا الفصل هجرة اليد العاملة؛ والهجرة غير النظامية؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والنزوح القسري وحماية اللاجئين؛ وإجراءات

يشكل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين معلماً بارزاً في التعاون العالمي من أجل حماية حقوق المهاجرين واللاجئين. فهما يبينان على الالتزامات الطويلة الأمد في القانون الدولي ويوفران، بالتالي، مرجعاً للنظر في تطورات السياسات في مجال الهجرة والنزوح على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتسلط أزمة كوفيد-19 التي تكشفت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، الضوء على الدور الرئيسي للسياسات والتشريعات الوطنية والتعاون الإقليمي في تعزيز منعة السكان المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

يعرض هذا الفصل لمحة عامة عن السياسات الوطنية وجهود التعاون الدولي والإقليمي التي بذلتها البلدان العربية بين نيسان/أبريل 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020 في مجال حوكمة الهجرة وقضايا اللاجئين، ويبنى على الإصدارات السابقة من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية. فقد تركزت أزمة كوفيد-19 أثراً خاصاً على تطورات السياسات في عام 2020، بحيث يتعدّر فهم الكثير من هذه التطورات من دون النظر في تأثير

الحالة، وتقارير من المكاتب القطرية للمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، استُكملت البحوث بمعلومات مستمّدة من مصادر إخبارية موثوقة.

وتتعدد القيود على نطاق هذا الفصل والمنهجية المتّبعة فيه، فهو تجميع وصفي للتطورات التي حصلت على مستوى السياسات في الفترة المشمولة بالتقرير، ومع أن البحث يقدّم لمحة عامة عن السياسات المعتمّدة، لا يتطرق إلى تنفيذها أو تأثيرها، ولا يعرض تقييماً معيارياً لها. وليست السياسات المشمولة بالتقرير مرفقة بتحليل لمدى مواءمتها مع الأطر الدولية لحوكمة الهجرة والنزوح وانعدام الجنسية.

القبول، والتأشيرات، وتصاريح الإقامة، والتجنيس؛ وإدارة شؤون المقربين والشتات، ويتناول هذا الفصل أيضاً التطورات في التعاون العالمي والأقليمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بشأن قضايا الهجرة، الذي كانت البلدان العربية طرفاً فيه. وفي إطار كل قسم من الأقسام الفرعية، يعرض هذا الفصل أمثلة عن السياسات المعنية بالتصدي على نحو مباشر لجائحة كوفيد-19، مع أنه لا يوفر قائمة شاملة بجميع السياسات والتدابير المعتمّدة في هذا الصدد.

وتشمل مصادر البيانات في الفصل الثاني المنشورات والمعلومات الحكومية الرسمية، والدراسات المواضيعية وتحليلات

ألف. المعلومات الرئيسية

برزت الجهود الرامية إلى استبدال القوى العاملة الأجنبية

بالقوى العاملة الوطنية

في بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً

استحدثت عدة بلدان منصات رقمية جديدة لتيسير الوصول إلى

التأشيرات وتصاريح العمل والعقود على الإنترنت

وتجديدها

اعتمدت البلدان العربية تدابير وأحكاماً محددة في مجال

الإدارة والإسكان والرعاية الصحية

لللاجئين واللاجئين

العائدين والنازحين داخلياً

في مجال هجرة اليد العاملة، ستّت البلدان العربية، لا سيما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعة بلدان المشرق العربي اللتان تستضيفان أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، مجموعة من الأنظمة بشأن قضايا كثيرة منها تصاريح العمل، والتوظيف، والحصول على الرعاية الصحية للعمال المهاجرين. وبرزت الجهود الرامية إلى استبدال القوى العاملة الأجنبية بالقوى الوطنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً.

في استجابة مباشرة لأزمة كوفيد-19، اعتُمدت تغييرات وتدابير متعددة على مستوى السياسات في مجال هجرة اليد العاملة. واستحدثت عدة بلدان منصات رقمية جديدة لتيسير الوصول إلى التأشيرات وتصاريح العمل والعقود وتجديدها على الإنترنت. وتنازلت بلدان كثيرة عن الرسوم والعقوبات ذات الصلة، واتّخذت خطوات لتوسيع نطاق خدمات اختبار فيروس كوفيد-19 والرعاية الصحية المتعلقة بالجائحة لتشمل العمال المهاجرين.

اعتمدت عدة بلدان قوانين واستراتيجيات جديدة، وحدّثت خطط عملها المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء واللاجئين العائدين، وركّزت معظم التطورات القانونية على تعريف طالبي اللجوء والحقوق المكفولة للاجئين. كذلك، اعتمدت البلدان العربية تدابير وأحكاماً محددة في مجال الإدارة والإسكان والرعاية الصحية للاجئين واللاجئين العائدين والنازحين داخلياً.

نالت إدارة شؤون المغتربين والشتات

اهتماماً كبيراً، لا سيما في بلدان المغرب العربي

تناولت استجابات كثيرة على مستوى السياسات قضايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض العمل القسري، وشملت صياغة ومراجعة القوانين وخطط العمل، وتشكيل لجان متخصصة، وتنظيم حملات توعية، في حين اعتمد عدد أقل من السياسات للتصدي لتهريب المهاجرين.

نالت إدارة شؤون المغتربين والشتات اهتماماً كبيراً، لا سيما في بلدان المغرب العربي. وبالإضافة إلى التطورات المؤسسية في هذا المجال، بذلت عدة بلدان جهوداً لإعادة المغتربين والمواطنين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج نتيجة القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

باء. السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية، والنزوح القسري، وانعدام الجنسية

1. هجرة اليد العاملة

من بين المجالات كلها، شهد مجال هجرة اليد العاملة أكبر قدر من التطورات على مستوى السياسات في الفترة المشمولة بهذه الدراسة (نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020). ويعزى ذلك جزئياً إلى أهمية هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، كان 12 بلداً عربياً من بلدان الشرق الأوسط²⁶ مقصداً لما يعادل 24.1 مليون عامل مهاجر في عام 2019، أي 14 في المائة من جميع العمال المهاجرين في العالم.²⁷ وتستقطب بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديداً أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، إلى جانب بعض بلدان المشرق العربي، لا سيما الأردن ولبنان. وقد ترتبت عن أزمة كوفيد-19 تداعيات كبيرة على أسواق العمل في المنطقة العربية، فردت البلدان باعتماد تدابير استثنائية وتغييرات في السياسات كان لها تأثير ملحوظ على العمال المهاجرين. وحصلت معظم التطورات في حوكمة هجرة اليد العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتطرقت بعض التغييرات والتدابير على مستوى السياسات التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً إلى نظام الكفالة الذي ينظم هجرة اليد العاملة في عدة بلدان عربية. فبموجب هذا النظام، يحتاج العمال المهاجرون إلى كفيل

للدخول إلى البلاد و/أو البقاء والعمل فيها و/أو تغيير صاحب العمل و/أو الخروج منها في بعض الحالات. ويكون الكفيل مسؤولاً عن ظروف عمل المهاجرين وإقامتهم، وهذا ما يقيد حركتهم وكثيراً ما يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة.

وفي محاولة للحفاظ على استقرار سوق العمل في سياق أزمة كوفيد-19، ارتبطت تطورات كثيرة أيضاً بتوظيف العمال المهاجرين وبتصاريح الإقامة والعمل التي تسمح للعمال المهاجرين بشغل وظائف في بلدان المقصد.

(أ) تأشيرات العمل وتصاريح العمل

في عام 2019، أطلقت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين طريقة جديدة لإدارة تصاريح عمل العمال الأجانب في فئة العمالة المنزلية، ومن بينهم عاملات المنازل والبستانيون وحراس المنازل والمربيات والسائقون والطهاة. ويمكّن نظام العمالة الوافدة الجديد صاحب العمل أو الشخص المخول نيابة عنه من إنجاز أي عملية كإصدار تصاريح العمل وتجديدها، وتغيير مهنة العامل الأجنبي من خلال اللجوء إلى خدمة موحّدة شاملة وشفافة²⁸.

وقد أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل القرار رقم 2 لسنة 2019 الذي يقضي بتعديل بعض أحكام القرار رقم 76 لسنة 2008

ثلاث سنوات على أن يضاعف الرسم قياساً على رسم السنة الواحدة³⁹، وتوقّر آلية لتسوية أوضاع العمال الأجانب المخالفين لشروط العمل والإقامة في لبنان⁴⁰.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت **المملكة العربية السعودية** القرار رقم 48 الذي نصّ على أن الدولة ستحمّل رسوم العمال الوافدين العاملين في القطاع الصناعي لمدة خمس سنوات. فاعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2019 ولمدة خمس سنوات، أُعفيت المؤسسات الصناعية المرخّصة من رسوم العمال الوافدين التي يتمّ تحصيلها عند إصدار تصاريح العمل وتجديدها⁴¹.

تأشيرات العمل وتصاريح العمل في سياق كوفيد-19

قررت **البحرين** إعفاء العمال المهاجرين من دفع الرسوم الشهرية لتصاريح العمل ورسوم إصدار التصاريح المرنة وتجديدها، وذلك لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2020⁴².

وفي **لبنان**، أصدرت وزارة العمل مذكرة لإعادة استقبال طلبات الموافقة المسبقة على إجازات عمل لجميع فئات العمال اعتباراً من تموز/يوليو 2020⁴³. وأعلنت الوزارة أنها ستقبل، على أساس استثنائي، جميع الفحوصات المخبرية المطلوبة لإنجاز معاملات المستخدمين الأجانب التي تجرى في المختبرات والمستشفيات الخاصة حتى نهاية عام 2020⁴⁴.

وأعلنت حكومة **قطر** أنه سيُسمح للعمال الوافدين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بالبقاء في قطر، وأنهم سيحصلون على تسهيلات السكن والغذاء المناسبتين. أما العمال الوافدون الذين كانوا خارج البلاد عند تعليق الرحلات الجوية، فسيتمكّنون من تجديد بطاقات هويتهم القطرية من دون أن يدفعوا غرامات⁴⁵.

وفي إطار حزمة التحفيز لدعم القطاع الخاص، مدّدت **المملكة العربية السعودية** تأشيرات الخروج من البلاد وإعادة الدخول إليها، التي لم تُستخدَم خلال القيود المفروضة على السفر، وذلك لمدة ثلاثة أشهر من دون رسوم. كذلك، مكّنت أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل التي لم تُستخدَم أثناء حظر الدخول والخروج، حتى لو كانت مختومة على جواز السفر، أو من تمديدها لمدة ثلاثة أشهر من دون رسوم⁴⁶.

وفي آذار/مارس 2020، أعلنت حكومة **الإمارات العربية المتحدة** عن إعفاء العمال الوافدين الذين يحملون تصاريح

بشأن تنظيم تصاريح العمل للأجانب الذين لا يندرجون ضمن فئة عمال المنازل²⁹. ويهدف القرار الجديد إلى ضمان أن يحترم أصحاب العمل الذين يسعون إلى تجديد تصاريح عمل العمال المهاجرين حقوق العمال، ومنها دفع الأجور في الوقت المحدد. والآن، صار يُطلب من أصحاب العمل تسجيل وتحديث البيانات المتعلقة بأعمالهم التجارية وموظفيهم بانتظام في قاعدة بيانات هيئة تنظيم سوق العمل، والالتزام بدفع رواتب الموظفين وفقاً للإجراءات المرعية، وضوابط دفع الرواتب، والمتطلبات التي حدّدها نظام حماية الأجور الجديد، الذي بدأت المرحلة الأولى من العمل به في أيار/مايو 2021³⁰.

ووافق مجلس الوزراء **البحريني** على عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز السياسات المتعلقة بالتصريح المرن. وتشمل هذه التدابير تكثيف حملات التفتيش لضمان عدم انخراط حاملي هذه التصاريح في مهن تتطلب موافقة مسبقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد العمال غير النظاميين الذين لا يلتزمون بالتدابير التنظيمية المعمول بها³¹.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت وزارة العمل **الأردنية** الشروط والتعليمات والإجراءات الخاصة بتوظيف العمال السوريين. وتشمل هذه الأحكام شروط الحصول على تصاريح عمل، ومنها تصاريح العمل المؤقتة والمرنة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، ونوع المهن التي يستطيع العمال السوريون مزاولتها³².

وفي **لبنان**، صدرت سلسلة من المذكرات حول إجازات العمل خلال الفترة 2019-2020، تتناول صلاحية إجازات العمل للعمال المهاجرين³³، والمستندات والإجراءات اللازمة لإنجازها³⁴، فضلاً عن تكلفتها الجديدة³⁵. وأعلن لبنان أيضاً عن عدم حاجة رؤساء مجالس إدارة بعض الشركات إلى إجازة عمل إذا كانوا من غير اللبنانيين وغير مقيمين في لبنان³⁶. وأصدر لبنان قراراً ينظّم منح إجازات العمل للأجراء الفلسطينيين³⁷، وقراريّن للعمال السوريين³⁸. ويعطي الأول تعريفاً للاجئ الفلسطيني، ويحدّد المستندات المطلوبة للحصول على إجازة عمل للأجراء وأصحاب العمل الفلسطينيين. أما القراران المتعلقان بالمواطنين السوريين فيوقران للأجراء السوريين العاملين في لبنان بصورة غير نظامية، آليةً لتنظيم وتسوية أوضاعهم، لكنهما غير مطبّقين منذ نيسان/أبريل 2020.

وفي السياق نفسه، صدرت في **لبنان** قرارات أخرى في عام 2019 تنصّ على أنه يمكن منح إجازات العمل وتصاريح الإقامة للعمال العرب والأجانب لمدة سنة أو سنتين أو

المتعلقة بمحتوى عقود العمل. ثم وافقت وزارة العمل على تشكيل هيئة رقابة جديدة لرصد وإنفاذ تطبيق قانون التوظيف⁵³.

توظيف العمال المهاجرين في سياق كوفيد-19

أطلقت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في **قطر** في حزيران/يونيو 2020، إدراكاً منها لخطر انتقال فيروس كوفيد-19، نظام العقد الإلكتروني المتعدد اللغات، الذي يصادق إلكترونياً على عقود عمل العمال الوافدين الخاضعة لقانون العمل، كبدل عن الزيارات الشخصية التي يقوم بها ممثلو الشركات والعمال الوافدون إلى الوزارة، أو إلى مجمع الخدمات الحكومية، اللذين كانا يقدمان هذه الخدمة⁵⁴. في موازاة ذلك، تواصل قطر تشغيل مراكز تأشيرات قطر في ستة بلدان منشأ (باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، والفلبين، ونيبال، والهند). وتشمل الخدمات التوقيع الإلكتروني للعمال الوافدين على عقود العمل قبل مغادرتهم بلدهم.

وفي عام 2019، أطلقت **الإمارات العربية المتحدة** نسخة محدثة من منصة سوق العمل الافتراضي التي وضعتها وزارة الموارد البشرية والتوطين، وتوفّر المنصة خدمات التوظيف للباحثين عن عمل من المواطنين وغير الإماراتيين والشركات، باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي يطابق بين الباحثين عن عمل والوظائف الشاغرة، ويتتبع تطوّرهم المهني⁵⁵. وأضافت الوزارة ميزة مبتكرة أخرى إلى المنصة في عام 2020 لزيادة تسهيل عملية التوظيف ودعم التباعد الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد-19. وتوفّر المنصة المحدثّة موقعاً موحّداً يسمح بإتمام خطوات متعددة منها إجراء مقابلات عمل عبر الإنترنت، والانتهاء الفوري من عملية التقييم، والتواصل المباشر مع المرشحين وفريق التوظيف والشركات.

(ج) منازعات العمل

في كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق مجلس الوزراء **البحريني** على مشروع قرار لتنظيم جهاز فض منازعات العمل الفردية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ويهدف الجهاز إلى التوصل إلى تسوية ودية بين العامل وصاحب العمل لتخفيض عدد القضايا المعروضة أمام القضاء⁵⁶.

كذلك، وقّعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف **البحرينية** وهيئة تنظيم سوق العمل مذكرة تفاهم لتعزيز العمل المشترك، بما في ذلك المساعدة الإدارية المقدمّة إلى العمال الوافدين في رفع الدعاوى المتعلقة بالعمل⁵⁷.

عمل منتهية الصلاحية، من الفحص الطبي المطلوب عادةً لإصدار تصاريح العمل والإقامة أو تجديدها. بدلاً من ذلك، كان على العمال الوافدين دفع الرسوم ذات الصلة من خلال قناة الدفع المعتدّة، في حين جُدّدت تصاريح العمل والإقامة للعمال في المؤسسات والعمال المنزليين، وأصدرت تلقائياً⁴⁷.

وفي أيار/مايو 2020، أعلنت وزارة العمل **الأردنية** عن إلغاء جميع الغرامات والرسوم المتعلقة بالعمل للعمال الأجانب وأسرههم، الراغبين في العودة إلى وطنهم الأصلي. وأعفي العمال الأجانب أيضاً من الغرامة المترتبة عن عدم تجديد إذن الإقامة السنوي المنصوص عليه في قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم 24 لعام 1973⁴⁸.

في آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومة المغربية عن التمديد التلقائي لتصاريح العمل وتصاريح الهجرة التي كانت ستنتهي بين 16 آذار/مارس و15 حزيران/يونيو 2020 لمدة 6 أشهر.

(ب) توظيف العمال المهاجرين

في عام 2020، صدرت عدة قرارات وزارية **عمانية** لتنظيم توظيف العمال غير العمانيين، لا سيما القرار الوزاري رقم 2020/115 الذي ينظّم استقدام القوى العاملة غير العمانية في منشآت القطاع الخاص العاملة في أعمال النظافة⁴⁹، والقرار الوزاري رقم 2020/127 الذي ينظّم استقدام القوى العاملة غير العمانية في مصانع أعمال الإنشاءات ومصانع الطابوق⁵⁰، والقرار الوزاري رقم 2020/255 الذي ينظّم استقدام القوى العاملة غير العمانية في منشآت القطاع الخاص للعمل في أنشطة ورش النجارة والحدادة والألمنيوم⁵¹.

ولدعم العمال الوافدين، سَدّدت اللجنة العليا للمشاريع والإرث في **قطر** أكثر من 100 مليون ريال قطري لما يعادل 40,000 عامل مهاجر، تعويضاً عن رسوم التوظيف التي اضطروا إلى دفعها بصورة غير قانونية في بلدانهم الأصلية، قبل سفرهم إلى قطر⁵².

وفي عام 2019، تقدّمت لجنة فنية ثلاثية تابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل **التونسية** بقانون تنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط توظيف التونسيين بالخارج (أو قانون التوظيف)، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 8 أيار/مايو 2019، ولكن لم يصدره بعد. ويوسّع القانون الجديد سلطة الدولة في فرض عقوبات على وكالات التوظيف التي لا تمتثل للمعايير التشغيلية والإجرائية المحددة، مثل منع وكالات التوظيف من أن تتقاضى أي مقابل مالي من العمال المهاجرين المحتملين، أو القوانين

(هـ) أنظمة العمل المنزلي

في شباط/فبراير 2020، عدّل الأردن القرار رقم 194 بشأن العاملين في المنازل من غير الأردنيين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ليشمل عدداً من الشروط، مثل تقديم شهادة صحية من بلد المنشأ تفيد بخلو المهاجر أو المهاجرة من الأمراض، ومنها الأمراض المعدية.

وقد سُنّ النظام رقم 63 لسنة 2020 في الأردن في تموز/يوليو 2020 بشأن تنظيم المكاتب العاملة في استقدام غير الأردنيين العاملين في المنازل. كذلك، عدّل الأردن النظام رقم 90 لسنة 2009 بشأن العاملين في المنازل وطهارتها وبستانيتها ومن في حكمهم. ونصّ هذان النظامان على تمديد الإطار الزمني المحدد لترك العمال عملهم أو يغيروا أصحاب العمل، من 30 يوماً إلى 90 يوماً. من ناحية أخرى، يمكن لأصحاب العمل مطالبة وكالة التوظيف بالتعويض عن رسوم التوظيف، إذا رفض عامل المنزل العمل أو غيّر صاحب عمله خلال الأيام التسعين الأولى.

وفي الكويت، حظرت وزارة الداخلية في كانون الأول/ديسمبر 2019 توظيف عمال المنازل من 27 دولة، 2 منها في آسيا و25 في أفريقيا، بسبب غياب اتفاقية عمل ثنائية بين الكويت وهذه الدول، وعدم وجود سفارات لها في الكويت.⁶⁴

أما في لبنان فاعتمد وزير العمل في أيلول/سبتمبر 2020 العقد الموحد لتوظيف عاملات المنازل الأجنبية. وينصّ العقد المنقح بوضوح على أنه يمكن للعاملات المنزليات ترك المنزل يوم إجازتهنّ الأسبوعية وفي إجازتهنّ السنوية، وأنهنّ غير ملزمات بدفع رسوم التوظيف أو التكاليف ذات الصلة. وهو يحظر أيضاً على أرباب العمل حجب الأجور ومصادرة جوازات السفر وغيرها من المستندات الشخصية. ومن الأحكام الرئيسية في العقد شرط الإنهاء، الذي يمكن رب العمل أو الموظف من إنهاء العقد من طرف واحد عن طريق تقديم إشعار لمدة شهر، وإنهائه فوراً في حال انتهاك شروط العقد.⁶⁵ إلا أن مجلس الشورى، وهو أعلى محكمة إدارية في لبنان، علّق أعمال هذا الصك القانوني في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعد طعن قدمته نقابة أصحاب مكاتب استقدام عاملات المنازل.⁶⁶

واعتمدت الإمارات العربية المتحدة القرار رقم 22 لسنة 2019 لتعزيز القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017، الذي يمنح عمال المنازل الوافدين الحق في إنهاء عقودهم إذا

أما المملكة العربية السعودية فأطلقت الخدمة الإلكترونية للتسوية الودية (نظام ودي) على أساس تجريبي، في أيلول/سبتمبر 2019 للمساعدة في إدارة التسوية الودية للخلافات بين الموظفين وأصحاب العمل من خلال السماح للموظفين بتقديم الشكاوى إلكترونياً.⁵⁸ وفي حال لم تنجح الوساطة التي تقوم بها مكاتب العمل لتسوية منازعات العمل، تحال القضية إلى وزارة العدل.⁵⁹ وتشمل أنواع المنازعات التي يمكن تسويتها من خلال هذا النظام، المنازعات المتعلقة بعقود العمل، والأجور، والإصابات والتعويضات المتعلقة بالعمل، والجزاءات التأديبية على العمال، والفصل عن العمل، واستحقاقات نهاية الخدمة، وبدل الإجازة.⁶⁰ لكن هذه الأحكام لا تشمل العمالة المنزلية.

(د) توحيد عقود العمل

في حزيران/يونيو 2019، أصدر المغرب المرسوم رقم 19-1356 القاضي بتعديل عقود العمل للأجانب، وبالتالي، استبدال نموذج العقد الصادر في عام 2005. ويسمح نموذج العقد الجديد بمعاملة العمال المغاربة والمهاجرين على قدم المساواة، ويتيح ضمانات اقتصادية واجتماعية إضافية للموظف وصاحب العمل.⁶¹

وفي قطر، يشدّد المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2020 على ضرورة إبرام عقد عمل لجميع العمال الوافدين؛ وأن أصحاب العمل لا يستطيعون استخدام الوافدين الذين يستقدمونهم للعمل لديهم للعمل لدى شخص آخر ما لم يحصلوا على إذن من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بمنحهم الحق في القيام بذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتديد.

وفي نيسان/أبريل 2019، أصدرت المملكة العربية السعودية القرار رقم 156309 الذي يدعو أصحاب العمل في القطاع الخاص إلى توثيق جميع عقود العمل على بوابة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ويتيح هذا التطور التحقق إلكترونياً من العقود، ويساعد على ضمان مراعاتها لمتطلبات نظام العمل والامتثال لقوانين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.⁶² في محاولة لتوحيد عقود العمل وزيادة شفافية شروط العمل.

وفي شباط/فبراير 2020، أصدرت حكومة الكويت، بالتنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة، عقداً موحداً جديداً للعمال المنزليين من جميع الجنسيات، يجبر أصحاب العمل على توفير ظروف معيشية ملائمة للعمال المنزليين، ودفع الأجور في نهاية كل شهر، وتوفير فترات الراحة والإجازة.⁶³

للخدمة على أساس الحمل سيُعتبر تعسفياً. وتحظر التعديلات أيضاً أي نوع من التمييز من شأنه أن يردع تكافؤ الفرص ويتهك حقوقاً من بينها المساواة في الحصول على عمل. ولا تشمل هذه الأحكام المعاملات المنزليات الوافدات⁷².

وأصدرت **المملكة العربية السعودية** المرسوم الملكي رقم م/134 الذي يوافق على القرار رقم 684 بشأن تعديلات مستندات السفر والأحوال المدنية وقانون العمل وخطط التأمين الاجتماعي⁷³. ويقدم القرار الذي صدر في تموز/يوليو 2019 عدة تعديلات على قانون العمل، منها تعديل المادة 155 يحظر على أصحاب العمل فصل النساء الحوامل، وإصدار إشعارات لفصل العاملة أثناء حملها أو إجازة أمومتها⁷⁴. ولا يشمل قانون العمل المعاملات المنزليات المهاجرات، وعليه، لا تحميهن أحكامه⁷⁵.

وفي شباط/فبراير 2019، وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **الصومال** الصيغة النهائية لمشروع سياسة التوظيف، الذي يوقر أساساً لتوفير فرص عمل مستدامة للجميع، ومن بينهم الفئات المعرضة للمخاطر في المجتمع، مثل النازحين داخلياً، ويحظر العمل القسري⁷⁶.

تحديث قوانين العمل في سياق كوفيد-19

أضافت **المملكة العربية السعودية** المادة 41 إلى اللائحة التنفيذية لقانون العمل لتنظيم تطبيق تخفيضات الأجر والإجازة السنوية والإجازة غير المدفوعة الأجر للعمال الوطنيين والمهاجرين خلال أزمة كوفيد-19. وكان من المقرر تنفيذ التوجيهات الجديدة لمدة ستة أشهر ابتداء من نيسان/أبريل 2020. وتنص التوجيهات، في أحد أحكامها، على تعويض الموظف في حالة الفصل التعسفي خلال هذه الفترة، وهي تسمح للموظفين، بجانب ومواطنين سعوديين على السواء، بالظعن في أي فصل أو أي قرار يتخذ خلافاً للمادة 41 أو لقانون العمل⁷⁷.

(ز) إصلاحات نظام الكفالة

في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية **السعودية** مبادرة إصلاح العمل التي تهدف إلى زيادة حركة اليد العاملة، والسماح بالانتقال من صاحب عمل إلى آخر وتخفيف متطلبات الخروج من البلاد والدخول إليها من جديد، وتبعتها قرار الوزير في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي يحدد

اعتدى صاحب العمل عليهم أو أساء إليهم بأي شكل من الأشكال، أو إذا لم يف صاحب العمل بالتزاماته بموجب العقد. ويهدف القانون إلى حماية حقوق عمال المنازل الوافدين من خلال السماح لهم بالاحتفاظ بمستنداتهم الشخصية، والحصول على إجازة إلزامية، والوصول إلى الإجراءات القانونية في حال انتهك صاحب العمل أو مكتب الاستقدام عقد العمل⁶⁷.

وفي عام 2019، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين في **الإمارات العربية المتحدة** قراراً يسمح لعمال المنازل البالغين أكثر من ستين عاماً، والموجودين أصلاً في البلاد، بالبقاء فيها بعد انتهاء عقود عملهم، وتجديد هذه العقود شرط أن يغطي صاحب العمل التكاليف المتعلقة بالصحة أثناء إقامة العامل في البلاد، وأن يحمل العامل تصريح إقامة⁶⁸.

وأعلنت وزارة الموارد البشرية والتوطين في كانون الثاني/يناير 2020 عن تطبيق معايير جديدة لرعاية عمال المنازل وفقاً للقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة، وذلك لمدة عامين⁶⁹. وقد رفعت المعايير الجديدة الدخل الشهري المطلوب من الأسرة لتوظيف مساعد منزلي من 6,000 درهم إلى 25,000 درهم وما فوق⁷⁰. وفي حزيران/يونيو 2020، اشترطت الوزارة على عاملات المنازل الراغبات في العمل في الإمارات العربية المتحدة أن يجربن تقييماً للصحة النفسية، ويحصلن على شهادة حسن سلوك. إلا أن القرار لا يأخذ في الاعتبار العلاقة بين عاملات المنازل وأصحاب العمل، لا سيما إذا كانت المعاملات عرضة لأشكال مختلفة من الإساءة والعنف⁷¹.

(و) تحديث قوانين العمل

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية **البحرينية** توضحياً بشأن إعانات التعطل، أفاد بأنه، استناداً إلى قانون التأمين ضد التعطل الصادر بموجب المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 2006، لا تُدفع إعانات التعطل إلا للبحرينيين المتعطلين، في حين لا يحق لغير البحرينيين الحصول على تعويض إلا في حالة الصرف التعسفي وغير القانوني من العمل.

ولحماية حقوق المرأة العاملة، عدلت **الإمارات العربية المتحدة** في عام 2019 القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 بشأن تنظيم علاقات العمل، الذي ينص على أنه لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المرأة العاملة، بما في ذلك المعاملات الوافدات، أو إخطارها بسبب حملها، وأن أي إنهاء

وفي آذار/مارس 2019، أصدرت **البحرين** القانون رقم 1 لسنة 2019 الذي يعدّل المادة 14 من المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن المؤسسات الصحية الخاصة، والذي يطبّق ترتيب أولويات توظيف الأطباء والفنيين والممرضين البحرينيين في المؤسسات الصحية الخاصة، وتستثنى من ذلك الوظائف التي تتطلب خبرة تخصصية نادرة وغير متوفرة. وكان من المتوقع أن تبدأ المؤسسات الصحية الخاصة بتطبيق هذه الأحكام فور انتهاء عقود الموظفين الطبيين الأجانب الحاليين⁸⁴.

وفي حزيران/يونيو 2019، أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل **البحرينية** عن خطة جديدة في إطار البرنامج الوطني للتوظيف تهدف إلى زيادة فرص العمل لخريجي الجامعات البحرينية، بحيث يمكن للشركات في القطاع الخاص أن توظّف من قائمة خريجي الجامعات المسجّلين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تُعلّق طلبات تصاريح العمل التي تقدّمها الشركات إلى الوزارة لمدة 14 يوماً للسماح للوزارة بالاتصال بالشركة وتقديم قائمة مختصرة بالمرشحين البحرينيين المناسبين والمسجّلين في الوزارة لشغل الوظيفة الشاغرة المعنية⁸⁵.

أما في **الأردن** فأصدرت وزارة العمل القرار رقم 58/2020 الذي يحظر على العمال غير الأردنيين العمل في مهن محددة لخفض مستويات البطالة الوطنية⁸⁶.

وقرابة نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018، وفي إطار الجهود الرامية إلى توطيد القوى العاملة، أعدت وزارة الشؤون الاقتصادية في **الكويت** خطة تمتد على خمس سنوات بين 2019 و2024، وتهدف إلى تخفيض عدد العمال الوافدين في الكويت إلى النصف، فهو يتجاوز حالياً 3.3 مليون عامل وافد. وتمثّلت الخطوة الأولى في إصدار قرار في أوائل عام 2019 بتعليق تعيين العمال الوافدين في جميع المؤسسات الحكومية⁸⁷.

ومنذ ذلك الحين، وضعت **الكويت** خطاً لتخفيض عدد العمال الوافدين في القطاع الخاص⁸⁸. ووفقاً للخطة المعلنة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ينبغي تخفيض عدد العمال الوافدين في القطاع الخاص بمقدار نصف مليون (31.2 في المائة)، من 1.6 مليون عامل إلى 1.1 مليون عامل، بحلول عام 2021⁸⁹. وسعيًا إلى تحفيز شركات القطاع الخاص التي تتخذ عملية توطيد القوى العاملة، سيكون لها الأولوية للمشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية المدرجة في خطة

شروط السماح للموظفين الأجانب بتغيير وظائفهم أو تركها من دون موافقة صاحب العمل⁷⁸. وبموجب اللوائح الجديدة، يُسمح للعمال الأجانب المشمولين بهذا الإصلاح بالخروج من البلد بدون إذن صاحب العمل، بعد تقديم طلب إلى الوزارة. ويتم إخطار صاحب العمل إلكترونياً برحيله. ويُسمح أيضاً للعمال الأجانب المشمولين بالإصلاح بالتنقل بين أصحاب العمل عند انتهاء عقد العمل الملزم من دون اشتراط موافقة صاحب العمل⁷⁹. وقد دخلت الإصلاحات حيّز التنفيذ في 14 آذار/مارس 2021. ولا تنطبق مبادرة إصلاح العمل إلا على العمال الأجانب الذين يخضعون لولاية قانون العمل، باستثناء فئات معينة من العمال مثل العمال المنزليين والزراعيين والعمال في البحر⁸⁰.

واعتمدت **قطر** القانون رقم 18 لسنة 2020، الذي ألغى اشتراط حصول الموظّفين على شهادة عدم الاعتراض ليُسمح لهم بتغيير وظيفتهم، وأدخل قواعد جديدة بشأن إنهاء عقد العمل. فيمكن للعمال الآن إنهاء وظائفهم وتغييرها بناءً على إخطار معقول في أي وقت من عقد عملهم (المطلوب هو إخطار خطي لمدة شهر واحد إذا كانوا يعملون لدى صاحب عمل لمدة سنتين أو أقل، وإخطار لمدة شهرين إذا عملوا لديه لأكثر من عامين)⁸¹.

إصلاحات نظام الكفالة في سياق كوفيد-19

خفّفت **المملكة العربية السعودية** مؤقتاً القيود المفروضة على تنقل العمال الأجانب بين أصحاب العمل لتخفيف حالات تسريح العمال وتعزيز حركة العمال الأجانب، من دون شروط، بين الشركات الخاصة التي لا يزال طلبها على اليد العاملة مرتفعاً خلال الجائحة⁸².

(ج) استبدال القوى العاملة الأجنبية بالقوى العاملة الوطنية

أطلقت **البحرين** البرنامج الوطني للتوظيف في شباط/فبراير 2019، الذي يعطي الأفضلية لتوظيف المواطنين البحرينيين من خلال تعزيز قدراتهم وقابلية توظيفهم وفرص عملهم. وصدر قراران في إطار هذا البرنامج: الأول برفع رسوم إصدار تصاريح العمل بموجب النظام الموازي الاختياري لتوطيد القوى العاملة من 300 دينار إلى 500 دينار؛ والثاني برفع رسوم التصاريح المرنة من 200 دينار إلى 500 دينار، مع رسم شهري قدره 30 ديناراً⁸³.

2011. ويعطي القرار حوافز إضافية للشركات لتوفير المزيد من فرص العمل للسعوديين، وتحسين نسبة العمال الوطنيين إلى العمال الأجانب⁹⁶.

وفي وقت لاحق، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية **السعودية** عدة إجراءات توظين خاصة بالمهين، منها القرار رقم 61842 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن توظين مهين طب الأسنان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، دخل قرار بشأن المرحلة الأولى من توظين الوظائف في قطاع الضيافة حيّز التنفيذ، وهو ينصّ على أنه يجب توظيف المواطنين السعوديين دون سواهم في مجالات التسويق والمبيعات والحجوزات والمشتريات والمكاتب الأمامية والمناصب الإدارية المختلفة⁹⁷. ودخلت المرحلة الأولى من قرار وزارتي مائل بشأن توظين 20 في المائة من الوظائف في الصيدلة والتخصصات ذات الصلة حيّز التنفيذ في تموز/يوليو 2020⁹⁸. وفي آب/أغسطس 2020، أصدرت الوزارة القرار رقم 686 بشأن توظين 20 في المائة من المهين الهندسية في المنشآت⁹⁹. واشترط القرار رقم 28889 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن توظين مهين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أرباب العمل الذين يوظفون 5 أجنبي أو أكثر في فئات وظيفية محددة، أن يوظفوا 25 في المائة من الوظائف في كل فئة¹⁰⁰.

وأعلنت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية **القطرية** أنها تنفذ خطة استبدال وتوظين القوى العاملة لعام 2020. وطلبت الوزارة أيضاً رفع نسبة توظين الوظائف ليشغلها قطريون في إدارة الموارد البشرية إلى 95 في المائة في الوزارات وغيرها من الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، وزيادة لا تقل عن 4 في المائة سنوياً في الإدارات الأخرى في المؤسسات المذكورة أعلاه¹⁰¹.

(ط) المصادقة على الاتفاقيات الدولية

في نيسان/أبريل 2020، صادقت **عمان** على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعترف الدول التي اعتمدت العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، بما في ذلك الأجور المنصفة والمكافأة المتساوية لدى تساوى قيمة العمل؛ والعيش الكريم؛ وظروف العمل التي تكفل السلامة والصحة؛ والاستراحة وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، والإجازات الدورية المدفوعة الأجر؛ والمكافأة عن أيام العطل الرسمية (المادة 7)¹⁰².

التنمية الوطنية 2035، بالإضافة إلى منحها حوافز ضريبية وخصومات على الخدمات التي تقدّمها الحكومة⁹⁰.

وبالمثل، اعتمد مجلس الوزراء **الإماراتي** 10 قرارات استراتيجية لدعم توظين القوى العاملة في أيلول/سبتمبر 2019⁹¹. ومن المتوقع أن تطبّق المؤسسات العامة وشبه العامة زيادة سنوية قدرها 10 في المائة في نسبة الإماراتيين العاملين في خدمات الدعم؛ ويتعيّن على الهيئات الحكومية أن تحصر التعيينات الجديدة في المناصب الإدارية والإشرافية بالإماراتيين؛ وعلى جميع المؤسسات العامة وشبه العامة والخاصة أن تعطي أولوية التوظيف إلى المواطنين في 160 مهنة محددة. وستحظى الشركات الممثلة للقرار بحوافز، في حين يتعيّن على الشركات التي لا تلتزم بهذا القرار أن تقدّم مساهمات في برنامج توظين القوى العاملة بقيمة يحددها مجلس الوزراء⁹². وقد دخلت القرارات حيّز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أيضاً، أطلقت **الإمارات العربية المتحدة** بنك الإمارات للوظائف⁹³، وهو بوابة إلكترونية حكومية تتيح للمواطنين التقدّم بطلبات لشغل الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص في المهين المستهدفة بالتوظين، مع إعطاء الأولوية للمواطنين في عملية التوظيف⁹⁴.

وفي **عمان**، اتّخذت سلسلة من القرارات الوزارية تحدّد نسبة القوى العاملة العمّانية في العديد من الصناعات في القطاع الخاص. وحدّد القرار الوزاري 168/2020 النسبة المئوية للعمّال الوطنيين في صيد الأسماك والتجارة الساحلية عند 15 في المائة في عام 2020، و17 في المائة في عام 2021، و20 في المائة في عام 2022، و23 في المائة في عام 2023، و25 في المائة في عام 2024. أما القرار الوزاري 169/2020 الصادر في حزيران/يونيو 2020 فحدّد النسبة المئوية للقوى العاملة الوطنية في قطاع التعدين. وحدّد القرار الوزاري رقم 450/2019، وهو قرار سابق صدر في أيلول/سبتمبر 2019، النسب لقطاعي الكهرباء والمياه. كذلك، صدرت سلسلة من القرارات الوزارية العمّانية في عام 2019 بشأن الإيقاف المؤقت، أو استمرار إيقاف التصريح باستقدام الأجنبي في مختلف المهين، بما في ذلك المبيعات والتسويق، والمعلومات والتكنولوجيا، والمالية، والإعلام والنجارة⁹⁵.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت **المملكة العربية السعودية** القرار رقم 63717 الذي أدخل تغييرات على برنامج «نطاقات» لتوظين القوى العاملة، وهو برنامج أُطلق عام

تنفيذ هذه السياسة وستتخذ إجراءات قانونية ضد الشركات المخالفة لهذه الالتزامات، بما يتماشى مع قوانين العمل القطرية. وخصّصت الحكومة 824 مليون دولار لدعم هذه الشركات في دفع الأجور المستحقة، وأطلقت خدمة الخط الساخن المتعدد اللغات لتلقي شكاوى العمال¹⁰⁷.

(ك) الاتجار باليد العاملة وغيره من الجرائم المتعلقة بالعمل

في إطار تبسيط آلية الإحالة الوطنية وتحسين الملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، تولّت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين مسؤولية إعداد القضايا بدلاً من وزارة العدل. ونتيجة لذلك، أنشأت الهيئة إدارتين جديدتين في عام 2020: إدارة التفتيش الوقائي التي تحدد الاستغلال في العمل وتحقق فيه وتوثقه، مع تركيز خاص على الاتجار؛ وإدارة التظلمات والحماية التي تتلقى القضايا الجنائية المتعلقة بالعمل وتسجلها وتوثقها، بينما تعمل كهيئة قانونية مجانية للعمال الوافدين¹⁰⁸.

وفي عام 2019، أعلنت وزارة الداخلية في الكويت أنه لن يتم ترحيل 10,000 من العمال الوافدين الذين ترعاهم شركات وهمية مملوكة للكويت، وسيُسمح لهم بتشريع إقامتهم في الكويت مجاناً والانتقال إلى شركات أخرى إذا رغبوا في ذلك¹⁰⁹.

وفي خطوة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أصدرت وزارة العمل في لبنان في عام 2020 تعميماً يحدّر أصحاب العمل من مشاركة الإعلانات عن عاملات أجنبيات في الخدمة المنزلية على مواقع التواصل الاجتماعي، ويشجّب هذه الأعمال باعتبارها أنشطة مخالفة للقانون. وأفادت الوزارة أن هذه الأفعال تسيء إلى حقوق الإنسان، وتندرج في إطار الاتجار بالأشخاص، وبالتالي يعاقب عليها القانون¹¹⁰.

وفي حزيران/يونيو 2019، اعتمدت المملكة العربية السعودية القرار الوزاري رقم 178743 بتعديل قائمة المخالفات والعقوبات المقابلة لها بما يتناسب مع التغييرات في لوائح قانون العمل. وتشمل التعديلات فرض غرامات جديدة على أصحاب العمل لارتكابهم مخالفات ضد العمال، ومن بينهم العمال الوافدون. وترتبط الغرامات الإضافية بالجرائم المتعلقة بقضايا العمل المختلفة، بما في ذلك السجلات وحفظها، وتزوير المعلومات عن العمال، والانتهاكات في أنشطة الاتجار بالتأثيرات، والجرائم المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين وظروف عمل المرأة، والعديد من الانتهاكات المتعلقة بأنشطة التوظيف¹¹¹.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، صادقت حكومة المملكة العربية السعودية على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأجور لعام 1949 (رقم 95)، وعلى الاتفاقية بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب لعام 1964 (رقم 120). وستدخل الاتفاقيتان حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن خلال هذه المصادقة، تُحدّد ضمانات تحمي حقوق العمال ورفاههم، لا سيما في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19¹⁰³.

(ي) دفع الأجور والحماية

في آب/أغسطس 2020، اعتمدت قطر القانون رقم 17 لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل. ويحدد هذا القانون حداً أدنى غير تمييزي للأجور بالنسبة لجميع العاملين في قطر، ومن بينهم المستخدمون في المنازل. ويشير القانون إلى أن وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سيصدر قراراً يحدد الحد الأدنى للأجور، وتتم مراجعته مرة واحدة في السنة، وإلى أن لجنة ستُنشأ لدعم الوزير في هذا الصدد¹⁰⁴.

وأطلقت المملكة العربية السعودية منصة «مَدَد» في تموز/يوليو 2020، بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الالتزام بمتطلبات نظام حماية الأجور من خلال تزويدها بالحلول الممكنة لمشاكل إدارة الرواتب عن طريق الربط المباشر مع البنوك وأتمتة الأجور. وينبغي أن يسهم ذلك في رفع الشفافية والموثوقية في العمليات المالية للمنشآت¹⁰⁵. كذلك، نفذت المملكة العربية السعودية المرحلة الخامسة عشرة من نظام حماية الأجور في أيار/مايو 2020، فألزمت المؤسسات التي تضم 11 عاملاً أو أكثر بالتسجيل في النظام؛ وتبعتها المرحلة السادسة عشرة في آب/أغسطس 2020، حيث يصبح التسجيل في نظام حماية الأجور إلزامياً للمؤسسات التي تضم 5 إلى 10 عمال¹⁰⁶. ويهدف هذا النظام الذي أُطلق في النصف الثاني من عام 2013، إلى رفع الشفافية في مؤسسات القطاع الخاص، والمساعدة في حماية حقوق أصحاب العمل والعمال على حد سواء، وضمان دفع الرواتب في الوقت المحدد ووفقاً لعقود العمل.

دفع الأجور والحماية في سياق كوفيد-19

طلبت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر من جميع شركات القطاع الخاص الاستمرار في دفع كامل أجور العمال الوافدين الخاضعين للحجر الصحي أو الذين يتلقون العلاج الخاص بوباء كوفيد-19، وأعلنت أنها ستراقب

وأعطى عدداً من التوجيهات لأصحاب العمل والعمال لاتخاذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة ضد انتشار جائحة كوفيد-19.

وأطلقت **البحرين** أيضاً عدة مبادرات بلغات متعددة عبر وسائل الإعلام المختلفة لزيادة الوعي بين العمال الوافدين حول كيفية منع انتقال فيروس كوفيد-19، وقامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بزيارات تفتيش ميدانية إلى أماكن إقامة العمال¹¹⁹.

وكجزء من التدابير الرامية إلى درء الآثار الاقتصادية المترتبة عن كوفيد-19، استفاد العمال الوافدون في **البحرين** من قرار على مستوى البلاد بوقف دفع فواتير الكهرباء والمياه والرسوم البلدية للشركات والأفراد لمدة ثلاثة أشهر في عام 2020¹²⁰.

وفي أيار/مايو 2020، أعلنت وزارة الأشغال العامة **الكويتية** أنها ستقوم بتجهيز وتخصيص مساكن مؤقتة لما يعادل 25,000 شخص من العمالة الوافدة العاملة في شركات الخدمات التي تعاقدت معها وزارة الصحة، لضمان التباعد الاجتماعي المناسب خلال جائحة كوفيد-19¹²¹.

وفي **الإمارات العربية المتحدة**، اتخذت عدة تدابير على صعيد السياسات الصحية للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، ومنها إجراء الاختبارات المجانية والعلاج المجاني للأشخاص الذين تظهر عليهم الأعراض¹²²، وتغطية التكاليف الطبية لجميع العمال المصابين¹²³.

(م) الاستثمار الأجنبي وملكية الأعمال

بعد صدور القانون الاتحادي بالمرسوم رقم 19 لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في أيلول/سبتمبر 2018، اعتمد مجلس الوزراء **الإماراتي** قراراً في تموز/يوليو 2019 بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية في الدولة لغاية 100 في المائة، وذلك في 13 قطاعاً اقتصادياً تغطي 122 نشاطاً اقتصادياً. ويشير القرار إلى أن قواعد محددة سترعى كل قطاع، وهو يترك للحكومات المحلية تحديد نسبة تملك المستثمرين الأجانب ضمن هذه الأنشطة¹²⁴. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المتجددة، والفضاء، والزراعة، والصناعات التحويلية؛ والنقل والتخزين؛ وخدمات الإقامة والطعام؛ والمعلومات والاتصالات؛ والخدمات المهنية والعلمية والتقنية؛ والخدمات الإدارية؛ وخدمات الدعم؛ وأنشطة التعليم؛ والصحة؛ والفنون والترفيه؛ والإعمار.

الاتجار باليد العاملة وغيره من الجرائم المتعلقة بالعمل في سياق كوفيد-19

أفجرت **المملكة العربية السعودية** عن 250 محتجزاً أجنبياً من الموقوفين بتهم الهجرة والإقامة غير النظامية لترحيلهم إلى أوطانهم لاحقاً. وقد اتخذ هذا الإجراء للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 بين نزلاء مراكز الاحتجاز المزدحمة¹¹².

(ل) التدابير المتعلقة بصحة العمال المهاجرين وسكنهم

أصدرت **البحرين** القرار رقم 76/2020 الذي يحدد الشروط والمواصفات الصحية لسكن العمال الوافدين من أجل الحفاظ على حقوقهم، وتضمنت أحكام القرار المساحة الدنيا للسكن، والمرافق الملائمة، والأثاث، والتجهيزات المنزلية¹¹³.

وفي شباط/فبراير 2019، نص القرار الوزاري رقم 57/2019 على إنشاء لجنة برئاسة بلدية **الكويت** لمتابعة ومعالجة ظاهرة سكن العمال الوافدين العزاب (أو غير المصحوبين بأسرهم) في مناطق السكن الخاص والنموذجي. ويستند القرار إلى القانون رقم 125 لسنة 1992 والأنظمة الأخرى التي تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة¹¹⁴. وكلفت اللجنة بوضع آلية لإدارة سكن العمال الوافدين العزاب، ومتابعة شكاوى المواطنين في هذا الصدد، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الآلية بالتعاون مع الجهات المعنية¹¹⁵.

التدابير المتعلقة بصحة العمال المهاجرين وسكنهم في سياق كوفيد-19

اتخذت **البحرين** مجموعة من التدابير لمساعدة العمال الوافدين على التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. ففي نيسان/أبريل 2020، أعلنت وزارة الصحة عن وقف تحصيل أجره الاستشارة الطبية العامة المقدره بسبعة دنائير لمدة ثلاثة أشهر، وهي أجره يدفعها غير البحرينيين في المؤسسات الصحية التابعة للوزارة¹¹⁶. والتزمت الوزارة أيضاً بتوفير خدمات الرعاية الطبية والصحية المجانية في ما يتعلق باختبار كوفيد-19 والحجر الصحي والعلاج للمواطنين والمقيمين على حد سواء¹¹⁷.

وخلال الفترة نفسها، أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في **البحرين** تعميماً بشأن مكافحة ومنع انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في أماكن العمل وأماكن إقامة العمال¹¹⁸. وكان التعميم موجّهاً لكيانات القطاع الخاص

(س) سياسات أخرى تتعلق بالعمال المهاجرين

في تموز/يوليو 2019، أصدر لبنان القرار رقم 1/82، بناءً على المرسوم رقم 4340 لسنة 2019، الذي أقرت بموجبه وزارة العمل فترات سماح لتسوية أوضاع العمال الأجانب غير النظاميين. ويحدد هذا القرار إجراءات تفتيش العمل في المؤسسات التي توظف عمالاً أجانب بدون إجازة عمل، والتدابير القانونية اللاحقة. لكن هذا القرار لا ينطبق على عمال المنازل غير النظاميين.

واعتمد لبنان أيضاً المذكرة 2/13 في شباط/فبراير 2020 التي تطلب إلى رؤساء الوحدات في وزارة العمل المسؤولين عن معالجة طلبات العمال الأجانب المرفوضة أن يطلبوا من أصحاب العلاقة تعليل طلب إعادة النظر، وضمّ المستندات المطلوبة لدعم طلبهم.

وفي نيسان/أبريل 2019، وقّع وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر قراراً ينظم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة في المنشآت والشركات التي تضم 30 موظفاً أو أكثر. وتضم اللجان المشتركة عدداً متساوياً من ممثلي صاحب العمل والعمال، وتتناول المسائل المتصلة بالعمل، بما في ذلك تنظيم العمل، ووسائل زيادة الإنتاجية، وتوفير برامج التدريب، والخدمات الاجتماعية، والوقاية من المخاطر، والإدماج في مكان العمل، وتحسين مستوى الامتثال لقواعد السلامة والصحة المهنية¹³¹.

وفي قطر، أكد القرار رقم 51 لسنة 2020 الصادر عن وزير الداخلية على ضرورة إخطار الإدارة المعنية في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بتغيير جهة عمل الوافد وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة؛ وأن تكون رخصة إقامة الوافد سارية المفعول، أو خلال مدة 90 يوماً من تاريخ انتهاء الصلاحية، ما لم تكن قد انتهت لأسباب خارجة عن إرادته¹³².

سياسات أخرى تتعلق بالعمال المهاجرين في سياق كوفيد-19

في الأردن، أصدرت وزارة العمل بروتوكولات/إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية للحد من انتشار كوفيد-19. وقد شملت البروتوكولات جميع القطاعات باستثناء العمل المنزلي¹³³.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يمنح المرسوم بقانون اتحادي رقم 26 الصادر في أيلول/سبتمبر 2020، الذي يعدّل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية، الإذن لأصحاب المشاريع والمستثمرين الأجانب، بغض النظر عن جنسيتهم، بإنشاء وتملك شركات في البلاد بشكل كامل من دون الحاجة إلى كفيل¹²⁵.

أما في عُمان، فحلّ تدبير جديد أُعلن عنه بموجب المرسوم السلطاني 50/2019 محلّ قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر في عام 1994. ويحدد القانون الجديد الشروط المفروضة على الأجانب لتأسيس شركات في عُمان، ويتضمن عدة أحكام لحماية حقوق المستثمرين الأجانب، مثل اشتراط أن تقوم وزارة التجارة والصناعة بإخطار المستثمر الأجنبي كتابةً في حالة حدوث مخالفة، وأن تمنحه مهلة 30 يوماً لتصحيح المخالفة، وضمان الحماية من المصادرة التعسفية أو غير القانونية للأصول، وإنشاء لجنة للنظر في تظلمات المستثمرين الأجانب.

(ن) التطورات المؤسسية

في أيار/مايو 2019، اتخذ مجلس الوزراء الإماراتي قراراً بتخفيض أو إلغاء ما يزيد عن 1,500 رسم من الرسوم المترتبة على عدد من الخدمات في وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، استفاد منه المواطنون والعمال الأجانب المقيمون في البلاد على حد سواء¹²⁶. وجاء القرار في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الإمارات العربية المتحدة، وزيادة جاذبية الاقتصاد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل¹²⁷.

وأطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية منصة «قوى» الرقمية في نيسان/أبريل 2019، فجمعت كل خدمات التوظيف لتعزيز تقديم الخدمات وزيادة كفاءة سوق العمل¹²⁸. وتدعم المنصة توفير البيانات والإحصاءات للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه الشركات التجارية والموظفين، ولتعزيز الكفاءة والإنتاجية في مكان العمل¹²⁹. وهي تدعم أيضاً المبادرات التي تركّز على تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والمساعدة في توفير فرص عمل جديدة، فتساهم بذلك في تحقيق رؤية 2030¹³⁰.

وتسجيل فائض العمال غير المواطنين في نظام سوق العمل الافتراضي¹⁴². وقد نذرت الوزارة أيضاً مبادرة «الإجازة المبكرة» لدعم وحماية حقوق العمال الوافدين الراغبين بالعودة إلى بلدانهم خلال فترة الإغلاق¹⁴³. وأطلقت الوزارة أيضاً حملة «معاً نتجاوز التحدي» بسبع لغات لإطلاع العمال على حقوقهم، بما فيها أهمية سداد أجورهم من خلال نظام حماية الأجور، وتوفير خدمة «شكوى راتبي» التي تتيح لهم الإبلاغ عن تأخر المنشآت التي يعملون لديها في تسديد رواتبهم، وخدمة «الخط الساخن» التي تقدم المعلومات والاستشارات للعمال¹⁴⁴.

وفي ضوء أزمة كوفيد-19، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية توصيات لأصحاب العمل والمؤسسات الحكومية وأصحاب الأبنية بشأن المعاملة العادلة والإنسانية للمهاجرين. وأكدت على منح مساعدات عينية ومالية للمهاجرين المعرضين للمخاطر، ودعم منظمات المجتمع المدني، وتقديم إعفاءات في حالة انتهاء مدة إجازات العمل وتصاريح الهجرة¹⁴⁵.

2. الهجرة غير النظامية

يفتقر المهاجرون غير النظاميين عموماً إلى الوثائق أو التصاريح اللازمة لدخول بلد ما أو الإقامة أو العمل فيه. وكثيراً ما يؤدي اقتران الأوضاع غير المستقرة في بلدان المنشأ وعدم الوصول إلى مسارات الهجرة العادية، إلى هجرة غير نظامية. مع ذلك، يمكن للمهاجرين أيضاً أن يكونوا في أوضاع غير نظامية بسبب أخطاء إدارية أو إجراءات اتخذها الكفيل (أو تقاعس عن اتخاذها)، أو بسبب ترك المهاجرين صاحب العمل من دون إذن أو هروبهم من سوء المعاملة¹⁴⁶.

وفي ضوء أزمة كوفيد-19 بشكل خاص، اعتمدت عدة بلدان عربية تدابير منحت المهاجرين غير النظاميين الفرصة إما لتسوية أوضاعهم، وإما لمغادرة البلاد من دون تكبد الغرامات أو الجزاءات.

(أ) تسوية الأوضاع القانونية

في تموز/يوليو 2020، دخلت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج ووزارة التربية والتعليم في مصر في شراكة مع المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي في مصر من أجل إطلاق برنامج تدريبي جديد عبر الإنترنت لمعلمي المدارس

وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في الكويت رابطاً إلكترونيًا جديداً لتقديم المساعدات الغذائية إلى العمالة الوافدة في القطاع الخاص الذين تضرروا من جراء الإجراءات المتخذة لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد¹³⁴.

وتعويضاً عن الخسائر التي لحقت بالإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي خلال الجائحة، نفذت قطر تدابير تقشفية في عام 2020، فأصدرت وزارة المالية تعليمات إلى جميع المؤسسات الحكومية بخفض النفقات الشهرية التي تدفعها الحكومة للموظفين غير القطريين بنسبة 30 في المائة، بدءاً من 1 حزيران/يونيو 2020. غير أن التوجيهات تركت للمؤسسات العامة السلطة التقديرية في تقليل رواتب العمال أو توجيه إشعار لهم لمدة شهرين قبل تسريحهم من العمل¹³⁵.

أما في الإمارات العربية المتحدة فأطلقت الجهات الحكومية المعنية بالمعالة والعمل عدداً من الحملات بلغات متعددة في جميع أنحاء الدولة للتوعية بشأن كوفيد-19، وذلك عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، لضمان وصول أكبر عدد من العمال الأجانب إلى المعلومات. وتعاونت الحكومة أيضاً مع الجمعيات الخيرية لتزويد العمال الأجانب من ذوي المهارات المتدنية بمعدات الحماية الشخصية والإمدادات الغذائية والوجبات، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال مبادرات مختلفة¹³⁶، مثل حملة «10 ملايين وجبة»¹³⁷، وبرنامج «معاً نحن بخير» الذي أعلنت عنه هيئة المساهمات المجتمعية «معاً»¹³⁸، ومبادرة «أنتم بين أهلكم» التي أطلقت لرعاية أسر المتوفين بفيروس كورونا من جميع الجنسيات في الدولة¹³⁹؛ وصدوق الإمارات: وطن الإنسانية¹⁴⁰؛ وصدوق التضامن المجتمعي الذي تكفل بتذاكر السفر للعمال الأجانب الذين تضرروا بشدة من كوفيد-19¹⁴¹.

وأطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات العربية المتحدة في 30 آذار/مارس 2020 البرنامج الوطني لدعم استقرار سوق العمل، وضمان استمرارية الأعمال في القطاع الخاص. وقدم القرار الوزاري رقم 279 لسنة 2020 توجيهات بشأن التدابير المتعلقة بالمعالة، التي يستطيع أصحاب العمل اتخاذها استجابةً لأزمة كوفيد-19. ويتضمن القرار مبادئ توجيهية بشأن العمل عن بعد، ومنح العمال إجازة مؤقتة بدون أجر، وإدخال تعديلات مؤقتة على عقود العمل، وخفض أجور العمال بشكل مؤقت أو دائم،

أبريل 2020. ويتعرض العمال الذين لم يصححوا وضعهم خلال الفترة المذكورة أعلاه لخطر الترحيل، ويؤمنون من العودة إلى البلاد. ووفرت وزارة الداخلية أيضاً خياراً لبعض الوافدين، مثل العمالة المنزلية؛ والأجانب الذين انتهت صلاحية تأشيراتهم أو تصاريحهم اعتباراً من آذار/مارس 2020؛ وزوجة المواطن الكويتي، ووالدي المواطنة الكويتية أو المواطن الكويتي، وأبنائهم، لتسوية أوضاعهم عن طريق دفع رسوم محددة¹⁵⁵. ولتيسير عمليات المغادرة الآمنة، استخدمت الكويت المدارس كأماكن لإيواء المخالفين بعد إنهاء إجراءات إعادتهم إلى بلدانهم وحتى موعد سفرهم¹⁵⁶. وأعلنت فترة سماح أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للفترة من 1 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. مع ذلك، على عكس ما كان عليه الحال في السابق، طُلب من الأجانب دفع غرامات لقاء تجاوز مدة الإقامة، ولكن عُرضت عليهم فرصة العودة إلى البلاد مرة أخرى بتأشيرات عمل جديدة¹⁵⁷.

(ب) مراقبة الحدود

في تموز/يوليو 2019، أصدرت **الجزائر** قراراً وزارياً يهدف إلى تحديد كفاءات التنسيق بين مختلف المصالح المعنية بالتنقيش والمراقبة الساحلية البرية لأغراض القيام بدوريات مشتركة، وضبط ومعاينة جميع أنواع المركبين ومتهكي القانون (تجار المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهابيون، والأشخاص المنخرطون في أنشطة النقل غير الشرعي). وتنص المادة 7 على أنه ينبغي للسلطات تبادل المعلومات المتعلقة بالتحضير أو محاولات الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير النظامية عن طريق البحر، وعمليات الإبحار والرسو غير الشرعية¹⁵⁸.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت **ليبيا** عن تشكيل لجنة مشتركة حول الهجرة غير النظامية لمنطقة طبرق، تجمع بين جهاز الهجرة غير النظامية ومباحث الجوازات والحرس البلدي ورئيس المجلس التسييري¹⁵⁹.

وأصدرت وزارة الداخلية **الليبية** القرار رقم 829 لسنة 2020 بشأن تشكيل غرفة أمنية مشتركة لمكافحة الهجرة غير النظامية. وناقش الاجتماع الأول للفرقة آليات التعاون والتنسيق، وسرعة تبادل المعلومات وانسيابها بين الأجهزة المعنية بمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية¹⁶⁰.

حول التصدي للهجرة غير النظامية¹⁴⁷. وفي إطار مبادرة الرئيس المصري «مراكب النجاة» لتعزيز الهجرة الآمنة، زاد هذا البرنامج التدريبي الوعي بشأن الهجرة غير النظامية من مصر ومخاطرها، وبشأن توفير بدائل آمنة للهجرة¹⁴⁸.

وفي تموز/يوليو 2020، قدّم الأمن العام **البناني** مبادئ توجيهية لتسوية أوضاع المواطنين العرب والأجانب الذين دخلوا لبنان بصورة غير شرعية أو الذين انتهت صلاحية إقامتهم، وقدّم تعليمات خاصة للعمال المهاجرين وكفلائهم وللرعايا السوريين، ولكن من دون معالجة حالة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية¹⁴⁹. وتحدّد المبادئ التوجيهية جميع المستندات والمعلومات اللازمة لتتمكّن المكاتب الإقليمية من معالجة الحالات¹⁵⁰.

وفي **الجزائر**، تمكّن التعليمات الوزارية رقم 9 المؤرخة في 15 تموز/يوليو 2019¹⁵¹، شرطة الحدود من أن تمنح بصفة استثنائية تأشيرة تسوية للأجنبي الذي يتقدّم إلى مراكز الحدود بدون تأشيرة، خاصة لأسباب إنسانية.

تسوية الأوضاع القانونية في سياق كوفيد-19

في نيسان/أبريل 2020، أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل، في إطار الجهود **البحرينية** التي تُبذل للحد من الآثار السلبية الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، عن فترة سماح بأثر فوري تستمر حتى نهاية العام، لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة¹⁵².

وأصدر مجلس الوزراء **الإماراتي** قراراً في أيار/مايو 2020 يمنح الوافدين والزوار غير النظاميين الذين انتهت صلاحية إقامتهم أو تأشيراتهم قبل آذار/مارس 2020، فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر تبدأ من 18 أيار/مايو 2020، يمكنهم خلالها مغادرة الدولة من دون الحاجة إلى دفع أي من الغرامات المترتبة عن انتهاء صلاحية التأشيرات، أو مستندات الهوية، أو تصاريح العمل. وأشار قرار مجلس الوزراء أيضاً إلى إمكانية عودة المستفيدين من الإعفاء إلى الدولة في المستقبل بمجرد استيفاء متطلبات التأشيرة اللازمة¹⁵³.

وفي ضوء جائحة كوفيد-19، أصدرت **الكويت** قراراً في آذار/مارس 2020 بمنح مهلة لمخالفين الإقامة للمغادرة من دون دفع أي غرامات مالية مترتبة عليهم أو تكاليف سفرهم، ومن دون منعهم من العودة إلى البلاد¹⁵⁴. وقد عُرضت فترة السماح بالمغادرة بدون جزاء لمدة شهر ابتداء من نيسان/

بالأشخاص. كذلك، سُمح لمنظمة غير حكومية بتشغيل أول ماوى لضحايا الاتجار بالأشخاص في إقليم كردستان العراق¹⁶⁴.

وفي نيسان/أبريل 2020، شكّلت **الكويت** فريق عمل يركّز على مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعامل مع مخالفات قوانين الإقامة، ويضمّ الفريق ممثلين عن وزارة العدل، والهيئة العامة للقوى العاملة، ووزارة الداخلية، وإدارة الفتوى والتشريع. وهو مسؤول عن تحديد الآلية المناسبة للتعامل مع تجار الإقامة، والتحقق في حالات المخالفة، والتحقق من البيانات والمعلومات التي تم جمعها للمساعدة في تحديد مرتكبي «العمالة الوهمية»¹⁶⁵ في البلاد، ودعم اتخاذ التدابير القانونية اللازمة ضدهم¹⁶⁶.

وأطلق **المغرب** رسمياً اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه في نيسان/أبريل 2019، بعد ثلاث سنوات من اعتماد قانون سنة 2016 المتعلق بالاتجار بالبشر. وطلب إلى أعضاء اللجنة الذين يمثلون الإدارات الوزارية، ومدبريات الأمن، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني وضع خطة وآليات وطنية تجمع بين الوقاية والتحصين من جهة، ومتطلبات العقوبات والردع والحماية من جهة أخرى¹⁶⁷.

وكجزء من التزام **المملكة العربية السعودية** بتحسين الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أطلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر آلية إحالة وطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص في آذار/مارس 2020، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة¹⁶⁸.

وفي شباط/فبراير 2020، أصدر المجلس الأعلى للقضاء في **المملكة العربية السعودية** قراراً يطلب فيه رفع قضايا للمحاكمة بموجب نظام مكافحة الاتجار بالبشر مثل قضايا العمل القسري والاتجار بالجنس المحتملة، إلى محاكم جنائية مختصة. وأنشأ مكتب النيابة العامة فريقاً مؤلفاً من خمسة خبراء في مجال الاتجار بالأشخاص لتقديم المشورة والدعم له، ولتوجيه استعراض ووضع سياسات مكافحة الاتجار بالأشخاص¹⁶⁹.

واعتمدت ونشرت **مصر** في كانون الثاني/يناير 2020 الدليل الإجرائي لحماية ومساعدة الأطفال ملتمسي اللجوء واللاجئين وضحايا جريمته تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر¹⁷⁰. ويشمل هذا الدليل الأطفال المتنقلين أو «في حراك»، بمن فيهم ملتمسو اللجوء، واللاجئون، والأطفال المهاجرون، والأطفال ضحايا جريمته تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ويهدف هذا الدليل إلى

3. الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

يُحدّد تهريب المهاجرين في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنه «تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى».

ويحدّد الاتجار بالأشخاص في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يكمل الاتفاقية أيضاً، بأنه «تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال».

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020)، نظمت عدة بلدان عربية حملات للوقاية والتنوعية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وأنشأت البلدان أيضاً كيانات تتناول هذه المسائل أو قامت بإصلاح هذه الكيانات.

(أ) التطورات المؤسسية

أصدر النائب العام في **البحرين** القرار رقم 34 لسنة 2020¹⁶¹ بتشكيل نيابة متخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص للتحقيق في أنواع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 1 لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص¹⁶².

وفي آذار/مارس 2020، أعادت وزارة الداخلية **العراقية** هيكله وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص ورفعت مستواها إلى مستوى «المديرية»، ووسّعته لتشمل ستة أقسام و14 وحدة ومكاتب في بغداد. وتشمل الوحدات الجديدة فريقاً لتكنولوجيا المعلومات يجمع البيانات، ووحدة تخطيط استراتيجي لوضع السياسات ذات الصلة، ووحدة توعية إقليمية، ووحدة تنسيق اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار¹⁶³.

وفي حزيران/يونيو 2019، أنشأت حكومة إقليم كردستان في **العراق** مكتب أربيل التابع لمديرية مكافحة الاتجار

صياغتها النهائية، ووافقت عليها. وقد وضعت حكومة ولاية كسلا مسودة خطة عمل على مستوى الولاية، تعكس خطة العمل الوطنية¹⁷⁶. ووقعت الحكومة **السودانية** أيضاً اتفاقاً جوباً لسلام السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي يهدف إلى تحقيق غايات عدة، منها مكافحة الاتجار بالأشخاص والهجرة غير النظامية والجريمة عبر الحدود، وتيسير العودة الآمنة للنازحين داخلياً واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية.

وفي عام 2019، تبنت **السودان** إجراءات تشغيلية موحدة لبرنامج التصفي الأسري ولمّ الشمل، ولحماية الأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص، مما يسمح باتباع نهج منظم لدعم الأطفال المهاجرين والأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم من خلال تتبع الأسر ولمّ شملها. وقد استفاد فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص استفادة كبيرة من اعتماد هذه الإجراءات التي حددت أدوار مختلف الجهات الفاعلة ومسؤولياتها¹⁷⁷.

واعتمد البرلمان **الجزائري** القانون رقم 15/20 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص. وينص القانون على تشديد العقوبة إذا ارتُكبت عملية الاختطاف من طرف جماعة إجرامية منظمة دولية، أو إذا كانت بغرض الاتجار بالأطفال¹⁷⁸.

وفي حزيران/يونيو 2020، صادقت **جزر القمر** على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والقصد من التصديق على هذا البروتوكول الإضافي هو منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وتيسير التعاون الدولي في مكافحته¹⁷⁹.

وأصبحت **جزر القمر** في كانون الأول/ديسمبر 2020 الدولة الطرف رقم 150 التي تصادق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويهدف البروتوكول إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وتعزيز التعاون بين الدول؛ وحماية حقوق المهاجرين¹⁸⁰.

4. النزوح القسري وحماية اللاجئين

لا يزال النزوح القسري من البلدان العربية وإليها سمة بارزة في المنطقة. ففي عام 2020، قصد أكثر من 9.4 مليون

تحديد مسار وطني لإدارة حالات الأطفال ملتمسي اللجوء، واللاجئين، وضحايا جريمتي تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛ وإلى تزويدهم بالخدمات اللازمة لضمان تمتعهم بجميع حقوقهم من دون تمييز؛ وإلى حمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال. ويهدف هذا الدليل أيضاً إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة، ووضع الضوابط اللازمة لعمل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الشأن¹⁷¹.

وفي تموز/يوليو 2019، أصدرت **تونس** المرسوم بقانون رقم 653 لسنة 2019 الذي يحدد إجراءات العمل والمبادئ التوجيهية للهيئة الوطنية ولأربع لجان متخصصة، ومسؤولياتها عن الرصد والتقييم والبحث والتدريب والتطوير وتتبع حالات ضحايا الاتجار بالأشخاص¹⁷².

(ب) تدابير وتطورات أخرى ذات صلة

في شباط/فبراير 2020، وافقت **موريتانيا** على مسودة تشريع يلقي ويحل محل بعض أحكام القانون رقم 021 لسنة 2010 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين. ويحمي القانون الجديد حقوق الإنسان للمهاجرين بشكل أفضل، ويمنح تدابير حماية محددة للأطفال وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر، ويُدخل عقوبات على تهريب المهاجرين في البحر، ويعطي أحكاماً لتيسير العودة الطوعية للمهاجرين المهريين إلى وطنهم. وقد وافقت الجمعية الوطنية على القانون في تموز/يوليو 2020¹⁷³.

وفي **موريتانيا**، وافق مجلس الوزراء في آذار/مارس 2020 على مشروع قانون يعدّل القانون رقم 25/2003 بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، وأقرته الجمعية الوطنية في تموز/يوليو 2020. واستندت التنقيحات إلى إسهامات قَدّمتها منظمات المجتمع المدني والوزارات الحكومية خلال عدة ورش عمل. ويعزز مشروع القانون حماية الضحايا، وينص على التدابير المصاحبة له، ويوحّد العقوبات المفروضة على الاتجار بالأشخاص¹⁷⁴.

وتضمّنت خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في **العراق**، التي أُطلقت في آذار/مارس 2019، حملات توعية أعلنت عن خطها الساخن لمكافحة الاتجار بالبشر¹⁷⁵.

وفي آذار/مارس 2020، وضعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تمّ توحيدها حديثاً في **السودان**، مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2020-2022، وأنجزت

للاستجابة للأزمة السورية. وتهدف خطة الاستجابة الأخيرة (2020-2022) إلى الحد من الضغوط الناجمة عن دور الأردن كدولة مضيفة، وتحسين الظروف المعيشية، ومساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الاعتماد على أنفسهم في إزالة مواطن الضعف.

(ب) عودة اللاجئين

في كانون الثاني/يناير 2019، وضعت الإدارة الإقليمية في بنابر وبلدية مقديشو في الصومال سياسةً للأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين العائدين، استجابةً لخطة التنمية الوطنية الصومالية (2017-2019) التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلاد على الصمود عن طريق خفض عدد النازحين داخلياً على نحو مستدام، من خلال إدماجهم في الحياة العامة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء نزوحهم. وأقرت الصومال أيضاً السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي تدوّن للمرة الأولى مسؤوليات الحكومة الصومالية، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، في مجال تيسير الحلول المستدامة للأشخاص النازحين داخلياً¹⁸³. ويحمي هذا التشريع حقوق الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين العائدين؛ ويضع إطاراً لمنع تزايد النزوح القسري، وتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص أثناء النزوح، وإيجاد حل دائم لهم.

وفي شباط/فبراير 2020، وافق مجلس الوزراء السوري على خطة لتأهيل الخدمات الأساسية والبنية التحتية والفرص الاقتصادية تدريجياً في المحافظات التي تضررت بشدة من جراء النزاع، والتي كانت تستقبل مجموعات من اللاجئين العائدين من لبنان عبر مراكز الدبوسية والجوسية وجديدة يابوس بالقرب من حمص ودمشق. وتشمل العملية الإدارية تدابير للدخول مثل المستندات، فضلاً عن توفير الخدمات الطبية للأشخاص الذين يحتاجون إليها¹⁸⁴.

وقد تأثر اللاجئون العائدون إلى الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين كانوا يعيشون في البلاد قبل النزاع، بقرار مجلس الوزراء السوري رقم 46، الذي دخل حيز التنفيذ في آب/أغسطس 2020¹⁸⁵، والذي يتطلب من جميع المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة السورية للاجئين الفلسطينيين العرب تصريف 100 دولار أمريكي بالليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف الرسمية على الحدود قبل السماح لهم بالدخول إلى الجمهورية العربية السورية¹⁸⁶. ويعفى من هذه السياسة الأفراد الذين يبلغون من العمر 18 سنة أو

مهاجر المنطقة العربية التماساً للحماية، منهم 3.6 مليون مهاجر مشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و 5.7 مليون فلسطيني مسجلين في الأونروا. في الوقت نفسه، كانت البلدان العربية منشأً لأكثر من 8.8 مليون لاجئ مشمولين بولاية المفوضية.

ومع أن 9 بلدان عربية فقط من بين 22 بلداً عربياً قد صادقت على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 (المرفق 5 في هذا التقرير)، أصدر الكثير من البلدان العربية قوانين وأحكاماً خاصة للأشخاص الفارين من النزاع والاضطهاد. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020)، اعتمدت عدة بلدان تطورات في السياسات وخططاً محدثة تتعلق باللاجئين، وتحديدًا بعودة اللاجئين.

(أ) الحصول على اللجوء، ووضع اللاجئين، والإقامة

في نيسان/أبريل 2019، أصدرت قطر قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2019 بتحديد الفئات التي تُمنح حق اللجوء السياسي، وهو قرار يستند إلى القانون رقم 11 لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي. ويحدد القرار رقم 12 خمس فئات من الأشخاص الذين يمكن منحهم اللجوء السياسي في قطر، إذا تعرضوا للاضطهاد أو التهديد. وهذه الفئات هي الآتية: المدافعون عن حقوق الإنسان؛ ومراسلو ومنذوبو وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، الذين يوثقون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ والأشخاص الذين ينتمون لأحزاب سياسية، أو طوائف دينية، أو أقليات إثنية؛ والكتاب والباحثون؛ والمسؤولون الحكوميون السابقون أو الحاليون المعارضون لحكوماتهم أو المنشقون عنها¹⁸¹.

وفي شباط/فبراير 2020، نشر العراق الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2020-2021 استجابةً للأزمة السورية، التي تحدد كيف يمكن للبلاد أن تنسق احتياجات اللاجئين السوريين وتلبيها بشكل أفضل. وترتكز هذه الخطة على حماية حقوق اللاجئين، وقدرتهم على مواجهة الأزمات، وبناء المجتمعات المحلية مع تلبية احتياجات التنمية، وبناء قدرات الدولة على تنفيذ الخطة¹⁸².

ونشر الأردن آخر تحديث لخطة استجابة الأردن للأزمة السورية، التي كانت منذ عام 2015 الخطة الوطنية الشاملة الوحيدة التي يقدم المجتمع الدولي من خلالها الدعم المالي

كذلك، وضعت الحكومة **الصومالية** مبادئ توجيهية وطنية للإخلاء تحدد الشروط والضمانات والعملية الخاصة بالإخلاء القانوني، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتمنع المبادئ التوجيهية الإخلاء التعسفي والقسري لمحتلي الممتلكات العامة والخاصة، من المنازل والمخيمات وغيرها من الأراضي، مما يحمي حقوق الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين العائدين في الإقامة.

وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية **التونسية** قراراً في أيار/مايو 2019 بشأن إدراج اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو العاملين بعقود أو العاملين لحسابهم الخاص، في نظام الضمان الاجتماعي، بما يمنحهم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، ومنها التأمين الصحي وصناديق التقاعد¹⁹¹.

(د) تدابير وتطورات أخرى

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلقت **الصومال** مكتب الحلول المستدامة برئاسة وزارة التخطيط، الذي يشمل 14 مؤسسة حكومية، منها اللجنة الوطنية للاجئين والنازحين. ويهدف المكتب إلى إطلاق سياسة حلول مستدامة للأشخاص النازحين داخلياً، والصوماليين العائدين، واللاجئين، وملتمسي اللجوء في الصومال¹⁹².

النزوح القسري وحماية اللاجئين في سياق كوفيد-19

في نيسان/أبريل 2020، واستجابةً لانتشار فيروس كوفيد-19، دعت اللجنة الوطنية للاجئين والنازحين في **الصومال** إلى وقف إخلاء الأشخاص النازحين داخلياً على المستوى الوطني لحماية حقهم في السكن¹⁹³. ولا يزال وقف الإخلاء هذا قائماً حتى إشعار آخر.

وفي إطار الجهود الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كوفيد-19، نذرت السلطات **الليبية** عمليات تعقيم واسعة النطاق في 52 مخيماً للاجئين في جميع أنحاء البلاد في آذار/مارس 2020. فنسقت دوريات من المديرية العامة للأمن العام مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني للقيام بعمليات التعقيم وفرض حظر التجول بسبب الجائحة¹⁹⁴.

وأطلقت وزارة الهجرة والمهجرين في **العراق** حملات تعقيم كبيرة في المخيمات في جميع أنحاء البلاد كإجراءات احترازية وقائية للحد من خطر الإصابة بفيروس كوفيد-19، بالتنسيق

أقل والذين يقودون مركبات تجارية، وقد خضع القرار لمزيد من التعديلات في عام 2021.

وفي حزيران/يونيو 2020، اتخذت الحكومة **السورية** عدة قرارات بشأن مستقبل مخيم اليرموك وتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيم منذ فترة طويلة¹⁸⁷. وبدأت الحكومة عملية تسجيل رسمية للراغبين في العودة إلى المخيم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تقتصر على المقيمين السابقين الذين يمكنهم إثبات الملكية، ولديهم منزل هيكلي «سليم» داخل المخيم، ويمكنهم الحصول على تصريح أمني.

(ج) حصول اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين على الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

في نيسان/أبريل 2019، أصدرت **قطر** قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2019 بتحديد شروط وضوابط المزاي والحقوق التي يتمتع بها اللاجئين السياسي في البلاد، ومنها حرية التنقل والسفر، والحق في العمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم¹⁸⁸.

وفي حزيران/يونيو 2019، دخلت **موريتانيا** في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواصلة تسجيل اللاجئين الماليين داخل مخيم مبيرا، والبدء بالتسجيل خارج المخيم في نواكشوط ونواذيبو. ووُزعت بطاقات الهوية ومُنحت شهادات الميلاد للأطفال اللاجئين المولودين في موريتانيا¹⁸⁹. كذلك، أدرجت الحكومة مخيم مبيرا للاجئين في الخدمات الصحية الوطنية¹⁹⁰.

وفي آذار/مارس 2019، وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **الصومال** أول سياسة وطنية للحماية الاجتماعية في البلاد، تحدد إطاراً لنظام وطني لتوفير الحماية الاجتماعية في الصومال من عام 2019 إلى عام 2040. وتعترف الحكومة بالأشخاص النازحين داخلياً في الصومال باعتبارهم من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في المجتمع، وتضع أحكاماً لإنشاء شبكة أمان لتلبية احتياجاتهم.

وفي محاولة لضمان الحياة وتلبية الاحتياجات السكنية للنازحين داخلياً واللاجئين العائدين، أقرّت **الصومال** البروتوكول المؤقت بشأن توزيع الأراضي للإسكان على اللاجئين العائدين والأشخاص النازحين داخلياً المؤهلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويحدد البروتوكول المؤقت معايير الأهلية في توزيع الأراضي، ومدى توفر الأراضي لتوزيعها، والأولوية في توزيعها، والمستفيدين والتزاماتهم وملكية الأراضي.

(ب) تصاريح الإقامة

في أيلول/سبتمبر 2019، اتخذت الحكومة **الكويتية** إجراءً جديداً لرفع رسوم إقامة العمال الوافدين وأسرههم بنسبة 10 في المائة، من 1,500 دولار للشخص الواحد سنوياً إلى 1,650 دولاراً للشخص الواحد سنوياً²⁰⁰.

وفي آب/أغسطس 2020، وافق مجلس الوزراء **الكويتي** على مشروع قانون الإقامة الأجنبية الجديد لتنظيم العمالة الوافدة. وشدد قانون الإقامة المقترح على مكافحة ظاهرة تجارة التأشيرات، ومنع العمال الوافدين غير النظاميين من العمل في الدولة. وهو يرفع العقوبات من حيث الحكم بالسجن والغرامات المفروضة على تجار التأشيرات، وأصحاب العمل، والموظفين الذين يخالفون القانون²⁰¹.

وفي أيار/مايو 2020، أصدرت **عمان** القرار الوزاري رقم 157/2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب. ويسمح تعديل سنة 2020 للمادة 24 من القانون تحديداً بنقل إقامة الأجنبي من صاحب عمل إلى آخر شرط اتباع الإجراء المحدد.

ووافقت **المملكة العربية السعودية** في أيار/مايو 2019 على مشروع نظام الإقامة المميزة بموجب القرار رقم 521 بشأن الموافقة على الإقامة المميزة، والمرسوم الملكي رقم م/106. وتتيح الإقامة المميزة للمواطنين الأجانب الكفالة الذاتية لإقامتهم في المملكة، وكفالة إقامة أزواجهم وأولادهم، وتأشيرات زيارة لأفراد الأسرة المباشرين الآخرين، وتأشيرات عمل لاستقدام العمالة المنزلية. وتشمل الحقوق والمزايا الأخرى الحق في امتلاك العقارات السكنية والتجارية والصناعية في أي منطقة في البلد ما عدا المناطق المحددة مسبقاً؛ وحرية الخروج من المملكة والعودة إليها ذاتياً، والعمل في منشآت القطاع الخاص، فيما عدا المهن والأعمال التي يحظر على غير السعوديين الاشتغال بها؛ وتغيير الوظائف؛ ومزاولة الأعمال التجارية وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي²⁰². وللتأهل للحصول على الإقامة المميزة، تُفرض على الأجانب شروط وأحكام متعددة، منها تقديم ما يثبت قدرة مقدم الطلب على الوفاء بالتزاماته المالية، وسجل جنائي خالي من السوابق، وتقرير صحي عن حالة المتقدم الصحية يثبت خلوه من الأمراض المعدية، ووجوب أن تكون إقامة المتقدم نظامية في حال كان متقدماً من داخل المملكة، وتأمين طبي ساري المفعول.

والتعاون مع الدفاع المدني ووزارة الصحة. وفي حزيران/يونيو 2020، كانت الوزارة قد أطلقت حملات توعية واسعة النطاق بشأن الفيروس، شملت عقد اجتماعات مباشرة مع الأشخاص النازحين داخلياً ونشر ملصقات في المخيمات، بالإضافة إلى عقد حلقات دراسية تثقيفية بشأن تجنب العدوى¹⁹⁵.

وبسبب أزمة كوفيد-19، أطلقت وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في **تونس** منصة إلكترونية في نيسان/أبريل 2020 للأجانب الذين تقطعت بهم السبل في تونس بسبب الجائحة، وتحديد الطلاب والمهاجرين وملمتسي اللجوء. وتساعد المنصة الأفراد على طلب المساعدة، والتواصل مع منظمات مختلفة، وتلقي التبرعات والمساعدات الأخرى من الأفراد أو الكيانات القانونية¹⁹⁶.

5. حالات القبول وتأشيرات السفر وتصاريح الإقامة والتجنيس

شهد تنظيم قبول دخول الأجانب إلى البلدان العربية وإقامتهم فيها وخروجهم منها، مجموعة من التعديلات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020). وأدت أزمة كوفيد-19 أيضاً إلى اعتماد تدابير استثنائية ومؤقتة مختلفة، معظمها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كذلك، حصلت عدة تطورات على مستوى السياسات في مجال سياسات المواطنة، تتعلق خصوصاً بالتجنيس في ظل ظروف محددة.

(أ) لم شمل الأسرة

في آذار/مارس 2019، وافق مجلس الوزراء **الإماراتي** على تعديل للقرار رقم 30 لسنة 2019 بشأن قبول أفراد أسر العمال الأجانب في الدولة، فاعتمد مستوى دخل العمال الأجانب كشرط للدخول بدلاً من مهنتهم¹⁹⁷. ويشترط القرار الآن على العامل الأجنبي الحصول على راتب أدنى قدره 4,000 درهم (ما يعادل 1,088 دولاراً) شهرياً أو 3,000 درهم (ما يعادل 816 دولاراً) بالإضافة إلى مكان للإقامة كي يتمكن من رعاية أفراد أسرته¹⁹⁸. وطلب التعديل أيضاً من السلطات المختصة استكشاف التحسينات الممكنة إدخالها على شروط توفير الخدمات الأساسية للعمال الأجانب، بما في ذلك التعليم والصحة، وتشجيع توظيف أفراد الأسرة المقيمين في الدولة كبديل لجلب عمال أجانب جدد¹⁹⁹.

(د) الحصول على الجنسية

في حزيران/يونيو 2019، أصدر وزير الداخلية **العماني** القرار رقم 92/2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية العمانية، استناداً إلى قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 38/2014. ويحدد القرار الاعتراف بالجنسية الأصلية، واسترداد الجنسية، ومعايير منح الجنسية العمانية وفقدانها، وعملية تقديم طلب للحصول على الجنسية العمانية وجوازات السفر. ويشترط القرار على الأجانب الذين يتقدمون بطلب للحصول على الجنسية العمانية استيفاء معايير متنوعة، منها إثبات أنهم كانوا يقيمون في عمان، وأنه ما من قضايا قانونية مرفوعة ضدهم، وأن لديهم شهادة صحية سارية المفعول.

وفي تموز/يوليو 2019، أقرّ البرلمان **المصري** تعديلات على المادة رقم 2 من قانون دخول وإقامة الأجانب، الذي يعدّل القوانين المنظمة للجنسية المصرية (القانون 1975/26)، وإقامة الأجانب في الجمهورية (القانون 1960/89). ويسمح القانون الجديد لرئيس الوزراء بمنح الجنسية المصرية للأجانب الذين اشترطوا عقاراً مملوكاً للدولة، أو لغيرها من الهيئات الاعتبارية العامة، أو أنشأوا مشروعاً استثمارياً وفقاً لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، أو أودعوا مبلغاً معيناً بالعملة الأجنبية للخزانة العامة للدولة أو في حساب خاص للبنك المركزي المصري.²¹¹

وأصدر ملك **المملكة العربية السعودية** أمراً ملكياً في كانون الأول/ديسمبر 2019 لتسهيل عملية تجنيس الموهوبين المميزين²¹²، تهدف إلى جذب العلماء والمفكرين والمبدعين من جميع أنحاء العالم لدفع عجلة التنمية، بما يتماشى مع رؤية المملكة لعام 2030.²¹³

(هـ) تدابير وتطورات أخرى ذات صلة

أصدرت **جزر القمر** الأمر رقم 19/07/MIDATI/CAB بتشكيل لجنة متعددة القطاعات للمتابعة والتوجيه بشأن قضايا الهجرة في كانون الأول/ديسمبر 2019، أنشئت داخل وزارة الداخلية. وتتمثل مهمة اللجنة في جمع ودراسة جميع النصوص المتعلقة بقضايا الهجرة المنشورة لدى المنظمات التي تشكل جزر القمر عضواً فيها، بهدف إعادة صياغة ملاحظات جزر القمر وتوصياتها؛ ووضع وتوفير سياسة هجرة وطنية للبلاد تأخذ في الاعتبار الخصائص الوطنية.²¹⁴

وأصدرت الحكومة **السودانية** في آب/أغسطس 2020 لوائح تنظيمية جديدة بشأن إدارة الوجود الأجنبي في البلاد، ومنها

وفي أيار/مايو 2019، أطلقت **الإمارات العربية المتحدة** نظام الإقامة الدائمة الجديد، الذي يشار إليه أيضاً باسم برنامج البطاقة الذهبية²⁰³. وبموجب النظام الجديد، تُمنح الإقامة لمدة 5 أو 10 سنوات ثم تُجدد تلقائياً في حال استمرار تلبية الشروط. ويشمل المستفيدون المستثمرين الأجانب الأثرياء، ورواد الأعمال، وأصحاب المواهب التخصصية مثل الأطباء والعلماء والمهندسين والفنانين، والباحثين والطلاب النابغين. وتشمل مزايا النظام الجديد كذلك أفراد الأسرة الممتدة.²⁰⁴

(ج) تأشيرات الدخول

قدّمت **المملكة العربية السعودية** في آب/أغسطس 2019 خدمة تأشيرات فورية على المنصة الإلكترونية «قوى» تعجّل بعملية إصدار التأشيرات، مما يقلل من الوقت اللازم لمنشآت القطاع الخاص لإصدار تأشيرات عمل للعمالة، وهي عملية كانت تستغرق ما يصل إلى ثمانية أشهر. ووجدها المنشآت التي تشكل جزءاً من برنامج توظيف الوظائف «نطاقات»، والمصنفة في مستوى معين من التوظيف، تستطيع تقديم طلب لهذه الخدمة والاستفادة منها.²⁰⁵

وفي أيلول/سبتمبر 2019، وكجزء من استراتيجية أوسع لتوحيد نظام هجرة العمالة، أصدرت **المملكة العربية السعودية** القرار رقم 11 بشأن التغييرات في تأشيرات الزوار والحج والعبور، والمرسوم الملكي رقم م/206. وقد وُجِدَ القراران فترة صلاحية جميع تأشيرات الزيارة، ومنها تأشيرات زيارة العمل والزيارات التجارية، وفرضاً رسوماً موحدة قدرها 300 ريال (أي ما يعادل 80 دولاراً) لجميع فئات التأشيرات، علماً أن صلاحية التأشيرة ورسومها كانت تختلف في السابق باختلاف فئة التأشيرة وجنسية مقدم الطلب. ولم تؤثر التغييرات التي أُدخلت على طلبات الإقامة.²⁰⁷

وأطلقت حكومة جمهورية **جيبوتي** نظام التأشيرات الإلكترونية الجديد في نيسان/أبريل 2019.²⁰⁸

أما في **البحرين** فأعلن مكتب شؤون الجنسية والجوازات والإقامة في وزارة الداخلية عن إعادة تمديد صلاحية جميع أنواع تأشيرات الزيارة حتى 21 كانون الثاني/يناير 2021. وسيكون التمديد تلقائياً مع منح إعفاءات من الرسوم.²⁰⁹

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت وزارة الداخلية **السودانية** المرسوم رقم 179/2001 الذي ألقى دخول السوريين بدون تأشيرة.²¹⁰

حملة الجوازات الدبلوماسية، ووقف إصدار جميع أنواع تصاريح العمل حتى إشعار آخر²²⁰. ويستثنى من القرار تصاريح الانتقال الداخلي وتصاريح العمالة الخاصة بمعرض إكسبو 2020²²¹. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية عن استئناف إصدار التأشيرات الجديدة لفئة العمالة المساعدة، بالإضافة إلى البدء بإصدار أذونات الدخول للعمل لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية الحيوية²²².

وفي نيسان/أبريل 2020، قرر مجلس الوزراء الإماراتي أن إقامة الوافدين والتأشيرات وبطاقات الهوية المنتهية صلاحيتها في آذار/مارس 2020 ستظل سارية المفعول حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020²²³. ثم عدّل مجلس الوزراء هذا القرار في تموز/يوليو 2020 لإضفاء المزيد من المرونة. كذلك، حصل حاملو الإقامات الذين صادف وجودهم خارج الدولة خلال فترة الإغلاق، أو أولئك الذين بقوا خارج الدولة لأكثر من ستة أشهر، على مهلة شهر واحد من تاريخ الوصول لتجديد أي إقامات انتهت صلاحيتها بعد آذار/مارس 2020، شرط أن يعودوا إلى الإمارات العربية المتحدة في غضون إطار زمني محدد²²⁴.

6. حوكمة المقتربيين والشبكات

كثفت البلدان العربية التي يضم الكثير منها أعداداً كبيرة من الرعايا في بلدان أجنبية، جهودها للتعامل مع جالياتها في الشتات. وفي سياق كوفيد-19، اتخذت عدة بلدان أيضاً خطوات لتعيد إلى الوطن مواطنيها المقتربيين والمواطنين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج بسبب القيود المفروضة على السفر.

(أ) التطورات المؤسسية

افتتحت وزارة الدولة المصرية للهجرة وشؤون المصريين بالخارج مؤسسة جديدة هي «مصر تستطيع» في نيسان/أبريل 2019. وتجمع المؤسسة التي يقودها الوزير، علماء مصريين يعيشون في الخارج لتعزيز البحث والتطوير في مصر²²⁵.

وفي شباط/فبراير 2020، أصدرت الجزائر المرسوم الرئاسي بشأن الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. وتشمل مسؤولياتها الرئيسية المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي؛ وتقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية، وتنسيق تنفيذ سياسة تكوین الأجنبي في

أتمتة الإجراءات الهجرة للأجانب، وإدخال نظام البصمة، ومنح رقم أجنبي لأي أجنبي يدخل السودان أو عند إجراء أي معاملة للأجنبي الموجود في السودان، وربط النظام مع السفارات لاحقاً. وتأتي هذه اللوائح كمرحلة ثانية لتطبيق نظام الأجانب الإلكتروني الجديد وتفعيل دور دائرة مراقبة الأجانب من خلال الربط الشبكي بين نوافذ الإجراءات الهجرة ومكاتب المراقبة في جميع أنحاء البلاد²¹⁵.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اليمن عن تدشين الموقع الإلكتروني لخدمات جوازات السفر في محافظة مأرب. ويساعد الموقع على تسهيل حجز المواعيد، ويعالج مشكلة الازدحام في المصلحة. وتشمل الخدمات المتاحة عبر الموقع الإلكتروني التقدم بطلب للحصول على جوازات جديدة، وتجديد الجوازات، والحصول على بدل عن جوازات مفقودة أو تالفة، وتعديل البيانات، وطلب طوابع إضافية²¹⁶.

وفي حزيران/يونيو 2020، أجرى لبنان تغييرات على عملية تقديم الطلبات للحصول على تأشيرة سياحية، فصارت جميع المستندات تُقدّم حصراً في دائرة العلاقات العامة في المديرية العامة للأمن العام مقابل بدل خدمات. ونتيجة لذلك، حُقِّص إلى حد كبير الوقت اللازم لتجهيز هذه الخدمات²¹⁷.

حالات القبول وتأشيرات السفر وتصاريح الإقامة والتجنيس في سياق كوفيد-19

في أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت وزارة الداخلية الكويتية القرار رقم 598/2020 بتمديد جميع الإقامات والزيارات المنتهية الصلاحية للأجانب العالقين في الكويت حتى كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذا هو التمديد الثالث من نوعه الذي تصدره الوزارة²¹⁸.

واستجابةً لأزمة كوفيد-19، أصدرت تونس بياناً في نيسان/أبريل 2020 يقضي بتمديد جميع الإقامات السارية للأجانب المقيمين في تونس، بمن فيهم اللاجئون وملتسمو اللجوء، حتى نهاية الأزمة. وأفاد البيان عن تعليق الغرامات أو البدلات المتعلقة بانتهاء صلاحية تأشيرة الدخول للبلاد التونسية والبقاء فترة أطول من الإقامة الأصلية المسموح بها²¹⁹.

وفي آذار/مارس 2020، وفي إطار التدابير الوقائية لمكافحة الوباء، قررت دولة الإمارات العربية المتحدة وقف إصدار كافة التأشيرات للأجانب ابتداءً من آذار/مارس 2020، باستثناء

وإسبانيا وتركيا ودول الخليج والبلدان الأفريقية، مع امتثال صارم للتدابير الصحية²³². وقد تحققت الدولة المغربية جميع التكاليف المتعلقة بعمليات إعادة المغاربة إلى الوطن، وقدمت السفارات والقنصليات المغربية المساعدة المالية والدعم الطبي والإداري والقانوني لآلاف المغاربة الذين تقطعت بهم السبل في الخارج.

7. تدابير وتطورات أخرى

تتطوي حوكمة الهجرة على مجالات أخرى لم تُدرج في عناوين محددة في هذا التقرير، نظراً إلى قلة عدد التطورات التي حصلت في الفترة المشمولة بالتقرير (نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020)، إلا أنها تؤثر على وضع المهاجرين وحقوقهم وينبغي ذكرها.

(أ) الحصول على الرعاية الصحية والصرف الصحي

الحصول على الرعاية الصحية والصرف الصحي في سياق كوفيد-19

في آذار/مارس 2020، أدخلت تغييرات على قانون عُمان بشأن مكافحة الأمراض المعدية استجابةً لتفشي جائحة كوفيد-19، من خلال المرسوم السلطاني 32/2020. ونصت التعديلات على أن جميع السكان المصابين بمرض معدٍ مدرج في القانون يحق لهم تلقي الرعاية الطبية والعلاج في المرافق الحكومية. وحددت وزارة الصحة أن العلاج والاختبارات المتعلقة بوباء كوفيد-19 مجانية للجميع، بمن فيهم المهاجرون²³³. وفي حال عدم التقيد بالأحكام، قد يتعرض المخالف لعقوبة السجن أو لدفع غرامة؛ وفي حالة الأجانب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى الترحيل من البلاد.

وفي آذار/مارس 2020، اتخذت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المغرب، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تدابير لتوفير السلة الصحية (سلامة - Salama Kit) التي تحتوي على مواد وأدوات النظافة الشخصية والمطهرات والمعقمات. ونشرت أيضاً معلومات عن الوقاية من الأمراض وحماية العاملين الصحيين والنساء الحوامل من فيروس كوفيد-19. واستهدفت هذه السلة في المقام الأول النساء المغربيات والمهاجرات، ووضعت في عهدة الشبكات والجمعيات المدنية لتوزيعها على الفئات المستهدفة²³⁴. وفي

الجزائر، وتكوين الجزائريين في الخارج، وذلك بالاتصال مع الوزارات المعنية؛ والترويج لتوظيف الكفاءات الوطنية؛ والتواصل مع المجموعات العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين في الخارج²²⁶.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّع الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وأمين التظلمات مذكرة تفاهم لتعزيز معالجة الشكاوى والطلبات المقدمة من المغاربة المقيمين في الخارج²²⁷.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني اتفاقية شراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز مهارات المغاربة في الخارج من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة²²⁸.

(ب) إعادة المواطنين إلى وطنهم

إعادة المواطنين إلى وطنهم في سياق كوفيد-19

في آذار/مارس 2020، اعتمد لبنان استراتيجية بشأن المقربين اللبنانيين الراغبين في العودة إلى وطنهم، مع مراعاة الشروط التي وضعها مجلس الوزراء مع وزير الصحة، والآلية المعتمدة في إطار استراتيجية الحكومة لاحتواء الجائحة²²⁹.

وفي أيار/مايو 2020، أصدرت الجمهورية العربية السورية تعليمات لتسهيل تأمين عودة المواطنين السوريين، استهدفت تحديداً المسافرين العالقين في الخارج الذين غادروا الجمهورية العربية السورية بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2020، والطلاب الراغبين في العودة إلى البلاد نتيجة تعليق الدراسة في المؤسسات التعليمية في البلدان المضيفة، والموظفين الموفدين بمهام رسمية الذين لم يتمكنوا من العودة بفعل إغلاق الحدود بين الدول²³⁰. وقد تمكن اللاجئون الفلسطينيون الذين تقطعت بهم السبل في الخارج والمسجلون لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في الجمهورية العربية السورية من الاستفادة من هذه التعليمات.

وفي السياق نفسه، بدأ المغرب بإعادة الطلاب المغاربة من الصين في كانون الثاني/يناير 2020²³¹. وفي وقت لاحق، توسّعت جهود إعادة إلى الوطن لتشمل المواطنين المغاربة الذين تقطعت بهم السبل في فرنسا وإيطاليا

وفي أيار/مايو 2019، أنشأ مكتب رئيس الوزراء **اليمني** لجنة جديدة لضمان حماية الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للمهاجرين في البلد. وتتولى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية التابعة لوزارة الداخلية رئاسة هذه اللجنة²³⁸.

(د) تدابير وتطورات أخرى

اعتمد القانون **الجزائري** رقم 5-20 بشأن الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها في نيسان/أبريل 2020. وهو يهدف إلى مكافحة نشر أو تشجيع جميع أشكال التعبير التي تبرز التمييز، وتلك التي تتضمن أسلوب الإزدراء أو الإهانة أو العداوة أو البغض أو العنف الموجهة إلى شخص أو مجموعة أشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية. ويهدف أيضاً إلى منع كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العوامل المذكورة أعلاه التي تنطوي على تعطيل أو عرقلة التمتع بحقوق الإنسان²³⁹.

وفي تموز/يوليو 2020، أطلقت **تونس** المسح الوطني للهجرة الدولية، أول إحصاء للهجرة الدولية في البلد. وقد هدف المسح إلى جمع بيانات إحصائية عن الهجرة في تونس، مع التركيز على مختلف الفئات الاجتماعية مثل المهاجرين، والمهاجرين العائدين، وغير المهاجرين، والمهاجرين المحتملين، والمهاجرين الدائريين، والمهاجرين قسراً/اللجئين والمهجرين. والمقصود من البيانات التي جمعت من دراسة تدفقات الهجرة الدولية، بما في ذلك أسبابها وحركتها وآثارها وعلاقتها بالتنمية، هو إعداد استراتيجيات وطنية للهجرة على نحو أكثر استنارة، وتعزيز تنفيذها ومتابعتها. وبذلك، يسهم المسح في تنفيذ مكوّن «حوكمة الهجرة» في برنامج الهجرة في تونس ProGreS Migration Tunisia²⁴⁰.

وبدأت المندوبية السامية للتخطيط في **المغرب** بنشر النتائج المغربية للمسح نفسه في كانون الأول/ديسمبر 2020. وهي توفر بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والخصائص الأخرى ذات الصلة²⁴¹.

وفي حزيران/يونيو 2020، أطلق مركز المعلومات والتعليم التنموي والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في **تونس** الدورة التدريبية الأولى حول «الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين» كجزء من مشروع Migr-I. والهدف من هذه الدورة الموجهة إلى الإداريين والمسؤولين في

المجموع، وصلت إلى أكثر من 16 مليون شخص معلومات عن الوقاية من الأمراض عن طريق التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل عبر الإنترنت²³⁵.

(ب) الملكية والسكن

أصدرت وزارة الإسكان في **عمان** القرار الوزاري رقم 292/2020 الصادر في حزيران/يونيو 2020، الذي ينص على حظر تملك غير العمانيين للأراضي والعقارات التالية: الأراضي الزراعية في جميع المحافظات؛ والأراضي الأخرى والعقارات المبنية في المحافظات والولايات والجبال المحددة في المادة 1 من القانون، وكذلك الكائنة في جميع جزر السلطنة، وفي أحرام القصور ومقار الجهات الأمنية والعسكرية المحددة بموجب نص المادة 2، وفي الحارات الأثرية والقديمة المحددة من وزارة التراث والثقافة. ولا يشمل ذلك الأراضي والعقارات الكائنة في المجمعات السياحية المتكاملة.

وأعلنت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني عن القرار الوزاري رقم 357/2020 الذي ينص على أنه يمكن للمواطنين غير العمانيين شراء العقارات في مناطق معينة في مسقط²³⁶.

(ج) التطورات المؤسسية

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت **جيبوتي** المرسوم رقم 279-PR/MI-2019 بإنشاء مكتب التنسيق الوطني للهجرة داخل وزارة الداخلية. ويتولى المنسق الوطني دراسة الأولويات والتحديات والفرص المشتركة بشأن إدارة الهجرة في جيبوتي، لكي يقترح على الحكومة التدابير المناسبة لمواجهةها من خلال استراتيجية وطنية بشأن الهجرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت **جيبوتي** الأمر رقم 122-PR/MI-2020 بتعيين أعضاء مكتب التنسيق الوطني للهجرة.

وفي أيار/مايو 2019، وقع **المغرب** على مشروع قانون لإنشاء مقر المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية في الرباط، وفقاً للاقتراح الذي أقره الملك محمد السادس، وبدعم من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في قمة الاتحاد الأفريقي الحادية والثلاثين²³⁷. ويمثل المرصد أيضاً بداية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، اللذين يؤكدان على أن تحسين الإحصاءات والمعلومات سيؤدي إلى تحسين إدارة الهجرة.

البلديات في تونس، تهيئة بيئة تحمي حقوق المهاجرين، وتوحيد الأدوات التي يستطيع قادة المجتمع المحلي

استخدامها لاستقبال المهاجرين والتوسط لهم وإعلامهم وتوجيههم على نحو أفضل²⁴².

جيم. التعاون الدولي بشأن الهجرة وحماية اللاجئين

بما أن الهجرة والنزوح عابران للحدود الوطنية في جوهرهما، يشكّل التعاون الدولي بين الدول عنصراً أساسياً في حوكمتها. وقد شاركت البلدان العربية في عمليات دولية متعددة على المستويات العالمية والأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية.

تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، وتسهيل الضوء على الاتجاهات والتحديات والقضايا الناشئة المشتركة، واستكشاف سُبل تعزيز التعاون الإقليمي²⁴⁶.

وفي كانون الثاني/يناير 2020، استضاف الاتحاد الأفريقي وحكومة مصر، التي ترأس حالياً الاتحاد الأفريقي، المنتدى الدولي الثاني لإحصاءات الهجرة في القاهرة، مع التركيز على معالجة تصنيف أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها حسب الوضع من حيث الهجرة (المقصد 17-6 من أهداف التنمية المستدامة). وهذا المنتدى هو منبر عالمي يجمع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من السلطات الوطنية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية، والقطاع الخاص بهدف تحسين البيانات عن الهجرة والسياسات المرتبطة بها.

1. العمليات الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية

(أ) العمليات المتعلقة بالاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، مؤتمراً إقليمياً بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وآثاره على السياسات في المنطقة العربية في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد أتاح المؤتمر منبراً للدول الأعضاء لتحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، وتبادل أفضل الممارسات وأبرز الإنجازات التي حصلت حتى تاريخ انعقاد المؤتمر في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والبحث في الإجراءات ذات الأولوية للمستقبل²⁴³.

وقد عُقد اجتماع القمة الثاني عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية في كيتو في كانون الثاني/يناير 2020، مختتماً رئاسة إكوادور للمنتدى لعام 2019، وتناول موضوع «النّهج المستدامة للتنقل البشري: دعم الحقوق وتعزيز دور الدولة والنهوض بالتنمية من خلال الشراكات والعمل الجماعي». وعُقدت قبل القمة اجتماعات تحضيرية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك اجتماع تشاوري مع الاتحاد الأفريقي ومع حوار أبو ظبي.

وعُقد الاجتماع التشاوري الإقليمي مع الاتحاد الأفريقي 2020 عبر الإنترنت على مدى عدة جلسات في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2020، واختار الاتحاد الأفريقي التركيز على المواضيع الثلاثة التالية: حوكمة هجرة اليد العاملة في سياق تغيّر مشهد التوظيف، وتنمية مهارات المهاجرين في الحصول على عمل، ومعالجة الثغرات في مجال حماية المهاجرين. وركّز الحوار بشأن السياسات في الاجتماع التشاوري الإقليمي أيضاً على سياق جائحة كوفيد-19، فسلب الضوء على تزايد قابلية العمال المهاجرين والمهاجرين غير المسجلين للتعرّض للمخاطر، بما في ذلك تحديات مثل الظروف المعيشية السيئة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية، وفقدان الوظائف، وانخفاض التحويلات المالية، وإعادة القسرية إلى الوطن، وتزايد التمييز²⁴⁷.

وفي عام 2020، أطلقت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، عملية الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وشملت عملية الاستعراض الإقليمي، التي دامت عاماً، عدة ورش عمل لبناء القدرات²⁴⁴ وحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين²⁴⁵ تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة؛ وتشجيع النهج الشامل للحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله اللذين يدعو إليهما الاتفاق؛ وتشديد التركيز على النساء المهاجرات والأطفال وغيرهم من الفئات المعرضة للمخاطر؛ وتعزيز التعاون الإقليمي. وتوّجت عملية الاستعراض بمؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي عُقد في شباط/فبراير 2021 بهدف تقييم التقدم المحرز نحو

التي سبقت اللقاء الوزاري التشاوري، نظمت أمانة حوار أبوظبي ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل العمل، يسهلها منظمة العمل الدولية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد مشروع AMEM الذي تموله إيطاليا وتنقذه منظمة العمل الدولية، ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات هجرة اليد العاملة في الرباط، شارك فيها ممثلون من المكاتب الإحصائية الوطنية وحكومات تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا. وقد أصدرت ورشة العمل مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز وتنسيق إحصاءات وأنظمة المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة بين بلدان المغرب العربي²⁴⁹.

(ج) التعاون بشأن الهجرة بين أوروبا وأفريقيا

في أيلول/سبتمبر 2019، ترأست مصر الاجتماع الموضوعي لعملية الخرطوم حول «الإطار القانوني وتطوير السياسات: تحقيق الاستفادة المثلى من هجرة العمالة المنظمة». واستجابةً لخطة عمل فاليتا المشتركة، قدّم الاجتماع الموضوعي لمحة عامة عن اتفاقات العمل القائمة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وناقش أفضل الممارسات والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل. ووفّر الاجتماع الموضوعي أيضاً موارد لحماية حقوق العمال المهاجرين، وسبلًا لزيادة التعاون بين الدول من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بهجرة اليد العاملة²⁵⁰.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت عملية الخرطوم اجتماعاً موضوعياً آخر ركّز على «الهجرة من أجل التنمية: تسخير إمكانات المقترين» من أجل تحفيز مساهماتهم في التنمية. وتمحورت المناقشات حول الركائز المواضيعية التالية: إشراك المقترين في البلدان المضيفة؛ والخيارات المتاحة لبلدان المنشأ؛ وتهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المقترين في بلدهم الأصلي؛ والتحويلات والاستثمارات: طرق لزيادة أثر التحويلات إلى أقصى حد²⁵¹.

وعقد اجتماع حوارات المتوسط لعام 2019 في كانون الأول/ديسمبر 2019 في روما لمواصلة المحادثات بشأن التحديات الحالية التي تطرحها الهجرة في المنطقة، وإعادة النظر في النهج التقليدية لوضع جدول أعمال إيجابي. وقد ركّز الاجتماع على الزيادة الأخيرة في عدد المهاجرين المسافرين

كذلك، عُقد الاجتماع التشاوري الإقليمي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية مع حوار أبوظبي لعام 2020 عبر الإنترنت في حزيران/يوليو 2020. وركّز على المواضيع الثلاثة التالية: حوكمة هجرة اليد العاملة في سياق تغير مشهد التوظيف، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة لتمكين المهاجرين، وتعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعقد اجتماع كبار المسؤولين لعملية التفاوض العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، برئاسة جامعة الدول العربية، في القاهرة في حزيران/يونيو 2020. فالتقى كبار المسؤولين في الدول الأعضاء من أجل إجراء استعراض إقليمي لعملية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والاستعداد لمؤتمر القمة الثالث عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية²⁴⁸.

وعقد أيضاً مؤتمر النزوح طويل الأمد على شكل مؤتمر افتراضي استمر أربعة أيام في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 حول موضوع «النزوح طويل الأمد: آمال وتطلعات وحلول دائمة». وكان المؤتمر من تنظيم جامعة اليرموك، والجامعة الألمانية الأردنية، وبرنامج أكاديميون في التضامن، وبرنامج التعليم السوري الأردني EDU-SYRIA، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجمع جهات فاعلة وعلماء رئيسيين لتسهيل الحوار العالمي بشأن الحلول الدائمة للبلدان المضيفة والأصلية للاجئين في الشرق الأوسط في إطار مواضيع إعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، والتماسك المستدام في البلد المضيف.

(ب) التعاون في مجال هجرة اليد العاملة

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عُقد اللقاء الوزاري التشاوري الخامس لحوار أبوظبي في دبي، الإمارات العربية المتحدة، لمتابعة تنفيذ إعلان كولومبو ومجالاته المواضيعية الأربعة: التعاون بشأن المهارات وتوثيقها والاعتراف المتبادل بها؛ وتوظيف اليد العاملة؛ ودور التكنولوجيا في حوكمة التنقل البشري؛ والتعاون الأقاليمي والعالمى لحوار أبوظبي. كذلك، عُقدت حلقات نقاش واجتماعات بشأن مستقبل العمل، وتحسين محو الأمية المالية بين العاملات في الخدمة المنزلية، والتعاون بين الأقاليم، وفي نيسان/أبريل 2019، وقبل اجتماع كبار المسؤولين في حوار أبوظبي، وفي الفترة

الخبراء حول هذا الموضوع²⁵⁴. ويستند البروتوكول إلى بروتوكول حرية حركة الأشخاص الخاص بالاتحاد الأفريقي لتيسير حرية حركة الأشخاص عبر الحدود لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجالات كثيرة من بينها التجارة والأعمال والسياحة، وسيُنقذ على مراحل. وتشمل الأحكام ضمان الحق في الدخول وإلغاء شروط التأشيرة، وضمن حقوق العمال في التنقل بحرية عبر الحدود مع التمتع بمعاملة متساوية بموجب القانون، وإقرار الحق في الإقامة في بلد ثالث، والسماح بإنشاء مشروع تجاري في بلد آخر من دون عوائق.

التعاون الدولي بشأن الهجرة في سياق كوفيد-19

شكّل تفشي الجائحة تحدياً للبرامج العادية المعنية بالتعاون في قضايا الهجرة والمقررة لعام 2020. واستمر المسؤولون والممثلون في عقد الاجتماعات، لكنّ معظم هذه الاجتماعات عُدلت ونُقلت إلى منصات افتراضية على الإنترنت.

وفي آذار/مارس 2020، وتلبيةً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تنفيذ استجابة عاجلة ومنسقة من المجتمع الدولي للتصدي لجائحة كوفيد-19، أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالاشتراك مع المنظمين المشاركين للمنتدى العالمي للتحويلات والاستثمار والتنمية، فرقة العمل المعنية بالتحويلات المالية كجزء من حملة عام 2020 لليوم الدولي للتحويلات المالية الأسرية بشأن «بناء المنعة في أوقات الأزمات». وقد تضافرت جهود أكثر من 40 من أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بالتحويلات المالية من جميع القطاعات لزيادة الوعي بشأن أثر الجائحة على مليار شخص معنيين بالتحويلات المالية، فحدّوا مجموعة من التدابير الفورية والقصيرة الأجل الهادفة إلى التصدي للتحديات التي تواجه العمال المهاجرين وأسرههم نتيجة هذه الجائحة. وقد توجّه عمل هذه الفرقة بإصدار مخطط للعمل بعنوان «التحويلات في الأزمات: الاستجابة والمنعة والتعافي»، يهدف إلى تحسين الاستجابة ودعم منعة سوق التحويلات المالية وتعافيها، والحفاظ على تدفق التحويلات السريعة والرخيصة والأمنة خلال أزمة كوفيد-19 وبعدها. وقد صبّت التدابير الموصى بها والموجهة إلى السلطات الحكومية ومقدمي خدمات التحويلات المالية ومجموعات المغتربين في قائمة خيارات السياسات المتعلقة بتمويل التنمية في عصر

بشكل غير نظامي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا عبر الطرق البحرية.

وفي آذار/مارس 2020، استضاف حوار 5+5 حول الهجرة في غرب المتوسط²⁵² المؤتمر الوزاري الثامن لحوار 5+5 حول الهجرة والتنمية في مراكش، المغرب، لمناقشة قضايا الهجرة والتنمية في غرب البحر الأبيض المتوسط. واتفق الوزراء في المؤتمر على دعم الجهود التعاونية الرامية إلى فهم اتجاهات الهجرة على نحو أفضل، وتسهيل التنقل والهجرة النظامية، والتصدي للهجرة غير النظامية ولاستغلال المهاجرين، واحترام حقوق المهاجرين، وتعزيز التنمية المستدامة، واعتمدوا إعلاناً يتضمن قائمة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف في إطار المواضيع الخمسة التالية: تنسيق السياسات الوطنية للهجرة؛ وتيسير الهجرة والتنقل بطريقة شرعية؛ وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية؛ وسياسات إدماج المهاجرين؛ وسياسات التصدي للهجرة غير النظامية، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص²⁵³. وقد دعمت بلدان حوار 5+5 أيضاً القيادة القارية للمغرب بشأن الهجرة، وهو ما تجلّى في إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة في الرباط.

(د) المبادرات الأفريقية بشأن الهجرة

عقد الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المنتدى الأفريقي الخامس للهجرة في القاهرة في أيلول/سبتمبر 2019، حول موضوع «تعزيز البيانات والبحوث حول الهجرة لوضع سياسات قائمة على الأدلة وتنفيذها نحو إدارة فعالة للهجرة في أفريقيا». وإلى جانب اعتماد آلية انعقاد المنتدى الأفريقي للهجرة، تشارك الممثلون في المنتدى الخبرات في مجال وضع السياسات القائمة على الأدلة وإدارة الهجرة في القارة الأفريقية، لا سيما كيفية تعزيز إحصاءات الهجرة في القارة الأفريقية وتوطيد آلية التشاور القارية والإقليمية والوطنية بشأن الهجرة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل الحوكمة الرشيدة للهجرة في القارة الأفريقية.

وعقّد في الخرطوم الاجتماع الوزاري القطاعي للهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) بشأن بروتوكول حرية حركة الأشخاص بين بلدان هذه الهيئة، حيث اعتمد البروتوكول في 26 شباط/فبراير 2020، وذلك بعد جولة من اجتماعات

إدارة تدفقات الهجرة، والجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنظيم عمليات إعادة القبول²⁵⁸.

وفي أيلول/سبتمبر 2020، اتفقت حكومتا **إثيوبيا وجيبوتي** على فتح نقطة دخول ثالثة بالقرب من الحدود الشمالية لجيبوتي على محاولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين²⁵⁹.

ووقّعت **الأردن ومصر** عدة مذكرات تفاهم في تموز/يوليو 2019. وتشمل الاتفاقات المتعلقة بالمهاجرين واللّاجئين خطة لتسليم السجناء الأردنيين في مصر والسجناء المصريين في الأردن، وإعادةتهم إلى بلديهم الأصيلين ليكملوا الأحكام الصادرة بحقهم؛ إلى جانب التزام الأردن بمعاملة الطلاب المصريين في المدارس الأردنية مثلما يعامل أقرانهم الأردنيون، من حيث الرسوم الدراسية²⁶⁰.

ووقّعت **وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج** العقد التنفيذي مع **الوكالة الألمانية للتعاون الدولي** لإنشاء المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في القاهرة. ويقدم المركز خدمات مختلفة، مثل تسهيل عودة المهاجرين المصريين من الخارج وإعادة إدماجهم في وطنهم الأم، وزيادة الوعي للحد من الهجرة غير النظامية، وتقديم المساعدة للهجرة إلى ألمانيا، بما في ذلك المعلومات ودورات في اللغة الألمانية²⁶¹.

ووقّعت مصر أيضاً في كانون الأول/ديسمبر 2019 مذكرة تفاهم مع **المملكة العربية السعودية** بشأن تعزيز التعاون بين مؤسسة البريد السعودي والبريد المصري، لا سيما في ما يتعلق بالخدمات البريدية المقدمة لحجاج ومعتصري جمهورية مصر العربية، والمراسلات القضائية، والحوالات المالية²⁶².

وفي تموز/يوليو 2020، اجتمعت وزيرة الدولة للهجرة وشؤون **المصريين** بالخارج مع وزير الخارجية وشؤون المقتربيين اليمني لبحث التعاون المستمر وتبادل الخبرات في ملفات الهجرة والمقتربيين، لا سيما في ما يتعلق بالعدد الكبير لليمنيين المقيمين في مصر، ومعالجة الهجرة غير النظامية²⁶³.

ووقّعت **الكويت والهند** في كانون الثاني/يناير 2019 مذكرة تفاهم توّفر إطاراً هيكلياً للتعاون بين البلدين في ما يتعلق بشؤون العمالة المنزلية الهندية في الكويت،

كوفيد-19 وما بعده، وخطة عمل مجموعة العشرين بشأن الشمول المالي.

وفي أيار/مايو 2020، أطلقت سويسرا والمملكة المتحدة، بالشراكة مع منظمات مختلفة مثل البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نداءً دولياً للعمل بشأن «التحويلات المالية في الأزمات: كيفية الحفاظ على تدفقها». وتهدف المبادرة إلى زيادة الوعي، وتدعو صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ومقدمي خدمات التحويلات المالية إلى وضع تدابير للمساعدة في التخفيف من أثر كوفيد-19 على تدفقات التحويلات، وتخفيف الضغط المالي على المهاجرين وأفراد مجتمعات الشتات والاقتصادات المحلية التي تعتمد على التحويلات المالية. وحثّت هذه المبادرة الجهات الفاعلة تحديداً على تحسين إمكانية وصول المهاجرين إلى خدمات التحويلات المالية، من خلال تمكينهم من الوصول المادي أو الرقمي إلى مقدمي الخدمات المالية عبر الحدود. وقد انضمّ إلى المبادرة منذ إطلاقها كلٌّ من الأردن ومصر واليمن إلى الدعوة.

2. التعاون الثنائي

صادقت الجزائر على مذكرة تفاهم مع **النيجر** من خلال المرسوم الرئاسي رقم 19-264 الصادر في أيلول/سبتمبر 2019 في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بما في ذلك أحكام حماية العمال المهاجرين ونشر المعلومات حول حقوقهم²⁵⁵.

وفي حزيران/يونيو 2019، وقّعت **البحرين** مذكرة تفاهم مع **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** لإنشاء مركز خبرة وتدريب إقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. والمركز مسؤول عن دعم عملية وضع المعايير لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبناء قدرات المدربين، وتخريج الخبراء في هذا المجال²⁵⁶. وفي عام 2019، أبرمت البحرين أيضاً مذكرات تفاهم مع عدة بلدان منشأ للعمالة الوافدة، ومنها باكستان والهند، ركّزت على الإشراف على وكالات التوظيف وحماية العمالة الوافدة في البحرين²⁵⁷.

وفي تموز/يوليو 2019، جدّدت **جزر القمر وفرنسا** شراكتهما لإعادة إطلاق التعاون الثنائي واللامركزي من أجل تعزيز

المتوسط. وتبقى المذكرة صالحة لمدة ثلاث سنوات، مع خيار تمديدتها لمدة سنة إضافية. ويُشأ بموجها مركزان للتنسيق لتمولهما مالطا، أحدهما في مالطا والآخر في ليبيا، لتنسيق ودعم تنظيم قوارب المهاجرين من ليبيا إلى البلدان الأوروبية. وتنص المذكرة أيضاً على أن مالطا تقترح على مفوضية الاتحاد الأوروبي زيادة الدعم المالي لتعزيز أمن حدودها الجنوبية، في محاولة لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين.

ووقّعت **الإمارات العربية المتحدة وموريتانيا** عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم في شباط/فبراير 2020 خلال اجتماع بين رئيسي الدولتين. وكان من بينها مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات.²⁷¹

وفي أيلول/سبتمبر 2019، عقدت **إسبانيا والمغرب** الاجتماع التاسع عشر للفريق الإسباني المغربي المعني بالهجرة لتحليل تطور حركات الهجرة خلال الأشهر الأخيرة؛ وتقييم سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مراقبة الحدود ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتشجيع قنوات الهجرة النظامية المنظمة والأمنة من خلال تدابير مثل الإدارة المشتركة للتوظيف في المصدر؛ وتعزيز التنسيق والتعاون في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص.²⁷² وأطلق البلدان برنامج «الأجيال الشابة كوكلاء للتغيير»، وهو برنامج تدريبي للطلاب المغاربة الشباب في الدراسات العليا في إسبانيا.²⁷³

وفي شباط/فبراير 2019، شكّل المغرب لجنة لتنظيم زيارات إلى أماكن الحصاد في إسبانيا، والتحقيق في شكاوى الاستغلال والإساءة الجنسية المتكررة للعمال المغاربة المهاجرين هناك.²⁷⁴ وفي آذار/مارس 2019، أطلقت **بلجيكا** والمغرب مشروعاً تجريبياً لمعالجة النقص في اليد العاملة من خلال نماذج مبتكرة لهجرة اليد العاملة، استمر حتى آب/أغسطس 2020. ويهدف المشروع إلى تسهيل التعاون الثنائي في إدارة الهجرة النظامية من خلال توفير بديل آمن وقانوني للمغربيين الشباب الراغبين في اكتساب خبرة عمل مؤهلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلجيكا.²⁷⁵

ووقّعت **فرنسا والمغرب** اتفاقية بشأن إعادة المهاجرين المغاربة القاصرين إلى بلدهم الأصلي في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويدعو الاتفاق إلى وضع أدوات ملموسة

لا سيما توفير ضمانات أقوى لهذه العمالة التي تشمل العديد من العاملات المهاجرات. وتبقى مذكرة التفاهم صالحة لفترة خمس سنوات، وتنص في أحد أحكامها على التجديد التلقائي.²⁶⁴

وفي كانون الثاني/يناير 2020، فرضت الحكومة الفلبينية حظراً كاملاً على إرسال العمال الفلبينيين إلى الكويت بعد وفاة عاملة منزلية فلبينية في الكويت. لكنّ الحظر رُفِع بعد ذلك. وفي شباط/فبراير 2020، عقّد الاجتماع الأول للجنة المشتركة حول الاتفاقية بشأن تشغيل العمالة المنزلية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الفلبين لعام 2018. وناقش المسؤولون في الاجتماع عدة تدابير مؤسسية لحماية العمالة المنزلية الفلبينية في الكويت. وكجزء من هذه التدابير، وقع البلدان اتفاقاً ثنائياً لحماية العاملات المنزليات الفلبينيات من خلال عقد نموذجي موحد يضمن حقوقهنّ، ومنها الاحتفاظ بمستنداتهنّ الشخصية وهواتهنّ المحمولة.²⁶⁵

كذلك، وقّعت **غيانا والكويت** اتفاقية إعفاء من التأشيرة في آب/أغسطس 2020، تسمح للدبلوماسيين وحاملي جوازات السفر الخاصة بدخول البلاد بدون تأشيرات.²⁶⁶

ووقّعت **ليبيا** في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 اتفاقاً للتعاون مع **المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة**، بهدف دعم وتطوير التعاون بين المركز والحكومة في مجال حوكمة الهجرة ووضع السياسات، وإعداد الدراسات لمعالجة أزمة الهجرة في ليبيا.²⁶⁷

وفي شباط/فبراير 2020، مُدّدت مذكرة التفاهم بين **ليبيا وإيطاليا** بشأن الهجرة حتى عام 2023، مع اقتراح تعديلات طفيفة في حزيران/يونيو 2020.²⁶⁸ وبموجب هذه المذكرة، تقدّم إيطاليا الدعم لخفر السواحل الليبي والسلطات الليبية الأخرى من أجل اعتراض السفن التي تعبر البحر الأبيض المتوسط، وإعادة طالبي اللجوء إلى مخيمات الاحتجاز في ليبيا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن خفر السواحل قد التقطوا وأعادوا ما يقرب من 40,000 مهاجر ولاجئ إلى ليبيا المنكوبة بالحرب منذ إبرام الاتفاق.²⁶⁹ ولا تزال المفوضية تعتبر ليبيا مكاناً غير آمن لإنزال من تم إنقاذهم في عرض البحر.²⁷⁰

وفي أيار/مايو 2020، وقّعت **ليبيا ومالطا** مذكرة تفاهم في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض

البلدين خلال فترة حالة الطوارئ، تنص تحديداً على السماح لطائرات الرحلات الجوية التي تستأجرها المملكة المتحدة باستخدام مطارات دولة الإمارات للعبور وملء خزاناتها بالوقود في طريقها إلى المملكة المتحدة. وبأبني التفاهم في إطار الجهود الإماراتية الرامية إلى تكثيف تعاونها الدولي خلال جائحة كوفيد-19، وفي إطار جهود المملكة المتحدة لإعادة الرعايا البريطانيين العالقين في الخارج بسبب الجائحة²⁸².

وفي تموز/يوليو 2019، وقّعت **الإمارات العربية المتحدة ورواندا** مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال استقدام العمالة الرواندية وتوظيفها لدى منشآت القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة²⁸³.

وقّعت دولة **الإمارات العربية المتحدة** مذكرة تفاهم مع **كوريا الجنوبية** في شباط/فبراير 2019 تغطي عدداً من المجالات، منها تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب الضريبي²⁸⁴. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، وقّعت الحكومة الإماراتية أيضاً عدة اتفاقات مع **سيراليون** بشأن التعاون الثنائي في عدة مجالات منها تجنب الازدواج الضريبي.

وفي حزيران/يونيو 2019، وقّعت **الإمارات العربية المتحدة** أيضاً أربع مذكرات تفاهم مع **أوغندا وباكستان وفيتنام ونيبال** لإقامة تعاون ثنائي بشأن استقدام العمالة الوافدة وتوظيفها في الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على توظيف العمال المنزليين²⁸⁵.

وقّعت دولة **الإمارات العربية المتحدة** مذكرة تفاهم مع **أوغندا** في حزيران/يونيو 2019 لتشجيع الممارسات الجيدة في حوكمة هجرة اليد العاملة، ومنها تحسين عملية استقدام العمالة المساعدة الأوغندية من خلال توفير عروض عمل رسمية وتوحيد عقود العمل²⁸⁶.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، وقّعت **الإمارات العربية المتحدة والفلبين** مذكرة تفاهم للتعاون في مكافحة الاتجار بالأشخاص، تُحدد تعاون البلدين في اعتماد إجراءات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وإنقاذهم وإعادةهم إلى الوطن وضمّان تعافيتهم وإعادة تأهيلهم وفقاً للقوانين المحلية²⁸⁷.

لرعاية القاصرين غير المصحوبين بذويهم وتسهيل عودتهم من فرنسا إلى المغرب²⁷⁶.

وفي حزيران/يونيو 2020، صدّقت **عمان** على اتفاقية مع **سلوفاكيا** من خلال المرسوم السلطاني 63/2020 لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل الشخصي الخاضع للضريبة بالنسبة للمقيمين في أي من البلدين أو كليهما.

وقّعت **قطر** مذكرة تفاهم مع **مفوضية الاتحاد الأفريقي** في كانون الثاني/يناير 2019 بشأن منحة مالية بقيمة 20 مليون دولار لدعم إعادة الإدماج الآمن للمهاجرين الأفريقيين المعاد توطينهم في بلدانهم الأصلية، وتحديد استجابة لظاهرة الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل في أفريقيا. كذلك، سيقم صندوق قطر للتنمية شراكات مع المؤسسات المالية في البلدان المستهدفة لتصميم وتنفيذ برامج مخصصة لإعادة الدمج الاقتصادي للعائدين إلى أوطانهم²⁷⁷.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اتفقت **الصومال وقطر** على تجديد مذكرة التفاهم التي أنشئت في عام 1983 والتي تسمح للعمال الصوماليين بالعمل في قطر²⁷⁸. وفي إطار الجهود الرامية إلى دفع عجلة الإصلاحات العمالية، نظمت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القطرية سلسلة من التبادلات الثنائية مع نظرائها في أستراليا والسويد وسويسرا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. على سبيل المثال، وقّعت قطر في كانون الثاني/يناير 2020 مذكرة تفاهم مع السويد ومنظمة العمل الدولية للتعاون في عدد من مجالات العمل، ومنها ما ينطبق على العمالة الوافدة مثل الصحة والسلامة المهنيين في العمل والمسؤولية الاجتماعية للشركات²⁷⁹.

وفي كانون الثاني/يناير 2020، اعتمدت **الصومال** خطة العمل المشتركة لعام 2020 مع **إثيوبيا وإريتريا**. وتركز الخطة الشاملة على عدة أهداف متداخلة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن ومكافحة الاتجار بالأشخاص²⁸⁰.

وقّعت **تونس وسويسرا** اتفاقاً في آذار/مارس 2019 بشأن الضمان الاجتماعي، يعزز التغطية الاجتماعية للتونسيين المقيمين في سويسرا²⁸¹.

وقّعت **الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة** مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل 2020 لتيسير حركة رعايا

الجدول 5. التطورات على مستوى السياسات حسب البلدان والمجالات المواضيعية في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020

البلد	هجرة اليد العاملة	الهجرة غير النظامية	الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين	النزوح القسري وحماية اللاجئين	حالات القبول والتأشيرات وتصاريح الإقامة والتجنيس	حوكمة المفترين والشتات	تدابير وتطورات أخرى
الأردن	+			+			
الإمارات العربية المتحدة	+	+			+		
البحرين	+	+	+		+		
تونس	+		+	+	+		+
الجزائر		+	+			+	+
جزر القمر			+		+		
الجمهورية العربية السورية				+		+	
جيبوتي					+		+
السودان			+	+	+		
الصومال	+			+			
العراق			+	+			
عمان	+				+		+
دولة فلسطين							
قطر	+			+			
الكويت	+	+	+		+		+
لبنان	+	+	+		+	+	
ليبيا		+					
مصر		+	+	+	+		
المغرب	+		+			+	+
المملكة العربية السعودية	+		+	+	+		
موريتانيا			+	+			
اليمن					+		+

المصدر: تجميع الإسكوا.

ملاحظة: تشير العلامات باللون الأحمر إلى اعتماد سياسات وتدابير تتعلق بكوفيد-19.

دال. الخاتمة

الرئيسية التي حصلت على مستوى السياسات حسب البلدان والمجالات المواضيعية على النحو الوارد في هذا الفصل.

هجرة اليد العاملة: كانت هجرة اليد العاملة المجال الذي شهد أكبر قدر من التطورات في حوكمة الهجرة في الفترة المشمولة بالتقرير. فقد خطت بلدان كثيرة خطوات كبيرة

اعتمدت الدول العربية بين نيسان/أبريل 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020 مجموعة من السياسات والأنظمة والتدابير المتعلقة بحوكمة الهجرة والنزوح القسري. وفي عام 2020 تحديداً، صدرت تشريعات خاصة في هذا المجال للتصدي لجائحة كوفيد-19، وما ترتب عنها من عواقب اقتصادية واجتماعية على البلدان العربية وسكانها. ويبيّن الجدول 5 التطورات

البلدان التي شهدت نزاعاً تضع الأحكام للاجئين العائدين والنازحين داخلياً لضمان عودتهم الآمنة والطوعية والمستدامة وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وينبغي الاستمرار في متابعة هذه التطورات ودعمها.

القبول والتأشيرات وتصاريح الإقامة والتجنيس: تمثّلت

معظم التطورات في هذا المجال في تغييرات إدارية لجهة متطلبات التأشيرة. غير أن الحكومات زادت أيضاً من مرونتها بسبب الجائحة، مع اتجاه عام إلى تمديد تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة لمن يحملونها أصلاً، ولكن مع فرض قيود أكبر على الحصول على تأشيرات جديدة. وأجرى عددٌ قليل من الدول العربية تغييرات في قوانين الجنسية أتاحت المزيد من المسارات للتجنيس. مع ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للفئات المعرضة للمخاطر، لا سيما الأشخاص عديمي الجنسية والأطفال الذين لا تشملهم هذه اللوائح.

حوكمة المفترين والشتات: ركزت بعض الحكومات على

التواصل مع رعاياها في الخارج، فاعتمدت عدة بلدان تدابير لمعالجة مسألة العودة إلى الوطن أثناء القيود على السفر والحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد-19. وينبغي تطوير دور الحكومات في التواصل مع رعاياها في الخارج ومع المفترين لتعزيز حماية المهاجرين ومساهماتهم في التنمية في بلدانهم الأصلية.

التعاون الدولي: شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة

أشقة تَقَدَّت على هامش الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة، فضلاً عن تزايد الاهتمام باستخدام البيانات والإحصاءات المصنفة لرصد ظاهرة الهجرة والنزوح. وقد سعت عدة مبادرات معنية بمتابعة العمليات والمعاهدات القائمة إلى جمع الحكومات والجهات المعنية الأخرى لتشارك الأفكار وتبادل الممارسات الجيدة بشأن كيفية حوكمة الهجرة والنزوح، لا سيما في سياق الجائحة. ويمكن لتعزيز الإشراف المنهجي لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أن يحقق قيمة إضافية.

التعاون الثنائي: تعاونت البلدان في مجالات متنوعة تتعلق

بالهجرة والنزوح، منها حماية العمال المهاجرين، وتحديد المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية، ومراقبة الحدود، والاتجار بالأشخاص. ولكن، لا بد من تحسين التعاون والتنسيق الثنائيين من أجل توفير حماية أفضل للمهاجرين واللاجئين، لا سيما في ظل استمرار أزمة كوفيد-19.

لإصلاح عمليات التوظيف وتصاريح العمل للمهاجرين، من أجل ضمان مزيد من المرونة في ما يتعلق بتغيير أصحاب العمل، وحماية العمال المهاجرين من سوء المعاملة والاستغلال. واعتمدت أيضاً إصلاحات في نظام الكفالة ومبادرات تركّز على العاملين في الخدمة المنزلية. وقد دفع ظهور الوباء العديد من البلدان إلى تطوير منصات افتراضية لتنظيم هجرة اليد العاملة، سهّلت العمليات للمهاجرين وأصحاب العمل. وكان دعم العمال المهاجرين وحمايتهم أثناء الجائحة من بين الشواغل الرئيسية لعدة بلدان، لا سيما تلك التي تضمّ جاليات كبيرة من العمال المهاجرين. ومع استمرار الجائحة، يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان وصول العمال المهاجرين، لا سيما من هم الأكثر عرضة للمخاطر، مثل العمال المنزليين المهاجرين والمهاجرين في أوضاع غير نظامية، إلى الخدمات الأساسية، ومنها الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. ويلزم أيضاً تعزيز الإجراءات الرامية إلى زيادة الإدماج الاجتماعي للعمال المهاجرين ومكافحة كراهية الأجانب والعنصرية.

الهجرة غير النظامية: في ظل الجائحة، منحت عدة بلدان

عربية فترات سماح للمهاجرين في أوضاع غير نظامية إما لتسوية أوضاعهم القانونية أو لمغادرة البلاد بأمان من دون دفع جزاءات. وفي الوقت نفسه، تكثفت المراقبة على الحدود، لا سيما في بلدان المغرب العربي، بالتعاون مع البلدان الأوروبية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان التزام سلطات مراقبة الحدود بقوانين حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية، لا سيما في ما يتعلق بالعائدين قسراً إلى بلدانهم.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: شهدت الفترة المشمولة

بالتقرير مزيداً من المبادرات لزيادة التعاون بين مختلف الإدارات الحكومية من خلال تشكيل وحدات أو فرق خاصة. وعقدت بعض البلدان ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع المجتمع المدني وخبراء من بلدان أخرى. كذلك، فإن عدداً متزايداً من البلدان قد وضع أو يقوم حالياً بوضع خطط عمل وطنية بشأن الاتجار بالأشخاص. وينبغي للبلدان أن تواصل إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بطريقة منسقة، وتوفير الحماية واللجوء للضحايا. وينبغي أن تركز سياسات ومبادرات مكافحة التهريب على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين المهريين واللاجئين، وعلى مكافحة جريمة تهريب المهاجرين.

اللاجئون وطالبو اللجوء: سنتّ عدة بلدان قوانين لجوء تحدد

طالبي اللجوء والحقوق المكفولة للاجئين. وقد ظلت بعض



3. بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19





3. بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19

بيان موجز

تُبت أن جائحة كوفيد-19 لها آثار وتداعيات بعيدة المدى، وأن عواقبها تتجاوز الأزمة الصحية التي نتجت عنها. فالى جانب الخسائر المأساوية في الأرواح البشرية، أدت الجائحة إلى نشوء أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية أو إلى تفاقمها على المستوى العالمي، وأجّجت الاضطرابات السياسية في بعض البلدان. وبرز الكثير من المهاجرين واللاجئين في الخطوط الأمامية للتحدي للجائحة من خلال تقديم الخدمات الأساسية، ومنها خدمات الرعاية الصحية والزراعة وإنتاج الأغذية، وضمان استمرارية سلاسل الإمداد في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وكان المهاجرون واللاجئون أيضاً من بين الفئات السكانية الأكثر تأثراً بهذه الجائحة. فقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى تضخيم الأثر السلبي للعوائق الهيكلية التي كان يواجهها المهاجرون واللاجئون، وزادت من قابلية تضرّهم نتيجة التحديات الاقتصادية الشديدة، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وصعوبة الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بأسعار معقولة، وزيادة التحديات التي يطرحها دخول أسواق العمل النظامية، وزيادة الاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس، والقيود على التنقل، وتزايد كراهية الأجانب، ومحدودية الاتصال والتواصل. وعليه، فإن بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية يتطلب إرادة سياسية جديّة لتعميم القضايا والشواغل المتعلقة بهم في السياسات عبر مختلف القطاعات. وقد استندت التوصيات المقدمة على مستوى السياسات في هذا الفصل إلى الدروس المستفادة أثناء الجائحة، وهي توفر خارطة طريق لحماية المهاجرين واللاجئين وتمكينهم ليصبحوا وكلاء فاعلين في التنمية.

الخلفية

مع ذلك، أظهرت الجائحة أيضاً منعة العمال المهاجرين ومساهماتهم في مجتمعاتهم المحلية، فاستمروا في عملهم في الخطوط الأمامية، حيث قدّموا الخدمات الأساسية، ومنها الرعاية الصحية والتنظيف والعمل المنزلي والزراعة وإنتاج الأغذية، وضمنوا استمرار سلاسل الإمداد وغيرها من الأعمال التجارية الأساسية على الرغم من الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة.

وأُتاحت الصدمة غير المسبوقة التي أحدثتها الجائحة فرصة لتعلّم كيفية تحسين حماية أشد الفئات قابلية للتضرر. وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: «صحيح أن أزمة كوفيد-19 هي مأساة إنسانية، غير أنها أتاحت فرصة للأجيال. فرصة لإعادة بناء عالم أكثر مساواة واستدامة»²⁸⁸.

كان المهاجرون واللاجئون من بين الفئات السكانية الأكثر تأثراً بهذه الجائحة، فقد وجد الكثير منهم أنفسهم عالقين في البلدان المضيفة، وعانوا من فقدان مصادر الدخل وأماكن السكن ومن سوء التغذية، وواجهوا صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية.

وزادت الجائحة من قابلية تضرر فئات سكانية محددة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، وأبرزت الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء أوجه قابلية التضرر هذه، ومنها تظّم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية غير الشاملة، ومحدودية مسارات الهجرة النظامية، وأطر حوكمة العمل التي لا تحمي حقوق هذه الفئات، والاستبعاد الاجتماعي، وكراهية الأجانب.

أفضل للخدمات الخارجية كالجائحة الحالية والشدائد المقبلة. ويتناول هذا الفصل السؤالين التاليين: ما هي العوائق الهيكلية التي تؤثر على تجارب العمال المهاجرين واللاجئين خلال الجائحة في المنطقة العربية؟ وما هي السياسات التي ينبغي التوصية بها لتلبية مختلف احتياجات العمال المهاجرين ومجتمعات اللاجئين في مجال الحماية وغيرها من الاحتياجات من أجل بناء منعتهم في أوقات الأزمات؟

ويرتكز التحليل على اعتراف بتنوع تجارب المهاجرين واللاجئين، ويقيم العوائق الهيكلية التي يواجهونها على أساس نوع الجنس، والعمر، والعرق، والإثنية، واللغة، والجنسية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتعليم، والعمل، والتخصص، والخلفيات الدينية، وعلاقات القوة الأخرى. ولا يعالج تجارب المهاجرين واللاجئين من منظور موحد نظراً إلى الظروف الخاصة للاجئين والأطر التنظيمية التي ترعى شؤونهم، ويقدم تحليلاً خاصاً يتعلق باللاجئين حيثما أمكن.

ويقدم الفصل الثالث تحليلاً يراعي اعتبارات الجنسين ويعالج العواقب المتميزة وغير المتناسبة للجائحة على المهاجرين واللاجئين. ولا يقتصر تقييم نوع الجنس والمنفعة في سياق الجائحة على تحديد أثر الجائحة على علاقات القوة من منظور المساواة بين الجنسين، بل يتضمن أيضاً اعترافاً بأن هذا النوع من التجارب التي يعيشها المهاجرون واللاجئون يتيح فرصة هامة لدراسة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين المرأة والرجل. ومن خلال نهج المساواة بين الجنسين، يمكن أيضاً تحليل التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين في ظروف الفقر والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية.

وسلطت الجائحة الضوء على أهمية تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، باعتبارها أطراً رئيسية توجه الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لضمان حماية الأفراد الأكثر قابلية للتضرر في مجتمعاتنا وتمكينهم على نحو أفضل، ولا سيما المهاجرين واللاجئين.

وقد خطت عدة بلدان عربية خطوات هامة على مسار إصلاح سياساتها، كما هو مبين في الفصل السابق من هذا التقرير. مع ذلك، ما زالت عدة مجالات تتطلب الاهتمام وتعزيز الجهود من أجل تمكين المهاجرين واللاجئين وحمايتهم. وانطلاقاً من أطر الحوكمة العالمية وحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، يهدف هذا الفصل إلى التفكير في الدروس المستفادة من الجائحة لاستكشاف سبل بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين، وتعزيز قدرتهم على مقاومة الصدمات والأزمات المماثلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتناول هذا الفصل بعض التحديات الهيكلية التي واجهها العمال المهاجرون واللاجئون قبل الجائحة وأثناءها، ويقدم مجموعة من التوصيات العملية والملموسة على مستوى السياسات لتوجيه جهود الحكومات العربية.

ويتجاوز الفصل الثالث النهج الذي يقتصر على التحليلات الإحصائية وعلى معالجة كيفية وقوع المهاجرين واللاجئين ضحايا للأزمة، فيتناول تجاربهم وتحدياتهم ويسعى إلى الإضاءة على كيفية استجابتهم للجائحة. ويعالج على نحو ملموس السياسات التي تساعد على تعزيز منعة المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية من أجل الوصول إلى استجابة

ألف. المعلومات الرئيسية

أتاحت جائحة كوفيد-19 فرصة للاعتراف بالدور الحيوي للمهاجرين واللاجئين في تقديم الخدمات الأساسية داخل المجتمعات المضيفة، وأدت إلى تضخيم الأثر السلبي للعوائق الهيكلية التي كان يواجهها المهاجرون واللاجئون.


إنّ العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية، ولا سيما العمال غير النظاميين، والنساء المهاجرات واللاجئات ومن يعيشون في ظروف إنسانية صعبة هم من بين الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

إنّ العمال المهاجرين ذوي المهارات
المتدنية والنساء
المهاجرات
واللاجئات
هم من بين
الفئات الأكثر عرضة للمخاطر

زيادة في عودة المهاجرين

بسبب فقدان الوظائف 

وتغيير أساليب العمل 

والجهود التي بذلتها الدول لإعادة المواطنين إلى ديارهم 

تشمل التحديات التي تطرحها الجائحة المشقات الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والعوائق الصحية، والتحديات التعليمية، والتداعيات على مستوى الجنسين، والقيود على التنقل، ومحدودية الوصول إلى وسائل التواصل والاتصال.

شهدت المنطقة زيادة في عودة المهاجرين بسبب فقدان الوظائف، وتغيير أساليب العمل، والجهود التي بذلتها الدول لإعادة المواطنين إلى ديارهم.

يتطلب بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين معالجة العوائق الهيكلية بما في ذلك نُظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية غير الشاملة، ومحدودية مسارات الهجرة النظامية، وأطر حوكمة العمل التي لا تحمي حقوق هذه الفئات، والاستبعاد الاجتماعي، وكراهية الأجانب.

باء. المنهجية

مختلف مجموعات البلدان العربية. ولضمان أقصى قدر من الشفافية والحفاظ على سرية هوية الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، استخدم هذا الفصل أسماء مستعارة للإشارة إلى شهاداتهم.

مع ذلك، تنطوي هذه العملية على عدة قيود. أولاً، نظراً إلى التنوع الشخصي والمهني والسياقي للمهاجرين واللاجئين داخل بلدان المنطقة العربية البالغ عددها 22 بلداً، وإلى الصعوبات في إجراء مقابلات وجهاً لوجه بسبب القيود على السفر والشواغل المتعلقة بالسلامة أثناء الجائحة، كانت العيّنة المدروسة صغيرة الحجم ولم تمثل المنطقة بأكملها، فكان ذلك من القيود التي ينطوي عليها هذا الفصل. ولم تشمل مجموعة الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات مهاجرين في أوضاع غير نظامية. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على مذكرة المنهجية الواردة في المرفق 7 لهذا التقرير.

يستخدم هذا الفصل نهجاً علمياً يقوم على التحليل النوعي والكمي ويستند إلى بيانات أولية وثانوية. فقد وقرّ البحث المكتبي الشامل ثروةً من البيانات الثانوية، منها بيانات تكميلية مستمدة من منشورات أكاديمية استعرضها النظراء، وتقارير مختلفة أعدتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية، وبيانات إضافية موثوقة ومتوفرة على الإنترنت. وكان البحث المكتبي مفيداً في سدّ الثغرات في المعلومات، وتحديد الاتجاهات استناداً إلى الأعمال المنشورة، واستخلاص الاستنتاجات الجديدة.

كذلك، سلّطت البيانات الأولية التي جُمعت من خلال مقابلات معققة، الضوء على أصوات وتجارب المهاجرين واللاجئين المقيمين في المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-19²⁸⁹. وضمّ المشاركون في المقابلات مهاجرين ولاجئين قدموا من بلدان منشأ مختلفة وأقاموا في

جيم. العوائق الهيكلية التي تؤثر على المهاجرين واللاجئين

المهارات المتدنية مقابل المهاجرين ذوي المهارات العالية، والتجارب المعقدة للاجئين في المنطقة، وعواقب الهجرة على المساواة بين الجنسين، وتنفيذ السياسات الدولية والوطنية.

تتعدّد العوائق الهيكلية التي تؤثر على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، ولو كان تأثيرها متفاوتاً. وتشمل هذه العوائق الأطر المعتمدة لحوكمة العمل في بعض البلدان، والتجارب المتميزة للمهاجرين ذوي

1. أطر حوكمة العمل

لا تزال هجرة اليد العاملة اتجاهًا سائدًا في المنطقة العربية، كما هو مبين في الفصل الأول. وفي أغلب الأحيان، يتمثل الدافع وراء الهجرة إلى المنطقة العربية في رغبة المهاجرين في تحسين حياتهم وتوفير الدعم المالي لأسرهم في وطنهم الأم. مع ذلك، يواجه العمال المهاجرون عقبات متعددة نتيجة أطر حوكمة العمل في الكثير من البلدان العربية. على سبيل المثال، تشير الأبحاث العلمية والأبحاث في مجال السياسات إلى أن نظام الكفالة قد يتيح للوكالات الحكومية وشركات الاستخدام والكفلاء من القطاع الخاص فرض قيود كبيرة على العمال المهاجرين الخاضعين لكفالتهم²⁹⁰. فنظام الكفالة ينظم استخدام العمال المهاجرين والإشراف عليهم، ويتحكم بصرامة بعمليات دخول المهاجرين إلى البلاد وإقامتهم فيها ومغادرتهم إياها. وهو يعطي الكفيل المسؤولية والسلطة على ظروف معيشة العمال وسكنهم وعملهم وتنقلهم²⁹¹.

الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية وتطبيقها على المستوى الوطني. وتشمل العوائق آليات الإنفاذ المحدودة، والموارد المجهدة، والقدرات المحدودة، والجهود القليلة لضمان الإدماج الاجتماعي للمهاجرين، وضعف الوعي العام، وانتشار ظاهرة كراهية الأجانب والعنصرية، وكلها عوامل تؤثر سلباً على إدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة.

2. قابلية تضرر العمال ذوي المهارات المتدنية

ليست تجارب العمال المهاجرين متجانسة، حتى عندما يعملون في ظل الأطر نفسها لحوكمة العمل. والاختلافات واضحة بين تجارب العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية وتجارب العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية. فغالباً ما يتمتع العمال المهاجرون ذوو المهارات العالية بامتياز نسبي مقارنةً بالعمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية. وغالباً ما يستند هذا الامتياز إلى عوامل مثل مستويات الدخل أو التعليم أو اللغة أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي، وينعكس في عقود أو اتفاقات عمل مرنة، وحرية في التنقل، وحزم عمل تنافسية، وسكن مريح، ومزايا أسرية سخية للتعليم والرعاية الصحية.



©iStock.com-Sophie James

”

جئت من الهند بحثاً عن فرص أفضل في المنطقة لأننا نسمع عن توقّر أجور جيدة وفرص عمل أفضل... ولكن، ما لم أتوقعه هو أن كفيلي سيأخذ مني جواز سفري وجميع مستنداتي وسيسيطر على تحركاتي وترتيبات سفري... وهذا الوضع صعب جداً ويشعرنني بالضيّق لعدم قدرتي على السفر إلى وطني لزيارة زوجتي وأطفالي وعائلي. وفي معظم الأحيان، أشعر بالعجز والإحباط هنا.

“

(هارون، رجل هندي، 29 عاماً، يعمل في قطاع البناء في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلى التواصل الشخصي، كانون الأول/ديسمبر 2020).

”

لقد كنت محظوظاً خلال الجائحة، فأنا محاط بشبكة دعم واسعة ساعدتني في العثور على وظيفة وساعدتني عند الحاجة.

“

(ماتياس، رجل يبلغ من العمر 24 عاماً، مفترّب كولومبي يعمل في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، أيار/مايو 2021).

وبالتالي، يتيح نظام الكفالة للعمال المهاجرين دخول المنطقة بشكل قانوني بموجب تصريح عمل كعمال مؤقتين، ولكنه يقوّض ولايتهم على حياتهم ومنعتهم إزاء المحدث. وفي السنوات الأخيرة، طبقت معظم البلدان العربية التي تعتمد نُظم الكفالة إصلاحات لضمان حماية أفضل لحقوق المهاجرين. ومن المؤسف أن العديد من هذه الإصلاحات تستثني العمل المنزلي الذي يوظف أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين الذين لا يزالون من بين أشدّ فئات المهاجرين قابلية للتضرر.

وبالرغم من الإصلاحات الواعدة على مستوى السياسات في الأطر المعنية بحوكمة هجرة اليد العاملة في جميع أنحاء المنطقة، والالتزام بعدة أطر عالمية، لا سيما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل التي تحمي حقوق العمال المهاجرين، لا تزال الفجوة كبيرة بين

مع ذلك، وفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تجاوز عدد حالات النزوح القسري على المستوى العالمي 82.4 مليون شخص في عام 2020²⁹⁵، في حين استمرت النزاعات العسكرية والاضطهادات داخل المنطقة العربية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ودولة فلسطين واليمن²⁹⁶.

كذلك، زادت الجائحة من قابلية تضرر اللاجئين وطالبي اللجوء في المنطقة العربية من خلال التأثير على وصولهم إلى المساعدات الإنسانية، والحد من المسارات التي تعزز ولايتهم على حياتهم وتتيح لهم البحث عن حلول دائمة عبر السعي إلى العودة الطوعية إلى الوطن والمشاركة في جهود الإدماج. وقلّصت الجائحة أيضاً إمكانية إعادة توطين من لديهم حاجة ماسة إلى الحماية.



©iStock.com-RadekProcyk

” اعتقدت أنا وعائلتي أن النزاع سيستمر بضعة أشهر. كنت أعمل سائقاً وأنقل الركاب بين هنا (لبنان) وسوريا. كنا سعداء، لكن الحرب دقّت كل شيء، واضطررنا إلى ترك بلدنا. لقد أدت الصعوبات الاقتصادية الحالية في لبنان، التي تفاقمت بسبب انفجار مرفأ بيروت، إلى إفقارنا أنا وعائلتي.

“

(حبيب، رجل سوري، 50 عاماً، يعمل بواباً في لبنان، استناداً إلى التواصل الشخصي، أيار/مايو 2021).

4. الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في تجربة الهجرة والنزوح القسري

تعكس تجارب النساء والرجال في الهجرة والنزوح القسري الفوارق بين الجنسين وأوجه عدم المساواة. وكثيراً ما تنجم أوجه عدم المساواة التي تعاني منها النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات عن التصورات التقليدية لأدوار الجنسين والعلاقات بينهما. ويقوم الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية والجهات

أما غالبية العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية في المنطقة العربية، ومنهم النساء المهاجرات، فكثيراً ما يعملون بموجب عقد مؤقت أو في القطاع غير النظامي، وبالتالي لا يتمتعون بالأمن الوظيفي، وفي كثير من الحالات، لا يُدرجون في برامج الحماية الاجتماعية، وهذا ما يزيد من قابلية تضررهم، لا سيما إزاء الصدمات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو الأزمات الاقتصادية أو الجوائح. وليس لدى معظمهم سوى مخدرات وتدابير طوارئ محدودة يلجأون إليها، وإمكانية وصول محدودة إلى آليات الحماية الاجتماعية. ويؤثر وضعهم كمهاجرين أيضاً تأثيراً كبيراً على إمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية، حيث يواجه المهاجرون في أوضاع غير نظامية تحديات مختلفة في تعاملهم مع الخدمات العامة. كذلك، غالباً ما تكون أماكن سكن المهاجرين مكتظة وخطرة، وغير مجهزة بمرافق صحية ملائمة. وخلال هذه الجائحة، أدت هذه العوامل إلى عدم حصولهم على الغذاء والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية المستدامة، وإلى الحد من فرص حصولهم على التطعيم وتدابير التباعد الاجتماعي، وإلى تعرّضهم لكرهية الأجانب والعنصرية والتمييز في أماكن عملهم وعيشهم.

3. حالات مطوّلة من النزاعات والنزوح

لا تزال البلدان في جميع أنحاء المنطقة العربية تشهد حالات مطوّلة من النزاعات والنزوح، أدت إلى تزايد أعداد اللاجئين. ومع أن المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية يعانون على حد سواء من أوجه حرمان معقدة، كثيراً ما تكون تجارب اللاجئين، الذين يعرفهم القانون الدولي ويوفّر لهم الحماية، متميزة جداً. فعلى سبيل المثال، يفّر اللاجئون من بلدانهم الأصلي لأسباب مختلفة، منها الاضطهاد والتهديدات المباشرة لحياتهم، ولا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية.

وعلى الرغم من جهود الدول المضيفة في المنطقة، لا تزال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين في بعض الدول العربية تطرح تحدياً، نظراً إلى حاجتهم الماسة إلى الحماية العاجلة والمأوى والغذاء والخدمات الصحية، وإلى احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية²⁹². وقد قوّضت الجائحة²⁹³ محاولات اللاجئين لإيجاد حلول دائمة لمحتتهم بما في ذلك من خلال عودتهم الطوعية إلى الوطن أو إدماجهم على المستوى المحلي أو إعادة توطينهم²⁹⁴. وخلال هذه الجائحة، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة البلدان مراراً وتكراراً بالالتزام بوقف إطلاق النار عالمياً فيما يتصدى العالم للجائحة.

على العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019 (رقم 190)²⁹⁹. وتضع اتفاقية العمال المنزليين معايير جديدة في قطاع العمل غير النظامي، الذي كثيراً ما يتخلله استغلال كبير للعمال المهاجرين، كما لاحظ بعض المشاركين في البحوث أثناء مقابلاتهم. لكن جميع الدول العربية قد وقّعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع العلم أن تونس هي البلد العربي الوحيد الذي صادق عليها من دون أي تحفظ.



©iStock.com-South_agency

”

تتعرض عاملات منزليات كثيرات هنا للاعتداء على يد أفراد الأسرة، وفي بعض الأحيان أيضاً على يد الأطفال الذين نقدم الرعاية لهم، ولكن، نادراً ما يتم التعامل مع هذا النوع من العنف ضدنا أو أخذه على محمل الجد. وتخاف عاملات كثيرات أعرفهن التحدث عن هذه الحوادث.

“

(يُومي، أثنى، 30 عاماً، تعمل كعاملة منزلية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، استناداً إلى التواصل الشخصي، آذار/مارس 2021).

الفاعلة الوطنية والدولية، بوضع تصورات نمطية عن الهويات والأدوار المرتبطة بالجنسين والعلاقات بينهما، ويحافظون على هذه التصورات. وفي المنطقة العربية، يعمل المهاجرون الذكور في الغالب في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور مثل البناء والحراسة الأمنية والزراعة وإنتاج الأغذية والضيافة والنقل. أما النساء فيعملن عادة في مجالات الصحة والتعليم والمنظمات غير الحكومية والقطاع المنزلي. وتكون المرأة في القطاع المنزلي أكثر عرضة للقيود النمطية المرتبطة بأدوار الجنسين، والتي تحصرها إلى حد كبير في الأعمال المنزلية وأعمال الخدمة كعاملات نظافة وطاهيات ومربيات ومقدمات رعاية إلى المسنين. كذلك، كثيراً ما تتعرض العاملات المنزليات لخطر الإساءة المتزايدة، بما في ذلك التمييز في الأجور، والتحرش والاستغلال الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، وهذا ما يعزى جزئياً إلى عدم وجود تدابير حماية موحدة ضد العنف القائم على نوع الجنس والعنف الأسري في المنطقة. على سبيل المثال، ما زالت معظم البلدان العربية تحافظ على أحكام تسمح بتخفيف العقوبة على مرتكبي الجرائم الجنسية الذين يتزوجون ضحاياهم، وبمنح العفو للجناة في حالات الاغتصاب وجرائم الشرف²⁹⁷.

وعلى الرغم من المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان العربية في مجال السياسات، لا تزال المهاجرات العاملات في الخدمة المنزلية معرضات للمخاطر²⁹⁸. فحتى الآن، لم يصادق أي بلد عربي على اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189)، أو الاتفاقية بشأن القضاء

دال. تقييم أوجه قابلية التضرر لدى المهاجرين واللاجئين خلال الجائحة

- محدودية وصول المهاجرين واللاجئين إلى المواد والخدمات الأساسية بسبب عدم توفرها والقيود المفروضة على التنقل.
- تقطع السبل بالمهاجرين بسبب القيود على التنقل التي فرضتها البلدان في جميع أنحاء العالم³⁰².
- ترحيل المهاجرين وإعادةتهم قسراً إلى بلدانهم الأصلية.
- تعرّض النازحين داخلياً واللاجئين الذين يعيشون في مخيمات مكتظة بالسكان وفي أماكن شبيهة بالمخيمات لمخاطر انتشار الفيروس بسبب الاكتظاظ السكاني³⁰³.
- أدت الجائحة، بطرق شتى، إلى تفاقم أوجه قابلية التضرر والعوائق التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون. وتبيّن مجموعة كبيرة من الأدلة الطرق الفريدة التي تفاقمت بها أوجه قابلية التضرر لدى المهاجرين واللاجئين بسبب الجائحة، ومنها ما يلي:
- تعرّض المهاجرين واللاجئين لهجمات على أساس كراهية الأجانب لأن الناس يتصورون وجود صلة بين وجودهم والفيروس³⁰⁰.
- تعرّض المهاجرين واللاجئين تعرّضاً متزايداً للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء عمليات الإغلاق وتعرّضهم للاحتجاز³⁰¹.

فقدوا مصدر دخلهم نتيجة لهذه الجائحة³⁰⁸. كذلك، في ليبيا، أفاد أكثر من 60 في المائة من المهاجرين والنازحين داخلياً الذين استطلعت المنظمة الدولية للهجرة آراءهم بأنهم ما زالوا يعملون، لكنّ الجائحة صعبت عليهم كسب لقمة العيش. وقد شملت التحديات الرئيسية إغلاق مصادر الدخل (المقاهي والمطاعم ومحلات الحلالة) (15 في المائة)، وعدم التزام أصحاب العمل بدفع الرواتب (20 في المائة)³⁰⁹. وتركت الجائحة آثاراً اقتصادية سلبية مماثلة على اللاجئين، مع ارتفاع معدلات الفقر بين اللاجئين في الأردن وكردستان العراق ولبنان ارتفاعاً حاداً في أعقاب تفشي الجائحة³¹⁰. ففي لبنان، خسر 80 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين دخلهم أو انخفضت رواتبهم في أيار/مايو 2020³¹¹. وفي كثير من الحالات، قضت الأزمة على مدخرات السكان المتقنين، فأجبروا على اللجوء إلى استراتيجيات سلبية للتكيف، مثل إخراج الأطفال من المدرسة أو ممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة في بعض الحالات.

وتأثرت رفاهية السكان في جميع أنحاء المنطقة العربية بهذه الجائحة، لكنّ قابلية المهاجرين للتضرر اقتصادياً، لا سيما المهاجرين غير النظاميين واللاجئين، تفاقمت في معظم البلدان العربية. ويكمن أحد أسباب ذلك في أنّ المهاجرين واللاجئين غالباً ما يُستبعدون من آليات الحماية الاجتماعية الوطنية³¹². ومع أن مجموع حزم الإغاثة الخاصة بالجائحة في البلدان العربية قد تجاوز 102 مليار دولار، مع تفاوتات مختلفة بين مجموعات البلدان، لا يُدرج اللاجئون والمهاجرون عادةً في آليات الدعم الحكومية، مثل التوظيف والمساعدة النقدية للعاطلين عن العمل، ولا ترتبط زيادة نسب أموال الإنقاذ المرسلة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان مثل المملكة العربية السعودية ارتباطاً واضحاً بدعم هذه المجموعات³¹³.

وإلى جانب تفاقم التحديات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون، ترتبت عن الجائحة أيضاً آثاراً اقتصادية طالت بلداناً داخل المنطقة تعتمد على التحويلات المالية من المنطقة العربية، مثل السودان ولبنان وليبيا ومصر³¹⁴، وخارج المنطقة مثل غانا ونيجيريا³¹⁵. فقد أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إغلاق شركات التحويلات المالية. ومن المهم الوصول إلى النظم المالية اليومية بالنسبة إلى المهاجرين والأسر التي يدعمونها بالتحويلات المالية. وفي حين تتيح نظم تحويل الأموال عبر الإنترنت والنظم المنخفضة التكلفة للمهاجرين إرسال الأموال، غالباً ما يُستبعد غير المواطنين من المدخرات المدرجة للفائدة

وفي الوقت نفسه، أكدت الجائحة من جديد أهمية مساهمات العمال المهاجرين في تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. فقد كان العمال المهاجرون في الخطوط الأمامية للاستجابة للجائحة من خلال تقديم الخدمات اللازمة، ومنها خدمات الرعاية الصحية والزراعة وإنتاج الأغذية، وضمان استمرارية سلاسل الإمداد والأعمال التجارية الأساسية في مختلف أنحاء المنطقة العربية³⁰⁴.

1. التحديات الاقتصادية أثناء الجائحة

تركت هذه الجائحة أثراً مدمراً على اقتصادات البلدان في جميع أنحاء المنطقة العربية، وتفاقم هذا الأثر بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط، الذي جعل المنطقة تتكبد خسائر تقارب 11 مليار دولار من صافي عائدات النفط في الفترة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2020، في حين خسرت الشركات في المنطقة مبلغاً ضخماً قدره 420 مليار دولار من رأس المال السوقي في الفترة نفسها. ووفقاً لتقديرات الإسكوا، خسرت المنطقة ما لا يقل عن 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020³⁰⁵. أما تقديرات منظمة العمل الدولية فتشير إلى أن المنطقة خسرت 9 في المائة من جميع ساعات العمل في عام 2020 بسبب الجائحة، أي ما يعادل 5 ملايين وظيفة بدوام كامل³⁰⁶. وأبرزت الدراسات أيضاً أن القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة في البلدان العربية هي القطاعات التي ترتفع فيها حصة العمال المهاجرين، أي قطاع البناء، وأنشطة الخدمات الأخرى، ومنها العمل المنزلي، وخدمات الإيواء والطعام، وتجارة الجملة والتجزئة³⁰⁷.

” قبل الأزمة، كنت قادراً على تحقيق ربح صغير قدره 400 درهم (45 دولاراً) شهرياً، أما الآن فلا شيء. لقد استنفدت جميع مدخراتي.“
(بسر، مهاجر إريتري يبيع منتجات غذائية في المغرب، استناداً إلى التواصل الشخصي، آذار/مارس 2021).

وقد وضعت الجائحة العديد من المهاجرين واللاجئين في أوضاع اقتصادية صعبة، وأفقدت الكثيرين منهم مصدر دخلهم. ففي السودان، على سبيل المثال، أفاد أكثر من 20 في المائة من المقيمين الذين أجريت معهم مقابلات في دراسة استقصائية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة بأنهم

ومعظم البلدان العربية هي بلدان مستوردة للأغذية³²⁴. وقد أدى إغلاق الحدود والقيود المفروضة على التنقل إلى تعطيل سلاسل الإمداد، مما تسبب في اختناقات على مستوى شراء السلع الأساسية مثل المواد الغذائية، وفي ارتفاع أسعار عدة مواد غذائية.

وقد أدت الجائحة، ومعها القيود المفروضة على التنقل وتدابير حظر التجول والنزاعات المستمرة والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية (لا سيما الفيضانات) إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء المنطقة العربية. واقترب ذلك بتقلص الدخل فسبب انخفاضاً كبيراً في القوة الشرائية، وكان له تأثيرٌ مدمرٌ على الأمن الغذائي للمهاجرين واللاجئين وأسرههم. وتركت الجائحة أثراً أكبر على البلدان التي تشهد نزاعات أو ظروفًا إنسانية صعبة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت تكلفة سلة الحد الأدنى من الإنفاق التي تلبى الاحتياجات الأساسية للأسرة، ومنها المواد الغذائية، بنسبة 19.2 في المائة في آب/أغسطس عما كانت عليه في آذار/مارس 2020 في ليبيا³²⁵. وفي الأردن، أفاد 64 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية الذين استطلعت الأونروا آراءهم بأنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي³²⁶، وأفاد 86 في المائة منهم بأنهم غارقون في الديون. وفي الجمهورية العربية السورية، أفادت نسبة مرتفعة جداً تبلغ 99 في المائة من أسر اللاجئين الفلسطينيين التي استطلعت الأونروا آراءها في تموز/يوليو 2020 بأنها تجد صعوبة في شراء الأغذية، و80 في المائة منها قلّت عدد وجباتها اليومية³²⁷.

ومع المسار المتوقع لكوفيد-19، ستتقلص قدرة المهاجرين، لا سيما العمال المهاجرين في وضع غير نظامي، على تأمين الدخل اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يزيد من خطر لجوئهم إلى استراتيجيات متطرفة للتكيف مع نقص الأغذية ومن خطر تعرضهم لسوء التغذية. على سبيل المثال، يتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يتعرّض ما لا يقل عن 32.9 مليون شخص في 79 بلداً يعمل فيها البرنامج لانعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب فقدان التحويلات المالية³²⁸.

3. العوائق الصحية أثناء الجائحة

يمثل تحديد خصائص الجائحة في المنطقة العربية، مع التنوّع لاختلاف السياقات الثقافية والتنوع الثقافي، الخطوة الأولى لتحديد ما يشكل المنفعة إزاء الشدائد لدى المهاجرين

وغيرها من المخططات المالية التي يمكن أن تساعد في الحد من أثر الظروف الاقتصادية الصعبة. ولتعزيز المنفعة والاستقلال المالي، اعتبرت دول مثل الأردن وعمان أن المؤسسات التي تقدّم خدمات تحويل الأموال تندرج ضمن الأعمال التجارية الأساسية³¹⁶، وأطلقت قطر حملة توعية عامة بشأن خدمات تحويل الأموال عبر الإنترنت³¹⁷.

وقد أدت المضاعفات الاقتصادية التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون في المنطقة إلى انخفاض قدرتهم على إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية، فصار من الصعب على أسرهم التكيف مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19. وأثّرت الجائحة أيضاً على قدرة بعض المهاجرين واللاجئين الذين يعيشون في أقل البلدان العربية نمواً على تلقي الأموال من الخارج. وأوقعت هذه التأثيرات المتعاقبة للجائحة العديد من المهاجرين وأسرههم في بلدانهم الأصلية في العوز³¹⁸. على الرغم من هذا، عادت تدفقات التحويلات من المنطقة العربية وإليها من جديد، ووصلت ببطء إلى مستويات ما قبل الجائحة³¹⁹.

2. انعدام الأمن في الغذاء وفي الحصول على المياه والصرف الصحي

لطالما شكّل الحصول على المياه النظيفة قضية شائكة في المنطقة العربية. وفي عام 2019، كان حوالي 362 مليون شخص (حوالي 86 في المائة من سكان المنطقة) يعيشون بأقل من 1,000 متر مكعب للشخص الواحد سنوياً. كذلك، صنّف 18 بلداً من البلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً في خانة البلدان الشحيحة بالمياه³²⁰. وتشير مجموعة كبيرة من الأدلة إلى أن إمكانية حصول المهاجرين واللاجئين على المياه انخفضت بعد تفشي الجائحة. ففي اليمن، أشارت دراسة استقصائية أجراها المجلس النرويجي للاجئين إلى أن 25 في المائة من النازحين داخلياً الذين أُجريت معهم مقابلات أفادوا بأن قدرتهم على الحصول على المياه قد تأثرت سلباً بهذه الجائحة. وقالوا إن السبب الرئيسي في ذلك يكمن في ازدياد تكلفة المياه منذ تفشي فيروس كوفيد-19³²¹. وفي الوقت نفسه، افتقر أكثر من 74 مليون شخص إلى مرافق غسل اليدين، ولم يكن لدى 87 مليون شخص مصادر محسنة لمياه الشرب في مكان إقامتهم³²². ومع أن المنظمات الدولية قدّمت الدعم الطارئ والخدمات الإنسانية في بلدان المنطقة العربية خلال الجائحة، لا يزال هناك حاجة إلى تعزيز المنفعة على المدى الطويل³²³.

ويتضاعف هذا التحدي بشكل كبير بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين في البلدان التي تشهد ظروفاً إنسانية صعبة، لأنّ المستشفيات والمراكز الطبية وأنظمة الرعاية الصحية قد تكبّدت أضراراً جسيمة، وعانت من فقدان الموظفين وتقلص القدرات نتيجة النزاعات المستمرة.

كذلك، فإن العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الذين يعيشون في مخيمات العمل، واللاجئين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، هم أكثر عرضة للخطر بسبب ظروفهم المعيشية التي كثيراً ما يتخللها اكتظاظ سكاني، وبسبب عدم قدرتهم على التقيد بمتطلبات التباعد الاجتماعي، وفرص وصولهم المحدودة إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية.

ويطرح الحصول على الرعاية الطبية النفسية تحدياً آخر، فالعديد من المهاجرين واللاجئين يعتبرون أن الأضرار النفسية الناجمة عن الجائحة لا تقل خطورة عن المخاطر الصحية البدنية أو انعدام الأمن الغذائي، وهذا رأي أفراد المجتمعات المضيفة أيضاً.

ويشكّل فهم الفروق الدقيقة المرتبطة بالجائحة في جميع أنحاء المنطقة العربية وداخل كل بلد على حدة، الخطوة الأولى لفهم كيفية تلبية الاحتياجات الصحية للمهاجرين



©iStock.com-DutcherAerials

”

كان الضيق النفسي أصعب مشكلة في هذا العام، فقد تركت العزلة الناجمة عن كوفيد-19 أثراً سلبياً على المجتمع، لأن هذا المجتمع يعاني من نقص في الوعي ومن عدم اليقين، ولأن الجميع في حالة خوف من الآخر. ولا مناسبات واحتفالات اجتماعية، وهذا ما زاد من الضغوط النفسية والحواجز بين الناس.

“

(ديريك، لاجئٌ هومالي في مصر، 35 عاماً، استأداً إلى التواصل الشخصي، آذار/مارس 2021).

واللاجئين داخل المنطقة وبلدانها. وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على تفشي الجائحة، تعكس المنطقة صورة مصفرة للاتجاهات العالمية، لكن تأثرها بأزمة كوفيد-19 يبقى غير متناسب. وتبيّن نتائج البحوث أن انتشار الجائحة وآثارها والاستجابات لها تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان ومجموعات البلدان. ففي حين حققت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراء نتائج أفضل من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي في مؤشر المخاطر لكوفيد-19 الخاص بالأمم المتحدة، سجّلت البلدان العربية النامية أضعف أداء في هذا المؤشر³²⁹. غير أن هذه الاتجاهات العامة تخفي تفاوتات واسعة داخل البلدان ومجموعات البلدان لجهة أعداد الإصابات والوفيات المؤكدة؛ والحصول على اللقاح، والقدرة على تنفيذ التباعد الاجتماعي، لا سيما في المخيمات أو أماكن الإيواء الجماعي، ووسائل الحفاظ على النظافة الشخصية، والحصول على الخدمات الصحية.

وقبل الجائحة، كان الوصول الشامل إلى أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة العربية يطرح تحديات خطيرة للاجئين والمهاجرين وأسرههم. وفي العديد من البلدان، لا يزال تحديد المسؤولين عن توفير التغطية الصحية للمهاجرين واللاجئين غير واضح (الدولة أو أصحاب العمل أو المهاجرون واللاجئون أنفسهم). وكما هو مبين في الفصل الثاني، اعتمدت بلدان عربية متعددة سياسات لضمان حصول المهاجرين واللاجئين، وفي بعض الحالات المهاجرين في وضع غير نظامي، على الخدمات الصحية أثناء الجائحة. وفي بلدان مثل المغرب، أثبتت أطر السياسات القائمة، مثل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، أهميتها الحاسمة خلال الجائحة، فهي تنص على إدماج المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك منحهم إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، بقي الحصول على الخدمات الطبية والقدرة على تحمل تكاليفها، مصدر قلق رئيسي لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، لا سيما في ضوء فقدان الدخل الذي قلّل من قدرتهم على الإنفاق من جيوبهم على الخدمات، أو الأدوية، أو النقل إلى المرافق الطبية³³⁰. كذلك، أعطى عدد قليل من البلدان الأولوية للرعاية الطبية الطارئة والمنقذة للحياة، بسبب الضغط غير المسبوق على الخدمات الطبية، الذي أدى إلى تعطيل أو انقطاع العديد من الخدمات العادية، مثل خدمات الرعاية الصحية للأطفال، ورعاية الحوامل، والخدمات المتعلقة بالأمراض المزمنة، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ومنها تنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

كذلك، طالت آثار الجائحة الطلاب في التعليم العالي. فأثرت تدابير الإغلاق على نحو 449,000 طالب من البلدان العربية يتابعون دراساتهم العليا في الخارج، وكثير منهم اضطروا إلى العودة إلى أوطانهم، في حين لم يتمكن آخرون من السفر للاتحاق بالجامعة بسبب القيود المفروضة على السفر والتأشيرات. وتظهر دراسات متعددة تزايداً في نسبة القلق والضييق والاكتئاب وغيرها من الشدائد النفسية بين طلاب الجامعات³³².



©iStock.com-fizkes

” بعد أن انتقلت المدارس إلى طرائق التعلّم عن بعد، صار من الأصعب عليّ توجيه أطفالي، لأنني لا أتحدث العربية. بدأ أطفالي يطرحون أسئلة ليس عندي إجابات عليها.

“ (لوسيا، امرأة، 41 عاماً، رائدة أعمال تعيش في المغرب، مجيبة على الدراسة الاستقصائية، نيسان/أبريل 2021).

5. تداعيات الجائحة من منظور المساواة بين الجنسين

غالباً ما تواجه المهاجرات واللجئات تحديات إضافية داخل أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية، وقد أدى الإغلاق بسبب كوفيد-19 إلى تفاقم هذه التحديات، لأن فرص وصولهن إلى السلطة والموارد وعمليات صنع القرار أقل من فرص الرجال. وتشكّل النساء نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير النظامي، ويمثّلن غالبية القوى العاملة المنزلية نتيجة المسؤوليات المرتبطة بالأدوار والأعراف التقليدية للجنسين، وهنّ أكثر عرضة لتحمل المسؤولية عن

واللاجئين على نحو أفضل، بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ومع أن تعزيز البنية التحتية الحالية للرعاية الصحية أمر بالغ الأهمية لتحسين صحة المهاجرين واللاجئين ورفاههم، وبالتالي صحة جميع الناس في المنطقة العربية، لا بد من وضع برامج جديدة محددة الأهداف تراعي الدروس المستفادة من أزمة كوفيد-19 لضمان منعة مؤسسات الرعاية الصحية وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، ومنها الاحتياجات الملحة للمهاجرين واللاجئين.

4. تحديات الوصول إلى التعليم أثناء الجائحة

في عام 2020، أشارت التقديرات إلى أن عدد الطلاب غير الملحقين بالمدارس في المنطقة العربية بلغ نحو 100 مليون طالب. وتطرحت طرائق التعلّم عن بعد والتعليم الإلكتروني المعتمدة في العديد من المدارس تحديات مختلفة أمام المدرسين والطلاب وأولياء أمورهم، خاصة أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت متوفرة لنسبة 51.6 في المائة فقط من الأسر في البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي³³¹.

ومثّلت إمكانية الوصول إلى التعليم أحد الشواغل الرئيسية للمهاجرين واللاجئين أثناء الجائحة. فطرحت طرائق التعلّم الجديدة تحديات عدة. فقد زادت من التكاليف المرتبطة بتأمين معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة والوصول الموثوق والكافي إلى الإنترنت، وهذا ما ضاعف الصعوبات المالية التي تواجهها أسر المهاجرين واللاجئين. واشتدت حدة انعدام الأمن الغذائي لدى بعض الأسر بسبب هذه القيود المالية الإضافية.

وتسبّب الوصول إلى التعليم في زيادة عوامل الضغط على الطلاب المهاجرين واللاجئين وأوليائهم على حد سواء. ولعلّ أهالي الأطفال المهاجرين واللاجئين، حسب الأدلة المتداولة، غير قادرين على مساعدة أطفالهم في دراستهم، فقد شعر بعضهم بأنهم غير مؤهلين لدعم أطفالهم بسبب خلفيتهم والعوائق اللغوية والعمل الإضافي الناجم عن مواكبة أطفالهم في تطبيق إجراءات جديدة وغير مألوقة للتعلّم عبر الإنترنت في المنزل. وسمى البعض الآخر إلى إيجاد سبل لإدارة الضغط مع العمل في وظائف متعددة من أجل التعويض عن الدخل المفقود. ومن ناحية أخرى، عانى الطلاب المهاجرون واللاجئون من الآثار المضاعفة الناجمة عن الحجر الصحي والعزلة عن مدرستهم.

ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تسجّل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ثاني أعلى معدل لانتشار العنف ضد المرأة في العالم، يبلغ 37 في المائة تقريباً³³⁴. وفي حالات الطوارئ، من المرجح أن يزداد العنف القائم على نوع الجنس. وتؤكد نتائج البحث هذا الافتراض، وتشير إلى أن الجائحة وما تلاها من تدابير إغلاق جعلت المهاجرات واللاجئات عرضة لمختلف أشكال العنف القائم على نوع الجنس. فقد ارتفع احتمال تعرّض النساء للعنف البدني والاعتصاب والضرب وغيرها من أشكال العنف الذي يمارسه أزواجهن وأقرباؤهن الذكور المقربون. وفي الأشهر الأولى من الجائحة، شهد الأردن³³⁵ زيادة قدرها 33 في المائة في نسبة العنف القائم على نوع الجنس، في حين ازدادت هذه النسبة ثلاث مرات في تونس³³⁶ من 4.4 في المائة إلى 14.8 في المائة. وفي غزة، أفاد ثلث النساء الفلسطينيات على الأقل، وبينهن لاجئات، بأنهن يشعرن بعدم الأمان في المنزل ويخشين العنف الأسري³³⁷. وفي تموز/يوليو 2020، سجّلت زيادة قدرها 35 في المائة في عدد المكالمات إلى الخطوط الساخنة الخاصة بالعنف القائم على نوع الجنس في دولة فلسطين³³⁸، مقارنةً بأيار/مايو 2020. وحدّثت الجائحة أيضاً من إمكانية حصول المرأة على الرعاية الطبية، لا سيما رعاية الصحة الإنجابية والجنسية³³⁹. وفي ليبيا، قال 35 في المائة من النازحين داخلياً المشمولين في الدراسة الاستقصائية و15 في المائة من المهاجرين إن حالات العنف الأسري قد تزايدت نتيجة الجائحة والتدابير المرتبطة بها، مثل الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل³⁴⁰.

واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، يستلزم بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين منظوراً مرعياً لاعتبارات الجنسين من أجل دراسة الطريقة التي يواجه بها الرجال والنساء تحديات محددة مرتبطة بالجنسين في المنطقة العربية، وصياغة استجابات تعالج تلك التحديات على نحو ملائم.

6. القيود المفروضة على التنقل

في إطار التصدي للجائحة، اتخذت عدة بلدان عربية تدابير غير مسبوقة لضبط حركة السكان، ترك كثير منها أثراً ضاراً على المهاجرين واللاجئين. ففي حين دعمت بعض التدابير مجتمعات المهاجرين، مثل وضع سياسات العفو وإبداء المرونة من خلال السماح بالتمديد المؤقت للتأشيرات من أجل تجنّب وقوع أعداد كبيرة من المهاجرين في أوضاع

الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي أو يُجبرن على تحمّلها على نحو غير متناسب³³³.



©iStock.com-kohei_hara

”

لقد كانت الجائحة صعبة علينا نحن النساء لأننا نقوم بالكثير من الأعمال المنزلية. وتتولى بعض النساء مهام إضافية في المنزل خلال فترة الجائحة، من إدارة تعليم الأطفال على الإنترنت إلى التعامل مع فقدان الوظائف والدخل.

“

(ماري، عاملة في مجال الصحة في المغرب، مجيبة على الدراسة الاستقصائية، نيسان/أبريل 2021).

وقد سلّطت عدة شهادات الضوء على الصعوبات التي واجهتها المهاجرات أثناء الجائحة، لا سيما العاملات في القطاعين غير النظامي والمنزلي. فغالباً ما تعرّضن للتضرّر اقتصادياً بسبب الجائحة، أو اضطررن إلى تحمّل ظروف عمل استغلالية بسبب الخسائر الكبيرة في وظائف القطاع غير النظامي. وكان يتوقع من نساء أخريات القيام بالمزيد من الأعمال المنزلية أو العمل لساعات أكثر بسبب أوامر البقاء في المنزل، وقضاء مزيد من الوقت في رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى في منازلهن. وأظهرت نتائج البحث المسؤوليات الإضافية التي تحمّلتها النساء خلال هذه الجائحة، لا سيما لجهة العمل الإنتاجي والإنجابي والمجتمعي الذي غالباً ما يُنقل إلى الفتيات والإناث الأخريات في الأسرة. وقد أُجبرت شابات كثيرات على تحمّل المزيد من المسؤوليات المرتبطة بنوع الجنس، مثل رعاية الأشقاء الأصغر سناً والأشخاص الأكبر سناً، بالإضافة إلى تحمّل عبء العمل المنزلي. وتترك هذه المسؤوليات المضافة أثراً قصيراً وطويلة الأجل على رفاه ومنعة أفراد الأسرة من الإناث.

الجائحة، بما أن الاتصال بين الحكومات، والمهاجرين واللاجئين، والمجموعات التي تخدمهم، اقتصر إلى حد كبير على الحيّز الرقمي. ومع أن الجائحة أدت إلى تشجيع الاستثمار في الحلول الرقمية المبتكرة لتحسين وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الافتراضية، لم تصل هذه التطورات إلى جميع الفئات بالتساوي. ففي بعض الأحيان، يترك المهاجرون واللاجئون الذين لا يستطيعون الوصول إلى الأجهزة الرقمية أو الاتصال بالإنترنت، أو الذين تحد قلة مهاراتهم الرقمية أو الحواجز اللغوية من إمكانية الوصول هذه، من دون مصادر موثوقة للمعلومات تمكّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة وممارسة استقلاليتهم. وغالباً ما تتأثر النساء والفتيات بالفجوة الرقمية أكثر من غيرهنّ.

وفي المقابل، قد يؤدي الاعتماد المتزايد على الوسائط الرقمية إلى نشر معلومات مضللة عن كوفيد-19. وقد يكون لتأثير المعلومات المضللة، لا سيما في ما يتعلق بالجائحة، عواقب عقلية وجسدية جسيمة. وهذا يبيّن الحاجة إلى أن تعتمد الحكومات وسائل اتصال مختلفة لضمان الوصول على نطاق واسع إلى المعلومات الموثوقة.

ومن الضروري أن تعتمد الحكومات والجهات المقدّمة للخدمات وسائل اتصال منسّقة ومنخفضة الكلفة لتشارك المعلومات الدقيقة مع المجموعات التي تعتمد عليها. وخلال الجائحة، تبرز أهمية تعزيز قدرة الحكومات على تشارك المبادئ التوجيهية الصحية التي تصل إلى السكان المهاجرين واللاجئين، لمنع انتشار الفيروس وضمان العلاج الملائم للمصابين. كذلك، فإنّ قدرة الحكومات على التواصل بفعالية مع الفئات السكانية المعرضة للمخاطر والوصول إليها، لا سيما المهاجرين واللاجئين، لها انعكاسات هامة تتجاوز نطاق الجائحة. ولبناء مستقبل أفضل، يتعين على الحكومات والمجموعات التي تخدم مصالح المهاجرين واللاجئين أن تحدد وسائل للتواصل بوضوح بشأن سبل الحصول على الخدمات، ومنها الرعاية الصحية، ودعم المهاجرين، والدعم الوظيفي والاقتصادي، والإسكان، والغذاء، والمياه النظيفة³⁴⁶. ويساعد تحسين التواصل على إدارة احتياجات المهاجرين واللاجئين، ويوفر أدلة لوضع سياسات مراعية للاحتياجات وتزويد المهاجرين واللاجئين بالمعارف والأدوات اللازمة لحماية وتمكين أنفسهم.

غير نظامية، شملت سياسات أخرى إغلاق الحدود، والحجر الصحي، والإبعاد، وإغلاق مجتمعات العمال المهاجرين ومخيمات اللاجئين³⁴¹.

نتيجةً لذلك، تُرك العديد من المهاجرين واللاجئين عالقين في البلدان المضيفة من دون طعام أو مأوى، ومحرومين من فرص الحصول على الخدمات الأساسية أو العودة إلى ديارهم³⁴². لكن الأدلة تشير إلى أنه، على الرغم من إغلاق الحدود والقيود المفروضة على التنقل، لم تتوصل السلطات إلى كبح التنقل في المنطقة³⁴³. فقد شهدت المنطقة زيادة في عودة المهاجرين من البلدان العربية، وإليها بسبب فقدان الوظائف، وتغيير أساليب العمل، والجهود التي بذلتها الدول لإعادة المواطنين إلى ديارهم. كذلك، تزايدت دوافع الهجرة، ولو باستخدام مسارات غير نظامية، نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

أما بالنسبة إلى اللاجئين وطالبي اللجوء، فقد فاقت الجائحة من ظروفهم المعيشية القاسية. وبالنسبة إلى الكثيرين، حالت القيود المفروضة على التنقل دون وصولهم إلى بر الأمان³⁴⁴. بالتالي، لم يتمكن الكثير من طالبي اللجوء من الوصول إلى بلدان اللجوء لالتماس الحماية³⁴⁵. كذلك، ألزم الكثير من الذين ينتظرون الترحيل أو من المحتجزين في مرافق احتجاز المهاجرين، بحجر صحي استمر فترات أطول في مساحات غالباً ما كانت مكتظة، وافتقروا إلى إمكانية الوصول إلى خدمات النظافة الصحية، وهذا ما أدى إلى تفاقم مخاطر إصابتهم بكوفيد-19.

7. محدودية الاتصال والتواصل

أبرزت الجائحة أهمية وصول المهاجرين واللاجئين إلى قنوات الاتصال الرقمي ليقفوا على اتصال بمجتمعاتهم المحلية. وتسلّط الأدلة الضوء على الدور الهام للدعم الذي يقدمه الأصدقاء والمجتمع المحلي في المساعدة على تطوير المنفعة الشخصية للمهاجرين واللاجئين الذين غالباً ما يقفون بعيدين عن أفراد أسرهم لفترات طويلة من الزمن.

وقد ثبت أيضاً أن وصول المهاجرين واللاجئين إلى قنوات الاتصال الرقمي أمر بالغ الأهمية خلال هذه

هاء. التوصيات في مجال السياسات من أجل مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية

واستجابةً لهذه التحديات، لا بد من إدخال تغييرات منهجية على سياسات الهجرة واللجوء لحماية حقوق الإنسان الأساسية وتمكين المهاجرين واللاجئين. فالجائحة ينبغي أن تتيح للبلدان وأصحاب المصلحة ذات الصلة فرصةً للتعلم من أجل التفكير في تجاربهم والإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكننا أن نبني معاً مستقبلاً أفضل للمهاجرين واللاجئين؟ وفي ما يلي توصيات في مجال السياسات مستمدة من الدروس المستفادة والممارسات الواعدة، وتهدف إلى دعم الدول الأعضاء في الإجابة عن السؤال أعلاه، وفي تعجيل جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لضمان عدم إهمال أي مهاجر أو لاجئ.

تبيّن نتائج هذا البحث أن الجائحة قد فاقمت التحديات الهيكلية والتاريخية العميقة التي تواجه مجتمعات المهاجرين واللاجئين، وبلدان المنشأ والمقصد. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر المهاجرون واللاجئون منعة ملحوظة، واستمروا في تقديم مساهمة إيجابية في مجتمعاتهم.

يحلل الفصل 3 التحديات التي تطرحها الجائحة في مختلف المواضيع، ومنها الظروف الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والعوائق الصحية، والتحديات التعليمية، وقضايا الجنسين، والتنقل، والتواصل، والاتصال. وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على انتشار الجائحة في العالم، أدت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتزايدة (لا سيما توفر اللقاحات) بين البلدان العربية وداخلها إلى تفاقم هذه التحديات.

1. تسهيل مسارات الهجرة النظامية، والحد من الهجرة غير النظامية، وحماية المهاجرين



تمكين المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج من العودة طوعاً على نحو يراعي حقوقهم وكرامتهم؛ وضمان حصولهم على الخدمات الآمنة التي تلبّي احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والمياه، واحتياجات الرعاية الصحية، ومنها اختبار كوفيد-19.

تكييف إجراءات العودة الآمنة لضمان حصول المهاجرين على السكن، والغذاء، والمياه، والخدمات الأساسية الأخرى، لا سيما أثناء الأزمات.

الاستثمار في رقمنة عمليات الهجرة، بما في ذلك توفير توضيحات بسيطة بشأن إجراءات تجديد التأشيرات وتمديدتها، وذلك بلغات مختلفة لزيادة الشفافية وتعزيز إمكانية الوصول إلى إجراءات الهجرة، وتجنب الوقوع في الأوضاع غير النظامية.

تكثيف المبادرات التي تسهّل تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، مثل حملات تسوية الأوضاع.

ضمان حصول المهاجرين على جوازات سفرهم، ووثائق هويتهم، وغيرها من الأوراق الشخصية اللازمة لتسهيل السفر؛ وضمان أن يدرك المهاجرون حقهم في الاحتفاظ بهذه الوثائق، عبر نشر الوعي من خلال شبكات المهاجرين، والمنظمات العاملة على الأرض، وغيرها من القنوات ذات الصلة.

تمكين المهاجرين بمنحهم القدرة على تقديم التغذية الراجعة بشأن خدمات الهجرة؛ وضمان إمكانية وصول مجتمعات المهاجرين إلى هذه الآليات، مثل الخطوط الساخنة، والترويج لها من خلال تقديم الخدمات باللغات ذات الصلة، وضمان عدم استخدام التغذية الراجعة للانتقام من المتقدمين بالشكاوى.

تعزيز وصول المهاجرين إلى آليات العدالة.

تعديل شروط التأشيرات والتصاريح لضمان عدم وقوع الناجين من الاتجار بالأشخاص في وضع غير نظامي بسبب الوثائق المؤقتة.

منح أجهزة إنفاذ القانون والسلطة والموارد اللازمة لمتابعة أنماط الاتجار بالأشخاص القائمة والناشئة.

تحسين إدماج المهاجرين واللاجئين في خطط التأهب للكوارث الوطنية والإقليمية وإجراءات الطوارئ، وفي عمليات التعافي بعد حالات الطوارئ.

2. ضمان حماية اللاجئين وطالبي اللجوء



الاستفادة من ترتيبات الفحص على الحدود، ومن الاختبارات والحجر الصحي وغيرها من التدابير، لتمكين السلطات من إدارة الوصول الآمن ل طالبي اللجوء واللاجئين، ومنهم اللاجئون عديمو الجنسية، مع احترام المعايير الدولية لحماية اللاجئين أثناء الجائحة.

استئناف إجراءات اللجوء حيث تم تعليقها مؤقتاً بسبب الوباء حالما يصبح الوضع آمناً، مع مراعاة جميع الاعتبارات الصحية اللازمة.

تعزيز التواصل مع مجتمعات اللاجئين لتحسين المعلومات بشأن التغييرات المتعلقة بالخدمات والمساعدة التي يحق لهم الحصول عليها، وبشأن كيفية الوصول إليها.

بذل المزيد من الجهود لتعزيز دمج اللاجئين، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق الوطنية، وضمان الوصول إلى الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، ومنح الحق في العمل.

دعم اللاجئين والبلدان العربية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين من خلال زيادة جهود التضامن، بما في ذلك حصص إعادة التوطين، وتعزيز فرص الوصول إلى لم شمل الأسر وغيرها من المسارات التكميلية، واستئناف إجراءات إعادة التوطين حالما يكون ذلك آمناً.

3. العمل اللائق، والتوظيف العادل والآمن، وضمان الدخل



استكمال إصلاح شامل لنظام الكفالة من أجل معالجة المجالات التي تعرّض المهاجرين للأخطار والعمل القسري؛ والاعتراف بالقوانين والاتفاقيات الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان والعمل، التي تهدف إلى ضمان حماية حقوق العمال المهاجرين ورفاههم، وإنفاذ هذه القوانين والاتفاقيات.

العمل مباشرة مع المهاجرين واللاجئين والمنظمات الدولية لتحديد السبل المبتكرة للحد من المخاطر التي يواجهها العمال المهاجرون أو اللاجئون أثناء الأزمات.

ضمان الوصول المناسب إلى معدات الحماية الشخصية في المناطق التي تشهد كثافة عالية في المهاجرين أو اللاجئين، ومنها أماكن العمل، ومخيمات العمل، وأماكن إقامة المهاجرين.

وضع آليات سرية للرقابة والإبلاغ عن الانتهاكات في مجال الصحة وغيرها من المبادئ التوجيهية السارية في مكان العمل التي تحمي خصوصية المهاجرين واللاجئين وأمنهم الوظيفي.

ضمان وصول جميع العمال المهاجرين واللاجئين إلى الموارد القانونية في حالات المعاملة غير العادلة أو الاستغلالية، ومنها الامتناع عن دفع الأجور، ودفع الأجور الناقصة، والتمييز، والعمل الزائد، وغير ذلك من أشكال الإساءة؛ وضمان إتاحة قنوات الموارد هذه للجميع، لا سيما العاملات المهاجرات واللاجئات اللواتي يواجهن مخاطر عنف متزايدة، من خلال تقديم المساعدة الشخصية وخدمات الترجمة الفورية.

ضمان تمتع المهاجرين واللاجئين بالحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم من المقيمين العاملين من حيث حماية العمل، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي، وتنظيم النقابات وتشكيلها، والتفاوض الجماعي؛ وضمان إدراج العمل المنزلي في قوانين العمل.

وضع نهج قائم على الحقوق في قانون وممارسات العمل، يشمل احتياجات المجتمعات المحلية، من خلال العمل مباشرة مع السكان المهاجرين واللاجئين والمنظمات المحلية والدولية التي تخدم مصالحهم.

تقديم إجازة مرضية مدفوعة الأجر من أجل تخفيض إمكانية العمل أثناء المرض، لا سيما أثناء الجائحة، بهدف صون الصحة العامة وتجنب الانتشار غير الضروري للفيروس.

ضمان أن تلبى تدابير التحفيز والدعم الاقتصادية الوطنية والمحلية احتياجات المهاجرين واللاجئين؛ والتشاور مع مجموعات المناصرة المحلية النشطة الخاصة بالمهاجرين ومع السكان المهاجرين واللاجئين لتحديد الاحتياجات المجتمعية وإشراكهم في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية والمحلية.

توفير الإغاثة الاقتصادية لضمان حصول المهاجرين واللاجئين على الخدمات الأساسية، ومنها السكن اللائق، ومياه الشرب النظيفة، والغذاء.

إشراك المهاجرين واللاجئين في البرامج الوطنية والمحلية للتدريب على المهارات الوظيفية، بهدف تأهيلهم لمجموعة أوسع من الوظائف؛ وضمان إمكانية الوصول إلى هذه البرامج من خلال تقديمها بلغات مختلفة، ومن دون قيود على المشاركة على أساس الوضع من حيث الهجرة، أو نوع الجنس، أو الإثنية، أو الدين.

السماح للمهاجرين واللاجئين بالدخول في الأنظمة المصرفية الوطنية والخاصة من خلال إقامة الشراكات مع المصارف لتقديم خدمات مصرفية تنافسية، لا سيما الخدمات التي تقلل من كلفة إرسال التحويلات المالية بالنسبة للمهاجرين واللاجئين ذوي الدخل المنخفض.

تقديم فرص التدريب وورش العمل للمهاجرين واللاجئين في مجال الإلمام بالشؤون المالية، مع التركيز على المواضيع التي تلبى احتياجات الجماعات المحلية، لتمكينهم بواسطة معلومات تتيح لهم اتخاذ قرارات مالية مستتيرة.

تعزيز التعاون مع الدولة والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تخدم مجتمعات المهاجرين، من أجل توفير إمكانية الحصول على الخدمات على نحو أفضل.

4. الصحة



العمل مع المهاجرين، واللاجئين، والمجتمعات المضيفة لهم، والمنظمات التي تخدمهم لضمان التشارك المنتظم لأحدث المبادئ التوجيهية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من المعلومات ذات الصلة، وإمكانية الوصول إلى هذه المبادئ بلغات تلي احتياجات المجتمع المحلي. ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية بصرف النظر عن الوضع من حيث الهجرة، أو العرق، أو الإثنية، أو نوع الجنس، أو الجنسية.

تطوير استراتيجيات لمكافحة كوفيد-19 على جميع مستويات التخطيط الحكومي (لا سيما الاختبار والعلاج وتوزيع اللقاحات)، تشمل تلبية احتياجات السكان المهاجرين واللاجئين، مع إيلاء اهتمام خاص للأفراد الذين يعانون من نقص الخدمات مثل النساء والمهاجرين غير النظاميين.

العمل مع مجتمعات المهاجرين واللاجئين والمنظمات التي تخدمهم لزيادة الوعي بالقنوات المتاحة لطلب العلاج الطبي؛ وتشجيع الأفراد على التماس الرعاية الصحية عند الحاجة، ومنها خدمات الصحة الإنجابية.

ضمان الوصول إلى النساء الممارسات في مجال الرعاية الصحية وإلى الخدمات الصحية الجيدة للإناث، ومنها خدمات الطب النسائي والتوليد.

ضمان تدريب جميع مقدمي الخدمات على الاستجابة لاحتياجات الصحة البدنية والعقلية والدعم النفسي لجميع الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس في بيئات آمنة وسرية.

توسيع نطاق وصول المهاجرين واللاجئين عند الحاجة إلى المترجمين الفوريين، ومنهم مترجمو لغة الإشارة، لتسهيل جميع أشكال التفاعل مع المهنيين الطبيين.

توسيع نطاق توفر الخدمات الصحية عن بعد، ومنها المشورة الافتراضية، لمجموعات المهاجرين واللاجئين، لا سيما السكان المعرضين لمخاطر عالية، خلال الأزمة الصحية العالمية الحالية، وللمجموعات التي تواجه على المدى البعيد محدودية في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة والمجاورة. ولزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الحالية عن بعد، يتعين على مقدمي الخدمات ضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات باستخدام وسائل ولفات مألوفة لدى مجتمعات المهاجرين واللاجئين.

ضمان إمكانية الحصول على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتفطية هذه الخدمات لصالح جميع المهاجرين واللاجئين طوال فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها؛ وتشجيع المشاركة على نحو يزيل وصمة العار عن المرض العقلي والتماس الدعم من خلال العمل مباشرة مع مجموعات المهاجرين واللاجئين والمنظمات التي تخدم مصالحهم.

5. التعليم



تعزيز المشاركة المتساوية والمستمرة للفتيات في التعلّم عبر الإنترنت وعودة الفتيات إلى التعلّم الحضور في المدرسة متى أمكن، بما في ذلك في المرحلة الثانوية؛ وتلبية احتياجات الفتيات اللواتي تركن المدرسة؛ والنظر في توفير دروس الدعم خصيصاً للفتيات.

الحد من الحواجز التي تحول دون دخول نُظُم التعليم الرسمي، لا سيما القيود على أساس الوضع من حيث الهجرة، التي تمنع الأطفال المهاجرين واللاجئين من دخول المدارس الحكومية، وتشجيع إدراج هؤلاء الطلاب في التعليم النظامي.

العامل مع المنظمات والمجتمعات المحلية لتحديد الحلول الكفيلة بتحسين الوصول إلى المدارس، وتشجيع التحاق الطلاب المهاجرين واللاجئين بها.

ضمان وصول الأطفال المهاجرين واللاجئين إلى الإنترنت والأجهزة المناسبة للتعلّم عبر الإنترنت، من خلال تقديم إعانات الإنترنت للأسر التي تضمّ أطفالاً، ووضع برامج قروض لشراء الأجهزة، وإقامة الشراكات مع شركات التكنولوجيا في القطاع الخاص لتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا التعليمية لجميع الأطفال في سن الدراسة بصرف النظر عن الوضع من حيث الهجرة.

ضمان إشراك الأطفال والأسر من المهاجرين واللاجئين في البرامج المنقّذة على المستويين المحلي والوطني لتخفيف تكاليف التعلّم عن بعد والدروس الخصوصية.

توفير اللوازم المدرسية المجانية أو المدعومة، وتقديم وجبات للأطفال أثناء التعلّم الحضوري، وغيرها من سُبُل الدعم.

ضمان أن يلبّي وضع البرامج والسياسات احتياجات الأطفال المهاجرين واللاجئين وأسرتهم.

توفير الفرص وتقديم البرامج للمعلمين والمدرسين الخصوصيين من المهاجرين واللاجئين ليحصلوا على التدريب اللازم أو الاعتماد لدخول أنظمة المدارس التي توفر أمنًا وظيفياً أفضل وأجوراً أعلى.

توسيع وتطوير خدمات دعم الصحة النفسية المتاحة للطلاب من خلال تدريب المعلمين على تحديد علامات المرض النفسي؛ وربط الطلاب بخدمات المشورة ومجموعات دعم الأقران عبر الإنترنت.

إدراج تجارب المهاجرين واللاجئين في مناهج التعليم الوطنية.

إنشاء برامج لغوية وتعليمية معجّلة للأطفال الذين مُنعوا من الالتحاق بالمدارس حضورياً وعلى الإنترنت لضمان عدم إهمالهم.

توفير الفرص لتعلّم المهارات والاعتراف بها، مثل الدورات المجانية للمهاجرين واللاجئين؛ وضمان أن تتناسب هذه الفرص مع جداول عمل البالغين.

اشتراط تنوُّع المعلمين وتدريبهم على مراعاة الاعتبارات الثقافية من أجل ضمان إعدادهم للعمل وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الخلفيات المتنوعة.

6. قضايا الجنسين



ضمان وصول جهود ومزايا الحماية الاجتماعية الوطنية والمحلية إلى النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات.

ضمان معرفة المهاجرات واللاجئات بخدمات الحماية والمزايا التي تنطبق عليهن، وإمكانية حصولهن عليها من خلال تقديم الخدمات بلغات مختلفة، ووضع خطط واضحة وبسيطة للمطالبة بالمنافع، والإعلان عن البرامج على المساحات الرقمية وغير الرقمية على حد سواء في الأماكن التي ترتفع فيها نسبة المهاجرين واللاجئين.

بناء منازل آمنة وغيرها من المساحات حيث يمكن للنساء والفتيات اللواتي يواجهن الإساءة الجنسية أو العنف الأسري، بما في ذلك العنف الذي يمارسه الشريك، الحصول على المأوى، والغذاء، والسكن، والمساعدة الطبية، وغيرها من ضروريات الحياة؛ وضمان أن تكون هذه المساحات متاحة وآمنة ومجهزة لتلبية احتياجات رعاية الأطفال، والصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي لدى المهاجرات واللاجئات؛ وضمان وصول المهاجرات واللاجئات وأطفالهن إلى المنازل الآمنة المخصصة للنساء.

إعداد وتنفيذ حملات إعلامية لتوعية النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات بحقوقهن؛ وتوفير قنوات سرية لتقديم المساعدة والمشورة للنساء عندما تُنتهك هذه الحقوق.

حماية وصول النساء إلى معدات الوقاية الشخصية وغيرها من المعدات الصحية الضرورية من خلال تقديم منتجات مجانية، مثل الأقنعة والمطهرات، في المناطق التي ترتفع فيها نسبة المهاجرات واللاجئات.

ضمان إشراك المرأة في جهود صنع القرار بشأن كوفيد-19 وغيره من القضايا الحاسمة، من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال أثناء الاجتماعات، وتهيئة بيئة لا تهمل أصوات النساء، وتنظيم اجتماعات للنساء فقط لمناقشة وتحديد القضايا الرئيسية على أرض الواقع، والعمل مع المنظمات المحلية والدولية لإبقاء المهاجرات واللاجئات على علم بالنتائج التي تحققت بفضل تعاونهن.

إشراك الرجال والفتيان لمنع العنف وتشجيع الطرق الصحية للتعامل مع المواقف الضاغطة المرتبطة بالأزمة.

7. الاتصال والتواصل



وضع برامج قروض مجتمعية لشراء الأجهزة الإلكترونية المجهزة بالإنترنت في المناطق التي تضم كثافة عالية من المهاجرين واللاجئين لتوفير إمكانية الوصول إلى المنصات الرقمية؛ وضمان أن تكون هذه البرامج متاحة للجميع بصرف النظر عن نوع الجنس، أو العرق، أو الإثنية، أو الجنسية.

تطوير مراكز ودوائر مجتمعية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والأنظمة الصحية، حيث يمكن للأفراد الوصول إلى الأجهزة والإنترنت؛ وضمان أن تكون هذه المساحات متاحة للنساء والشباب. وفي المناطق التي تضم مراكز عامة مجانية، ضمان أن يلبّي عدد الأجهزة الرقمية المتاحة احتياجات المجتمع المحلي، وأن يشمل مجتمعات المهاجرين واللاجئين.

تقديم دورات وحلقات عمل لمحو الأمية الرقمية في المجتمعات التي تضم كثافة عالية من المهاجرين واللاجئين.

إنشاء وتشارك قائمة بمصادر المعلومات الموثوقة، لا سيما أثناء الأزمات، على شبكة الإنترنت وخارجها في المناطق التي تضم كثافة عالية من المهاجرين واللاجئين؛ وضمان توفير هذه المصادر بلغات تلبية احتياجات السكان المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك أحدث الإجراءات الوقائية وقواعد السلامة.

فضح مصادر المعلومات الخاطئة والمغالطة؛ وإنشاء قناة يستطيع الأشخاص من خلالها الإبلاغ عن المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضللة عندما يجدونها بلغات مختلفة.

فتح حوار بين القادة في مجتمع اللاجئين والمهاجرين والمجتمع المحلي لتحديد مصدر العدا؛ وتوفير مساحة تتيح للمجموعات العمل معاً وإيجاد حلول تلبي احتياجات مجتمعاتها.

ضمان وجود آليات سرية للإبلاغ عن خطاب الكراهية والتمييز، متاحة للمهاجرين واللاجئين ويمكنهم الوصول إليها؛ والعمل مع مديري وسائل التواصل الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي لإزالة المجموعات التي تنشر خطاب الكراهية وتنتهك المبادئ التوجيهية للمجتمع عبر الإنترنت.

تقديم خدمات الصحة النفسية للمهاجرين واللاجئين الذين يختبرون خطاب الكراهية والعداء؛ وتوفير مساحات تتيح إجراء حوار مفتوح بين المهاجرين أو اللاجئين بشأن التجارب التي يتشاركونها؛ واستخدام هذه المناقشات لتوجيه أولويات وحلول المنظمات المحلية التي يمكن أن تساعد المهاجرين واللاجئين على الشعور بمزيد من الراحة والحماية.

الحماية من جرائم الكراهية من خلال وضع السياسات وتدريب رجال الشرطة والمدعين العامين على دعم حقوق المهاجرين واللاجئين.

8. توسيع نطاق المساواة القانونية عبر الوطنية



(أ) بالنسبة للمهاجرين

التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين لعام 1990 واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (المنقحة)، 1949 (رقم 97)، واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، 1975 (رقم 143)، واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، 1997 (رقم 181)، واتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، وبروتوكول اتفاقية العمل الجبري لعام 2014، 1930 (رقم 29)، واتفاقية القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190).

إطلاق حملات لزيادة وعي المهاجرين بحقوقهم القانونية بموجب الاتفاقيات الإقليمية والدولية الملزمة؛ وتقديم المشورة والنصائح القانونية، مع خدمات الترجمة عند الحاجة، إلى المهاجرين الذين يسعون إلى رفع دعاوى قضائية.

وضع معايير إقليمية ودون إقليمية بشأن نظام الكفالة تراعي وتعزز حقوق الإنسان وكرامته.

توسيع الأساس القانوني لمقاضاة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم من خلال مصادقة وإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكولين المكملين لها: بروتوكول منع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

(ب) بالنسبة للاجئين

التصديق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين. حيثما تم التصديق على الاتفاقيات، يجب على الوكالات الحكومية ضمان اتباعها. عند حصول انتهاكات، يجب اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك إنفاذ التدابير القانونية.

9. جمع البيانات



الاستثمار في الجهود الإقليمية الرامية إلى جمع البيانات، مع التركيز على جمع بيانات مصنفة يمكن أن تشمل معلومات مثل الوضع من حيث الهجرة، والعمر، ونوع الجنس، والإثنية، وحالة الإعاقة، والمهنة، وقطاع العمل، وبلد المنشأ، وعدد الأطفال لكل أسرة معيشية، والمستوى التعليمي.

ضمان نشر البيانات وترجمتها إلى لغات مختلفة.

توليف البيانات القائمة التي تجمعها الدول والمنظمات غير الحكومية في قاعدة بيانات واحدة، مع مراعاة الاختلافات في طرائق جمع البيانات والمصطلحات حيثما أمكن ذلك.

العمل من أجل توحيد المصطلحات المشتركة المتعلقة بالهجرة والنزوح من جانب الحكومات على الصعيدين الإقليمي والإقليمي لتسهيل عملية تحديد الاتجاهات الإقليمية المشتركة.

توحيد المصطلحات المتعلقة بالهجرة والنزوح في البيانات التي تجمعها المنظمات الدولية.

الاستثمار في جمع البيانات النوعية، والدراسات الطولية النوعية حيثما أمكن ذلك، لجمع المعلومات التي تسلط الضوء على تجربة الهجرة والنزوح ويمكن أن توسع المعارف بشأن الاحتياجات المباشرة للمهاجرين واللاجئين.

إعطاء الأولوية لجمع البيانات قبل إطلاق البرامج والسياسات الجديدة وأثناء تنفيذها وبعده، لتتبع أثرها على السكان المهاجرين واللاجئين؛ وتشارك السياسات والبرامج الناجحة المستندة إلى الأدلة على منصة متاحة لصانعي السياسات، والمنظمات الدولية، والهيئات الأخرى ذات الصلة لتشجيع الممارسات الفضلى.

تحسين جمع وتحليل البيانات بشأن الهجرة وتحركات اللاجئين خلال الأزمات التي تحدث فجأة أو ببطء، وتسهيل تشارك البيانات في الوقت الحقيقي.

المرفقات

المرفق 1. مسرد المصطلحات

العفو	عفو عام أو عملية «تسوية الأوضاع القانونية» أو «إضفاء الطابع القانوني» يمنحه بلد لأشخاص يمكنهم إثبات إقامتهم فيه مع أن هذه الإقامة غير مصرح بها.
اللجوء	منح الدولة الحماية على أراضيها لأشخاص خارج بلد جنسيتهم أو إقامتهم المعتادة، يفرون من الاضطهاد أو الأذى الجسيم أو لأسباب أخرى. ويشمل اللجوء مجموعة متنوعة من العناصر، تضم الحماية من الإعادة القسرية، والإذن بالبقاء على أراضي بلد اللجوء، والمعايير الإنسانية للمعاملة، والوصول إلى حل دائم.
طالب اللجوء	مصطلح عام لأي شخص يلتمس الحماية الدولية . في بعض البلدان، يُستخدَم هذا المصطلح كمصطلح قانوني يشير إلى شخص قدّم طلباً للحصول على وضع لاجئ أو وضع تكميلي للحصول على حماية دولية ولم يتلق بعد قراراً نهائياً بشأن طلبه. ويمكن أن يشير إلى شخص لم يقدم طلباً بعد ولكنه قد بنوي القيام بذلك، أو قد يكون بحاجة إلى حماية دولية. وفي نهاية المطاف، لن يتم الاعتراف بكل طالب لجوء كلاجئ، ولكن كل لاجئ كان في البداية طالب لجوء. مع ذلك، لا يجوز إعادة طالب اللجوء إلى بلده الأصلي إلى أن يتم النظر في طلب اللجوء الخاص به في إطار إجراء عادل، ويحق له الاستفادة من معايير دنيا للمعاملة في انتظار تحديد وضعه.
الطفل	كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه (المادة 1، اتفاقية حقوق الطفل، 1989).
الترحيل	يشير الترحيل في القانون الدولي الإنساني إلى النزوح القسري للمدنيين ، الذي يُحظر في أوقات الاحتلال والنزاعات المسلحة غير الدولية، إلا عند الحاجة للحفاظ على سلامتهم أو لأسباب عسكرية حتمية.
الاحتجاز	الحرمان من الحرية لأسباب تتعلق بالهجرة. الاحتجاز الإداري: هو حرمان من الحرية تفرره السلطة الإدارية المختصة في الدولة، سواء كان خاضعاً للمراجعة القضائية أم لا. وفي سياق الهجرة، غالباً ما يتخذ الاحتجاز شكل الاحتجاز الإداري. وفي المعتاد، يكون الاحتجاز الإداري أقل تنظيمياً، ويوفر ضمانات قانونية وشرعية أقل للأشخاص المحتجزين مقارنة بالاحتجاز الجنائي.
المغتربون	المهاجرون أو المتحدرون من المهاجرين الذين تشكلت هويتهم وشعورهم بالانتماء، سواء كانا حقيقيين أو رمزيين، من خلال تجربتهم وخلفيتهم في مجال الهجرة. وهم لا يزالون يحتفظون بروابط مع أوطانهم، ومع بعضهم البعض، استناداً إلى إحساس مشترك بالتاريخ، أو الهوية، أو التجارب المتبادلة في بلد المقصد.
النازحون	الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، إما عبر حدود دولية وإما ضمن الدولة الواحدة، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح وحالات عنف عام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر.
النزوح	تركات أشخاص أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، إما عبر حدود دولية وإما ضمن الدولة الواحدة، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح وحالات عنف عام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر.
الهجرة المباشرة	رعاية الهجرة النظامية أو تشجيعها من خلال جعل السفر أسهل وأكثر ملاءمة. وقد يحدث هذا من خلال تبسيط عملية طلب تأشيرة، أو تعزيز فعالية إجراءات تفتيش الركاب وتخصيص عدد كافٍ من الموظفين للقيام بها.
لم/جمع شمل الأسرة	حق غير المواطنين في الدخول إلى بلد يقيم فيه أفراد أسرهم بصورة قانونية أو يحملون الجنسية منه، والإقامة في هذا البلد، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة.
عمل السخرة/العمل القسري	جميع الأعمال أو الخدمات التي تُفرض عنوة على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره (المادة 2(1)، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل الجبري والإلزامي، 1930).
العودة القسرية	فعل إعادة فرد، رغماً عنه، إلى بلد المنشأ أو العبور أو إلى بلد ثالث يوافق على استقبال الشخص، ويحصل ذلك عموماً بموجب إجراء أو قرار إداري أو قضائي.
حوكمة الهجرة	مجموعة الأطر المشتركة للقواعد القانونية، والقوانين والأنظمة، والسياسات والتقاليد، فضلاً عن الهياكل التنظيمية (دون الوطنية، والوطنية، والإقليمية، والدولية) والعمليات ذات الصلة التي تُشكّل وتنظم نهج الدول في ما يتعلق بالهجرة بجميع أشكالها، ومعالجة الحقوق والمسؤوليات وتعزيز التعاون الدولي.

<p>عامل مهاجر حصل، من خلال التعليم العالي أو الخبرة المهنية، على مستوى المهارة أو المؤهلات المطلوبة عادة لممارسة مهنة تتطلب مهارات عالية.</p>	<p>العامل المهاجر من ذوي المهارات العالية</p>
<p>عملية تكيف في اتجاهين من جانب المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها، يصبح من خلالها المهاجرون مندمجين في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية للمجتمع المضيف. وهو ينطوي على مجموعة من المسؤوليات المشتركة للمهاجرين والمجتمعات المحلية، ويتضمن مفاهيم أخرى ذات الصلة مثل الدمج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي.</p>	<p>الإدماج</p>
<p>تركات الأشخاص داخل دولة ما، بما في ذلك إنشاء مكان إقامة جديد مؤقت أو دائم.</p>	<p>الهجرة الداخلية</p>
<p>الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة (مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي،</p>	<p>النازحون داخلياً</p>
<p>تركات أشخاص يغادرون مكان إقامتهم المعتاد ويعبرون الحدود الدولية إلى بلد ليسوا مواطنين (E/CN.4/1998/53/Add.2).</p>	<p>الهجرة الدولية</p>
<p>الطلاب الذين عبروا حدوداً وطنية أو إقليمية لفرض التعليم وهم الآن مسجلون خارج بلدهم الأصلي.</p>	<p>الطلاب المتنقلون دولياً/تنقل الطلاب</p>
<p>شخص يتنقل أو ينتقل عبر حدود دولية ولا يؤذن له بدخول دولة أو البقاء فيها عملاً بقانون تلك الدولة والاتفاقات الدولية التي تكون تلك الدولة طرفاً فيها.</p>	<p>المهاجر غير النظامي</p>
<p>حركات انتقال الأشخاص التي تجري خارج القوانين أو اللوائح أو الاتفاقات الدولية التي ترعى الدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد، أو الخروج منها.</p>	<p>الهجرة غير النظامية</p>
<p>الحماية التي يمنحها المجتمع الدولي للأفراد أو الجماعات خارج بلدهم، الذين لا يستطيعون العودة لأنهم سيكونون معرضين للخطر هناك، والذين لا يستطيع بلدهم حمايتهم أو لا يرغب في ذلك.</p>	<p>الحماية الدولية</p>
<p>تركات الأشخاص من دولة إلى أخرى، أو ضمن البلد الذي يقيمون فيه، لفرض العمل، وتدرج معظم الدول هجرة اليد العاملة في قوانينها الخاصة بالهجرة، وتضطلع بعض الدول بدور فعال في تنظيم هجرة العمال إلى الخارج وتسعى إلى توفير فرص عمل لمواطنيها في الخارج.</p>	<p>هجرة اليد العاملة</p>
<p>كل عامل مهاجر يؤهله مستواه التعليمي، أو خبرته المهنية، أو مؤهلاته لممارسة مهنة متدنية المهارات فقط في العادة.</p>	<p>العامل المهاجر من ذوي المهارات المتدنية</p>
<p>أي شخص انتقل أو ينتقل عبر الحدود الدولية أو في حدود دولة واحدة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد بغض النظر عن (1) وضعه القانوني؛ (2) وإذا كان الانتقال طوعاً أم قسراً؛ (3) وأسباب الانتقال؛ (4) وطول مدة إقامته. ولا يشمل ذلك اللاجئين أو الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا بحاجة إلى الحماية الدولية، مثل طالبي اللجوء.</p>	<p>المهاجر</p>
<p>عدد المهاجرين الدوليين الذين يصلون إلى بلد ما (المهاجرين الوافدين) أو عدد المهاجرين الدوليين الذين يغادرون بلداً ما (المهاجرين المغادرين) في فترة زمنية محددة.</p>	<p>حركة المهاجرين</p>
<p>لأغراض إحصائية، العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين المتواجدين في بلد معين في فترة زمنية محددة، والذين سبق أن غيروا بلد إقامتهم المعتادة.</p>	<p>عدد المهاجرين</p>
<p>«الشخص الذي سيزاول، أو ما يرحب بزاوول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها» (المادة رقم 2(1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990).</p>	<p>العامل المهاجر</p>
<p>تركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي تركات سكانية تشمل أي نوع من تركات الناس، أياً كانت مدته وتركيبته وأسبابه؛ وتشمل هجرة اللاجئين، والنازحين، والعمال المهاجرين، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى، بما فيها لم شمل الأسرة.</p>	<p>الهجرة</p>
<p>إدارة وتنفيذ مجموعة كاملة من الأنشطة التي تقوم بها الدول أساساً ضمن النظم الوطنية أو من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، في ما يتعلق بجميع جوانب الهجرة وإدماج اعتبارات الهجرة في السياسات العامة. ويشير المصطلح إلى نهج مخطط له لتنفيذ وتفعيل أطر السياسات والتشريعات والشؤون الإدارية، التي وضعتها المؤسسات المسؤولة عن الهجرة.</p>	<p>إدارة الهجرة</p>

<p>تركات الأشخاص عبر الحدود، عموماً بطريقة غير نظامية، وتشمل أفراداً وجماعات يسافرون معاً، مستخدمين طرقاً ووسائل نقل متشابهة أو ميسرين متشابهين، ولكن لأسباب مختلفة. والأشخاص الذين يسافرون كجزء من التركات المختلفة لديهم احتياجات وخصائص مختلفة، وقد يشملون طالبي اللجوء، واللاجئين، وضحايا الاتجار، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، والأشخاص عديمي الجنسية، والمهاجرين (يمن فيهم المهاجرون في أوضاع غير نظامية أو المهاجرون في أوضاع معرضة للمخاطر).</p>	<p>التركات المختلفة</p>
<p>أي طريقة لاكتساب الشخص جنسية بعد الولادة لم يكن يحملها من قبل. وهي تتطلب من هذا الشخص أو من وكيله القانوني أن يقدم طلباً، ومن سلطة عامة أن تمنح الجنسية.</p>	<p>التجنيس</p>
<p>مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين يحظر على الدول إعادة الأفراد بأي صورة (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) إلى الأقاليم التي قد يتعرضون فيها لخطر الاضطهاد، أو التعذيب، أو أي شكل آخر من أشكال الأذى الجسيم أو الذي لا يمكن إصلاحه. ويرد أبرز تعبير عن مبدأ عدم الإعادة القسرية في القانون الدولي للاجئين ضمن المادة 33(1) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وهذا المبدأ يشكل أيضاً جزءاً من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهو ملزم لجميع الدول، سواء كانت أطرافاً في اتفاقية عام 1951 أم لا.</p>	<p>عدم الإعادة القسرية</p>
<p>إجراء تتخذه دولة وتقبل بموجبه دخول شخص ما مجدداً إلى البلاد (من مواطنيها، أو من بلد ثالث، أو من عديمي الجنسية).</p>	<p>السماح بالدخول مجدداً</p>
<p>كل شخص يستوفي معايير الأهلية بموجب تعريف للاجئين قابل للتطبيق، كما هو منصوص عليه في الصكوك الدولية أو الصكوك الإقليمية للاجئين، ضمن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو في التشريعات الوطنية.</p> <p>وبموجب القانون الدولي وولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اللاجئين هم أشخاص خارج بلدانهم الأصلية يحتاجون إلى حماية دولية بسبب خوفهم من التعرض للاضطهاد أو بسبب تهديد خطير لحياتهم أو سلامتهم الجسدية أو حريتهم في بلدهم الأصلي نتيجة الاضطهاد أو النزاع المسلح أو العنف أو خلل خطير في النظام العام.</p> <p>ملاحظة: بموجب القانون الدولي، يُعتبر الشخص لاجئاً بمجرد أن يستوفي المعايير ذات الصلة، سواء تم الاعتراف به رسمياً كلاجئ أم لا. فالشخص لا يصبح لاجئاً بسبب الاعتراف به، بل يُعترف به بالأحرى لأنه لاجئ.</p> <p>وفي بعض الأحيان، لا سيما في السياقات الإحصائية، تُستخدم كلمة لاجئ للإشارة إلى الأفراد أو الجماعات الذين اعترفت بهم الدول أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً على أنه يحق لهم الحصول على وضع اللاجئ بعد لجونهم أو الاستفادة من إجراء آخر لتحديد وضعهم. وعندما يكون هذا المعنى المحدود غير القانوني هو المقصود، ينبغي الإشارة إلى ذلك بوضوح. وأوضح تسمية في مثل هذه السياقات هي أنه لاجئ معترف به.</p>	<p>اللاجئ</p>
<p>العملية القانونية أو الإدارية التي تحدد بموجبها الحكومات أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما إذا كان الشخص الذي يلتبس الحماية الدولية يُعتبر لاجئاً وفقاً للقانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني.</p>	<p>تحديد وضع اللاجئ</p>
<p>الهجرة التي تحدث وفقاً لقوانين بلد المنشأ والعبور والمقصد.</p>	<p>الهجرة النظامية</p>
<p>هي أي عملية أو برامج تسمح بموجبها السلطات في دولة ما لغير المواطنين الموجودين على أراضيها في أوضاع غير نظامية أو ليس لديهم الوثائق اللازمة بالموكوث بشكل قانوني في الدولة.</p>	<p>تسوية الأوضاع القانونية</p>
<p>عملية تمكّن الأفراد من تأمين وإدامة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الاجتماعية اللازمة للحفاظ على الحياة وسبل العيش والكرامة في البلد والمجتمع الذين يهودون إليهما أو يعادون إليهما، مع الاحترام الكامل لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير محددة الأهداف تمكّن المهاجرين العائدين من الوصول إلى العدالة، والحماية الاجتماعية، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، والحياة الأسرية، والمستوى المعيشي اللائق، والعمل اللائق، والحماية من التمييز والوصم والاحتجاز التعسفي وجميع أشكال العنف، وتتيح للعائدين أن يعتبروا أنفسهم في بيئة تضمن السلامة الشخصية، والتمكين الاقتصادي، والإدماج والتماسك الاجتماعي عند العودة.</p>	<p>إعادة الدمج</p>
<p>تحويلات مالية دولية متعددة الاتجاهات وطوعية وخاصة يقوم بها المهاجرون، فردياً أو جماعياً، إلى أشخاص يقيمون معهم صلات وثيقة.</p>	<p>التحويلات المالية</p>
<p>اختيار اللاجئين ونقلهم من دولة التمسوا فيها الحماية بموجب معاهدة، إلى دولة تالته وافقت على قبولهم، كلاجئين، مع منحهم وضع إقامة دائمة. ويكفل الوضع الممنوح الحماية من الإعادة القسرية ويوفر للاجئ أعيد توطينه وللأشخاص الذين يعيهم، إمكانية الحصول على حقوق مماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون. كما أن إعادة التوطين تحمل في طياتها فرصة أن يصبح اللاجئ في نهاية المطاف مواطناً متجنساً في بلد إعادة التوطين. وعلى هذا الأساس، فإن إعادة التوطين هي آلية لحماية اللاجئين، وحل دائم، ومثال على تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي.</p>	<p>إعادة التوطين</p>

مصطلح شامل للإشارة إلى مختلف الأشكال والأساليب والعمليات التي يعود بها المهاجرون أو يجتبرون على العودة إلى بلدهم الأصلي أو مكان إقامتهم المعتاد، أو إلى بلد ثالث. ويشمل ذلك، في جملة أمور، المغادرة المستقلة، أو العودة المساعدة أو الطوعية أو العفوية، أو الترحيل، أو الطرد، أو الإخراج من البلد، أو التسليم، أو الإعادة، أو النقل، أو أي ترتيب آخر للعودة. ولا يوفر استخدام مصطلح «العودة» أي تحديد لدرجة الطواعية أو الإكراه في قرار العودة، ولا بشأن الطابع المشروع أو التعسفي للعودة.	الهجرة العائدة
العامل المهاجر الذي يتوقف عمله، بطبيعته، على الظروف الموسمية، ولا يؤدي إلا أثناء جزء من السنة، (المادة 2(2)ب) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.	العامل المهاجر الموسمي/الهجرة الموسمية
«تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى» (المادة 3(أ)) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000. والتهريب، خلافاً للاتجار، لا يتطلب عنصر الاستغلال أو الإكراه أو انتهاك حقوق الإنسان.	تهريب المهاجرين
حالة الفرد الذي لا تعتبره أي دولة من رعاياها بموجب قانونها الداخلي.	انعدام الجنسية
هجرة العمال الذين يدخلون بلداً أجنبياً لفترة محددة ومحدودة قبل العودة إلى بلدانهم الأصلية.	هجرة (العمال) المؤقتة
«تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تقليهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال (المادة رقم 3(أ)) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000. ويمكن أن يحدث الاتجار بالأشخاص داخل حدود دولة واحدة أو قد يكون له طابع عبر وطني. وفي حالة الأطفال (أي شخص دون سن 18 عاماً)، يشمل الاتجار بالأشخاص الاتجار لأغراض الاستغلال؛ ولا يشترط توفر الوسائل المبينة أعلاه لتشكيل جريمة الاتجار بالأطفال.	الاتجار بالأشخاص
التوقف العابر لفترات زمنية متفاوتة أثناء السفر بين بلدين أو أكثر.	العبور
في سياق الهجرة، قابلية الضرر أو التعرض للمخاطر هي القدرة المحدودة على تجنب الضرر، أو مقاومته، أو التكيف معه، أو التعافي منه. وهذه القدرة المحدودة هي نتيجة للتفاعل الفريد بين الخصائص والظروف الفردية والمنزلية والمجتمعية والهيكلية.	قابلية الضرر/ التعرض للمخاطر
اعتماداً على السياق، أي مجموعة أو شريحة من المجتمع (مثل الأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية أو الدينية، والمهاجرين ولا سيما الذين هم في وضع غير نظامي أو أشخاص متنوعي الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسية) تُقد أكثر عرضة لخطر ممارسات تمييزية، أو عنف، أو حرمان اجتماعي، أو مصاعب اقتصادية مقارنة بمجموعات أخرى في الدولة. وتعرض هذه المجموعات لمخاطر أكبر في فترات النزاع أو الأزمات أو الكوارث.	المجموعة القابلة للضرر/المعرضة للمخاطر

المرفق 2. بيانات البلدان

الف. الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية

جدول المرفق 2.1 الهجرة والنزوح القسري إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	بلدان المنشأ الأولى من الجنسين
البحرين				
1990	173,212	34.9	29.1	الهند (60,505)، مصر (21,908)، باكستان (20,949)، بنغلاديش (20,442)، الفلبين (7,934)
1995	205,979	36.5	30.0	الهند (74,599)، باكستان (25,280)، بنغلاديش (24,630)، مصر (23,628)، الفلبين (10,206)

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
البحرين				
الهند (88,904)، باكستان (29,683)، بنغلاديش (28,889)، مصر (25,417)، الفلبين (12,508)	30.9	36.0	239,361	2000
الهند (157,081)، بنغلاديش (49,900)، باكستان (46,931)، مصر (41,784)، الفلبين (24,672)	28.6	45.4	404,018	2005
الهند (259,915)، بنغلاديش (81,920)، باكستان (74,535)، مصر (67,374)، الفلبين (42,281)	27.8	53.7	666,406	2010
الهند (281,787)، بنغلاديش (88,813)، باكستان (80,807)، مصر (73,043)، الفلبين (45,839)	26.7	52.7	722,487	2015
الهند (365,098)، بنغلاديش (115,071)، باكستان (104,698)، مصر (94,638)، الفلبين (59,391)	25.8	55.0	936,094	2020
الكويت				
الهند (375,183)، مصر (135,880)، باكستان (129,928)، بنغلاديش (126,783)، الفلبين (49,207)	39.0	51.3	1,074,391	1990
الهند (332,377)، باكستان (112,925)، بنغلاديش (110,044)، مصر (107,006)، الفلبين (45,266)	35.8	57.2	921,954	1995
الهند (418,664)، باكستان (139,783)، بنغلاديش (136,047)، مصر (119,693)، الفلبين (58,906)	32.5	55.1	1,127,640	2000
الهند (485,921)، بنغلاديش (175,042)، باكستان (162,388)، مصر (128,040)، الفلبين (76,339)	31.1	58.7	1,333,530	2005
الهند (675,347)، بنغلاديش (258,071)، باكستان (225,820)، مصر (168,563)، الفلبين (112,977)	30.0	62.7	1,874,812	2010
الهند (1,061,758)، مصر (387,993)، بنغلاديش (350,229)، باكستان (312,434)، الفلبين (181,462)	33.6	74.7	2,866,136	2015
الهند (1,152,175)، مصر (421,025)، بنغلاديش (380,046)، باكستان (339,033)، الفلبين (196,910)	33.7	72.8	3,110,159	2020
عُمان				
الهند (152,554)، بنغلاديش (50,041)، باكستان (35,675)، مصر (18,811)، سريلانكا (13,996)	20.2	16.8	304,000	1990
الهند (282,987)، بنغلاديش (82,653)، باكستان (59,439)، مصر (27,544)، سريلانكا (14,591)	22.6	24.5	539,643	1995
الهند (333,881)، بنغلاديش (92,034)، باكستان (66,498)، مصر (28,536)، إندونيسيا (17,274)	21.7	27.5	623,608	2000

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
عُمان				
الهند (373,411)، بنغلاديش (92,947)، باكستان (70,569)، مصر (27,249)، إندونيسيا (19,887)	20.8	26.5	666,164	2005
الهند (473,206)، بنغلاديش (108,861)، باكستان (86,029)، مصر (30,361)، إندونيسيا (25,710)	19.3	26.8	816,234	2010
الهند (1,076,151)، بنغلاديش (247,568)، باكستان (195,644)، مصر (69,046)، إندونيسيا (58,468)	16.4	43.5	1,856,226	2015
الهند (1,375,667)، بنغلاديش (316,467)، باكستان (250,092)، مصر (88,261)، إندونيسيا (74,739)	16.4	46.5	2,372,836	2020
قطر				
إندونيسيا (108,178)، الإمارات العربية المتحدة (39,178)، الفلبين (37,462)، بنغلاديش (36,556)، المملكة العربية السعودية (14,187)	27.1	65.0	309,753	1990
إندونيسيا (130,606)، الفلبين (44,332)، بنغلاديش (43,199)، الإمارات العربية المتحدة (41,796)، المملكة العربية السعودية (17,817)	25.4	70.4	361,673	1995
إندونيسيا (133,562)، الفلبين (44,593)، بنغلاديش (43,402)، الإمارات العربية المتحدة (38,184)، المملكة العربية السعودية (18,792)	23.8	60.7	359,697	2000
الهند (193,404)، بنغلاديش (75,689)، إندونيسيا (64,612)، الفلبين (54,268)، باكستان (51,773)	22.8	74.6	646,026	2005
الهند (540,914)، بنغلاديش (169,370)، باكستان (145,204)، مصر (136,060)، الفلبين (107,963)	17.2	78.5	1,456,413	2010
الهند (645,577)، مصر (163,569)، بنغلاديش (160,183)، نيبال (151,314)، الفلبين (148,496)	16.1	65.8	1,687,640	2015
الهند (702,013)، بنغلاديش (261,672)، نيبال (253,940)، الفلبين (235,505)، مصر (183,544)	17.2	77.3	2,226,192	2020
المملكة العربية السعودية				
الهند (906,468)، إندونيسيا (635,007)، باكستان (556,715)، بنغلاديش (479,380)، مصر (357,540)	33.5	30.8	4,998,445	1990

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
المملكة العربية السعودية				
الهند (929,709)، إندونيسيا (650,793)، باكستان (366,429) مصر (491,297)، بنغلاديش (570,555)	33.3	27.5	5,122,702	1995
الهند (978,992)، إندونيسيا (668,666)، باكستان (376,493) مصر (504,790)، بنغلاديش (586,225)	33.2	25.5	5,263,387	2000
الهند (1,216,549)، إندونيسيا (825,998)، باكستان (724,160) بنغلاديش (623,564) مصر (465,079)	31.3	27.3	6,501,819	2005
الهند (1,579,235)، إندونيسيا (1,070,951)، باكستان (938,913) بنغلاديش (808,485) مصر (603,000)	29.6	30.7	8,429,956	2010
الهند (2,003,256)، إندونيسيا (1,368,407)، باكستان (770,483) بنغلاديش (1,022,812) مصر (1,187,817)	30.7	34.0	10,771,366	2015
الهند (2,502,337)، إندونيسيا (1,709,318)، باكستان (962,432) بنغلاديش (1,483,737) مصر (1,277,624)	31.4	38.6	13,454,842	2020
الإمارات العربية المتحدة				
الهند (458,294)، مصر (165,980)، باكستان (158,710) بنغلاديش (154,869)، الفلبين (60,107)	28.7	71.5	1,306,574	1990
الهند (667,853)، باكستان (225,750)، بنغلاديش (219,911) مصر (207,924)، الفلبين (91,840)	28.2	75.5	1,824,118	1995
الهند (915,848)، باكستان (305,782)، بنغلاديش (297,620) مصر (261,934)، الفلبين (128,860)	28.2	78.1	2,447,010	2000
الهند (1,286,993)، بنغلاديش (408,976)، باكستان (383,831) مصر (341,789)، الفلبين (202,658)	27.2	71.5	3,281,115	2005
الهند (2,913,858)، بنغلاديش (919,365)، باكستان (836,310) مصر (755,158)، الفلبين (474,063)	25.3	85.6	7,316,697	2010
الهند (3,184,043)، بنغلاديش (1,004,611)، باكستان (913,855) مصر (825,178)، الفلبين (518,041)	26.3	86.3	7,995,126	2015
الهند (3,471,300)، بنغلاديش (1,095,231)، باكستان (996,288) مصر (899,612)، الفلبين (564,769)	26.3	88.1	8,716,332	2020

المصدر: DESA, 2020.

جدول المرفق 2.2 الهجرة والتزوج القسري إلى بلدان المغرب العربي، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان المغرب العربي في منتصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	بلدان المنشأ الأولى من الجنسين
الجزائر				
1990	273,954	1.1	45.2	الصحراء الغربية (167,905)، دولة فلسطين (36,004)، السودان (9,127)، ألمانيا (6,544)، الاتحاد الروسي (6,287)
1995	262,032	0.9	45.2	الصحراء الغربية (166,903)، دولة فلسطين (33,836)، الصومال (6,248)، السودان (5,362)، العراق (4,249)
2000	250,110	0.8	45.2	الصحراء الغربية (165,911)، دولة فلسطين (31,667)، الصومال (11,570)، العراق (7,579)، المملكة العربية السعودية (3,926)
2005	197,728	0.6	45.2	الصحراء الغربية (131,163)، دولة فلسطين (25,035)، الصومال (9,147)، العراق (5,992)، المملكة العربية السعودية (3,103)
2010	217,268	0.6	47.1	الصحراء الغربية (144,923)، دولة فلسطين (27,509)، الصومال (10,050)، العراق (6,584)، المملكة العربية السعودية (3,409)
2015	239,473	0.6	47.2	الصحراء الغربية (156,658)، دولة فلسطين (29,900)، الصومال (10,923)، العراق (7,156)، الجمهورية العربية السورية (6,211)
2020	250,378	0.6	47.2	دولة فلسطين (31,097)، الصومال (11,361)، الجمهورية العربية السورية (7,757)، العراق (7,441)
ليبيا				
1990	457,075	10.3	46.9	دولة فلسطين (152,266)، السودان (38,599)، ألمانيا (27,674)، الاتحاد الروسي (26,586)، الولايات المتحدة الأمريكية (19,067)
1995	508,041	10.3	40.8	دولة فلسطين (179,924)، الصومال (40,088)، العراق (26,910)، السودان (24,407)، المملكة العربية السعودية (19,379)
2000	567,436	10.6	35.0	دولة فلسطين (210,540)، الصومال (76,918)، العراق (50,384)، المملكة العربية السعودية (26,101)، الجمهورية العربية السورية (20,428)
2005	625,412	10.8	28.7	دولة فلسطين (232,065)، الصومال (84,783)، العراق (55,536)، المملكة العربية السعودية (28,771)، الجمهورية العربية السورية (22,517)
2010	687,192	11.1	28.5	دولة فلسطين (254,662)، الصومال (93,040)، العراق (60,954)، المملكة العربية السعودية (31,573)، الجمهورية العربية السورية (24,709)
2015	771,146	12.0	28.8	دولة فلسطين (285,146)، الصومال (104,178)، العراق (68,240)، المملكة العربية السعودية (35,352)، الجمهورية العربية السورية (27,666)

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين إلى بلدان المغرب العربي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
ليبيا				
دولة فلسطين (305,476)، الصومال (111,588)، العراق (73,093)، الجمهورية العربية السورية (44,450)، المملكة العربية السعودية (37,866)	28.2	12.0	826,537	2020
المغرب				
فرنسا (15,056)، الجزائر (9,188)، إسبانيا (2,802)، تونس (1,763)، الجمهورية العربية السورية (1,399)	47.1	0.2	54,895	1990
فرنسا (13,813)، الجزائر (8,429)، إسبانيا (2,571)، تونس (1,618)، الجمهورية العربية السورية (1,284)	47.8	0.2	50,360	1995
فرنسا (14,547)، الجزائر (8,877)، إسبانيا (2,708)، تونس (1,704)، الجمهورية العربية السورية (1,353)	48.6	0.2	53,034	2000
فرنسا (15,422)، الجزائر (9,412)، إسبانيا (2,872)، الجمهورية العربية السورية (1,436)، تونس (1,088)	49.3	0.2	56,222	2005
فرنسا (26,839)، الجزائر (10,231)، إسبانيا (3,121)، تونس (1,954)، الجمهورية العربية السورية (1,560)	49.6	0.2	71,189	2010
فرنسا (34,615)، الجزائر (13,194)، إسبانيا (4,025)، الجمهورية العربية السورية (2,610)، تونس (2,533)	49.8	0.3	92,424	2015
فرنسا (38,063)، الجزائر (14,497)، إسبانيا (4,421)، الجمهورية العربية السورية (3,676)، تونس (2,781)	48.5	0.3	102,358	2020
تونس				
الجزائر (13,757)، المغرب (7,275)، فرنسا (3,870)، إيطاليا (1,622)، ليبيا (1,224)	50.2	0.5	37,984	1990
الجزائر (13,669)، المغرب (7,220)، فرنسا (3,841)، إيطاليا (1,610)، ليبيا (1,215)	49.7	0.4	37,867	1995
الجزائر (10,041)، المغرب (6,607)، فرنسا (4,789)، ليبيا (1,804)، إيطاليا (1,620)	49.1	0.4	36,719	2000
الجزائر (9,577)، المغرب (6,315)، فرنسا (4,577)، ليبيا (1,725)، إيطاليا (1,548)	48.6	0.3	35,040	2005
الجزائر (8,068)، ليبيا (7,062)، فرنسا (6,669)، المغرب (4,480)، إيطاليا (1,705)	48.5	0.4	43,172	2010
الجزائر (10,411)، ليبيا (9,119)، فرنسا (8,612)، المغرب (5,785)، إيطاليا (2,208)	48.3	0.5	56,532	2015
الجزائر (11,060)، ليبيا (9,688)، فرنسا (9,151)، المغرب (6,146)، إيطاليا (2,345)	47.7	0.5	60,145	2020

المصدر: DESA, 2020.

جدول المرفق 2.3 الهجرة والتزوج القسري إلى بلدان المشرق العربي، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللجئين إلى بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللجئين من الجنسين	السنة
مصر				
دولة فلسطين (53,328)، السودان (15,184)، ألمانيا (9,692)، الاتحاد الروسي (9,311)، الولايات المتحدة الأمريكية (6,679)	47.1	0.3	173,833	1990
دولة فلسطين (52,935)، السودان (11,817)، ألمانيا (7,378)، الاتحاد الروسي (7,112)، الصومال (6,209)	47.0	0.3	166,955	1995
دولة فلسطين (66,745)، الصومال (11,540)، السودان (9,388)، العراق (7,793)، المملكة العربية السعودية (5,987)	46.8	0.3	184,774	2000
دولة فلسطين (117,556)، السودان (24,677)، الصومال (17,739)، العراق (9,278)، المملكة العربية السعودية (7,128)	42.0	0.4	285,006	2005
دولة فلسطين (116,437)، السودان (46,473)، الصومال (19,080)، العراق (9,979)، المملكة العربية السعودية (7,667)	43.8	0.4	310,017	2010
الجمهورية العربية السورية (104,635)، دولة فلسطين (96,879)، السودان (38,410)، الصومال (13,110)، العراق (12,817)	41.3	0.4	353,641	2015
الجمهورية العربية السورية (125,673)، دولة فلسطين (135,932)، السودان (60,066)، الصومال (20,501)، العراق (20,042)	46.8	0.5	543,937	2020
العراق				
إيران (14,976)، دولة فلسطين (14,347)، مصر (11,075)، الأردن (7,970)، الجمهورية العربية السورية (4,778)	33.3	0.5	83,638	1990
دولة فلسطين (73,847)، إيران (44,953)، تركيا (17,439)، مصر (13,058)، الأردن (9,397)	42.4	1.0	199,460	1995
دولة فلسطين (94,124)، إيران (42,602)، تركيا (13,885)، مصر (12,375)، الأردن (8,905)	42.8	0.9	210,525	2000
دولة فلسطين (29,940)، إيران (17,651)، تركيا (17,586)، مصر (14,394)، الأردن (10,358)	39.3	0.5	134,863	2005
إيران (18,029)، تركيا (17,961)، مصر (14,702)، دولة فلسطين (13,296)، الأردن (10,580)	38.1	0.4	120,466	2010
الجمهورية العربية السورية (252,056)، تركيا (17,514)، إيران (14,405)، مصر (14,363)، دولة فلسطين (12,051)	41.8	1.0	359,352	2015
الجمهورية العربية السورية (254,441)، تركيا (20,677)، إيران (14,540)، مصر (14,498)، دولة فلسطين (12,164)	44.9	0.9	365,766	2020

عدد المهاجرين الدوليين واللجوءين إلى بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللجوءين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللجوءين من الجنسين	السنة
الأردن				
دولة فلسطين (851,880)، مصر (171,413)، الجمهورية العربية السورية (51,557)، العراق (25,773)، سريلانكا (11,062)	48.8	32.2	1,146,349	1990
دولة فلسطين (1,140,038)، مصر (229,396)، الجمهورية العربية السورية (54,585)، العراق (40,831)، سريلانكا (13,104)	48.9	33.5	1,537,097	1995
دولة فلسطين (1,428,251)، مصر (287,377)، الجمهورية العربية السورية (57,624)، العراق (55,884)، سريلانكا (15,147)	49.0	37.6	1,927,845	2000
دولة فلسطين (1,827,877)، العراق (139,668)، مصر (97,992)، الجمهورية العربية السورية (54,460)، سريلانكا (11,370)	49.1	38.1	2,198,740	2005
دولة فلسطين (1,983,733)، العراق (396,962)، الجمهورية العربية السورية (124,888)، مصر (113,465)، سريلانكا (23,474)	49.2	38.4	2,786,853	2010
دولة فلسطين (2,117,361)، الجمهورية العربية السورية (674,705)، العراق (158,951)، مصر (78,178)، اليمن (22,918)	49.6	34.2	3,116,961	2015
دولة فلسطين (2,272,411)، الجمهورية العربية السورية (698,701)، العراق (206,047)، مصر (101,340)، اليمن (29,708)	49.2	33.9	3,457,691	2020
لبنان				
دولة فلسطين (389,171)، مصر (78,308)، الجمهورية العربية السورية (23,553)، العراق (11,774)، سريلانكا (5,054)	48.8	18.7	523,693	1990
دولة فلسطين (428,088)، مصر (104,377)، الجمهورية العربية السورية (24,856)، العراق (18,572)، سريلانكا (5,965)	48.9	17.2	608,303	1995
دولة فلسطين (467,005)، مصر (130,459)، الجمهورية العربية السورية (26,159)، العراق (25,369)، سريلانكا (6,876)	49.0	18.0	692,913	2000
دولة فلسطين (489,195)، مصر (112,519)، الجمهورية العربية السورية (22,970)، العراق (82,759)، سريلانكا (5,279)	48.4	15.8	742,243	2005
دولة فلسطين (512,795)، العراق (138,593)، مصر (95,688)، الجمهورية العربية السورية (19,987)، سريلانكا (3,757)	47.9	16.0	793,191	2010

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
لبنان				
الجمهورية العربية السورية (1,194,049)، دولة فلسطين (500,579)، العراق (117,164)، مصر (80,893)، سريلانكا (3,176)	51.9	29.3	1,916,259	2015
الجمهورية العربية السورية (1,042,785)، دولة فلسطين (476,033)، العراق (102,319)، مصر (70,643)، سريلانكا (2,771)	51.0	25.1	1,712,762	2020
دولة فلسطين				
إسرائيل (98,290)، الأردن (55,317)، المملكة العربية السعودية (21,258)، مصر (17,920)، الكويت (16,702)	54.2	13.7	288,332	1990
إسرائيل (96,052)، الأردن (54,057)، المملكة العربية السعودية (20,773)، مصر (17,515)، الكويت (16,322)	54.5	10.8	281,767	1995
إسرائيل (93,814)، الأردن (52,798)، المملكة العربية السعودية (20,289)، مصر (17,104)، الكويت (15,942)	54.7	8.5	275,202	2000
إسرائيل (78,664)، الأردن (61,322)، المملكة العربية السعودية (20,238)، مصر (17,061)، الكويت (15,902)	54.6	7.7	274,520	2005
إسرائيل (63,755)، الأردن (61,279)، المملكة العربية السعودية (23,955)، مصر (20,333)، الكويت (17,624)	54.5	6.8	273,840	2010
إسرائيل (62,895)، الأردن (60,127)، المملكة العربية السعودية (24,094)، مصر (21,218)، الكويت (18,541)	54.3	6.0	273,163	2015
إسرائيل (62,927)، الأردن (59,543)، المملكة العربية السعودية (24,951)، مصر (21,588)، الكويت (19,605)	54.3	5.3	272,784	2020
الجمهورية العربية السورية				
دولة فلسطين (244,707)، العراق (3,825)، الصومال (200)	54.2	5.7	714,140	1990
دولة فلسطين (289,464)، العراق (3,036)، الصومال (345)، أفغانستان (92)، السودان (48)	54.5	5.8	830,610	1995
دولة فلسطين (385,199)، العراق (1,829)، الصومال (443)، أفغانستان (172)، السودان (91)	54.7	5.1	834,916	2000
دولة فلسطين (442,981)، العراق (337,785)، الصومال (1,458)، أفغانستان (629)، السودان (222)	54.6	4.8	882,398	2005
العراق (1,110,642)، دولة فلسطين (495,785)، الصومال (3,100)، أفغانستان (2,605)، السودان (538)	54.5	8.3	1,783,595	2010
دولة فلسطين (573,436)، العراق (195,204)، أفغانستان (1,487)، الصومال (1,040)، السودان (203)	54.3	4.6	835,716	2015
دولة فلسطين (596,357)، العراق (203,003)، أفغانستان (1,143)، الصومال (1,079)، السودان (209)	54.3	5.0	868,711	2020
المصدر: DESA, 2020.				

جدول المرفق 2.4 الهجرة والتزوج القسري إلى أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللجئين إلى أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللجئين من الجنسين	السنة
جزر القمر				
مدغشقر (10,810)، لا ريونيون (957)، فرنسا (543)، جمهورية تنزانيا المتحدة (163)، كينيا (87)	52.3	3.4	14,079	1990
مدغشقر (10,701)، لا ريونيون (948)، فرنسا (538)، جمهورية تنزانيا المتحدة (162)، كينيا (86)	52.6	2.9	13,939	1995
مدغشقر (10,595)، لا ريونيون (938)، فرنسا (532)، جمهورية تنزانيا المتحدة (160)، كينيا (85)	52.8	2.5	13,799	2000
مدغشقر (10,142)، لا ريونيون (898)، فرنسا (509)، جمهورية تنزانيا المتحدة (153)، كينيا (81)	52.4	2.2	13,209	2005
مدغشقر (9,689)، لا ريونيون (857)، فرنسا (486)، جمهورية تنزانيا المتحدة (146)، كينيا (77)	52.0	1.8	12,618	2010
مدغشقر (9,651)، لا ريونيون (850)، فرنسا (482)، الإمارات العربية المتحدة (145)، كينيا (76)	51.6	1.6	12,555	2015
مدغشقر (9,605)، لا ريونيون (845)، فرنسا (479)، جمهورية تنزانيا المتحدة (143)، كينيا (74)	51.6	1.4	12,496	2020
جيبوتي				
الصومال (101,216)، إثيوبيا (13,405)، اليمن (289)	47.4	20.7	122,221	1990
الصومال (82,625)، إثيوبيا (10,943)، اليمن (236)	47.4	15.8	99,774	1995
الصومال (83,230)، إثيوبيا (11,023)، اليمن (238)	47.3	14.0	100,507	2000
الصومال (76,278)، إثيوبيا (10,103)، اليمن (219)	44.3	11.8	92,110	2005
الصومال (84,725)، إثيوبيا (11,222)، اليمن (242)	47.5	12.2	102,307	2010
الصومال (88,152)، إثيوبيا (11,676)، اليمن (6,157)	47.4	12.3	112,351	2015
الصومال (94,976)، إثيوبيا (12,578)، اليمن (5,322)	47.5	12.1	119,089	2020
موريتانيا				
السنغال (94,138)، مالي (6,776)، غينيا (2,748)، الجزائر (1,450)، غينيا-بيساو (1,067)	48.4	5.5	111,650	1990
مالي (41,626)، السنغال (36,493)، غينيا (2,936)، الجزائر (1,549)، غينيا-بيساو (1,140)	47.5	3.9	89,562	1995

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين إلى أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجمات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
موريتانيا				
السنغال (37,730)، مالي (7,483)، غينيا (3,042)، الجزائر (1,601)، غينيا-بيساو (1,178)	45.7	2.2	57,366	2000
السنغال (38,114)، مالي (7,559)، غينيا (3,073)، الجزائر (1,617)، غينيا-بيساو (1,190)	43.9	1.9	58,211	2005
السنغال (26,706)، الصحراء الغربية (26,001)، مالي (5,297)، غينيا (2,157)، الجزائر (1,133)	42.6	2.4	84,920	2010
مالي (104,491)، الصحراء الغربية (28,007)، السنغال (17,630)، غينيا (3,105)، الجزائر (1,634)	43.5	4.1	166,552	2015
مالي (114,379)، الصحراء الغربية (30,652)، السنغال (19,294)، غينيا (3,396)، الجزائر (1,788)	43.4	3.9	182,286	2020
الصومال				
إثيوبيا (460,000)	48.9	6.6	478,294	1990
إثيوبيا (18,044)	47.3	0.3	19,527	1995
إثيوبيا (555)	47.1	0.2	20,097	2000
إثيوبيا (1,148)، إريتريا (18)	46.6	0.2	20,768	2005
إثيوبيا (26,183)، إريتريا (37)	47.6	0.4	48,106	2010
إثيوبيا (13,641)، اليمن (5,883)، إريتريا (34)	47.3	0.3	40,990	2015
إثيوبيا (21,764)، اليمن (285، 13)، إريتريا (36)	44.9	0.4	58,590	2020
السودان				
إثيوبيا (942,295)، تشاد (196,164)، أوغندا (74,433)، إريتريا (64,790)، نيجيريا (23,208)	50.4	7.0	1,402,896	1990
إثيوبيا (496,740)، إريتريا (287,519)، تشاد (85,807)، أوغندا (57,771)، نيجيريا (23,677)	50.1	4.4	1,053,396	1995
إريتريا (435,158)، إثيوبيا (123,478)، تشاد (72,615)، أوغندا (47,612)، نيجيريا (24,143)	49.7	3.0	805,086	2000
إريتريا (196,564)، إثيوبيا (107,732)، تشاد (80,942)، أوغندا (26,103)، نيجيريا (25,762)	49.1	1.8	546,419	2005
جنوب السودان (212,948)، إريتريا (142,187)، تشاد (80,202)، إثيوبيا (73,623)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (24,549)	49.2	1.8	618,709	2010

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين إلى أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المنشأ الأولى من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
السودان				
جنوب السودان (255,959)، إريتريا (159,748)، تشاد (74,514)، إثيوبيا (50,734)، نيجيريا (14,828)	49.7	1.6	620,523	2015
جنوب السودان (867,593)، إريتريا (220,960)، تشاد (1,03,065)، إثيوبيا (70,173)، جمهورية أفريقيا الوسطى (25,962)	50.3	3.1	1,379,147	2020
اليمن				
الصومال (36,771)، السودان (18,648)، إثيوبيا (15,804)، مصر (8,579)، العراق (4,943)	43.6	1.0	118,863	1990
الصومال (61,684)، السودان (19,777)، مصر (8,886)، العراق (5,140)، دولة فلسطين (3,353)	43.0	0.9	136,515	1995
الصومال (69,757)، السودان (20,102)، مصر (9,206)، العراق (5,389)، دولة فلسطين (2,794)	44.5	0.8	144,940	2000
الصومال (92,022)، السودان (21,394)، مصر (9,808)، العراق (6,731)، دولة فلسطين (3,392)	42.5	0.9	171,871	2005
الصومال (194,353)، السودان (23,170)، مصر (10,621)، العراق (10,441)، إثيوبيا (6,181)	45.9	1.2	288,394	2010
الصومال (275,683)، السودان (26,541)، إثيوبيا (15,740)، العراق (9,801)، مصر (7,596)	47.5	1.4	379,882	2015
الصومال (280,940)، السودان (27,044)، إثيوبيا (16,039)، العراق (9,987)، مصر (7,739)	42.3	1.3	387,113	2020
المصدر: DESA, 2020.				

باء. الهجرة والنزوح القسري من المنطقة العربية

جدول المرفق 2.5 الهجرة والنزوح القسري من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020-1990

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
البحرين				
دولة فلسطين (8,351)، ليبيا (1,091)، المملكة المتحدة (583)، أستراليا (493)، مصر (382)	52.3	2.6	12,817	1990

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
البحرين				
بنغلاديش (10,375)، دولة فلسطين (8,161)، المملكة المتحدة (2,295)، ليبيا (894)، كندا (802)	49.1	4.6	26,014	1995
بنغلاديش (20,661)، الفلبين (8,381)، دولة فلسطين (7,791)، المملكة المتحدة (4,047)، كندا (1,327)	48.5	7.2	47,736	2000
بنغلاديش (24,592)، دولة فلسطين (7,951)، الفلبين (6,783)، المملكة المتحدة (4,611)، كندا (1,681)	47.7%	5.8%	51,835	2005
بنغلاديش (28,471)، دولة فلسطين (7,931)، المملكة المتحدة (4,868)، كندا (1,995)، الإمارات العربية المتحدة (1,679)	46.9%	4.2%	52,235	2010
بنغلاديش (30,160)، دولة فلسطين (7,911)، المملكة المتحدة (5,825)، كندا (2,375)، الإمارات العربية المتحدة (1,834)	47.4	4.1	56,721	2015
بنغلاديش (29,574)، دولة فلسطين (7,900)، المملكة المتحدة (6,575)، كندا (2,572)، أستراليا (2,055)	59.2	3.4	58,270	2020
الكويت				
الهند (16,860)، دولة فلسطين (16,702)، الإمارات العربية المتحدة (13,095)، الولايات المتحدة الأمريكية (8,889)، قطر (6,155)	44.6	3.9	81,583	1990
الإمارات العربية المتحدة (16,904)، دولة فلسطين (16,322)، الولايات المتحدة الأمريكية (14,823)، الهند (12,149)، قطر (7,067)	42.8	6.0	97,009	1995
الإمارات العربية المتحدة (21,687)، الولايات المتحدة الأمريكية (20,884)، دولة فلسطين (15,942)، كندا (9,513)، ليبيا (7,947)	41.5	5.5	113,415	2000
الإمارات العربية المتحدة (26,337)، الولايات المتحدة الأمريكية (22,048)، دولة فلسطين (15,902)، كندا (10,982)، الهند (10,884)	41.0	5.7	129,005	2005
الإمارات العربية المتحدة (56,684)، الولايات المتحدة الأمريكية (23,921)، دولة فلسطين (17,624)، الهند (13,519)، كندا (12,860)	38.8	5.9	177,816	2010
الإمارات العربية المتحدة (61,939)، الولايات المتحدة الأمريكية (29,826)، دولة فلسطين (18,541)، كندا (15,141)، الهند (12,597)	39.4	5.1	195,034	2015
الإمارات العربية المتحدة (67,525)، الولايات المتحدة الأمريكية (29,083)، دولة فلسطين (19,605)، كندا (16,405)، المملكة المتحدة (12,436)	38.9	5.0	212,271	2020

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجمات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
عُمان				
دولة فلسطين (9,110)، ليبيا (1,246)، الأردن (540)، مصر (436)، المملكة المتحدة (281)	48.6	0.7	12,504	1990
دولة فلسطين (8,902)، ليبيا (1,236)، المملكة المتحدة (401)، الأردن (657)، مصر (1,108)	47.8	0.6	13,844	1995
دولة فلسطين (8,695)، المملكة المتحدة (1,954)، ليبيا (1,247)، الأردن (772)، كندا (555)	47.3	0.7	15,623	2000
دولة فلسطين (10,368)، المملكة المتحدة (2,401)، ليبيا (1,374)، كندا (1,031)، أستراليا (840)	46.9	0.7	18,824	2005
دولة فلسطين (10,342)، المملكة المتحدة (2,534)، ليبيا (1,508)، كندا (1,385)، أستراليا (1,250)	46.2	0.7	20,752	2010
دولة فلسطين (11,667)، المملكة المتحدة (3,032)، ليبيا (1,688)، أستراليا (1,560)، كندا (1,530)	47.5	0.5	22,797	2015
دولة فلسطين (11,984)، المملكة المتحدة (3,421)، أستراليا (2,260)، ليبيا (1,806)، كندا (1,656)	45.9	0.5	25,099	2020
قطر				
دولة فلسطين (9,870)، ليبيا (819)، مصر (287)، كندا (259)، فرنسا (151)	50.6	2.6	12,175	1990
دولة فلسطين (9,645)، ليبيا (921)، كندا (666)، المملكة المتحدة (582)، مصر (278)	49.7	2.6	13,302	1995
دولة فلسطين (9,420)، كندا (1,089)، ليبيا (1,040)، المملكة المتحدة (1,026)، مصر (292)	49.0	2.5	14,680	2000
دولة فلسطين (9,396)، المملكة المتحدة (1,647)، كندا (1,361)، ليبيا (1,147)، الإمارات العربية المتحدة (824)	48.0	2.0	17,131	2005
دولة فلسطين (9,372)، الإمارات العربية المتحدة (2,244)، المملكة المتحدة (1,738)، كندا (1,650)، ليبيا (1,260)	48.2	1.1	20,674	2010
دولة فلسطين (9,348)، كندا (2,474)، الإمارات العربية المتحدة (2,452)، المملكة المتحدة (2,079)، ليبيا (1,410)	49.5	0.9	23,574	2015
دولة فلسطين (9,335)، كندا (2,680)، الإمارات العربية المتحدة (2,671)، المملكة المتحدة (2,347)، ليبيا (1,508)	48.9	0.9	25,705	2020
المملكة العربية السعودية				
دولة فلسطين (21,258)، قطر (14,187)، ليبيا (12,976)، الولايات المتحدة الأمريكية (12,632)، الهند (6,058)	46.1	0.7	107,045	1990

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
المملكة العربية السعودية				
دولة فلسطين (20,773)، ليبيا (19,379)، قطر (17,817)، الولايات المتحدة الأمريكية (17,082)، المملكة المتحدة (6,294)	43.3	0.7	130,911	1995
ليبيا (26,101)، الولايات المتحدة الأمريكية (21,618)، دولة فلسطين (20,289)، قطر (18,792)، كندا (9,840)	41.5	0.7	153,614	2000
ليبيا (28,771)، الولايات المتحدة الأمريكية (27,673)، دولة فلسطين (20,238)، المملكة المتحدة (19,498)، كندا (15,696)	41.0	0.7	178,744	2005
الولايات المتحدة الأمريكية (34,736)، ليبيا (31,573)، دولة فلسطين (23,955)، المملكة المتحدة (20,585)، الهند (16,579)	41.5	0.8	215,338	2010
الولايات المتحدة الأمريكية (87,863)، ليبيا (35,352)، المملكة المتحدة (24,638)، دولة فلسطين (24,094)، كندا (19,956)	45.5	0.9	282,906	2015
الولايات المتحدة الأمريكية (77,946)، ليبيا (37,866)، المملكة المتحدة (27,808)، دولة فلسطين (24,951)، كندا (21,622)	44.8	0.9	299,268	2020
الإمارات العربية المتحدة				
قطر (39,178)، دولة فلسطين (10,629)، الهند (9,940)، الكويت (4,778)، تركيا (3,344)	43.8	4.3	79,499	1990
قطر (41,796)، الهند (12,301)، دولة فلسطين (10,387)، عُمان (7,470)، الكويت (5,852)	41.4	4.1	97,928	1995
قطر (38,184)، الهند (14,662)، دولة فلسطين (10,145)، عُمان (10,139)، الكويت (9,199)	40.4	3.5	111,082	2000
الهند (31,371)، قطر (18,041)، الكويت (13,638)، دولة فلسطين (13,525)، كندا (10,402)	44.6	2.7	125,618	2005
الهند (44,142)، الكويت (21,510)، كندا (14,355)، دولة فلسطين (13,718)، قطر (12,533)	46.1	1.8	155,609	2010
الهند (41,132)، الكويت (24,662)، كندا (20,866)، عُمان (14,848)، دولة فلسطين (14,045)	47.1	1.9	178,324	2015
الهند (38,470)، الكويت (26,760)، كندا (22,608)، عُمان (18,978)، الولايات المتحدة الأمريكية (18,046)	47.1	2.1	203,214	2020
المصدر: DESA, 2020.				

جدول المرفق 2.6 الهجرة والتزوج القسري من بلدان المغرب العربي، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من بلدان المغرب العربي في منتصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجمات	بلدان المقصد الأولى، من الجنسين
الجزائر				
1990	921,665	3.6	43.5	فرنسا (788,914)، بلجيكا (16,077)، إسرائيل (19,544)، تونس (13,757)، إسبانيا (11,518)
1995	979,641	3.4	43.8	فرنسا (814,417)، إسرائيل (25,514)، بلجيكا (24,149)، تونس (13,669)، إسبانيا (12,706)
2000	1,037,985	3.3	44.1	فرنسا (839,920)، إسرائيل (30,056)، بلجيكا (21,519)، كندا (20,571)، إسبانيا (19,360)
2005	1,599,647	4.8	47.8	فرنسا (1,337,210)، إسبانيا (48,283)، إسرائيل (36,950)، كندا (34,754)، إيطاليا (19,139)
2010	1,655,264	4.6	44.8	فرنسا (1,343,555)، إسبانيا (60,246)، كندا (51,080)، إسرائيل (44,292)، المملكة المتحدة (23,713)
2015	1,836,502	4.6	46.3	فرنسا (1,489,151)، كندا (64,223)، إسبانيا (56,038)، إسرائيل (45,680)، بلجيكا (25,666)
2020	2,022,337	4.6	46.3	فرنسا (1,637,211)، كندا (59,587)، إسبانيا (61,611)، إسرائيل (44,358)، الولايات المتحدة الأمريكية (28,531)
ليبيا				
1990	76,239	1.7	47.4	إسرائيل (19,180)، إندونيسيا (13,860)، المملكة المتحدة (6,468)، إيطاليا (5,450)، كوت ديفوار (5,379)
1995	77,398	1.6	47.3	إسرائيل (19,857)، إندونيسيا (9,170)، المملكة المتحدة (7,588)، كوت ديفوار (5,397)، الولايات المتحدة الأمريكية (4,763)
2000	80,014	1.5	46.7	إسرائيل (19,423)، المملكة المتحدة (8,836)، كوت ديفوار (5,623)، الولايات المتحدة الأمريكية (5,500)، إندونيسيا (4,480)
2005	100,248	1.7	46.9	إيطاليا (19,794)، إسرائيل (17,977)، المملكة المتحدة (11,782)، الولايات المتحدة الأمريكية (6,250)، كوت ديفوار (5886)
2010	127,399	2.1	47.3	إيطاليا (36,492)، إسرائيل (16,748)، المملكة المتحدة (12,439)، الولايات المتحدة الأمريكية (7,213)، تونس (7,062)
2015	152,544	2.4	46.5	إيطاليا (34,995)، إسرائيل (17,273)، الأردن (15,094)، المملكة المتحدة (14,887)، الولايات المتحدة الأمريكية (9,676)
2020	185,518	2.7	45.5	إيطاليا (34,542)، الأردن (19,564)، المملكة المتحدة (16,803)، إسرائيل (16,773)، الولايات المتحدة الأمريكية (14,059)

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان المغرب العربي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
المغرب				
فرنسا (713,987)، بلجيكا (295,459)، إيطاليا (133,341)، إسرائيل (157,029)، إسبانيا (169,285)	43.7	7.0	1,784,116	1990
فرنسا (737,068)، بلجيكا (267,838)، إيطاليا (227,427)، إسرائيل (166,657)، إسبانيا (165,214)	44.8	7.0	1,883,924	1995
فرنسا (760,148)، إيطاليا (285,569)، إسبانيا (266,706)، بلجيكا (232,447)، إسرائيل (166,953)	45.4	7.2	2,007,010	2000
فرنسا (832,641)، إسبانيا (521,940)، إيطاليا (355,367)، بلجيكا (174,115)، هولندا (167,369)	44.6	8.1	2,470,656	2005
فرنسا (870,001)، إسبانيا (763,734)، إيطاليا (416,832)، بلجيكا (178,785)، هولندا (166,946)	44.8	8.8	2,860,702	2010
فرنسا (964,250)، إسبانيا (699,880)، إيطاليا (422,481)، بلجيكا (208,071)، هولندا (166,873)	47.0	8.6	2,971,770	2015
فرنسا (1,059,918)، إسبانيا (785,884)، إيطاليا (451,960)، بلجيكا (225,217)، هولندا (174,914)	47.7	8.8	3,262,222	2020
تونس				
فرنسا (276,216)، إيطاليا (70,813)، إسرائيل (40,293)، ألمانيا (27,234)، بلجيكا (17,755)	39.5	5.6	465,549	1990
فرنسا (285,233)، إيطاليا (73,188)، إسرائيل (39,320)، ألمانيا (25,283)، بلجيكا (14,184)	40.9	5.2	476,933	1995
فرنسا (294,250)، إيطاليا (75,563)، إسرائيل (36,146)، ألمانيا (23,332)، بلجيكا (10,205)	42.1	5.0	486,964	2000
فرنسا (362,087)، إيطاليا (91,608)، إسرائيل (29,309)، ألمانيا (28,888)، بلجيكا (10,205)	43.1	5.7	579,009	2005
فرنسا (364,914)، إيطاليا (112,624)، ألمانيا (33,215)، إسرائيل (22,828)، بلجيكا (11,453)	41.3	5.8	615,732	2010
فرنسا (404,445)، الولايات المتحدة الأمريكية (120,883)، إيطاليا (101,334)، ألمانيا (34,166)، إسرائيل (23,543)	43.9	6.9	774,376	2015
فرنسا (444,572)، الولايات المتحدة الأمريكية (175,685)، إيطاليا (108,129)، ألمانيا (45,857)، إسرائيل (22,850)	44.3	7.6	902,268	2020

المصدر: DESA, 2020.

جدول المرفق 2.7 الهجرة والتزوح القسري من بلدان المشرق العربي، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	بلدان المقصد الأولى، من الجنسين
مصر				
1990	1,321,915	2.4	37.8	قطر (357,540)، الأردن (171,413)، الإمارات العربية المتحدة (165,980)، الكويت (135,880)، لبنان (78,308)
1995	1,492,004	2.4	36.3	المملكة العربية السعودية (366,429)، الأردن (229,396)، الإمارات العربية المتحدة (207,924)، الكويت (107,006)، لبنان (104,377)
2000	1,708,296	2.5	35.3	قطر (376,493)، الأردن (287,377)، الإمارات العربية المتحدة (261,834)، لبنان (130,459)، الكويت (119,693)
2005	1,807,941	2.4	34.5	المملكة العربية السعودية (465,079)، الإمارات العربية المتحدة (341,789)، الكويت (128,040)، الولايات المتحدة الأمريكية (124,709)، لبنان (112,519)
2010	2,586,643	3.1	32.4	الإمارات العربية المتحدة (755,158)، المملكة العربية السعودية (603,000)، الكويت (168,563)، الولايات المتحدة الأمريكية (137,193)، قطر (136,060)
2015	3,151,069	3.4	35.2	الإمارات العربية المتحدة (825,178)، المملكة العربية السعودية (770,483)، الكويت (387,993)، الولايات المتحدة الأمريكية (188,170)، قطر (163,569)
2020	3,610,461	3.5	35.1	المملكة العربية السعودية (962,432)، الإمارات العربية المتحدة (899,612)، الكويت (421,025)، الولايات المتحدة الأمريكية (204,993)، قطر (183,544)
العراق				
1990	1,506,679	8.6	43.3	إيران (290,278)، إسرائيل (74,502)، الولايات المتحدة الأمريكية (44,916)، المملكة العربية السعودية (42,857)، السويد (38,795)
1995	1,328,704	6.6	42.9	إيران (257,645)، إسرائيل (77,265)، الولايات المتحدة الأمريكية (68,305)، السويد (46,038)، الأردن (40,831)
2000	1,163,980	4.9	42.5	إيران (204,812)، الولايات المتحدة الأمريكية (92,147)، إسرائيل (75,702)، ألمانيا (58,884)، الأردن (55,884)
2005	1,445,446	5.4	45.2	الجمهورية العربية السورية (337,785)، الأردن (139,668)، إيران (121,384)، الولايات المتحدة الأمريكية (105,551)، لبنان (82,759)
2010	2,639,101	8.6	46.7	الجمهورية العربية السورية (1,110,642)، الأردن (396,962)، لبنان (138,593)، الولايات المتحدة الأمريكية (122,517)، السويد (117,472)
2015	1,668,072	4.6	46.2	الولايات المتحدة الأمريكية (213,417)، الجمهورية العربية السورية (195,204)، الأردن (158,951)، تركيا (139,629)، السويد (124,520)

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
العراق				
الولايات المتحدة الأمريكية (256,028)، تركيا (206,047)، الأردن (226,480)، ألمانيا (233,288)، الجمهورية العربية السورية (203,003)	46.0	4.4	1,679,040	2020
الأردن				
المملكة العربية السعودية (90,278)، دولة فلسطين (31,871)، الولايات المتحدة الأمريكية (55,317)، الإمارات العربية المتحدة (26,078)، الكويت (21,348)	40.3	8.8	313,621	1990
المملكة العربية السعودية (92,523)، دولة فلسطين (54,057)، الولايات المتحدة الأمريكية (39,858)، الإمارات العربية المتحدة (35,757)، الكويت (18,028)	39.4	7.4	339,026	1995
المملكة العربية السعودية (95,064)، دولة فلسطين (52,798)، الولايات المتحدة الأمريكية (47,982)، الإمارات العربية المتحدة (47,494)، الكويت (21,710)	38.6	7.2	368,299	2000
المملكة العربية السعودية (117,432)، الإمارات العربية المتحدة (63,626)، دولة فلسطين (61,322)، الولايات المتحدة الأمريكية (55,381)، الكويت (24,523)	37.1	7.6	440,788	2005
المملكة العربية السعودية (152,257)، الإمارات العربية المتحدة (141,838)، الولايات المتحدة الأمريكية (64,674)، دولة فلسطين (61,279)، الكويت (33,502)	36.0	8.3	602,099	2010
المملكة العربية السعودية (192,620)، الإمارات العربية المتحدة (154,989)، الولايات المتحدة الأمريكية (75,355)، دولة فلسطين (60,127)، الكويت (50,399)	36.5	7.6	706,832	2015
المملكة العربية السعودية (240,606)، الإمارات العربية المتحدة (168,968)، الولايات المتحدة الأمريكية (91,208)، دولة فلسطين (59,543)، الكويت (54,688)	36.6	8.0	814,909	2020
لبنان				
الولايات المتحدة الأمريكية (86,369)، أستراليا (81,858)، المملكة العربية السعودية (57,203)، كندا (52,394)، ألمانيا (45,648)	42.6	18.1	507,722	1990
الولايات المتحدة الأمريكية (97,425)، أستراليا (79,925)، كندا (59,419)، المملكة العربية السعودية (58,626)، ألمانيا (47,656)	43.1	15.1	531,538	1995
الولايات المتحدة الأمريكية (108,599)، أستراليا (79,070)، كندا (67,856)، المملكة العربية السعودية (60,237)، ألمانيا (49,663)	43.6	14.5	558,891	2000

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
لبنان				
الولايات المتحدة الأمريكية (114,895)، أستراليا (84,886)، المملكة العربية السعودية (74,411)، كندا (72,255)، ألمانيا (57,764)	42.1	13.0	608,856	2005
الولايات المتحدة الأمريكية (124,883)، المملكة العربية السعودية (96,479)، أستراليا (89,640)، كندا (81,105)، ألمانيا (64,057)	40.8	14.1	699,704	2010
المملكة العربية السعودية (123,277)، الولايات المتحدة الأمريكية (119,613)، أستراليا (93,290)، كندا (88,200)، ألمانيا (65,743)	40.9	11.6	757,183	2015
المملكة العربية السعودية (153,988)، الولايات المتحدة الأمريكية (119,145)، أستراليا (101,508)، كندا (95,568)، ألمانيا (88,243)	40.8	12.6	856,814	2020
دولة فلسطين				
الأردن (851,880)، لبنان (389,171)، الجمهورية العربية السورية (244,707)، ليبيا (152,266)، مصر (53,328)	51.0	86.3	1,812,673	1990
الأردن (1,140,038)، لبنان (428,088)، الجمهورية العربية السورية (289,464)، ليبيا (179,924)، العراق (73,847)	50.4	86.9	2,274,589	1995
الأردن (1,428,251)، لبنان (467,005)، الجمهورية العربية السورية (385,199)، ليبيا (210,540)، العراق (94,124)	49.4	85.8	2,767,331	2000
الأردن (1,827,877)، لبنان (489,195)، الجمهورية العربية السورية (442,981)، ليبيا (232,065)، مصر (117,556)	48.8	91.1	3,258,102	2005
الأردن (1,983,733)، لبنان (512,795)، الجمهورية العربية السورية (495,785)، ليبيا (254,662)، مصر (116,437)	49.0	87.3	3,539,908	2010
الأردن (2,117,361)، الجمهورية العربية السورية (573,436)، لبنان (500,579)، ليبيا (285,146)، مصر (96,879)	47.7	83.3	3,773,988	2015
الأردن (2,272,411)، الجمهورية العربية السورية (596,357)، لبنان (476,033)، ليبيا (305,476)، مصر (135,932)	47.5	78.9	4,022,791	2020
الجمهورية العربية السورية				
المملكة العربية السعودية (305,838)، الأردن (51,557)، الولايات المتحدة الأمريكية (36,728)، لبنان (23,553)، ألمانيا (15,330)	42.8	5.0	620,285	1990
المملكة العربية السعودية (313,441)، الأردن (54,585)، الولايات المتحدة الأمريكية (46,282)، لبنان (24,856)، ألمانيا (20,223)	42.7	4.6	661,278	1995

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من بلدان المشرق العربي في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجمات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
الجمهورية العربية السورية				
المملكة العربية السعودية (322,050)، الأردن (57,624)، الولايات المتحدة الأمريكية (55,946)، لبنان (26,159)، ألمانيا (25,116)	42.4	4.3	707,070	2000
المملكة العربية السعودية (397,826)، الولايات المتحدة الأمريكية (57,569)، الأردن (54,460)، ألمانيا (34,895)، لبنان (22,970)	40.5	4.4	813,361	2005
المملكة العربية السعودية (515,803)، الأردن (124,888)، الولايات المتحدة الأمريكية (61,003)، الإمارات العربية المتحدة (44,428)، ألمانيا (42,766)	38.8	4.9	1,057,322	2010
تركيا (2,714,774)، لبنان (1,194,049)، الأردن (674,705)، المملكة العربية السعودية (659,067)، العراق (252,036)	43.2	35.8	6,447,843	2015
تركيا (3,792,505)، لبنان (1,042,049)، المملكة العربية السعودية (823,261)، الأردن (707,457)، العراق (698,701)	42.4	48.3	8,457,214	2020
المصدر: DESA, 2020.				

جدول المرفق 2.8 الهجرة والنزوح القسري من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2020

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجمات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
جزر القمر				
فرنسا (18,859)، مايوت (10,288)، مدغشقر (8,179)، ليبيا (1,203)، لا ريونيون (411)	45.0	9.7	40,079	1990
مايوت (20,154)، فرنسا (19,469)، مدغشقر (7,242)، ليبيا (2,178)، لا ريونيون (952)	45.7	10.8	51,290	1995
مايوت (36,203)، فرنسا (20,078)، مدغشقر (8,050)، ليبيا (3,162)، لا ريونيون (1,509)	47.6	13.0	70,502	2000
مايوت (49,545)، فرنسا (30,384)، مدغشقر (8,910)، ليبيا (3,485)، لا ريونيون (1,878)	48.2	15.7	96,143	2005
مايوت (56,520)، فرنسا (34,401)، مدغشقر (9,876)، ليبيا (3,824)، لا ريونيون (2,143)	50.3	15.8	109,125	2010

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
جزر القمر				
مايوت (63,225)، فرنسا (38,126)، مدغشقر (10,953)، ليبيا (4,281)، لا ريونيون (2,294)	51.4	15.7	121,749	2015
مايوت (86,652)، فرنسا (41,908)، مدغشقر (12,153)، ليبيا (4,584)، لا ريونيون (2,294)	51.6	17.3	150,823	2020
جيبوتي				
فرنسا (3,050)، إثيوبيا (904)، ليبيا (694)، مصر (234)، كندا (111)	45.6	0.9	5,308	1990
فرنسا (3,149)، إثيوبيا (1,901)، ليبيا (863)، كندا (300)، مصر (247)	43.9	1.1	6,964	1995
إثيوبيا (3,258)، فرنسا (3,247)، ليبيا (1,047)، كندا (496)، مصر (271)	42.6	1.3	9,055	2000
فرنسا (6,015)، إثيوبيا (2,389)، ليبيا (1,155)، كندا (943)، مصر (323)	47.5	1.5	11,987	2005
فرنسا (6,170)، إثيوبيا (2,999)، كندا (1,330)، ليبيا (1,269)، بلجيكا (687)	48.0	1.6	13,797	2010
فرنسا (6,838)، إثيوبيا (3,702)، كندا (2,405)، ليبيا (1,421)، بلجيكا (1,212)	49.0	1.9	16,969	2015
فرنسا (7,515)، إثيوبيا (3,439)، كندا (2,405)، ليبيا (1,519)، بلجيكا (1,464)	49.4	1.9	18,365	2020
موريتانيا				
السنغال (89,862)، مالي (14,942)، فرنسا (11,287)، كوت ديفوار (9,873)، غامبيا (2,005)	44.1	6.6	134,478	1990
السنغال (98,848)، مالي (20,955)، فرنسا (11,652)، كوت ديفوار (10,316)، غامبيا (2,474)	43.8	6.6	151,710	1995
السنغال (59,956)، مالي (12,423)، فرنسا (12,017)، كوت ديفوار (10,749)، غامبيا (3,100)	38.9	4.1	107,607	2000
السنغال (53,740)، فرنسا (12,537)، كوت ديفوار (11,252)، إسبانيا (8,638)، مالي (6,283)	38.1	3.4	103,107	2005
السنغال (50,090)، فرنسا (16,685)، كوت ديفوار (11,755)، إسبانيا (11,138)، مالي (10,600)	37.1	3.3	114,192	2010
السنغال (45,357)، فرنسا (18,491)، مالي (13,539)، كوت ديفوار (12,271)، إسبانيا (8,532)	37.8	2.8	114,630	2015

عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللّاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللّاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللّاجئين من الجنسين	السنة
موريتانيا				
السفال (46,376)، مالي (24,197)، فرنسا (20,324)، كوت ديفوار (12,739)، إسبانيا (8,879)	38.5	2.8	130,226	2020
الصومال				
إثيوبيا (616,940)، جيبوتي (101,216)، اليمن (36,771)، كندا (19,517)، إيطاليا (11,363)	47.1	11.7	848,055	1990
إثيوبيا (459,615)، كينيا (172,164)، جيبوتي (82,625)، اليمن (61,684)، ليبيا (40,088)	47.6	12.9	968,956	1995
إثيوبيا (389,419)، كينيا (159,197)، جيبوتي (83,230)، ليبيا (76,918)، اليمن (69,757)	48.5	11.3	1,006,128	2000
إثيوبيا (285,575)، كينيا (208,156)، اليمن (92,022)، ليبيا (84,783)، الولايات المتحدة الأمريكية (76,917)	46.4	10.2	1,060,953	2005
كينيا (392,063)، إثيوبيا (346,579)، اليمن (194,353)، الولايات المتحدة الأمريكية (120,575)، المملكة المتحدة (111,360)	47.4	13.2	1,595,328	2010
كينيا (488,470)، إثيوبيا (442,461)، اليمن (275,683)، المملكة المتحدة (133,284)، ليبيا (104,178)	48.2	14.6	2,008,490	2015
كينيا (425,284)، إثيوبيا (411,152)، اليمن (280,940)، المملكة المتحدة (150,448)، ليبيا (120,671)	47.7	12.8	2,034,221	2020
السودان				
المملكة العربية السعودية (178,769)، أوغندا (124,116)، إثيوبيا (53,857)، ليبيا (38,599)، الإمارات العربية المتحدة (32,088)	42.5	2.9	584,935	1990
أوغندا (268,735)، المملكة العربية السعودية (183,214)، الإمارات العربية المتحدة (42,130)، كينيا (41,215)، إثيوبيا (33,008)	43.3	3.2	775,375	1995
أوغندا (341,554)، المملكة العربية السعودية (188,246)، كينيا (56,360)، الإمارات العربية المتحدة (54,597)، جمهورية أفريقيا الوسطى (29,587)	43.2	3.2	885,660	2000
أوغندا (337,681)، تشاد (247,573)، المملكة العربية السعودية (232,539)، كينيا (76,711)، إثيوبيا (73,927)	44.5	4.1	1,277,632	2005

عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً في منتصف السنة				
بلدان المقصد الأولى، من الجنسين	النسبة المئوية للنساء المهاجرات واللاجئات	النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين من مجموع السكان	عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين من الجنسين	السنة
السودان				
المملكة العربية السعودية (301,500)، تشاد (293,205)، أوغندا (145,366)، الإمارات العربية المتحدة (46,473) مصر (111,835)	42.7	3.6	1,235,193	2010
جنوب السودان (562,381)، المملكة العربية السعودية (385,241)، تشاد (320,988)، الإمارات العربية المتحدة (122,204)، أوغندا (66,853)	45.0	4.5	1,842,602	2015
جنوب السودان (587,668)، المملكة العربية السعودية (481,215)، تشاد (372,594)، الإمارات العربية المتحدة (133,226)، أوغندا (62,670)	45.1	4.8	2,104,887	2020
اليمن				
المملكة العربية السعودية (286,032)، الإمارات العربية المتحدة (44,514)، الكويت (36,441)، إسرائيل (36,222)، ليبيا (10,956)	36.3	3.9	455,492	1990
المملكة العربية السعودية (293,143)، الإمارات العربية المتحدة (57,044)، إسرائيل (37,172)، الكويت (13,236)، ليبيا (29,202)	35.7	3.3	486,249	1995
المملكة العربية السعودية (301,194)، الإمارات العربية المتحدة (72,861)، إسرائيل (36,041)، الكويت (33,307)، الولايات المتحدة الأمريكية (19,697)	35.1	3.0	529,396	2000
المملكة العربية السعودية (372,063)، الإمارات العربية المتحدة (82,490)، الكويت (35,981)، إسرائيل (32,787)، الولايات المتحدة الأمريكية (27,207)	34.5	3.1	628,869	2005
المملكة العربية السعودية (482,400)، الإمارات العربية المتحدة (172,602)، الكويت (47,699)، الولايات المتحدة الأمريكية (35,748)، قطر (33,584)	32.5	3.8	876,383	2010
المملكة العربية السعودية (616,386)، الإمارات العربية المتحدة (188,606)، الكويت (65,129)، الولايات المتحدة الأمريكية (45,642)، قطر (34,877)	34.2	4.1	1,095,240	2015
المملكة العربية السعودية (769,945)، الإمارات العربية المتحدة (205,618)، الكويت (70,672)، الولايات المتحدة الأمريكية (56,816)، قطر (35,517)	34.9	4.4	1,301,166	2020

المصدر: DESA, 2020.

المرفق 3. بيانات عن السكان المهاجرين واللاجئين

ألف. المهاجرون واللاجئون حسب العمر

جدول المرفق 3.1 عدد المهاجرين واللاجئين حسب العمر، 2020

المجموع	75+	74-70	69-65	64-60	59-55	54-50	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	14-10	9-5	4-0	البلد
250,378	10,621	7,318	11,079	15,732	18,345	19,064	19,912	20,190	21,396	24,581	23,758	19,265	13,482	8,761	6,670	10,204	الجزائر
936,094	815	2,554	8,890	23,149	38,894	58,012	85,122	112,014	185,682	234,780	102,207	21,613	7,142	2,952	10,413	41,855	البحرين
12,496	140	220	350	507	691	896	1,086	1,270	1,298	1,351	1,363	1,150	628	624	418	304	جزر القمر
119,738	1,066	1,353	2,685	3,465	4,283	5,411	7,356	10,001	12,194	14,807	16,484	14,297	9,667	7,067	5,678	3,924	جيبوتي
543,937	6,832	5,030	8,643	14,042	21,761	31,184	43,876	48,421	67,537	65,915	71,654	55,839	30,989	21,040	21,657	29,517	مصر
365,766	3,020	3,095	5,039	11,299	12,779	15,981	21,108	24,135	28,377	35,430	44,708	40,984	39,510	31,745	27,284	21,272	العراق
3,457,691	72,171	58,346	74,746	84,858	107,938	138,660	161,707	182,159	204,609	228,101	208,093	233,534	306,427	384,890	478,004	533,448	الأردن
3,110,159	17,876	19,706	43,986	92,467	130,884	220,385	329,240	406,203	468,471	330,065	213,388	186,228	130,207	139,139	185,519	196,395	الكويت
1,712,762	28,048	19,306	26,577	39,894	57,449	84,398	107,450	122,157	153,513	193,250	214,383	105,597	113,351	200,596	190,609	56,184	لبنان
826,537	8,204	7,711	20,245	29,305	40,300	54,206	70,330	78,907	84,163	87,642	89,142	73,972	53,379	44,785	40,093	44,153	ليبيا
182,286	1,845	1,380	1,947	3,138	4,128	5,877	8,403	10,689	13,670	17,376	18,883	15,270	16,484	18,091	21,259	23,846	موريتانيا
102,358	3,113	2,352	3,260	4,261	5,436	6,629	7,813	8,662	9,768	11,118	10,823	7,123	5,150	4,879	5,523	6,448	المغرب
2,372,836	16,381	17,234	30,670	53,314	78,005	114,319	165,084	232,286	354,082	477,141	284,977	214,089	123,283	75,431	73,303	63,237	عمان
2,226,192	6,346	8,245	24,345	50,985	83,850	123,190	189,227	236,862	330,486	356,486	262,432	187,754	90,537	88,900	92,024	94,523	قطر
13,454,842	44,005	58,788	115,002	290,207	517,091	853,224	1,388,218	2,039,274	2,180,661	1,544,539	1,296,061	557,786	523,460	643,098	784,762	618,666	المملكة العربية السعودية
58,590	475	467	1,080	1,615	2,468	3,216	4,053	4,452	4,826	4,984	4,832	4,515	4,322	5,038	5,572	6,675	الصومال
272,784	13,896	10,000	12,951	7,592	6,980	10,438	13,995	19,557	26,946	35,904	40,140	35,810	19,937	8,617	6,575	3,446	دولة فلسطين
1,379,147	38,149	20,525	23,189	28,415	65,240	72,296	81,321	83,863	77,926	76,682	78,027	71,614	154,350	164,353	158,006	185,191	السودان
868,711	4,238	5,733	11,476	23,718	38,894	58,645	8,618	99,504	118,644	110,614	90,729	56,613	42,526	38,300	42,319	45,140	الجمهورية العربية السورية
60,145	1,372	1,448	2,464	3,312	4,054	4,754	5,240	5,469	5,609	5,554	4,900	3,832	2,946	2,591	3,196	3,404	تونس
8,716,332	14,413	17,588	38,556	103,711	270,130	421,722	590,271	858,062	1,279,287	1,665,357	1,299,643	651,361	337,441	324,712	423,161	420,917	الإمارات العربية المتحدة
387,113	5,787	6,484	9,356	13,543	17,914	22,839	28,002	32,231	34,439	35,527	32,076	24,584	19,200	24,951	35,491	44,598	اليمن
41,416,894	298,904	274,883	476,536	898,529	1,527,514	2,325,346	3,410,432	4,636,368	5,663,584	5,557,204	4,408,703	2,582,830	2,044,618	2,240,560	2,617,536	2,453,347	المنطقة العربية

المصدر: DESA, 2020.

باء. المهاجرون واللاجئون حسب الفئة العمرية العريضة

جدول المرفق 3.2 عدد المهاجرين واللاجئين حسب الفئة العمرية العريضة، 2020

المجموع	كبار السن (60+)	الناشطون في سن العمل (25-60)	الشباب (15-24)	الأطفال (0-14)	البلد
250,378	44,750	147,246	32,747	25,635	الجزائر
936,094	35,408	816,711	28,755	55,220	البحرين
12,496	1,217	7,955	1,978	1,346	جزر القمر
119,738	8,569	70,536	23,964	16,669	جيبوتي
543,937	34,547	350,348	86,828	72,214	مصر
365,766	22,453	182,518	80,494	80,301	العراق
3,457,691	290,121	1,231,267	539,961	1,396,342	الأردن
3,110,159	174,035	2,098,636	316,435	521,053	الكويت
1,712,762	113,825	932,600	218,948	447,389	لبنان
826,537	65,465	504,690	127,351	129,031	ليبيا
182,286	8,310	79,026	31,754	63,196	موريتانيا
102,358	12,986	60,249	12,273	16,850	المغرب
2,372,836	117,599	1,705,894	337,372	211,971	عمان
2,226,192	89,921	1,582,533	278,291	275,447	قطر
13,454,842	508,002	9,819,068	1,081,246	2,046,526	المملكة العربية السعودية
58,590	3,637	28,831	8,837	17,285	الصومال
272,784	44,439	153,960	55,747	18,638	دولة فلسطين
1,379,147	110,278	535,355	225,964	507,550	السودان
868,711	45,165	598,648	99,139	125,759	الجمهورية العربية السورية
60,145	8,596	35,580	6,778	9,191	تونس
8,716,332	174,268	6,384,472	988,802	1,168,790	الإمارات العربية المتحدة
387,113	35,261	203,028	43,784	105,040	اليمن
41,416,894	1,948,852	27,529,151	4,627,448	7,311,443	المنطقة العربية

المصدر: DESA, 2020.

جدول المرفق 3.3 النسبة المئوية للمهاجرين واللاجئين حسب الفئة العمرية العريضة، 2020

البلد	الأطفال (14-0)	الشباب (24-15)	الناشطون في سن العمل (60-25)	كبار السن (60+)
الجزائر	10.2	13.1	58.8	17.9
البحرين	5.9	3.1	87.2	3.8
جزر القمر	10.8	15.8	63.7	9.7
جيبوتي	13.9	20.0	58.9	7.2
مصر	13.1	16.0	64.4	6.4
العراق	22.0	22.0	49.9	6.1
الأردن	40.4	15.6	35.6	8.4
الكويت	16.8	10.2	67.5	5.6
لبنان	26.1	12.8	54.5	6.6
ليبيا	15.6	15.4	61.1	7.9
موريتانيا	34.7	17.4	43.4	4.6
المغرب	16.5	12.0	58.9	12.7
عُمان	8.9	14.2	71.9	5.0
قطر	12.4	12.5	71.1	4.0
المملكة العربية السعودية	15.2	8.0	73.0	3.8
الصومال	29.5	15.1	49.2	6.2
دولة فلسطين	6.8	20.4	56.4	16.3
السودان	36.8	16.4	38.8	8.0
الجمهورية العربية السورية	14.5	11.4	68.9	5.2
تونس	15.3	11.3	59.2	14.3
الإمارات العربية المتحدة	13.4	11.3	73.2	2.0
اليمن	27.1	11.3	52.4	9.1
المنطقة العربية	17.7	11.2	66.5	4.7

المصدر: DESA, 2020.

ملاحظة: قد لا يصل مجموع النسب المئوية الواردة في الجدول إلى 100 في المائة بسبب التقريب.

المرفق 4. التحويلات المالية

جدول المرفق 4.1 التدفقات المالية الواردة من الحوالات إلى البلدان العربية، 2007-2020 (بملايين الدولارات)

البلد	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019	2020
بلدان مجلس التعاون الخليجي								
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	-	-	6	4	34	23	26	22
عُمان	39	39	39	39	39	39	39	39
قطر	-	-	574	574	437	666	577	652
المملكة العربية السعودية	123	214	244	269	295	291	334	302
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
بلدان المغرب العربي								
الجزائر	99	150	203	210	1,997	1,792	1,786	1,682
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	6,730	6,269	7,256	6,882	6,904	6,823	6,963	7,419
تونس	1,716	1,964	2,004	2,291	1,971	1,890	2,050	2,100
بلدان المشرق العربي								
مصر	7,656	7,150	14,324	17,833	14,324	24,737	26,781	29,603
العراق	3	152	223	727	223	1,089	859	717
الأردن	3,326	3,465	3,684	5,343	3,684	4,432	4,389	3,901
لبنان	5,769	7,558	6,878	7,567	6,878	7,062	7,410	6,298
دولة فلسطين	599	755	1,142	1,489	1,142	2,379	2,861	2,650
الجمهورية العربية السورية	1,030	1,350	-	-	-	-	-	-
أقل البلدان العربية نمواً								
جزر القمر	74	100	108	-	132	132	169	161
جيبوتي	29	32	32	40	40	41	79	56
موريتانيا	-	-	-	-	-	77	64	61
الصومال	-	-	-	-	-	-	1,577	1,735
السودان	1,000	1,394	824	620	151	213	522	496
اليمن	1,322	1,160	1,404	3,343	3,351	-	-	-
المنطقة العربية	29,515	31,755	38,945	47,229	49,328	51,686	56,486	57,895

المصدر: World Bank, 2021a.

جدول المرفق 4.2 التدفقات المالية الخارجة من الحوالات من البلدان العربية، 2007-2019 (بملايين الدولارات)

2019	2017	2015	2013	2011	2009	2007	البلد
بلدان مجلس التعاون الخليجي							
-	2,466	2,367	2,166	2,050	1,391	1,483	البحرين
15,299	13,760	15,203	17,711	13,012	11,749	9,764	الكويت
9,134	9,815	10,991	9,104	7,215	5,316	3,670	عُمان
11,964	12,759	12,192	11,281	10,445	-	-	قطر
31,197	36,119	38,787	34,984	28,475	26,470	16,436	المملكة العربية السعودية
44,976	44,753	40,702	17,933	11,220	9,532	8,683	الإمارات العربية المتحدة
بلدان المغرب العربي							
82	214	72	39	31	46	49	الجزائر
-	680	840	3,199	650	1,361	762	ليبيا
136	112	79	63	71	60	49	المغرب
26	29	26	20	19	13	15	تونس
بلدان المشرق العربي							
472	271	623	355	293	255	180	مصر
664	396	539	484	78	27	17	العراق
575	673	597	535	550	502	479	الأردن
4,333	4,453	3,675	4,949	4,377	5,749	2,962	لبنان
16	27	30	53	48	8	8	دولة فلسطين
-	-	-	-	-	211	250	الجمهورية العربية السورية
أقل البلدان العربية نمواً							
5	2	1	-	1	1	0	جزر القمر
-	-	-	-	13	6	5	جيبوتي
10	53	172	255	-	-	-	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	-	الصومال
139	125	89	64	2	0	2	السودان
-	-	333	333	333	337	319	اليمن
119,028	126,708	127,319	103,530	78,882	63,033	45,132	المنطقة العربية

المصدر: World Bank, 2021a.

المرفق 5. وضع البلدان العربية في التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (2018)	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 المتعلقة بشأن العمل الاتق للعمال المنزليين (2011)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 المتعلقة بالعمال المهاجرين (1975)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 المتعلقة بإلغاء العمل الجبري (1957)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (1949)	بروتوكول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري (2014)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري (1930)	الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)	الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (1954)	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (1967)	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	
2018	-	-	2006	-	1969	1962*	-	1962	-	1964 (a)	2001 (s); 2004 (r)*	2001 (s); 2004 (r)*	1967 (a)	1963 (d)	2005 (a)*	الجزائر
2018	2018	-	-	-	1998	-	-	1981	-	-	2004 (a)*	2004 (a)*	-	-	-	البحرين
2018	2018	-	-	-	1978	-	-	1978	-	-	2020 (a)	2020 (a)	-	-	2000 (s)	جزر القمر
2018	2018	-	-	-	1978	-	2018	1978	-	-	2005 (a)	2005 (a)	1977 (d)	1977 (d)	-	جيبوتي
2018	2018	-	-	-	1958	-	-	1955	-	-	2005 (a)	2002 (s); 2004 (r)	1981 (a)	1981 (a)*	1993 (a)*	مصر
2018	2018	-	-	-	1959	-	-	1962	-	-	2009 (a)	2009 (a)	-	-	-	العراق
2018	2018	-	-	-	1958	-	-	1966	-	-	-	2009 (a)	-	-	-	الأردن
2018	2018	-	-	-	1961	-	-	1968	-	-	2006 (a)	2006 (a)	-	-	-	الكويت
2018	2018	-	-	-	1977	-	-	1977	-	-	2002 (s); 2005 (r)	2002 (s); 2005 (r)	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	-	1961	-	-	1961	1989 (a)	1989 (a)	2001 (s); 2004 (r)	2001 (s); 2004 (r)	-	-	2004 (a)	ليبيا
2018	2018	-	-	2019	1997	-	2016	1961	-	-	2005 (a)	2005 (a)	1987 (a)	1987 (a)	2007 (a)	موريتانيا

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (2018)	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 المتعلقة بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين (2011)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 المتعلقة بالعمال المهاجرين (1975)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 المتعلقة بإلغاء العمل الجبري (1957)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (1949)	بروتوكول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري (2014)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري (1930)	الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)	الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (1954)	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (1967)	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	
2018	2018	-	1999	-	1966	2019*	-	1957	-	-	-	2011 (a)	1971 (a)	1956 (d)	1991 (s); 1993 (r)*	المغرب
2018	2018	-	-	-	2005	-	-	1998	-	-	2005 (a)	2005 (a)	-	-	-	عمان
2018	2018	-	-	-	2007	-	-	1998	-	-	-	2009 (a)*	-	-	-	قطر
2018	2018	-	-	-	1978	-	2021**	1978	-	-	2002 (s); 2007(r)	2002 (s); 2007(r)*	-	-	-	المملكة العربية السعودية
2018	-	-	2021**	2021**	1961	2021**	-	1960	-	-	-	-	1978 (a)	1978 (a)	-	الصومال
2018	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2017 (a)	-	-	-	دولة فلسطين
2018	2018	-	-	-	1970	-	2021**	1957	-	-	2018 (a)*	2014 (a)	1974 (a)	1974 (a)*	-	السودان
2018	2018	-	-	-	1958	-	-	1960	-	-	2000 (s); 2009 (r)*	2000 (s); 2009 (r)*	-	-	2005 (a)	الجمهورية العربية السورية
2018	2018	-	-	-	1959	-	-	1962	2000 (a)*	1969 (a)	2000 (s); 2003 (r)*	2000 (s); 2003 (r)*	1968 (a)	1957 (d)	-	تونس
2018	2018	-	-	-	1997	-	-	1982	-	-	-	2009 (a)*	-	-	-	الإمارات العربية المتحدة
2018	2018	-	-	-	1969	-	-	1969	-	-	-	-	1980 (a)	1980 (a)	-	اليمن

المصدر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General, Status of Treaties، متوفر من https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx?clang=_en (accessed on 12 May 2021)؛ منظمة العمل الدولية، التصديق حسب الاتفاقية، متوفر من www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLXPUB:12001:0::NO (accessed on 12 May 2021).

ملاحظة: * مع التحفظات؛ ** ليس ساري المفعول (s) توقيع؛ (a) انضمام؛ (d) خلافة؛ (r) تصديق.

المرفق 6. توظيف العاملين الصحيين في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي

وفي قطر، ينظّم قسم تسجيل وترخيص الممارسين الصحيين التابع لإدارة التخصصات الصحية، عمل الممارسين الصحيين ويصدر التراخيص. فبعد أن يتصل المرشحون بأصحاب العمل المحتملين وبعد التحقق من مستنداتهم، يخضعون للامتحان التأهيلي. ويقدم المرشحون الناجحون أولاً طلباً للتسجيل ثم للحصول على ترخيص في غضون ستة أشهر³⁵². ويتم إشراك أطراف ثالثة هي مجموعة داتا فلو وبرومترك للتحقق من المستندات وإجراء الامتحانات³⁵³.

وفي المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للتخصصات الصحية هي الهيئة التنظيمية التي تصدر التراخيص لجميع الممارسين الصحيين³⁵⁴. ويتبع التحقق الأولي من المستندات (شهادات التعليم، والتدريب، والترخيص) مراجعةً تجربتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بهدف تحديد الأهلية للحصول على الترخيص. وعند اجتياز امتحان الترخيص، تقوم الهيئة بدراسة نهائية للطلب، وتصدر شهادة تصنيف مهني³⁵⁵. ويتم إشراك أطراف ثالثة هي مجموعة داتا فلو وبرومترك للتحقق من المستندات وإجراء الامتحانات³⁵⁶.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيُطلب من جميع المهنيين الصحيين أن يقدموا مستنداتهم للتحقق منها (شهادات التعليم، والتدريب، والترخيص)، وأن يجتازوا تقييماً تجريبه سلطة مختلفة حسب الإمارة، مثل دائرة الصحة-أبوظبي أو هيئة الصحة بدبي³⁵⁷. وعادة ما يُطلب خطاب عرض عمل وتقييم شفهي لتفعيل الترخيص المهني³⁵⁸. ويتم إشراك أطراف ثالثة هي مجموعة داتا فلو وبرومترك للتحقق من المستندات وإجراء الامتحانات³⁵⁹.

في البحرين، يُطلب من جميع المهنيين الصحيين تقديم طلب إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، بالإضافة إلى خطاب عرض عمل من صاحب العمل المحتمل وتقرير التحقق من المستندات المطلوبة (مجموعة داتا فلو). وتبلغ الهيئة مقدّمي الطلبات إذا كانوا معفيين من امتحانات التراخيص في البحرين أو أنه يُطلب منهم الخضوع لها. وفي كلتا الحالتين، تصدر رسالة موجهة إلى هيئة تنظيم سوق العمل، وتصدر الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ترخيصاً عند تقديمها³⁴⁷.

وفي الكويت، يجب الحصول على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة الصحة من خلال اجتياز امتحان ترخيص مزاولة المهنة الطبية في الكويت³⁴⁸. ومع أن الخطوات الإجرائية بين القطاعين الحكومي والخاص قد تختلف، يُطلب من جميع المرشحين تقديم طلب إلى إدارة التراخيص الطبية التابعة لوزارة الصحة، واجتياز تقييم طالب الترخيص، والحصول على موافقة لجنة التراخيص الطبية، يليها ترخيص دائم³⁴⁹.

وفي عُمان، تشترط وزارة الصحة والمؤسسات العامة/الخاصة الأخرى الخضوع لامتحان المجلس العماني للاختصاصات الطبية للحصول على ترخيص للمهنيين الصحيين. ويُطلب من جميع طالبي التراخيص تقديم مستنداتهم (شهادات التعليم، والتدريب، والترخيص) للتحقق من صحتها، واجتياز امتحان المجلس العماني للاختصاصات الطبية، ولكن ليس بالضرورة بهذا الترتيب. ويكون جميع المرشحين مؤهلين لحجز امتحاناتهم في المجلس العماني للاختصاصات الطبية³⁵⁰. ويتم إشراك أطراف ثالثة هي مجموعة داتا فلو وبرومترك (Prometric) للتحقق من المستندات وإجراء الامتحانات³⁵¹.

المرفق 7. مذكرة منهجية خاصة بالفصل الثالث

إلى خمسة لاجئين من الذكور والإناث من سياقات إقليمية ووطنية، وظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة. وقد كان القياس الدقيق لتفاوت آثار جائحة كوفيد-19 والاستجابات لها في هذا السياق الإقليمي المتنوع، أحد الشواغل الرئيسية.

تستخدم هذه الدراسة مزيجاً من نهج العلوم الاجتماعية لتدعيم التحليلات الواسعة للهجرة بواسطة تجارب تمثيلية عاشها 22 عاملاً مهاجراً نظامياً من ذوي المهارات ومن ذوي المهارات المتدنية أُجريت معهم المقابلات، بالإضافة

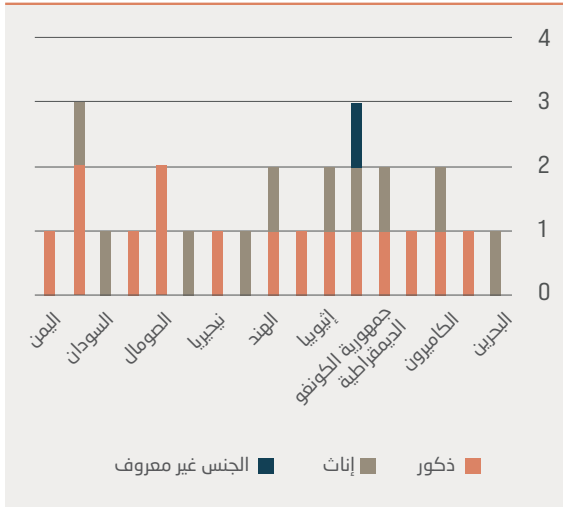
تردد العديد من المشاركين الذين أُجريت معهم المقابلات في انتقاد استجابات الحكومة لجائحة كوفيد-19، وظروف العمل، والتباعد الاجتماعي، والمشاكل المتعلقة باللقاحات، واستجابة لهذا التحدي، منح الباحثون المشاركين موافقة مستتيرة وضمنوا لهم عدم الكشف عن هويتهم. ولم تُطلب منهم الإجابة عن الأسئلة كلها، وفي بعض الحالات تمكنوا من بناء علاقة مع محاورهم. ونتيجة لذلك، استُخدمت أسماء مستعارة في الفصل الثالث للإشارة إلى شهادات جميع من أُجريت معهم المقابلات.

بما أن الفصل الثالث يحلل منطقة شاسعة ومتنوعة مثل المنطقة العربية، موطن فئات مختلفة من المهاجرين واللّاجئين (الذين يمثلون هويات متنوعة لجهة الجنس، والعمر، واللغة، والجنسية، والميل الجنسي، والمهارات، والتعليم، من بين متغيرات أخرى)، فليس من السليم منهجياً استخلاص نتائج معقمة تستند فقط إلى البيانات الأولية التي جُمعت. ونتيجة لذلك، أُدرجت واستُخدمت في البحث بيانات من منشورات أكاديمية تكميلية استعرضها النظراء، إلى جانب تقارير مختلفة طلبتها الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية إقليمية ودولية أخرى، وغيرها من البيانات الموثوقة على الإنترنت. وكان البحث المكتبي مفيداً في سد الثغرات في المعلومات، وتحديد الاتجاهات استناداً إلى مجموعة الأعمال المنشورة، واستخلاص الاستنتاجات المجدية. وتشكّل الموارد المستخدمة، مقترنة بشهادات المهاجرين واللّاجئين، أساس التحليل والتوصيات في هذا التقرير.

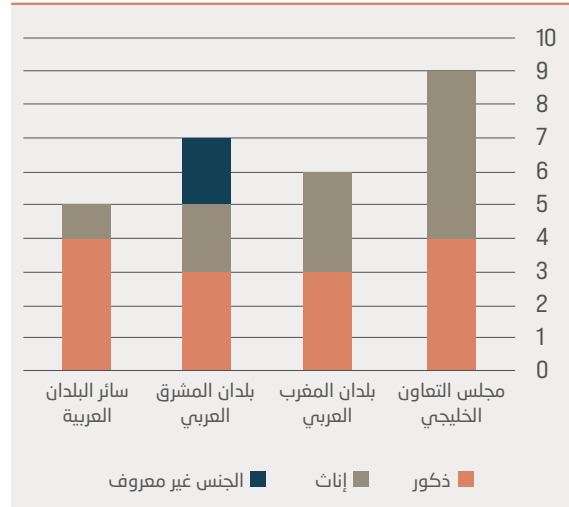
وللتخفيف من حدة هذه المشكلة، جمع التقرير البيانات الأولية والثانوية وحلّلها على المستوى دون الإقليمي لبلدان مختارة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة بلدان المشرق العربي، ومجموعة بلدان المغرب العربي، وبعض أقل البلدان العربية نمواً (الشكلان 7.1 و7.2 في المرفق 7)³⁶⁰. وينحدر المشاركون في البحث من مجموعة متنوعة من بلدان المنشأ، بما في ذلك البحرين، وبنغلاديش، والكاميرون، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، والهند، وكينيا، ونيجيريا، والفلبين، والجمهورية العربية السورية، والصومال، وسري لانكا، والسودان، واليمن.

طرح عدم وصول المشاركين إلى الإنترنت، والحواشيب، والهواتف الذكية، وغيرها من الأدوات اللازمة لتلبية احتياجات المقابلات الافتراضية، أحد أكبر التحديات أثناء إجراء المقابلات. وأدى ذلك إلى انخفاض عدد المشاركين المحتملين. ومن المؤسف أن القيود على السفر بسبب الجائحة، والتكنولوجيا اللازمة لإجراء مقابلات افتراضية قد جعلت عيّنة البحث محدودة، على الرغم من الجهود القصوى المبذولة. وبالإضافة إلى الحواجز اللغوية والوصول إلى التكنولوجيا خلال الجائحة العالمية، من الضروري الإشارة إلى أن العيّنة التي أُجريت معها المقابلات لم تشمل جميع فئات المهاجرين أو اللّاجئين، مثل المهاجرين في وضع غير نظامي، أو الذين لا يحملون مستندات ثبوتية، أو الأطفال الصغار، لا سيما الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة. كذلك،

شكل المرفق 7.2 بلدان المنشأ للأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات



شكل المرفق 7.1 مجموعة البلدان حيث يقيم الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات



الحواشي

1. DESA, 1998.
2. www.unhcr.org/frequently-asked-questions.html#refugeesandmigrant; www.unhcr.org/glossary/
3. A/RES/73/195.
4. United Nations, 2018.
5. توفر سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المساواة عن السن ونوع الجنس والتنوع معلومات إضافية عن المعايير والأدوات اللازمة لضمان إدماج السكان النازحين قسراً ومشاركتهم، وهي متاحة على الرابط: www.unhcr.org/protection/women/5aa13c0c7/policy-age-gender-diversity-accountability-2018.html
6. www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock
7. في البلدان التي تَمَنَح فيها الجنسية بالاستناد إلى حق الدم، يجوز للأشخاص المولودين في بلد إقامتهم أن يَدرجوا في عداد المهاجرين الدوليين، حتى لو لم يسبق لهم أن عاشوا في الخارج. وعلى العكس من ذلك، عندما تُستخدم الجنسية كمعيار لتحديد المهاجرين الدوليين، يُستثنى من عداد المهاجرين الدوليين الأشخاص الذين وُلدوا في الخارج وجَئسوا في بلد إقامتهم.
8. للحصول على معلومات مفصلة عن كيفية حساب البيانات الخاصة بأعداد المهاجرين في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يمكن الاطلاع على DESA, 2019. لا يشمل هذا التعريف وهذه التقديرات اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة.
9. وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تعرّف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد..." (المادة 1ألف(2)).
10. www.unhcr.org/refugee-statistics-uat/download/?url=ZhNz24
11. وفقاً لتعريف الأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين هم "أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين 1 حزيران/يونيو 1946 وحتى 15 أيار/مايو 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948". ويحق لذرية اللاجئين الفلسطينيين الذكور، بما في ذلك الأطفال المتبنون على نحو قانوني، أن يتم تسجيلهم بصفتهم لاجئين. أنشئت الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة 302 (د4-) الصادر في 8 كانون الأول/ديسمبر 1949 "لتنفيذ [...] برامج الإغاثة والأعمال المباشرة" للاجئين الفلسطينيين. وتضطلع الأونروا بولاية إنسانية وتنموية لتوفير المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم لمحتتهم في مجالات عملياتها الخمسة (الأردن؛ ولبنان؛ والجمهورية العربية السورية؛ والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ وغزة). وليس لديها ولاية المشاركة في مفاوضات سياسية أو حلول دائمة. لمزيد من المعلومات عن ولاية الأونروا، يمكن الاطلاع على رسالة مفتوحة وجهتها الأونروا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2021، وهي متاحة على الرابط: www.refworld.org/docid/61541acb4.html
12. www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard
13. تتألف منطقة الشرق الأوسط من 12 بلداً هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن (ILO, 2021a).
14. إن اتفاقية حقوق الطفل تعرّف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. ويصنف التقرير الأطفال باعتبارهم في الفئة العمرية صفر-14 عاماً لأغراض إحصائية ولتسليط الضوء على التجارب المحددة "للشباب" الذين يُعرّفون بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً.
15. كلما أُشير إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يُستخدم مصطلح المهاجرين واللاجئين لأن البيانات تشمل كلا المجموعتين السكانييتين كما شُرح سابقاً. مع ذلك، من المهم ملاحظة الحقائق وأنماط الهجرة المختلفة في المنطقة، حيث تستضيف مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي في الغالب عمالاً مهاجرين، في حين يتركز اللاجئون في الغالب في بلدان المشرق العربي.
16. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
17. ILO, 2021b.
18. www.unhcr.org/refugee-statistics-uat/download/?url=ZhNz24
19. www.unhcr.org/refugee-statistics/
20. يُحسب عدد الأشخاص من الصحراء الغربية على نحو منفصل في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهما المصدران المستخدمان لتوفير البيانات لهذا التقرير. ولا تنطوي تسمية "الإقليم" المستخدمة للإشارة إلى الصحراء الغربية ولا طريقة عرضها على

- نحو منفصل في هذا المنشور، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، أو أي من المنظمات الأعضاء في التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، بشأن المركز القانوني للإقليم أو سلطاته أو بشأن تعيين حدوده أو تخومه.
21. وفقاً لتصنيف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تضم أمريكا الشمالية برمودا، وسان بيير وميكلون، وغرينلاند، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.
22. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2021a.
23. بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان، ارتفع عدد المواطنين اللبنانيين الذين يهاجرون من البلاد. لكن هذا التقرير لا يتضمن سوى البيانات حتى أوائل عام 2020. وسوف تعالج هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الطبقات المقبلة من التقرير.
24. لا تشمل هذه النسبة اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولاية الأونروا في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، لأنهم ليسوا جزءاً من عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين المولودين في الخارج في دولة فلسطين، كما حدّتهم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
25. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على E/ESCWA/CL2.GPID/2020/POLICY BRIEF.2.
26. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والمراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
27. 2021 ILO, b
28. LMRA, 2022; 2021
29. 2019 LMRA,
30. 2021 Agency, News Bahrain
31. 2016, LMRA؛ وكالة أنباء البحرين، 2021أ.
32. 2021 Unit, Refugee Syrian Labour, of Ministry Republic, Arab Syrian
33. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة رقم 2/55.
34. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة رقم 1/49؛ مذكرة رقم 2/15.
35. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة تنفيذية 1/28.
36. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة رقم 1/27.
37. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، قرار رقم 1/93.
38. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، قرار رقم 1/84؛ قرار رقم 1/151.
39. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، قرار رقم 1/101.
40. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، قرار رقم 1/71.
41. Abdellatif, 2020; PwC, 2019
42. البحرين، هيئة تنظيم سوق العمل، 2020أ؛ الإسكوا، 2020أ.
43. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة رقم 1/41.
44. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، مذكرة رقم 1/30؛ مذكرة رقم 1/42؛ مذكرة رقم 1/55.
45. Aljazeera, 2020
46. Baker Mackenzie, 2020
47. البيان، 2020.
48. Arab News, 2020a
49. عمان، وزارة العدل والشؤون القانونية، القرار الوزاري 2020/115.
50. عمان، وزارة العدل والشؤون القانونية، القرار الوزاري 2020/127.
51. عمان، وزارة العدل والشؤون القانونية، القرار الوزاري 2020/255.
52. الشرق، 2019.
53. aILO, 2021
54. Qatar, Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs, 2020a
55. وكالة أنباء الإمارات، 2019د.
56. Bahrain News Agency, 2019

- .Bahrain News Agency, 2020 .57
- وكالة الأنباء السعودية، 2019ج. .58
- .United States of America, Department of State, 2020 .59
- وكالة الأنباء السعودية، 2019د. .60
- نُشر في الجريدة الرسمية رقم 6788، ص.1564-1566 بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2019. .61
- .Fragomen, 2019b .62
- .Arab Times, 2020a .63
- .Migrant-Rights, 2020c: البيان، 2022. .64
- .ILO, 2020 .65
- .Human Rights Watch, 2020 .66
- .United States of America, Department of State, 2020 .67
- 85%D8%A7%D8%A5%D9%www.alkhaleej.ae/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9 .68
85%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%AA%D8%AC%D8%AF-%84%D8%B3%D9%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9
86-%85%D9%84-%D9%85%D9%82%D8%AF-%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%D9
86-%85%D9%8B-%D9%85%D8%A7%D9%60-%D8%B9%D8%A7%D9-88%D8%B2%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9
85%D8%B3%D8%A7%D8%B%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%D8%A7%D9
- استندت المعايير إلى دراسات أخذت في الاعتبار تكاليف المعيشة في البلد وربطتها بالدخل اللازم لتمكين فرد مفترَب أو أسرة مفترَب من
إعالة عاملة منزلية، بما في ذلك الاحتياجات والحقوق الأساسية، وظروف العمل اللائق والرعاية الصحية. .69
- وكالة أنباء الإمارات، 2020ج. .70
- .Migrant-Rights, 2020d; Dajani, 2020 .71
- .www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=11956&p_count=96893 .72
- ut/p/z1//201%https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/news/newsDetails/CONT-news-21082019 .73
jZfbT4NAEIX_ji880p3hJvqGUC9EWEkBcV8MmC2QUJYAuum_d9Mak3pp028z-c7JzBnCFEYX360dTm3oi871b8w5zV8ci
30AKkLyRISP8BH00gBqE0edOCMS7hHCylYxi0kQeDFdooH5g5h5-i_AWraNwqLLqm3yhHAPk8P_5QHp_Qr3pPwFKRSMM
blj2rChnJu9LZfC1L4NE71nstjNxBcA_DqAtU-7NCN3oWwCsPMsMMcwLe-gGOR_XD4nckOOHK0uqjuRLV_oNdXpqtWH_ma
j3xcvI9q3MzMF1roiGUclELUXd88SY2GvwIacQOk-KQJMMmywq5NaF90Fm1IZ_f9wJf/dz/d5/LOIHskovd0RNQUpRQUVnQ
./!SEhLzROVkuUvYXI
- .Clyde & Co, 2020 .74
- .ESCWA and others, 2019 .75
- .ILO, 2019 .76
- .BSA Ahmad Bin Hazeem and Associates LLP, 2020 .77
- المملكة العربية السعودية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، قرار وزاري، صادر 51848. .78
- .Saudi Arabia, Ministry of Human Resources and Social Development, 2020 .79
- .Jones Days, 2020 .80
- .aILO, 2020 .81
- .Asharq Al-Awsat, 2020 .82
- وكالة أنباء البحرين، 2019ب. .83
- البحرين، وزارة شؤون الإعلام، الجريدة الرسمية، 7 آذار/مارس 2019. .84
- .LMRA, 2020 .85
- 82%D8%A9_%D8%AA%D8%8A%D9%88%D8%AB%D9%www.mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/%D9 .86
88%D8%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_58_%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%AC%D9
84%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%A7%D9
.82%D8%A9.pdf%
- .Arab News, 2020b .87

88. الزغبى، 2019ب.
89. <http://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx>.
90. عبد السلام، 2019.
91. وكالة أنباء الإمارات، 2019و.
92. الاقتصاد الإسلامي، 2020.
93. وكالة أنباء الإمارات، 2019هـ.
94. وكالة أنباء الإمارات، 2019ج.
95. القرارات الوزارية 2019/268؛ 2019/385؛ 2019/322؛ 2019/517.
96. Fragomen, 2019a.
97. وكالة الأنباء السعودية، 2019هـ.
98. العربية، 2020.
99. L&E Global, 2020.
100. المملكة العربية السعودية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2020. وكالة الأنباء السعودية، 2020أ.
101. الشرق، 2020.
102. عُمان، المرسوم السلطاني 2020/46.
103. ILO, 2020d.
104. ينص القانون رقم 17 لسنة 2020 على حد أدنى غير تمييزي للأجور بالنسبة للمستخدمين والعمال في المنازل.
105. وكالة الأنباء السعودية 2020ج.
106. وكالة الأنباء السعودية 2020ب. Business and Human Rights Resource Centre, 2020.
107. Aljazeera, 2020; Qatar, Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs, 2020b.
108. <https://lmra.bh/portal/ar/page/show/348>.
109. Arab Times, 2019; United States of America, Department of State, 2020.
110. الجمهورية اللبنانية، وزارة العمل، تعميم 1/29.
111. <https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/178743.pdf>.
112. Reuters, 2020.
113. البحرين، وزارة شؤون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 3500.
114. الأنباء، 2019ب.
115. الراي، 2019. في السياق نفسه، أطلقت بلدية الكويت في تموز/يوليو 2019 حملة "إطمئن" التوعوية الممتدة على شهرين. وهدفت الحملة إلى معالجة ظاهرة سكن العمال الوافدين العزاب في المناطق السكنية، بالنظر إلى الضغط الإضافي الذي تسببه على خدمات البنى التحتية والكهرباء والمياه والبيئة. وأسفرت الحملة عن عدة عمليات إخلاء، وقطع التيار الكهربائي، وإصدار إنذارات بشأن المخالفات، ولكن لم تقدم بدائل سكن للأشخاص الذين تم إخلاؤهم. Migrant-Rights, 2019b؛ الأنباء، 2019ب.
116. البحرين، وزارة شؤون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 3466.
117. الإسكوا، 2020أ.
118. البحرين، 2020؛ الإسكوا، 2020أ.
119. Bahrain News Agency, 2020a; www.bahrainedb.com/key-updates-on-covid-19.
120. المرجع نفسه.
121. وكالة الأنباء الكويتية، 2020أ.
122. Abu Dhabi Healthcare Company (SEHA), 2020؛ وكالة أنباء الإمارات، 2020ب؛ وكالة أنباء الإمارات، 2020ز.
123. وكالة أنباء الإمارات، 2020ب.
124. Reuters, 2019.
125. Emirates News Agency, 2020b.

126. الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء 2019.
127. وكالة أنباء الإمارات، 2019ب.
128. <https://qiwa.sa/ar/>.
129. وكالة الأنباء السعودية، 2019ب.
130. Arab News, 2019.
131. ILO, 2020a؛ البوابة القانونية القطرية، قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم (21) لسنة 2019 بتنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة.
132. البوابة القانونية القطرية، قرار وزير الداخلية رقم (51) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم (25) لسنة 2019.
133. الأردن، وزارة العمل، الأدلة الصادرة عن وزارة العمل حول إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية للحد من إنتشار فايروس الكورونا، 2020. عاطف، 2020.
135. Bloomberg, 2020; Abadi, 2020.
136. وكالة أنباء الإمارات، 2020ب.
137. <https://www.10millionmeals.ae/ar/>.
138. وكالة أنباء الإمارات، 2020ج.
139. وكالة أنباء الإمارات، 2020ك.
140. <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/humanitarian-efforts> (15 حزيران/يونيو 2021)؛ وكالة أنباء الإمارات، 2020هـ.
141. وكالة أنباء الإمارات، 2020د.
142. وكالة أنباء الإمارات، 2020ط؛ الإمارات العربية المتحدة، وزارة الموارد البشرية والتوطين، 2020 (2020)؛ Crossley, Skinner, and Naja, 2020.
143. وكالة أنباء الإمارات، 2020أ؛ حزيران/يونيو- <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/supporting-the-labour-market-in-the-private-sector-in-times-of-covid19/early-leave-during-covid19> (15 حزيران/يونيو 2021).
144. وكالة أنباء الإمارات، 2020ي.
145. www.kaldorcentre.unsw.edu.au/publication/confronting-negative-repercussions-covid-19-refugees-and-asylum-seekers-tunisia.
146. ILO, 2017.
147. WFP, 2020.
148. Egypt, State Information Service, 2020b.
149. www.general-security.gov.lb/ar/posts/308.
150. لبنان، المديرية العامة للأمن العام اللبناني، تسوية أوضاع العرب والأجانب المخالفين (15 تموز/يوليو 2021).
151. الجزائر، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تأشيرة التسوية.
152. البحرين، هيئة تنظيم سوق العمل، 2020ب.
153. <https://bit.ly/3bn9va0> (15 حزيران/يونيو 2021).
154. وكالة الأنباء الكويتية، 2020ب؛ www.moi.gov.kw/main/News/Index/78963 (15 حزيران/يونيو 2021).
155. Migrant-Rights, 2020a.
156. الخليج أونلاين، 2020.
157. الأنباء، 2020.
158. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 69، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
159. أخبار ليبيا 24، 2019.

160. بوابة الوسط، 2020.
161. وكالة أنباء البحرين، 2020ج.
162. وكالة أنباء البحرين، 2020ب.
163. United States of America, Department of State, 2020.
164. المرجع نفسه.
165. يُشار إلى هؤلاء المهاجرين غير النظاميين أيضاً باسم "العمال الوهميين"، وقد جلبتهم شركات وهمية إلى الكويت كعمال مهاجرين. وغالباً ما ينتهي بهم المطاف في الشوارع بحثاً عن فرص عمل، لأنهم لا يعملون مطلقاً لحساب هذه الشركات.
166. وكالة الأنباء الكويتية، 2020ج.
167. المغرب، رئيس الحكومة، 2019.
168. <https://ncct.gov.sa/blog/news-1/post/saudi-arabia-launches-new-anti-human-trafficking-measures-34> (15 حزيران/يونيو 2021).
169. United States of America, Department of State, 2020.
170. Egypt, National Council for Childhood and Motherhood, 2020.
171. <https://bit.ly/39X5k5n>.
172. United States of America, Department of State, 2020.
173. www.unodc.org/westandcentralafrica/en/2020-03-30-mauritania-draft-law-smuggling-trafficking.html.
174. UNODC, 2020c.
175. United States of America, Department of State, 2020.
176. United States of America, Department of State, 2020.
177. UNICEF, 2019.
178. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 81، 30 كانون الأول/ديسمبر 2020.
179. <http://comoresdroit.centerblog.net/8.html>.
180. UNODC, 2020a.
181. تنص المادتان 4 و7 من القانون رقم 11 لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي على أن ينشئ وزير الداخلية لجنة شؤون اللاجئين السياسيين، التي تضم أعضاء من وزارات الداخلية والخارجية والعدل ومكتب أمن الدولة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ويحدد نظام عملها. وستكون اللجنة مسؤولة عن رفع توصياتها بشأن طلبات اللجوء السياسي إلى وزير الداخلية الذي يصدر، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفع توصيات اللجنة إليه، قراراً بالموافقة على طلب اللجوء السياسي أو رفضه. ولكن، حتى الآن، لم تنشأ اللجنة في قطر.
182. إن استجابة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات هي جهد تعاوني لتتسيق وتلبية احتياجات اللاجئين السوريين، بين حكومة العراق، وحكومة إقليم كردستان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، بالتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة استجابة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، مع وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان باعتبارها النظير الحكومي الرئيسي. وتتماشى الاستجابة مع خطط تطوير حكومة إقليم كردستان. ونظراً إلى النزوح المطول لغالبيتهم اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، لا يزال الفصل المتعلق بالعراق من الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2020-2021 يهدف إلى الانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى نهج أطول أجلاً موجه نحو الحل، من خلال الاستناد إلى المبادرات البناءة التي أُطلقت في السنوات الأخيرة، مع التركيز على إشراك اللاجئين في الخدمات العامة والأنظمة الوطنية. ويعزز هذا التحول التدريجي قدرة مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف على مواجهة الأزمات، ويمكن السلطات المضيفة من خلال بناء القدرات، ويعزز عملية وضع البرامج المدرة للدخل، ويتطلب تنسيقاً أقوى مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية.
183. International Development Law Organization (IDLO), 2019.
184. Syrian Arab News Agency (SANA), 2020c.
185. الوكالة العربية السورية للأنباء، 2020.
186. Kayyali, 2020.
187. SANA, 2020b.
188. لم توضع بعد إجراءات لتنفيذ هذا القانون.
189. UNHCR, 2020g.
190. UNHCR, n.d.

- .UNHCR, 2020j .191
- .Yarnell, 2019 .192
- .Somalia, National Commission for Refugees and IDPs, n.d .193
- .https://bit.ly/39UdD1T .194
- .https://diyaruna.com/ar/articles/cnmi_di/features/2020/03/09/feature-03 .195
- .https://diyaruna.com/en_GB/articles/cnmi_di/features/2020/03/09/feature-03 .196
- .https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=675391 .197
- .وكالة أنباء الإمارات، 2019أ. .198
- .https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visa-and-emirates-id/residence-visa/sponsoring-family-residency-visa-by-expatriates (15 حزيران/يونيو 2021) .199
- .Tesorero, 2019 .200
- .الزغبى، 2019أ. .201
- .Izzak, 2020 .202
- .المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، 2019 .203
- .The Economic Times, 2019؛ البيان، 2019 .204
- .Euronews, 2019 .205
- ./https://qiwa.sa .206
- .www.pwc.com/m1/en/services/tax/me-tax-legal-news/2019/gcc-employment-immigration-law-update-october-2019.html .207
- .PwC, 2019 .208
- .IOM, 2019 .209
- .Bahrain, Ministry of Interior, 2020 .210
- .Middle East Monitor, 2020; Middle East Eye, 2020 .211
- .Egypt Today, 2019 .212
- .Saudi Gazette, 2019 .213
- .Gonçalves, 2019 .214
- .https://bit.ly/39VEAIA .215
- .سيوتنيك، 2020 .216
- .المشهد اليمني، 2019 .217
- .Lebanon, المديرية العامة للأمن العام اللبناني، إستقبال بعض المعاملات لدى دائرة العلاقات العامة (15 تموز/يوليو 2021) .218
- .Migrant-Rights, 2020b; Zawya, 2020 .219
- .UNHCR, 2020i .220
- .Emirates News Agency, 2020d .221
- .Emirates News Agency, 2020c .222
- .United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, 2020b .223
- .وكالة أنباء الإمارات، 2020و. .224
- .https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visa-and-emirates-id/updates-on-uae-visas-amid-covid-19 (15 حزيران/يونيو 2021) .225
- .Egypt, State Information Service, 2019 .226
- .Algérie, Journal Officiel, No. 07, 12 Février 2020 .227
- .Morocco, Minister Delegate for Foreign Affairs, 2020 .227

- .228. Maroc.ma, 2020.
- .229. لبنان، رئاسة مجلس الوزراء، 2020.
- .230. SANA, 2020a.
- .231. Morocco World News, 2020a.
- .232. Morocco, Ministry of Foreign Affairs, African Cooperation and Moroccan Expatriates, 2020.
- .233. The Arabian Stories, 2020.
- .234. المغرب، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، حماية النساء من العنف خلال فترة الحجر الصحي كوفيد-19.
- .235. UNFPA, 2020.
- .236. Oman Daily Observer, 2020; Muscat Daily, 2020.
- .237. Morocco World News, 2019a.
- .238. United States, Department of State, n.d.
- .239. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 25، 29 نيسان/أبريل 2020.
- .240. <https://bit.ly/30uJJAj> (15 كانون الأول/ديسمبر 2021).
- .241. https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html (15 كانون الأول/ديسمبر 2021).
- .242. InfoMigrants, 2020a.
- .243. المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية.
- .244. ورشة العمل الأولى لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ ورشة العمل الثانية لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.
- .245. حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ الحوار مع الآليات التشاورية (ما) بين الدول حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية؛ الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة؛ UNICEF and UN Women, 2021.
- .246. مؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.
- .247. African Union, 2020.
- .248. <https://www.iom.int/arab-regional-consultative-process-migration-and-refugee-affairs-arcp>.
- .249. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/genericdocument/wcms_730962.pdf (15 حزيران/يونيو 2021).
- .250. Khartoum Process, 2019a.
- .251. Khartoum Process, 2019b.
- .252. حوار 5+5 حول الهجرة في غرب المتوسط هو منتدى عبر البحر الأبيض المتوسط أنشئ كمبادرة أمنية لضمان تعاون أوثق بين خمسة بلدان في الاتحاد الأوروبي وخمسة بلدان من المغرب العربي، من خلال الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.
- .253. <https://bit.ly/3HZgdjF> (15 حزيران/يونيو 2021).
- .254. <https://ethiopia.iom.int/iom-welcomes-historic-endorsement-free-movement-protocol-igad-region> (15 حزيران/يونيو 2021).
- .255. الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 63، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
- .256. وكالة أنباء البحرين، 2019.
- .257. United States of America, Department of State, 2020.
- .258. <https://lejournaldemayotte.yt/wp-content/uploads/2019/07/Document-cadre-partenariat-renouvel%E4%BF%BD-Comores-alternat-FR-sign%C3%A9.pdf> (15 حزيران/يونيو 2021).

- .EU Emergency Trust Fund For Africa, 2020 .259
- .Arabia Day, 2019 .260
- .Egypt Today, 2020 .261
- .Saudi Press Agency, 2019 .262
- .Egypt, State Information Service, 2020a .263
- .PM India, 2019 .264
- .CNN Philippines, 2020 .265
- .Arab Times, 2020 .266
- .عين ليبيا، 2019 .267
- .Brookings, 2020 .268
- .AP News, 2020 .269
- .https://www.refworld.org/docid/5f1edee24.html .270
- .Emirates News Agency, 2020a .271
- .La Moncloa, 2019 .272
- .https://ec.europa.eu/migrant-integration/integration-practice/young-generation-change-agents-ygca_en .273
- .Morocco World News, 2019b .274
- .https://bit.ly/3NtrLwu .275
- .InfoMigrants, 2020b .276
- .African Union, 2019 .277
- .Federal Republic of Somalia, Ministry of Labour and Social Affairs, 2019 .278
- .Qatar, Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs, 2020c .279
- .Fana Broadcasting Corporate, 2020 .280
- .www.swissinfo.ch/eng/diplomacy_tunisia--alain-berset-signs-a-social-security-agreement/44849662 .281
- .United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, 2020a .282
- .United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation, 2019a .283
- .Emirates News Agency, 2019b .284
- .Emirates News Agency, 2019a; United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation, 2019b .285
- .United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation, 2019b .286
- .https://bit.ly/3nldtU3 .287
- United Nations Secretary-General, Secretary-General's Nelson Mandela Lecture: "Tackling the Inequality Pandemic: A .288
New Social Contract for a New Era". 18 July 2020
- 289 أجريت المقابلات بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في تونس ومصر والمغرب، وبدعم من الإسكوا في لبنان. وكان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدور الحاسم في تحديد بعض اللاجئين الذين أجريت معهم المقابلات. وجمعت البيانات الأولية وفقاً للمبادئ التوجيهية الأخلاقية الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة والإسكوا.
- .E/ESCWA/SDD/2017/1؛ E/ESCWA/SDD/2019/3؛ Norman, 2020؛ Diop and others, 2017 .290
- .Diop and others, 2017 .291
- .ESCWA, UNHCR and ILO, 2020a .292
- 293 تقدّم الوثيقة في المرجع UNHCR, 2020c أمثلة على تأثير كوفيد-19 على اللاجئين في المنطقة العربية.
- 294 أدت الجائحة وما نتج عنها من إغلاق للحدود، وقيود مفروضة على السفر، وعدم يقين لدى شركات الطيران، إلى تعليق مؤقت لعمليات إعادة التوطين في عام 2020. وتركت القيود المفروضة على التنقل وتدابير حظر التجول الصارمة أثراً كبيراً على التزام المفوضية وشركائها بإعادة توطين اللاجئين. وفي ظل حالات الطوارئ المتغيرة باستمرار، ركزت المفوضية وشركاؤها في إعادة التوطين على تحديد الأشخاص الأشد حاجة إلى المساعدة، واغتنام كل فرصة متاحة لإعادة التوطين، وتطوير أدوات افتراضية ومادية لتقييم الحالات.

295. ويشمل هذا العدد اللاجئين، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة باللجوء، وطالبي اللجوء، واللاجئين العائدين، والنازحين داخلياً، والنازحين العائدين، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم.
UNHCR, 2021a. 296
- UNFPA, 2016. 297
- ESCWA, UNHCR and ILO, 2020a. 298
299. تحمي هذه الاتفاقية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومنها الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل الجبري أو الإلزامي وعمل الأطفال، والقضاء على التمييز في ما يتعلق بالاستخدام والمهنة.
IOM, 2020c. 300
- UNODC, 2020b. 301
- Jourdain and Bertini, 2021. 302
- Médecins Sans Frontières, 2020. 303
- E/ESCWA/CL2.GPID/2020/POLICY BRIEF.2. 304
- E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1. 305
- ILO, 2021c. 306
- ILO, 2021d. 307
- Jourdain and Bertini, 2021. 308
- IOM, 2020a. 309
- Joint Data Center on Forced Displacement, World Bank Group and UNHCR, 2020. 310
- Inter-agency Coordination, 2020. 311
- Jourdain and others, 2021. 312
- E/ESCWA/2020/Policy Brief.13. 313
- WFP and IOM, 2020. 314
- Bisong, Ahairwe and Njoroge, 2020. 315
- المرجع نفسه. 316
- .86-Sen and Gran, 2020, pp. 73. 317
- .86-Sen and Gran, 2020, pp. 73. 318
- World Bank, 2021b. 319
- E/ESCWA/2020/Policy Brief.5. 320
- Norwegian Refugee Council, 2020. 321
- E/ESCWA/2020/Policy Brief.5. 322
- .Nonay and Advani, 2020. 323
- .Salem and Banks, 2020. 324
325. مبادرة مراقبة السوق المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي، التي نُفِّذت في أيلول/سبتمبر 2020.
UNRWA, 2020a. 326
- UNRWA, 2020c. 327
- WFP and IOM, 2020. 328
- United Nations, 2020b. 329
- Baloch and others, 2020. 330
- E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.9. 331
- .Saravanan and others, 2020. 332
- .Al-Ali, 2020. 333

- .WHO-EM/HLP/120/E .334
- .OECD, 2020c .335
- .Sediri and others, 2020 .336
- .UN Women, 2020b .337
- .OCHA, 2020 .338
- .Dasgupta and others, 2020 .339
- .IOM, 2020a .340
- .Alsharif, 2021 .341
- .E/ESCWA/CL2.GPID/2020/POLICY BRIEF.2 .342
- .Jourdain and others, 2021 .343
- .UNHCR, 2020h; 2020k .344
- .ESCWA, UNHCR and ILO, 2020b, p5 .345
346. يُقدّم التواصل مع المجتمعات المحلية أولويةً رئيسية بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد جرى تكييف المنهجيات المستخدمة داخل المنطقة استجابةً للتحديات التي فرضتها الجائحة. UNHCR, 2020a.
- www.nhra.bh/Departments/HCP/MediaHandler/GenericHandler/documents/departments/HCP/Applications/New%20 .347
.license%20application%20for%20Non-Bahrainis%202021.pdf
- .www.e.gov.kw/sites/kgEnglish/Pages/Services/MOH/PermitsHumanDentalMedicinePublicSector.aspx .348
- .www.e.gov.kw/sites/kgEnglish/Pages/Services/MOH/PermitsHumanDentalMedicine.aspx .349
- .www.prometric.com/sites/default/files/OMSBExamsFAQs.pdf .350
- .https://omsb.gov.om/home/index .351
- www.qchp.org.qa/en/Documents/Overview%20Process%20Map%20on%20the%20Healthcare%20Practitioners%20 .352
.Registration-Licensing%20Process.pdf
- .https://dhp.moph.gov.qa/en/Pages/QualifyingExamination.aspx .353
- .www.scfhs.org.sa/en/registration/Regulation/Pages/Doc-Professional-Classification.aspx .354
- https://scfhs.org.sa/Registration/Regulation/Documents/General%20Regulations%20for%20Registration%20and%20 .355
.Classification.pdf
- .www.scfhs.org.sa/en/examinations/Regulations/General%20Assessment%20Bylaws.pdf .356
- www.dha.gov.ae/Documents/HRD/Healthcare%20Professionals%20Qualification%20Requirements%20(PQR)/202014 .357
.pdf.1
- https://services.dha.gov.ae/sheryan/wps/portal/home/services-professional/servicedescription?scode=MPQR&CATALOG .358
.UE_TYPE=PROFESSIONAL
- www.tamm.abudhabi/en/aspects-of-life/healthsafety/healthcareprofessionals/licensingandcertificates/requestregistrati .359
.onofnewlicenceforahealthcareprofessional
360. تم توليد الأرقام من البيانات الأولية لهذا البحث التي جُمعت في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وأيار/مايو 2021.

- Abadi, Sara (2020). Government agencies announce 30% budget cuts. Doha News, 11 June.
- Abdelrahman, Mohamed. (2020). Personality traits, risk perception, and protective behaviors of Arab residents of Qatar during the COVID-19 pandemic. *International Journal of Mental Health and Addiction* , pp. 1-12.
- Abdellatif, Reem (2020). Saudi Arabia to pay five-year expat fees for industrial sector employees. *Al Arabiya News*, 20 May.
- Abou Tayoun, Ahmad, and others (2020). Multiple early introductions of SARS-CoV-2 into a global travel hub in the Middle East. *Scientific Reports*, vol. 10, No. 17720.
- Abu Dhabi Healthcare Company (SEHA) (2020). SEHA launches drive-through screening for COVID-19 at Zayed Sports City, 28 March.
- Abu-Mater, Wesam, Fares Alsufy, and Malik Abu Afifa. (2020). The effect of coronavirus (Covid-19) on the Jordanian economy: a comprehensive analysis of the economy and how to return growth rapidly. *Journal of Accounting, Finance & Management Strategy*, vol. 15, No. 2, pp. 1-30.
- Aburumman, Asad D. (2020). COVID-19 impact and survival strategy in business tourism market: the example of the UAE MICE industry. *Humanities and Social Sciences Communications*, vol. 7, No. 141.
- African Union (2020). Launching the African Approach on the Regional Consultation on the Global Forum on Migration and Development, 14 May.
- _____ (2019). The African Union Commission and the State of Qatar signed an MoU for monetary grant of 20 million dollars for the reintegration of African migrants, 13 January.
- Al-Ali, Nadjie (2020). Covid-19 and feminism in the global south: Challenges, initiatives and dilemmas. *European Journal of Women's Studies*, vol. 27, No. 4.
- Al-Awaida, Wajdy, and others (2021). Psychological effects of quarantine on Syrian refugees, compared to the Jordanian populations. *International Migration*, 20 March.
- Alsharif, Fahad (2021). Undocumented migrants in Saudi Arabia: COVID-19 and amnesty reforms. *International Migration*, 19 March.
- Alshehri, Fahad, and others (2020). Prevalence of post-traumatic stress disorder during the COVID-19 pandemic in Saudi Arabia. *Saudi Pharmaceutical Journal*, vol. 28, No. 12, pp. 1666-1673.
- Alsoufi, Ahmed, and others (2020). Impact of the COVID-19 pandemic on medical education: medical students' knowledge, attitudes, and practices regarding electronic learning. *PLoS ONE*, vol. 15, No. 11.
- AP News (2020). Rights group: Italy-Libya deal puts migrants in danger, 12 February.
- Arab News (2020a). Jordan allows expats to leave without paying fines amid coronavirus pandemic, 26 April.
- _____ (2020b). Kuwait public sector begins reducing number of foreign workers, 5 August.

- _____ (2019). Saudi Arabia plans to create 561,000 jobs under new digital employment initiative, 28 April.
- Arab Times (2020a). Kuwait fashions 'new contract' to hire domestic workers of all nationalities, 23 February.
- _____ (2020b). Kuwait, Guyana ink 'visa exemption' agreement, 12 August.
- _____ (2019). No deportation for expats if firm is fictitious - 6 Kuwaitis brought 10,000 expats, 28 March.
- Arabia Day (2019). Jordan, Egypt Sign 8 MOU's to Boost Economic Cooperation, 4 July. ARTICLE NOT FOUND.
- The Arabian Stories (2020). Expats in Oman need not pay a single riyal for Covid-19 treatment: Minister, 4 June.
- Asharq Al-Awsat (2020). Saudi Arabia Launches Govt. Initiatives to Enhance Labor Market Flexibility, 27 March.
- Bahrain, Labour Market Regulatory Authority (LMRA) (2022). Domestic expatriate employees and their equivalents, 4 January.
- _____ (2021). Expatriate management system, 1 September.
- _____ (2020). National Employment Program, 10 August.
- _____ (2019). Resolution (2) for the year 2019 to amend some articles of Resolution (76) for the year 2008 regarding organizing work permits of foreign workers other than house servants, 1 July.
- _____ (2016). Flexi-work permit plan, 20 September.
- Bahrain, Ministry of Interior (2020). NPRA extends all types of visit visas until 21 January 2021, 17 October.
- Bahrain News Agency (2021). LMRA: First phase of 'Wage Protection System' officially begins today, 01 May.
- _____ (2020a). Government of Bahrain announces BHD 4.3 billion economic stimulus package, 17 March.
- _____ (2020b). Justice Ministry, LMRA sign MoU, 22 October.
- _____ (2019). HRH Crown Prince chairs weekly Cabinet meeting, 23 December.
- Baker Mackenzie (2020). Saudi Arabia: Government implements measures to mitigate the impact of COVID on private sector, 22 March.
- Baloch, Zulqarnain, and others (2020). Unique challenges to control the spread of COVID-19 in the Middle East. *Journal of Infection and Public Health*, vol. 13, No. 9.
- Berry Appleman & Leiden LLP (2020). Work permit and residency renewal will not be allowed for older expatriates, 24 November.
- Bisong, Amanda, Pamella Eunice Ahairwe, and Esther Njoroge (2020). The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa. Discussion Paper, No. 269. Maastricht, The Netherlands: ECDPM.
- Bloomberg (2020). Qatar Cuts Pay for Foreign Employees Working for Government, 10 June.
- Brookings (2020). Libya and its migrants confront new threats, 20 May.
- BSA Ahmad Bin Hazeem and Associates LLP (2020). Saudi Arabian Labor Law amended to cover COVID-19. ICLG.com, 4 June.

- Business and Human Rights Resource Centre (2020). Tunisia: General Trade Union grants migrant workers union membership, standing against racial discrimination, 8 December.
- Caarls, Kim, and others (2021). Lifting Barriers to Education During and After COVID-19: Improving Education Outcomes for Migrant and Refugee Children in Latin America and the Caribbean. UNICEF Office of Research.
- Carlson, L., and others (2012). Resilience: Theory and Applications. Argonne National Laboratory, Decision and Information Sciences Division.
- Clyde & Co (2020). UAE and KSA introduce workplace anti-discrimination legislation, 14 January.
- CNN Philippines (2020). PH, Kuwait seal 'harmonized' template contract for OFWs, 5 February.
- Crossley, Neil, Iain Skinner, and Yasmin Naja (2020). UAE Ministerial Resolution No. 279 of 2020 offers new guidance for employers. DLA Piper, 6 April.
- Dajani, Haneen (2020). Housemaids will need good-conduct certificate to enter UAE, minister says. The National, 1 July.
- Dasgupta, Jashodhara, and others (2020). Axes of alienation: applying an intersectional lens on the social contract during the pandemic response to protect sexual and reproductive rights and health. International Journal for Equity in Health, vol. 19, No. 130.
- Diop, Abdoulaye and others (2017). Citizens' attitudes towards migrant workers in Qatar. Migration and Development, vol. 6, No. 1, pp.144-160.
- ESCWA and others (2019). Kingdom of Saudi Arabia: gender justice and the law: does the law ensure gender equality and protection from violence (December).
- The Economic Times (2019). UAE launches 'Golden Card' scheme to woo wealthy investors, exceptional talents, 21 May.
- Egypt, State Information Service (2020a). Egypt welcomes cooperation with Yemen, exchange of expertise on migration file, 20 July.
- _____ (2020b). Migration Ministry prepares training lectures for raising awareness with illegal migration, 15 July.
- _____ (2019). Establishment of Egypt Can institution, 15 April.
- Egypt Today (2020). Egyptian-German center aimed at reducing illegal migration inaugurated Nov. 2, 2 November.
- _____ (2019). Parliament passes law granting citizenship to foreigners, 11 July.
- Emirates News Agency (2020a). Mohamed bin Zayed, President of Mauritania attend exchange of bilateral agreements, MoUs, 2 February.
- _____ (2020b). UAE allows full foreign ownership of commercial companies, 23 November.
- _____ (2020c). UAE suspends all types of labour permits, 19 March.
- _____ (2020d). UAE temporarily suspends visas as COVID-19 declared pandemic, 14 March.
- _____ (2019a). UAE signs recruitment MoUs with Vietnam, Nepal, Pakistan, 19 June.
- _____ (2019b). UAE, South Korea sign number of agreements, MoUs, 27 February.

EU Emergency Trust Fund For Africa (2020). EU and Germany support the establishment of third point of entry on the Ethiopia-Djibouti border through the BMM programme, 21 September.

Fana Broadcasting Corporate (2020). Ethiopia, Eritrea And Somalia Adopt 2020 Joint Plan, 27 January.

Federal Republic of Somalia, Ministry of Labour and Social Affairs (2019). Somalia and Qatar renew three decade old MoU to give Somalis opportunities in Qatar market, 13 November.

Franza, Luca (2020). Power shifts and the risk of a "crisis within the crisis": COVID, oil and the MENA region. Istituto Affari Internazionali, 12 May.

Fragomen (2019a). Elimination of Yellow Band from Nitaqat Program, 10 December.

_____ (2019b). Private sector employers must upload employees' contracts to electronic portal, 16 July.

Gaith, Batool (2021). Agreement signed to increase local workforce participation in bakery sector - official. Jordan Times, 28 February.

Gonçalves, Pedro (2019). Saudi Arabia to offer citizenship to 'brilliant' individuals. International Investment, 5 December.

Gov.uk (2020). New MoU between the UK and the UAE, 4 April.

Guadagno, Lorenzo (2020). Migrants and the COVID-19 Pandemic: An Initial Analysis. Migration Research Series, No. 60. Geneva: International Organization for Migration.

Human Rights Watch (2020). Lebanon: blow to migrant domestic worker rights, 30 October.

InfoMigrants (2020a). Course on socio-economic inclusion of migrants in Tunisia, 16 June.

_____ (2020b). France and Morocco sign agreement to facilitate the return of unaccompanied minors, 8 December.

_____ (2020c). Italian interior minister urges Tunisia to act on migration, 29 July.

Inter-agency Coordination (2020). In Focus: Rise in evictions due to increased economic vulnerability. Beirut. Available at <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/77872>.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2020). Global Internal Displacement Database. Available at <https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data>. Accessed on 3 June 2021.

International Chamber of Commerce (ICC) and International Organization for Migration (IOM) (2020). ICC COVID-19 response: Guidance on protection for migrant workers during the COVID-19 pandemic.

International Development Law Organization (IDLO) (2019). Somalia launches first policy on displaced persons, refugee-returnees, 17 December.

International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2017). Sending Money Home: Contributing the SDGs One Family at a Time. Rome.

International Journal of Refugee Law (2020). Human mobility and human rights in the COVID-19 pandemic: principles of protection for migrants, refugees, and other displaced persons. Vol. 32, No. 3.

International Labour Organization (ILO) (2021a). Formation of a new body of inspectors for the recruitment industry in Tunisia, 13 March.

_____ (2021b). ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology. Third edition. Geneva.

_____ (2021c). ILO monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh Edition, 25 January.

_____ (2021d). World Employment and Social Outlook: Trends 2021. Geneva.

_____ (2020a). Labour market mobility in Qatar, 8 September.

_____ (2020b). Lebanon takes crucial first step towards dismantling Kafala in Lebanon, 10 September.

_____ (2020c). Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic: recommendations for policy-makers and constituents. Policy Brief, April. Geneva.

_____ (2020d). Saudi Arabia ratifies ILO conventions setting out safeguards with crucial importance for the response to COVID-19, 07 September.

_____ (2020e) Workplace cooperation in Qatar: Joint Committees, 29 November.

_____ (2019). National employment policy for Somalia finalized, 27 February.

_____ (2017). Migrant workers in an irregular situation through no fault of their own: pathways and response options in the Arab States. Fact sheet. Beirut.

International Organization for Migration (IOM) (2021). Needs and vulnerability assessment of migrants in Lebanon. May. Geneva.

_____ (2020a). Assessment of the Socio-Economic Impact of COVID-19 on Migrants and IDPs in Libya.

_____ (2020b). COVID-19 and stranded migrants. Issue Brief, May. Geneva.

_____ (2020c). Integrating Migration into COVID-19 Socio-economic Response: A Toolkit for Development Partners. Brussels.

_____ (2020d). International dialogue on migration 2020 COVID-19 crisis: Reimagining the role of migrants and human mobility for the achievement of the Sustainable Development Goals. Geneva.

_____ (2020e). The power of digitalization in the age of physical distancing. DISC Digest 4th Edition. Geneva.

_____ (2019). E-visa to Facilitate Travel in Djibouti, 9 April.

Izzak, B. (2020). Cabinet approves draft law regulating expat residency. Kuwait Times, 08 November.

Aljazeera (2020). Qatar to pay workers in quarantine full salaries, 1 April.

Joint Data Center on Forced Displacement, World Bank Group and UNHCR (2020). Compounding Misfortunes - Changes in Poverty since the Onset of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon.

Jones Days (2020). Insights: Saudi Arabia continues modernization measures by introducing significant labor reforms, December.

Jourdain, J. and others (2021). Assessing the Socio-economic Impact of COVID-19 on Migrants and Displaced Populations in the Middle East and North Africa. Cairo: IOM Middle East and North Africa Regional Office. Jureidini, Ray, and Latife Reda (2017). The Convergence of Migrants and Refugees. *Sociology of Islam*, vol. 5, No. 2-3, pp. 224-247.

Jourdain, J. and Bertini R. (2021) 'Assessment of the socio-economic impact of COVID-19 on migrants - Perspectives from Eastern Sudan'. (internal draft).

Kayyali, Sara (2020). Syria's 100 dollar barrier to return. Human Rights Watch, 23 September.

Khartoum Process (2019a). Thematic Meeting on Legal Frameworks and Policy Development: Optimising the Benefits of Organised Labour Migration, 24-25 September, Cairo, Egypt, 3 October.

_____ (2019b). Thematic Meeting on Migration for Development: Harnessing the Potential of Diaspora, 23-24 October 2019, Asmara, Eritrea, 31 October.

Kumar, Krishna (2020). Crisis beyond the crises: MENA's youth unemployment problem. *Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development*, No. 16.

Kuwait News Agency (KUNA) (2019). Kuwait introduces higher healthcare fees for foreigners, 17 April.

L&E Global (2020). Saudi Arabia: Minister of Human Resources and Social Development Decision No. 686 of 1442 H, 28 September.

Marks, Amy, Genevieve Alice Woolverton, and Cynthia García Coll (2020). Risk and resilience in minority youth populations. *Annual Review of Clinical Psychology*, vol. 16, pp. 151-163.

Maroc.ma (2020). Partnership agreement signed to mobilize skills of Moroccans abroad to develop social economy, 28 December.

Masten, Ann and others (2021). Resilience in development and psychopathology: multisystem perspectives. *Annual Review of Clinical Psychology*, vol. 17, pp. 521-549.

McCann, Gerard, and Féilim Ó Hadhmaill (2020). International human rights and global welfare in the midst of the COVID-19 pandemic. In *COVID-19 in the global south: impacts and responses*, eds. Pádraig Carmody and others, pp. 29-38. Bristol: Bristol University Press.

McCann, Gerard, Chrispin Matenga (2020). COVID-19 and global inequality. In *COVID-19 in the global south: impacts and responses*, eds. Pádraig Carmody and others, pp. 161-172. Bristol: Bristol University Press.

Médecins Sans Frontières (2020). Displaced people are extremely vulnerable to COVID-19 in Iraq, 14 July 2020.

Middle East Eye (2020). Sudan ruling means Syrians now need visas to travel there, 9 December.

Middle East Monitor (2020). Syrians need visas to enter Sudan after 2 decades of visa-free entry, 10 December.

Migrant-Rights (2020a). Kuwait announces amnesty for irregular migrants, 27 March.

_____ (2020b). Kuwait renews free extension of migrant visas, 2 September.

_____ (2020c) Kuwait to stop issuing work permits for expats aged over 60 without a degree, 19 August.

_____ (2020d) UAE's compulsory mental health checks for domestic workers is an exercise in victim-blaming, 5 July.

_____ (2019a). Kuwait bans domestic workers from 25 countries, 7 December.

_____ (2019b). Forced evictions: Kuwait's dehumanising campaign targets male migrants, 9 December.

Migration Data Portal (2020, November 23). Migration data relevant for the COVID-19 pandemic. Available at www.migrationdataportal.org/themes/migration-data-relevant-covid-19-pandemic. Accessed on 23 November 2020.

La Moncloa (2019). Governments of Spain and Morocco highlight collaboration between their two countries on managing migratory flows, 26 September.

Morocco, Minister Delegate for Foreign Affairs (2020). Signature of a Memorandum of Understanding for cooperation and coordination, 20 December.

Morocco, Ministry of Foreign Affairs African Cooperation and Moroccan Expatriates (2020). Mr. Nasser Bourita: repatriation of Moroccans stranded in Spain begins in 48 hours, 9 June.

Morocco World News (2020a). Coronavirus: King Orders Repatriation of 100 Moroccan Citizens from China, 27 January.

_____ (2020b). King Mohammed VI Gives Report to AU on Migration Observatory in Rabat, 10 February.

_____ (2019a). Morocco, AU Agree to Establish Migration Observatory in Rabat, 31 May.

_____ (2019b). Morocco Establishes Commission to Protect Seasonal Workers in Spain, 05 February.

Muscat Daily (2020). New decision on selling real estate to non-Omanis issued, 18 October.

Nonay, Carmen, and Rajesh Advani (2020). From emergency response to resilient recovery: how we are helping the water sector in MENA cope with COVID-19. World Bank, The Water Blog, 3 August.

Norman, Kelsey (2020). Migration diplomacy and policy liberalization in Morocco and Turkey. *International Migration Review*, vol. 54, No. 4.

Norwegian Refugee Council (2020). Downward Spiral: the economic impact of COVID-19 on refugees and displaced people.

Oman Daily Observer (2020). Expats can buy units in multi-storey buildings, 18 October.

Openshaw, John, and Mark Travassos (2020). COVID-19, quarantines, sheltering-in-place, and human rights: the developing crisis. *American Journal of Tropical Medicine and Hygiene*, vol. 103, No. 2.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020a). A systemic resilience approach to dealing with Covid-19 and future shocks, 28 April 28.

_____ (2020b). Contribution of migrant doctors and nurses to tackling COVID-19 crisis in OECD countries, 13 May.

_____ (2020c). COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses, 10 June.

_____ (2020d). What is the impact of the COVID-19 pandemic on immigrants and their children? 10 October.

Panter-Brick, Catherine (2014). Health, risk, and resilience: interdisciplinary concepts and applications. *Annual Review of Anthropology*, vol. 43, pp. 431-448.

Panter-Brick, Catherine, and others (2021). Comparing online and in-person surveys: assessing a measure of resilience with Syrian refugee youth. *International Journal of Social Research Methodology*, 24 April.

Parker, John. (2005). International migration data collection. A paper prepared for the Policy Analysis and Research

Programme of the Global Commission on International Migration (GCIM), September 2005.

Parrenas, Rhacel (2021). The mobility pathways of migrant domestic workers. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 47, No. 1.

PM India (2019). Cabinet approves Memorandum of Understanding between India and Kuwait for cooperation on the Recruitment of Domestic Workers, 23 January.

Polizzi, Craig, Steven Jay Lynn, and Andrew Perry (2020). Stress and coping in the time of COVID-19: Pathways to resilience and recovery. *Clinical Neuropsychiatry*, vol. 17, No. 2.

PwC (2019). GCC: Employment and Immigration law update October 2019.

Qatar, Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs (2020a). The Ministry announces the launch of the Digital Authentication System for a Multi-lingual Employment Contract, 6 January.

_____ (2020b). The Ministry investigates the late settlement of salaries for a number of expatriates, 23 May.

_____ (2020c). State of Qatar, Sweden and International Labour Organization to cooperate on labour issues, 9 January.

Rao, Smriti, and others (2021). Human mobility, COVID-19, and policy responses: the rights and claims-making of migrant domestic workers. *Feminist Economics*, vol. 27, No. 1-2.

Reuters (2020). Saudi Arabia releases 250 immigration offenders amid coronavirus outbreak: statement, 26 March.

_____ (2019). UAE approves 13 sectors eligible for up to 100% foreign ownership: state news, 2 July.

Richardson, Glenn, and others (1990). The resiliency model. *Health Education*, vol. 21, No. 6, pp. 33-39.

Rutter, Michael. (2012). Resilience as a dynamic concept. *Development and Psychopathology*. Vol. 24.

Salem, Anis, and Natasha Banks (2020). Toward Arab food security. *The Cairo Review of Global Affairs*, No. 36, Winter.

Salik, Kashif Majeed (2020). Remittances and COVID-19: is Pakistan ready for a likely decline in flows? Sustainable Development Policy Institute, April.

Saravanan, Coumaravelou, and others (2020). Knowledge, anxiety, fear, and psychological distress about COVID-19 among university students in the United Arab Emirates. *Frontiers in Psychiatry*, vol. 11, No. 582189.

Saudi Arabia, Ministry of Human Resources and Social Development (2020). Ministry of Human Resources and Social Development Launches Labor Reforms for Private Sector Workers, 4 November.

Saudi Gazette (2019). Saudi Arabia opens doors to 'naturalize' outstanding talents, 5 December.

Saudi Press Agency (2019). Saudi Post, Egyptian counterpart co-sign MoU, 17 December.

Sediri, Sabrine, and others (2020). Women's mental health: acute impact of COVID-19 pandemic on domestic violence. *Archives of Women's Mental Health*, vol. 23, No. 5. <https://doi.org/10.1007/s00737-020-01082-4>.

Sen, Reema, and Brian Gran (2020). Pandemic perils of migrant workers: inequalities intensified. In *Social Problems in the Age of COVID-19, Volume 2: Global Perspectives*, Glenn W. Muschert and others, eds, pp. 73-86. Bristol: Bristol University Press.

Somalia, National Commission for Refugees and IDPs (n.d.). Calling for a nationwide moratorium on the evictions of IDPs.

- Syrian Arab News Agency (SANA) (2020a). Foreign Ministry issues instructions for return of citizens stranded abroad, 13 May.
- _____ (2020b). Local Administration Minister: Work underway for return of al-Yarmouk Camp locals, 10 June.
- _____ (2020c). New batches of displaced families return to Syria coming from Lebanon, 13 February.
- Southwick, Steven, and others (2014). Resilience definitions, theory, and challenges: interdisciplinary perspectives. *European Journal of Psychotraumatology*, vol. 5, No. 1.
- Subramaniam, Guna (2020). The compounding impacts of COVID-19 on migrant workers across Asia (pt 1). Institute for Human Rights and Business, 22 July.
- Syrian Arab Republic, Ministry of Labour, Syrian Refugee Unit (2021). *Work Permits Progress Report December and annual 2020*.
- Tesorero, Angel (2019). New family sponsorship policy for UAE expats comes into effect. *Khaleej Times*, 16 July.
- United Arab Emirates, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation (2020a). UAE and UK sign MoU on transit flights for British citizens during COVID-19 emergency, 4 April.
- _____ (2020b) UAE resumes issuing visas to domestic workers, entry permits for government and semi-government employees, 6 October.
- United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratization (2019a). UAE and Rwanda Sign MoU For Recruitment of Workers to Meet Private Sector's Needs, 2 July.
- _____ (2019b). UAE and Uganda Sign a Memorandum of Understanding to Recruit Enterprises' and Domestic Workers, 30 June.
- United Nations (2020a). Report of the Secretary-General: Roadmap for digital cooperation, June 2020. Available at https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/assets/pdf/Roadmap_for_Digital_Cooperation_EN.pdf.
- _____ (2020b). Social protection responses to the COVID-19 crisis in the MENA/Arab States region. International Labour Organization.
- _____ (2018). Report of the United Nations High Commissioner for Refugees. Part II: Global compact on refugees. A/73/12 (Part II).
- United Nations Children's Fund (UNICEF) (2019). Child Protection 2019, Annual Report. Khartoum: UNICEF Sudan. Available at <https://www.unicef.org/sudan/media/3146/file/UNICEF-Sudan-Child-Protection-Annual-Report-2019.pdf>.
- UNICEF and UN Women (2021). Migrants and their support groups review priorities of migrant women, children and youth in the Arab States, 24 February.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division (2020). International Migration Stock 2020. Available at <https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock>. Accessed on 15 January 2021.
- _____ (2019). International Migrant Stock 2019. POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019.
- _____ (1998). Recommendations on Statistics of International Migration. Revision 1. New York. ST/ESA/STAT/SER.M/58/REV.1.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2020). UNESCO Institute for Statistics Database. Available at <http://data.uis.unesco.org/>. Accessed on 7 May 2021.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2021a). Population statistics. Available at <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download?url=xK8Q>. Accessed on 25 June 2021.

_____ (2021b). UNHCR calls on states to remove barriers to access to COVID-19 vaccines for refugees, 24 June.

_____ (2020a). Communicating with Communities during COVID, and what are they telling UNHCR? Available at https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20MENA%20Comunication%20with%20Communities%20during%20COVID%20-%20April%202020_0.pdf.

_____ (2020b). Consequences of Underfunding in 2020. Geneva.

_____ (2020c). COVID-19 Emergency Response, update No. 13. Available at <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/83659>.

_____ (2020d). Forced displacement passes 80 million by mid-2020 as COVID-19 tests refugee protection globally, 9 December.

_____ (2020e). Refugee Data Finder: Key Indicators. Available at <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/>. Accessed on 8 December 2021.

_____ (2020f). Lebanon: Inter-agency Coordination - In Focus: Rise in evictions due to increased economic vulnerability. Available at <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/77872>.

_____ (2020g). Mauritania, fact sheet. February. Available at <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Mauritania%20Fact%20Sheet%20-%20February%202020.pdf>.

_____ (2020h). News comment by UN Refugee Agency's Assistant High Commissioner for Protection, Gillian Triggs, on the UN Secretary-General's policy briefing on people on the move, 3 June.

_____ (2020i). Tunisia, UNHCR flash update, No. 2. Available at <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Tunisia%20COVID-19%20Update%20-%2028APR20.pdf>.

_____ (2020j). Tunisia, UNHCR special update, No.1. Available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Tunisia%20Special%20Update%201%20-%20July%202020.pdf>.

_____ (2020k). UNHCR's Gillian Triggs warns COVID-19 severely testing refugee protection, 7 October.

_____ (n.d.). Global focus. Available at <https://reporting.unhcr.org/mauritania>. Accessed on 8 December 2021.

_____ (2016). Connecting Refugees: How Internet and Mobile Connectivity Can Improve Refugee Well-Being and Transform Humanitarian Action. Geneva.

_____ (2006). The Middle East: Recent developments. UNHCR Global Appeal 2006. Available at <https://www.unhcr.org/4371d1970.pdf>.

_____ (n.d.). Situation COVID-19, Operational Data Portal: Global Situations. Available at <https://data2.unhcr.org/en/situations/covid-19>. Accessed on 8 December 2021.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2020). Deterioration in the mental health situation in the Gaza Strip, 5 October.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (2020a). Comoros commits to preventing & countering the smuggling of migrants, 24 December.

- _____ (2020b). 'How Covid-19 Restrictions and the Economic Consequences Are Likely to Impact Migrant Smuggling and Cross-Border Trafficking in Persons to Europe and North America'. Research brief, May 2020. Vienna.
- _____ (2020c). Mauritania a step closer to criminalising human trafficking & smuggling with UNODC technical support, 3 March.
- United Nations Population Fund (UNFPA) (2020). Operation SALAMA reaches millions of Moroccans with pandemic information, supplies, support, 28 July.
- _____ (2016). Regional Report: Sexual and Reproductive Health Laws and Policies in Selected Arab Countries, July 2016.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2020a). Rapid socio-economic study of the effects of COVID-19 on Palestine refugees in Jordan.
- _____ (2020b). UNRWA Registered Population Dashboard Q4 2020. Available at <https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard>. Accessed on 5 May 2021.
- _____ (2020c). Socio-economic impact of COVID-19 on Palestine refugees in Syria (internal document).
- United Nations Women (UN Women) (2020a). Addressing the impacts of the covid-19 pandemic on women migrant workers. Guidance Note. New York.
- _____ (2020b). Rapid assessment: The effects of COVID-19 on violence against women and gendered social norms, a snapshot from nine countries in the Arab States.
- United Nations World Food Programme (WFP) and International Organization for Migration (IOM) (2020). Populations at Risk: Implications of COVID-19 for Hunger, Migration and Displacement. Geneva: IOM, Rome: WFP.
- United States of America, Department of State (2020). Trafficking in Persons Report, No. 20.
- _____ (n.d.). 2020 Trafficking in Persons Report: Yemen.
- Ungar, Michael (2008). Putting resilience theory into action: five principles for intervention. In *Resilience in Action: Working with Youth across Cultures and Contexts*, pp. 17-38. Linda Liebenberg and Michael Ungar, eds. Toronto: University of Toronto Press.
- World Bank (2021a). "Annual remittances data (updated as of May 2021)", Migration and Remittances. Available at <http://www.worldbank.org/migration>. Accessed on 25 May 2021.
- _____ (2021b). Defying predictions, remittance flows remain strong during COVID-19 crisis, 19 May.
- _____ (2021c). "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$)", World Development Indicators Database. Available at <https://data.worldbank.org/indicator/bx.klt.dinv.cd.wd>. Accessed on 15 January 2021.
- _____ (2021d). "GDP (current US\$)", World Development Indicators Database. Available at <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=map>. Accessed on 15 January 2021.
- _____ (2021e). "Net official development assistance and official aid received (current US\$)", World Development Indicators Database. Available at <https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD>. Accessed on 3 April 2021.
- _____ (2020). Remittance Prices Worldwide. No. 36. Washington, DC, December. Available at https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_main_report_and_annex_q42020.pdf.
- _____ (2019). Bilateral remittance matrix 2018 (updated as at October 2019), Migration and Remittances. Available at www.knomad.org/data/remittances.

World Food Programme (WFP) (2020). Egypt Country Brief, July 2020. 14 August.

World Health Organization (WHO) (2020a). COVID-19 and violence against women in the Eastern Mediterranean Region. WHO-EM/HLP/120/E.

_____ (2020b). Health workforce snapshot: Bahrain. WHO-EM/HRH/644/E.

_____ (2020c). Health workforce snapshot: Saudi Arabia. WHO-EM/HRH/652/E.

Yarnell, Mark (2019). Durable Solutions in Somalia: Moving from Policies to Practice for IDPs in Mogadishu. Washington, D.C.: Refugees International.

Yates, Tuppert, Fanita Tyrell, and Ann Masten (2015). Resilience theory and the practice of positive psychology from individuals to societies. In Positive Psychology in Practice: Promoting Human Flourishing in Work, Health, Education, and Everyday Life, pp. 773-788. Stephen Joseph, ed. London: John Wiley & Sons.

Yayboke, Erol (2020). Five ways COVID-19 is changing global migration. Center for Strategic and International Studies, 25 March.

Zawya (2020). Kuwait extends residency and visits visas automatically till November 30, 26 August.

Zolberg Institute on Migration and Mobility. (n.d.). Human mobility and human rights in the COVID-19 pandemic; Principles of protection for migrants, refugees, and other displaced persons. Available at <https://zolberginstitute.org/initiatives/covid-19/>.

الإمارات تطلق نظام الإقامة الدائمة "البطاقة الذهبية" .. تعرف على شروطها، 21 أيار/مايو.

_____ (2019). **الكويت تطلق نظام الإقامة الدائمة "البطاقة الذهبية" .. تعرف على شروطها، 21 أيار/مايو.** **العمل.** تقرير قُدم خلال الاجتماع الحكومي الدولي بشأن سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية: الحماية الاجتماعية. 22 نيسان/أبريل.

_____ (2020ب). ضريبة تضامن في مواجهة أثر جائحة كوفيد-19 على الفقر في المنطقة العربية. E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.7.

_____ (2020ج). فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية. E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1.

_____ (2020د). تأثير فيروس كورونا على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه. E/ESCWA/2020/Policy Brief.5.

_____ (2020هـ). آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية. E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.9.

_____ (2020و). الحيز المالي المحدود يعرض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد-19 للخطر. E/ESCWA/2020/Policy Brief.13.

الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة (2019). تقرير حالة الهجرة الدولية 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/SDD/2019/3.

_____ (2017). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. E/ESCWA/SDD/2017/1.

الإسكوا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية (2020أ). آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية. ورقة فنية. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.16.

_____ (2020ب). آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/POLICY BRIEF.2.

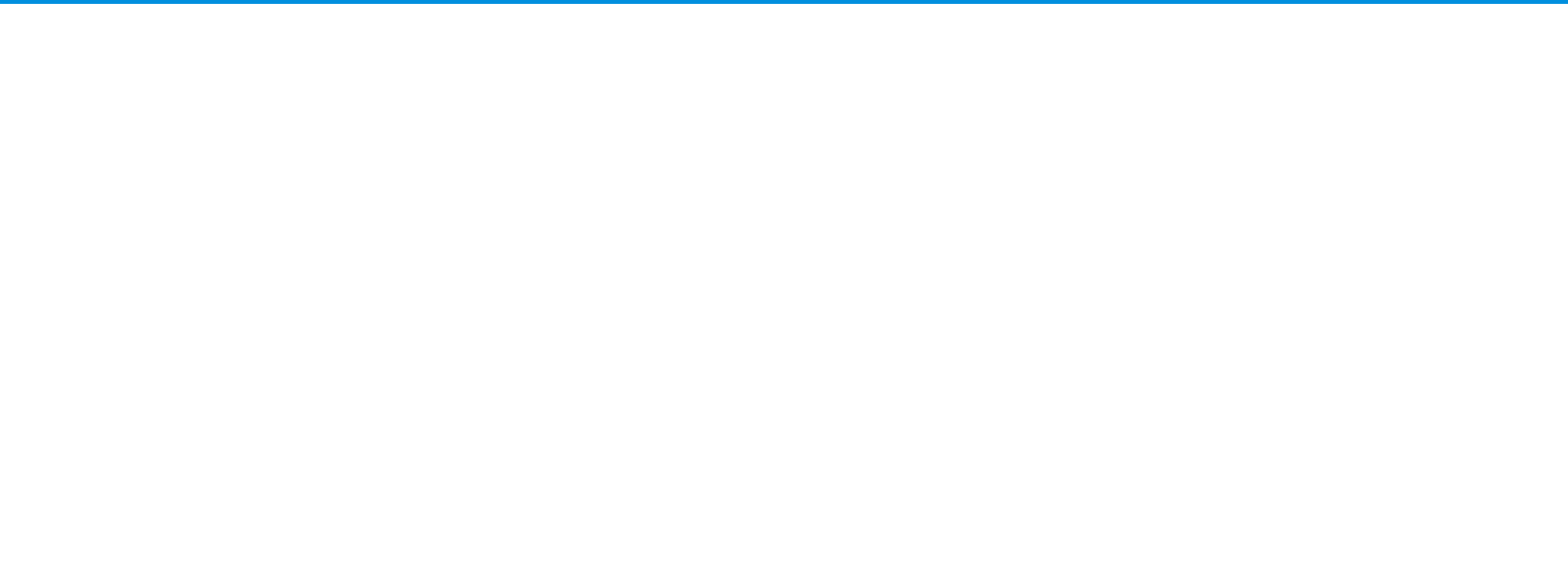
أخبار ليبيا 24 (2019). منطقة طبرق العسكرية تشكل لجنة للحد من الهجرة غير الشرعية، 14 كانون الأول/ديسمبر.

الاقتصاد الإسلامي (2020). طفرة متوقعة بالتوطين في القطاع الخاص الإماراتي في 2020، 28 كانون الثاني/يناير.

- الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء (2019). مجلس الوزراء يعتمد قرار تخفيض وإلغاء حزمة من رسوم الخدمات الاتحادية، 28 أيار/مايو.
- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الموارد البشرية والتوطين (2020). "الموارد البشرية والتوطين" تطلق البرنامج الوطني لدعم استقرار سوق العمل في القطاع الخاص - المتابعة المستمرة لأحوال مواطنين في القطاع الخاص، 30 آذار/مارس.
- الأبناء (2020). "مصدر أمني" لـ "الأبناء": لا صحة لانتهاج صلاحية أذونات الغياب بنهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 ويحق لأي وافد الدخول ما دامت لديه إقامة سارية، 11 تشرين الثاني/نوفمبر.
- _____ (2019). البلدية تدشن حملة "اطمنن": 124 إعلاناً توعوياً للحد من ظاهرة "سكن العزاب"، 1 تموز/يوليو.
- _____ (2019ب). الحكومة: تعديل تشريعي ولجنة إخلاء وخطوات جادة للقضاء على ظاهرة سكن العزاب في "الخاص"، 31 تموز/يوليو.
- البحرين، وزارة الصحة (2020). وزير العمل يصدر تعميماً إدارياً لأصحاب العمل والعمال للالتزام بتطبيق إجراءات مكافحة انتشار (كوفيد-19)، 13 نيسان/أبريل.
- البحرين، هيئة تنظيم سوق العمل (2020أ). العسبي: الهيئة نفذت مجموعة من الإجراءات الداعمة للقطاع الخاص مع مراعاة الظروف الإنسانية للعمالة الوافدة، 28 نيسان/أبريل.
- _____ (2020ب). هيئة تنظيم سوق العمل تطلق فترة سماح للعمالة المخالفة، 3 نيسان/أبريل.
- بوابة الوسط (2020). تشكيل لجنة مصغرة لتحديد متطلبات عمل غرفة مكافحة الهجرة، 22 حزيران/يونيو.
- البيان (2022). بالأسماء... الكويت تمنع استخدام العمالة المنزلية من 27 دولة، 2 كانون الأول/ديسمبر.
- _____ (2020). الإمارات تعفي العمالة من الفحص الطبي وتجدد الإقامات تلقائياً، 25 آذار/مارس.
- _____ (2019). الإمارات تُطلق نظام الإقامة الدائمة والبطاقة الذهبية للوافدين، 22 أيار/مايو.
- الخليج أونلاين (2020). العمالة الهامشية في الكويت.. مشكلة كبيرة كشفتها أزمة كورونا، 07 نيسان/أبريل.
- الراي (2019). تفاعلاً مع ما نشرته "الراي" برئاسة نائب مدير البلدية وعضوية ممثلي 4 جهات حكومية الشعلة يشكل لجنة لمواجهة عزاب السكن الخاص: التصدي للظاهرة ومتابعة شكاوى سكن غير العائلات، 4 شباط/فبراير.
- الزغبني، أحمد (2019أ). الكويت ترفع رسوم إقامة العمالة إلى 1650 دولاراً وقيود على المرافقين. العربي الجديد، 4 أيلول/سبتمبر.
- _____ (2019ب). الكويت: خطة لإنهاء خدمات 500 ألف وافد بحلول 2021. العربي الجديد، 7 تشرين الأول/أكتوبر.
- سيوتنيك (2020). قرار جديد بشأن التعامل الأمني مع الأجانب في السودان، 08 آب/أغسطس.
- الشرق (2019). قطر تعيد للعمال 100 مليون ريال رسوم توظيف غير قانونية مدفوعة ببلادهم، 15 تشرين الأول/أكتوبر.
- _____ (2020). التنمية الإدارية تستعد لإطلاق خطة الإحلال والتوطين 2020، 23 كانون الثاني/يناير.
- عاطف، جورج (2020). وزارة الشؤون الاجتماعية: إطلاق رابط إلكتروني لمساعدة الأفراد. الجريدة، العدد 4940.
- عبد السلام، مصطفى (2019). أيام صعبة للوافدين في الكويت. العربي الجديد، 8 تشرين الأول/أكتوبر.
- العربية (2020). السعودية تقرر توظيف مهن الصيدلة تدريجياً، 20 أيار/مايو.
- عين ليبيا (2019). التوقيع على اتفاق للتعاون بين حكومة "الوفاق" والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

- لبنان، رئاسة مجلس الوزراء (2020). مجلس الوزراء وافق على تقديم مساعدة مادية للأسر الأكثر حاجة وعلى اقتراح اللجنة الوزارية لعودة المفترين اللبنانيين، 31 آذار/مارس.
- المغرب، رئيس الحكومة (2019). رئيس الحكومة يتّصّب أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، 23 أيار/مايو.
- المشهد اليمني (2019). لأول مرة في اليمن.. جوازات مأرب تطلق موقع الحجز الإلكتروني عبر هذا الرابط، 5 تشرين الثاني/نوفمبر. <https://www.almashhad-alyemeni.com/148768>
- المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى (2019). مجلس الشورى يعقد جلسته العادية الحادية والأربعين من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة، 8 أيار/مايو.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (2020). الدليل الإجرائي لقرار توطین مهن الاتصالات وتقنية المعلومات. وكالة أنباء الإمارات (2020). إطلاق مبادرة "الإجازة المبكرة" لتمكين العاملين في القطاع الخاص الراغبين بالعودة إلى بلدانهم خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية، 5 نيسان/أبريل.
- _____ (2020ب). الإمارات تعلن ارتفاع عدد حالات الشفاء إلى 2090 والكشف عن 490 حالة إصابة جديدة بفيروس "كوفيد-19". 27 نيسان/أبريل.
- _____ (2020ج). برنامج "معاً نحن بخير" يدعم أكثر من 350 ألف متضرر، 22 أيار/مايو.
- _____ (2020د). صندوق التضامن المجتمعي يتكفل بتذاكر السفر لمساعدة 172 مقيماً بدبي على العودة إلى بلدانهم، 30 حزيران/يونيو.
- _____ (2020هـ). للتصدي لفيروس كورونا..الإعلان عن صندوق الإمارات وطن الإنسانية، 25 آذار/مارس.
- _____ (2020و). مجلس الوزراء يعتمد تعديلات على حزمة من القرارات في قطاع الهوية والجنسية، 10 تموز/يوليو.
- _____ (2020ز). محمد بن زايد يوجه بسداد تكاليف علاج الحالات الحرجة من مصابي "كورونا" عن طريق الخلايا الجذعية، 27 أيار/مايو.
- _____ (2020ح). معايير جديدة لإقامة العامل المساعد على الأسر المقيمة في الدولة، 15 كانون الثاني/يناير.
- _____ (2020ط). "الموارد البشرية والتوطين" تطلق البرنامج الوطني لدعم استقرار سوق العمل في القطاع الخاص، 30 آذار/مارس.
- _____ (2020ي). "الموارد البشرية والتوطين" تطلق حملة توعية بسياسات ومبادرات دعم استقرار سوق العمل، 23 حزيران/يونيو.
- _____ (2020ك). "الهلال الأحمر" يتكفل برعاية أسر المتوفين بفيروس "كورونا" من جميع الجنسيات في الدولة ضمن مبادرة "أنتم بين أهلکم"، 17 نيسان/أبريل.
- _____ (2019أ). مجلس الوزراء يعتمد تعديل قرار استخدام أسر العاملين الأجانب في الدولة، 31 آذار/مارس.
- _____ (2019ب). مجلس الوزراء يعتمد قراراً بتعديل وإلغاء حزمة من الرسوم لخدمات بعض الجهات الاتحادية، 28 أيار/مايو.
- _____ (2019ج). منصور بن زايد يطلق "بنك الإمارات للوظائف" لمنح أولوية التعيين للمواطنين في 160 مهنة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر.
- _____ (2019د). "الموارد البشرية والتوطين" تطلق "سوق العمل الافتراضي" مدعوماً بالذكاء الاصطناعي، 20 تشرين الأول/أكتوبر.
- _____ (2019هـ). الهاملي : تطبيق قرارات التوطين بداية تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، 1 تشرين الأول/أكتوبر.
- _____ (2019و). "وام" حتى الساعة، 29 أيلول/سبتمبر.
- وكالة أنباء البحرين (2020أ). العيسى: التصريح المرن لا يمنح للعمالة الهاربة ومستمرن في تطوير أنظمة سوق العمل، 9 أيلول/سبتمبر.
- _____ (2020ب). النائب العام يصدر قراراً بتشكيل نيابة الاتجار بالأشخاص، 20 تشرين الأول/أكتوبر.

- _____ (2020ج). نماذج رائدة للبحرين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، 21 تشرين الأول/أكتوبر.
- _____ (2019أ). الأمم المتحدة تقدم خبراتها الفنية والأكاديمية دعماً لمبادرة البحرين بإنشاء مركز خبرة دولي للتدريب في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، 22 حزيران/يونيو.
- _____ (2019ب). سمو رئيس الوزراء يطلق البرنامج الوطني للتوظيف، 25 شباط/فبراير.
- _____ وكالة الأنباء السعودية (2020أ). "الموارد البشرية": قرار توظيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات سيوفر 9000 فرصة وظيفية للباحثين عن عمل في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، 18 تشرين الأول/أكتوبر.
- _____ (2020ب). وزارة الموارد البشرية تُعلن عن قرب تطبيق المرحلة السادسة عشرة من برنامج حماية الأجور، 23 تموز/يوليو.
- _____ (2020ج). وزير الموارد البشرية يُطلق "منصة مُدد" لتمكين المنشآت من تنظيم أجور العاملين وإدارتها وفق عمليات متكاملة ومتطورة، 15 تموز/يوليو.
- _____ (2019أ). بدء استقبال طلبات الراغبين بالحصول على الإقامة المميزة السعودية عبر منصة "سابرك"، 23 حزيران/يونيو.
- _____ (2019ب). "التأشيرات الفورية مقابل التوظيف" خدمة تتيحها وزارة العمل عبر منصة "قوى"، 19 آب/أغسطس.
- _____ (2019ج). مدير التسويات الودية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية يطلق برنامج "ودي" في مكتب العمل بالأحساء، 10 أيلول/سبتمبر.
- _____ (2019د). مكتب عمل الأحساء يطلق البرنامج الإلكتروني لإدارة التسويات "ودي"، 6 أيلول/سبتمبر.
- _____ (2019هـ). وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من قرار توظيف عدد من الإدارات والمهن القيادية والتخصصية في قطاع الإيواء السياحي، 27 كانون الأول/ديسمبر.
- _____ وكالة الأنباء الكويتية (2020أ). (الأشغال) الكويتية تجهز مساكن مؤقتة لعمالة وزارة الصحة الوافدة لتجنب اختلاطهم بالآخرين، 21 آذار/مارس.
- _____ (2020ب). الداخلية الكويتية: السيطرة على شغب قام به بعض أفراد الجالية المصرية بمراكز الإيواء، 4 أيار/مايو.
- _____ (2020ج). وزير الداخلية الكويتي يشكل فريق عمل للقضاء على ظاهرة تجار الإقامات، 23 نيسان/أبريل.
- _____ الوكالة العربية السورية للأنباء (2020). بيان لوزارة المالية حول قرار مجلس الوزراء القاضي بتصرف السوريين القادمين 100 دولار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، 11 تموز/يوليو.



لا تزال المنطقة العربية بارزةً كمناطق منشأ وعبور ومقصد للهجرة الدولية والنزوح القسري. ففي عام 2020، استضافت البلدان العربية حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ، وكانت منشأً لنحو 32.8 مليون شخص. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم الأثر السلبي للحوادث الهيكلية التي كان يواجهها المهاجرون واللاجئون، وأبرزت الحاجة إلى تسريع العمل الجماعي بما يتماشى مع الأطر العالمية، وهي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

يسلط هذا التقرير الضوء على الممارسات الواعدة التي اعتمدها الدول العربية لتمكين المهاجرين واللاجئين من التصدي للجائحة. وفي حين يعترف التقرير بمنعة المهاجرين واللاجئين إزاء المخاطر وبمساهماتهم الإيجابية في بلدان المنشأ والمقصد، فإنه يؤكد أيضاً قابلية تضررهم من المخاطر على نحوٍ متميز. ويتطلب بناء مستقبل أفضل إجراء تغييرات منهجية من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية وتمكين المهاجرين واللاجئين. وتحقيقاً لهذا الهدف، يقدم التقرير توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ، ويحث البلدان على الاستفادة من إمكانات المهاجرين واللاجئين لتعزيز التنمية المستدامة، ويدعو واضعي السياسات إلى حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وإعمالها.

